الجزء
الثاني

# تراجّيديا فلسّطينية

الدكتور: وليد علي القططي

جمعه وأعدّه

**ثابت العمّور**

الجزء
الثاني

2

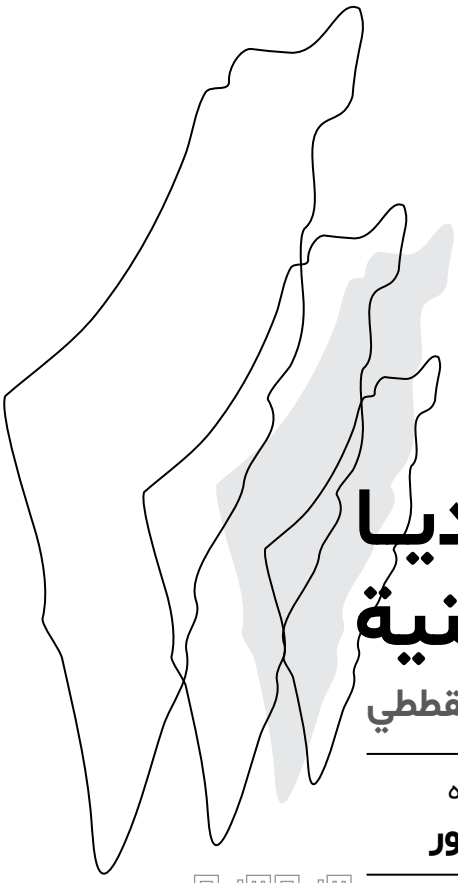

# تراجّيديا فلسّطينية


د. وليد علي القططي

جمعه وأعدّه
**ثابت العمّور**

# تراجّيديا فلسّطينية

د. وليد علي القططي

الجزء الثاني

جمعه وأعدّه
**ثابت العمّور**

سورة القلم، آية رقم (1)

# تراجيديا فلسطينية

د. وليد علي القططي

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى
1440هـ - 2019م
غزة - فلسطين

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من المؤلف والناشر.

من إصدارات
**مركز الشام للدراسات والبحوث**

جمعه وأعدّه
**ثابت العمّور**

تصميم الغلاف وإخراج فني
**سائد حسّونه**

## إهداءٌ

إلى روح أبي الذي زرع في نفسي حب القلم
إلى أمي التي علمتني من غير قلم
إلى زوجتي التي صبرت على عشقي الكتابة والقلم
إلى أبنائي الذين أخذت من أعمارهم لأعطي القلم
إلى كل شعبي الذي ألهمني الطريق إلى وحي القلم
إلى كل المقاومين الأحرار والكادحين الأطهار
إلى الفقراء البؤساء والمحرومين التعساء
إلى أرواح الشهداء والأسرى الأبطال والجرحى البواسل

أهدي هذا الكتابْ

# تراجّيديا فلسّطينية

د. وليد علي القططي

# تقديم

مهمة تقديم هذا الكتاب لم تكنْ سهلة، وأقرُ هنا بأنني كتبتُ التقديمَ أكثرَ من مرة وتراجعتُ عنه ثم بدأت مرة أخرى من جديد، وربما كان التقديمُ أحدَ الأسبابِ التي أدت لتأخير الانتهاء من الكتاب ، ومرد التردد أنني كنت أمامَ إصدار ومنتجٍ غير عادي.

تبلورت فكرةُ الكتابِ أثناء نقاش فكري مع الكاتب وكنّا نناقشُ أحدَ المقالات التي خطها مؤخرًا، ثم تطور النقاشُ لاستدعاء بعض المقالات التي تُكمل الفكرة وتثري النقاش فوصلنا لنتيجة مفادها أن فهم الفكرة والرسالة التي يقدمها الدكتور وليد القططي تقتضي أخذ الصورة كاملة؛ أي انه يصعب الحكم على فكر الرجل وفهم مواقفه من مقال واحد أو اثنين فكان هذا الكتاب الذي احتوى ما يزيد عن 250 مقال في أكثر من 800 صفحة.

عندما شرعتُ في تقديم الكتاب وجدتُ أنني أمامَ كاتبٍ بدأ الكتابةَ بعدما تجاوزَ عقده الخامس وخاض تجربةً إنسانية وفكرية وعايش أحداث ومرت بذاكرته محطات وشهد وشاهد تحولاتٍ عديدة، تجلت وبدت في كتاباته ومقالاته الحاضرة في هذا الكتاب.

كنتُ أتعثرُ في العثورِ على مقال ما فأطلبُ من **(الدكتور وليد)** المساعدة فيرسل لي ثلاث نسخ من المقال من بينها نسخة بخط اليد. لم تكن الكتابة بالنسبة للرجل هواية ولا مجرد بلورة فكرة ولا تتوقف عند حدود كونها عملية عصف ذهني بل أبعد من ذلك، بل ربما كان المقالُ ولا زال جزءًا منه. هذه المقالات لم تكتبْ يوما على عجل. بل إن الحرب في العام 2014 لم تمنع الكاتب من الكتابة بل كانت إحداثياتها وأحداثها مادة مقال .

إن الشدة والجدية التي تبدو على شخص الكاتب **(الدكتور وليد)** تخفي شخصًا هادئًا مرنًا مطّلعًا على الأدب والفن والدراما والسينما العربية والأجنبية؛ لم يمنعه الشيب الذي تسلل لشعره من استدعاء أغنية لفيروز، ولم تمنعه المرجعية الإسلامية مثلا من المرور على فيلم مصري قديم لا يخلو من الحب والعاطفة والحرب بل ويختاره ويمرر اسم الفيلم كعنوان لمقال مثل "أغنية على الممر". بل ذهب أبعد من ذلك عندما استدعى الفيلم الأمريكي "سبارتكوس" وبدأ به مقاله الموسوم بـ "صراع الضحايا وضحايا الصراع". وتراه قد عنون مقال آخر بـ "خلي هواك فلسطيني".

**لم يكن هذا الكتاب بحاجة إلى تقديم فهو كتاب جدير بتقديم نفسه.**

**ثابت محمد العمور**
**30 ابريل 2019**

# تراجّيديا فلسّطينية

د. وليد علي القططي

# تراجّيديا 2017

الصورة من إعلان خالد مشعل
الوثيقة السياسية الجديدة
لحركة حماس

# كابوتشي والقسام..
# السؤال المسيحي وطنياً وإسلامياً

**• كُتب بتاريخ:**
5 يناير2017م

توّفيَ قبل أيام في روما المطران هيلاريون كابوتشي، بعيدًا عن القدس التي طالما نبض قلبه بحبها، وعن فلسطين التي طالما غنت روحه بعشقها. وبوفاته أُسدل الستار على حياته المفعمة بالحيوية وعبق النضال الوطني، وعلى مسيرته الحافلة بالمقاومة وروح الكفاح القومي، وعلى رحلته النضالية المليئة بالثورة وحماسة الدفاع عن الحق الفلسطيني. تلك الرحلة التي انطلقت من سوريا، وحطت رحالها في روما، وجعلت محطتها الرئيسية في فلسطين، التي فج فيها الدين بالمقاومة، بل أصبح الدين مُحرّضًا على المقاومة، فلم يُعد هناك فرقاً بين واجبه الديني وواجبه القومي والوطني، وكان لا بد من دفع الثمن سجناً ثم نفياً، ليُغيبّهُ النفي عن فلسطين التي أحبها وعشقها تمامًا كما أحبها وعشقها الشيخ عزالدين القسام من قبله.

فقد جاء المطران كابوتشي كما الشيخ القسام من سوريا بلد العروبة ومهد البطولة، ليُحطا رحالهما في فلسطين، فيذهب الشيخ عزالدين القسام إلى به شهيدًا دفاعًا عن فلسطين، ويذهب المطران هيلاريون كابوتشي إلى المعتقل سجيناً ثم إلى روما منفياً دفاعاً عن فلسطين، بعد أن اختار كل منهما نهج المقاومة على طريق الثوار الأحرار درباً للتحرير وأسلوبًا للتعبير عن حبهما لفلسطين وقلبها النابض القدس، إدراكاً منهما لأهمية الواجب الديني والقومي والوطني في محاربة الصهيونية في فلسطين فكرةً ومشروعًا وكياناً كأخطر إفرازات المشروع الغربي الاستعماري ضد الأمة، فكانت فلسطين هي القضية والقدس هي البوصلة والمقاومة هي النهج، وكانت سوريا وفلسطين والمقاومة هي كلمات السر التي جمعت بين المطران المقاوم والشيخ المجاهد.





وبما أن المطران كابوتشي رجل دين مسيحي فإن ذلك يُعطي لنضاله بُعدًا مميزًا، يبرز البُعد المسيحي في الصراع مع الكيان الصهيوني، على اعتبار أن الصهيونية كفكرة ومشروع وكيان تقوم على إلغاء الآخر الفلسطيني المسلم والمسيحي حسب الرواية الصهيونية المستندة على مقولة أن فلسطين أرض بلا شعب، وحسب العقيدة اليهودية المزوّرة ذات المضمون العنصري الاستعلائي. خاصة وأن إفراغ الأرض الفلسطينية من سكانها يطال الفلسطينيين المسيحيين بطريقة مُرّكزة من خلال تشجيع وتسهيل هجرتهم من فلسطين إلى بلدان أوروبا وأمريكا ليتناقص عدد المسيحيين العرب تدريجياً إلى مستويات متدنية تهدد الوجود المسيحي في الأرض المقدسة كمكوّن أساسي للشعب الفلسطيني، مما يتطلب الوعي لهذه المؤامرة وبذل الجهد لإيقافها حفاظاً على هوية فلسطين العربية ببعديها الإسلامي والمسيحي.

وهوية فلسطين العربية ببعديها الإسلامي والمسيحي يقود إلى تسليط الضوء على دور الفلسطينيين المسيحيين في الحركة الوطنية الفلسطينية، ذلك بأنهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، ينتمون لهذه الأرض المباركة التي أشرقت منها شمس المسيحية الحقيقية كامتداد لرسالة التوحيد لتشع نورًا وسلامًا وخيرًا على البشرية جمعاء في كافة أنحاء الأرض. وهم شركاء لإخوانهم المسلمين في الوطن والتاريخ والحضارة والثقافة والمصير، اقتسموا معهم كارثة النكبة وزلزال النكسة، ومأساة الهجرة والتشرد واللجوء، ومعاناة الاحتلال والاستيطان والتهويد، وساهموا معهم في كل محطات النضال الوطني الحافل بالثورات والانتفاضات والمقاومة، وخرج من بين أضلعهم قادة عظام ومفكرين كبار وأدباء مبدعين أثروا الحياة الثقافية الوطنية بإبداعاتهم المتنوّعة، ودعموا صمود الشعب فوق أرضه من خلال مؤسساتهم الخيرية المختلفة.

وللإجابة على السؤال المسيحي إسلامياً نختم بما قال الدكتور الشهيد فتحي الشقاقي مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وأمينها العام الأول ردًا على سؤال يتعلق بمشاركة المسيحيين في النضال والمقاومة إن كان يتعارض مع رؤية ونهج الحركة الإسلامي، فقال رحمه الله: "إطلاقا لا، المسيحيون الفلسطينيون شركاء لنا في الوطن

والتاريخ والمصير، ولقد عاشوا معنا نفس الحضارة، وعندما نعطي النضال وجهته الإسلامية فهذا برنامج عمل وليس عقيدة مفروضة على أحد، فنحن نؤمن بما قاله القرآن (لا إكراه في الدين). إن ما نقوله لإخواننا المسيحيين أن الإسلام كان مصدر قوتنا وعزتنا، ولا بد أن يكون عنوان جهادنا من جديد حتى تعود لنا العزة والأرض. إننا في حركتنا نقبل مشاركة إخواننا المسيحيين لنا في الحركة والنضال دون أن يغيروا من معتقداتهم الدينية شيئاً".





# إتهام نتنياهو لداعش بعملية القدس.. حقيقته وأهدافه..

**• كُتب بتاريخ:**
12 يناير 2017م

سارع نتنياهو وقبل أن يجفّ دمُ المستوطنين بتحميل تنظيم داعش المسؤولية عن عملية القدس الفدائية التي نفذّها الشهيد البطل فادي القنبر في القدس المحتلة بقوله: (إن كل المعطيات تشير إلى أن سائق الشاحنة كان مؤيدًا لتنظيم داعش)، وربط بين عملية القدس التي تمت بطريقة الدهس وبين عمليات تمت بنفس الطريقة نفذها تنظيم داعش في فرنسا وألمانيا مؤخرًا. فما حقيقة هذا الاتهام؟ وما الهدف الذي يمكن ورائه؟.

أول من دحض هذا الاتهام هو الإعلام العبري بقلم العديد من الصحفيين الصهاينة، ومنهم الصحفي دان كوهين الذي كتب (إن ربط منفذ العملية بداعش مجرد كذبة فجة تهدف إلى تحقيق أغراض دعائية)، والصحفي افسيخاروف محرر الشؤون الفلسطينية في موقع (ولا) كتب (إن نتنياهو سارع لنسب القنبر لتنظيم الدولة حتى يكسب تعاطف الغرب)، والصحفي نيرحسون مراسل جريدة هآرتس كتب (إن ربط عملية الدهس بتنظيم الدولة يناسب الخط الدعائي لنتنياهو ويلائم الرسائل التي يريد نقلها للعالم).

وهذا الاتهام لا يستند إلى أي قاعدة معلوماتية، فلم تؤكد ذلك أو تشير إليه أي جهة أمنية من طرف العدو، كما لم يتبنَ تنظيم داعش العملية بطريقة رسمية أو غير رسمية، إضافة إلى نفي أسرته انتمائه لأي تنظيم فلسطيني أو غير فلسطيني. مما يؤكد فرضية قيام الشهيد فادي القنبر بعمليته الفدائية بمبادرته الخاصة أسوة بمعظم

العمليات الفدائية التي تمت في إطار انتفاضة القدس بطرق وأدوات مُتاحة للشباب الفلسطيني المقاوم.

وهذا الاتهام لا ينسجم مع مرجعية التنظيم الدينية وأولوياته الجهادية وكل تيار السلفية الجهادية التي تُعطي الأولوية لقتال (المرتدين والرافضة) سنة وشيعة قبل قتال (الكفار الأصليين) يهود ونصارى ووثنيين ومشركين وملاحدة، بناء على فتوى الإمام ابن تيمية (إن قتال المرتدين مُقدّم على قتال الكفار الأصليين، وكفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي)، وبناءً على فتوى مُنظّر السلفية الجهادية أبو محمد المقدسي (إن جهاد المرتدين المبدّلين لأحكام الله... أولى من قتال اليهود)، وبناء على قول البغدادي نفسه (فوالله لقتل المرتد أحب إليَّ من مائة رأس صليبية).

وهذه الرؤية التي تُعطي الأولوية لقتال ما اعتبرتهم مرتدين ورافضة وهم معظم المسلمين على قتال اليهود المحتلين لفلسطين مطبقة عملياً على أرض الواقع من خلال خروج عشرات وربما مئات الشباب المنتمين فكرياً للتنظيم من فلسطين من أجل (الجهاد) في سوريا والعراق وبلدان أخرى، ومن خلال توجيه تنظيمي داعش والقاعدة والتنظيمات الدائرة في فلكهما لبوصلة الجهاد إلى كل الاتجاهات وكل العواصم ما عدا اتجاه فلسطين والقدس. وهذا لا ينفي امكانية قيام أحد الأفراد أو أكثر من المتأثرين بفكر داعش بتنفيذ عمليةٍ فدائيةٍ بطريقةٍ فردية.

وقيام نتنياهو بربط عمليات المقاومة الفلسطينية -الفردية والتنظيمية- بعمليات داعش والإرهاب الدولي هو ربط مكرر بدأ منذ بداية انتفاضة القدس، وقد سبقه إلى ذلك الإرهابي أرئيل شارون عندما ربط بين عمليات المقاومة الفلسطينية وبين ضرب تنظيم داعش للبرجين في نيويورك وبقية عمليات القاعدة في العالم. وهذا الربط يهدف إلى إخراج العمليات الفدائية من سياقها الطبيعي كعمليات مقاومة في إطار حركة التحرير الوطني الفلسطيني إلى سياق آخر مختلف تماماً مرتبط بالإرهاب الدولي الذي يلبس ثوباً إسلامياً مزيفًا لتشويه المقاومة الفلسطينية وتحريض العالم الغربي ضدها باعتبارها





تمارس نفس الإرهاب. ومن جهة أخرى ليُقدّم دولته وشعبه للعالم كضحايا للإرهاب الفلسطيني تماماً كما أن أوروبا وأمريكا ضحية للإرهاب (الإسلامي). ويكون بذلك قد ضرب عصفورين بحجر واحد هما وصم المقاومة الفلسطينية بالإرهاب والدولة العبرية بالضحية لهذا الإرهاب استمراراً لاستراتيجية الدعاية الصهيونية القديمة المتجددة التي تقدم الكيان الصهيوني كدولة صغيرة (مسالمة ومتحضرة) وقعت ضحية للعرب (العدوانيين الأشرار).

وأخيرًا إن اتهام نتنياهو لتنظيم داعش بالمسؤولية عن عملية القدس البطولية لن ينقذ دولته من مأزقها الأمني والوجودي الخطير، هذا المأزق الذي عبرّت عنه الإذاعة العبرية (ريشت بيت) عقب العملية في السؤال المتكرر الذي وجهته للعديد من السياسيين والخبراء الذين استضافتهم في موجتها المفتوحة بعد العملية وهو»ما الشيء الذي يجب أن نعمله الآن ولم نعمله في الماضي لوقف العمليات (الإرهابية)؟!

# ثورة الكهرباء..
# أتُلام الضحية على صراخها؟!

**• كُتب بتاريخ:**
15 يناير 2017م

هل يُعقل أن يَطلب أحدٌ ما من الضحية المجني عليها أن لا تصرخ أثناء جلدها؟!، بل ويلومها على صراخها ويُحمّلها مسؤولية تبعات صراخها المزعج. هذا ما حدث بالضبط بعد ثورة الكهرباء التي أشعلها البؤساء الذين كُتب عليهم الشقاء في قطاع غزة المنكوب بالاحتلال والحصار والانقسام. فقد عمد أحد خطباء الجمعة الحزبيين حتى النخاع -وربما كثير غيره- بطريقة لا تخلو من الخبث الممزوج بقدر كبير من الغباء، وبمضمون فيه كميةٍ لا بأس بها من الاستخفاف بعقول المصلين المخلوط بشيءٍ من العبط وقليل من الهبل. فألقى بالمسؤولية كاملة فيما يتعلق بأزمة الكهرباء في غزة على السلطة في رام الله برئاستها وحكومتها، فانهال شتمًا وسبًا وقدحًا بمن يقف على قمة الرئاسة ورأس الحكومة دون أن يبعث ولو بهمسة عتاب أو لمسة نقد إلى السلطة الفعلية في غزة ومن يقف ورائها بدورها في أزمة الكهرباء المتفاقمة في قطاع غزة.

وكأن السلطة في غزة أو من يقف ورائها بريئة من هذه الأزمة براءة الذئب من دم يوسف – عليه السلام – أو كأنما قيل لهم افعلوا ما شئتم بشعبكم فقد غفر الله لكم، ذلك بأنكم حملتم لواء المقاومة ورفعتم شعار الممانعة، وبما أسلفتم في الأيام الخالية من دعم لثورات الربيع العربي الخائبة. أو ربما أوحى أحدٌ ما في روعكم أن المقاومة بقرة مقدسة لا يجوز الاقتراب منها أو المساس بها فضلاً عن توجيه النقد إلى سلطتها ومحاولة تصحيح مسارها، فاستنكرتم خروج الجماهير الغاضبة المحتجة على تفاقم أزمة الكهرباء مطالبة بحقوقها الحياتية الطبيعية في الحصول على خدمة الكهرباء الضرورية. ثم





استهجنتم صراخ الشعب البائس فأزعجكم صوت صراخه ولم يزعجكم أنين عذاباته ومعاناته المتواصلة منذ سنوات طويلة. فهذه الجماهير الغاضبة المتظاهرة ضد انقطاع الكهرباء المتكرر والمتواصل لم تكسر طوق صمتها، وتخترق جدار خوفها، وتحطم قيد عجزها، إلا بعد أن طفح كيل معاناتها، وزاد حمل عذابها، ووصل السخط منها منتهاه، وبلغت قلوبها الحناجر، وزلزلوا زلزالاً شديداً، وضاقت بهم غزة بما حملت من هموم تنوء منها الجبال... بعد سنوات عجاف ذاقوا فيها ويلات الاحتلال وحروبه المتتالية، وقسوة الحصار وكوارثه المتواصلة، وبؤس الانقسام وآثاره المُدّمرة، وانقطاع الكهرباء كمحصلة للثلاثي النكد: الاحتلال والحصار والانقسام.

ولا شك أن المسؤولية الأولى لما يحدث في غزة وكل فلسطين تقع على عاتق الكيان الصهيوني الذي يحتل كل فلسطين رغم اختلاف شكل وتفاصيل الاحتلال ما بين الضفة وغزة وفلسطين المحتلة عام 1948، فهو احتلال متشابه في جوهره من حيث السيطرة والسيادة على الأرض الفلسطينية، هذه السيطرة بالجيش والمستوطنين هي أصل كل أزمات ومعاناة الشعب الفلسطيني المنبثقة عن اتفاقية أوسلو، التي رضيت بأن تقوم بوظيفة الإدارة المدنية الإسرائيلية، فتدير شؤون السكان تحت الاحتلال وإلى جانب الاستيطان، ثم على السلطة في غزة التي تقف ورائها وتديرها حركة حماس وتسيطر عملياً على شركة الكهرباء في غزة ولا تُسلم الشركة ما تستقطعه من أموال عشرات ألاف المشتركين من موظفيها الحكوميين، ولن ينفع كلا الطرفين في غزة ورام الله الضجيج الإعلامي المناكف المتبادل الذي يُحمّل فيه كل طرف الطرف الآخر بالمسؤولية عن الأزمة.

وبعيدًا عن توزيع الاتهامات والمسؤوليات عن أزمة الكهرباء، لا بد من حل أزمات غزة المتفاقمة، وعلى رأسها أزمة الكهرباء، فما المانع أن تتشكل لجنة وطنية من كل الأطراف تتركز مهمتها في حل أزمة الكهرباء بالطرق العلمية والعملية المناسبة ويلتزم بقراراتها الجميع وينفذ مشاريعها كل الأطراف دون استثناء، دون أن يضع أحدٌ نفسه خارج نطاق المسؤولية في تحمل نصيبه لحل الأزمة.

# دونالد ترامب..
# الوجه القبيح لأمريكا..

**• كُتب بتاريخ:**
18 يناير 2017م

أن أي شخص يستطيع الصعود بنفسه إذا بذل الجهد الكافي، وأن هناك دائمًا إمكانية النجاح في الحياة والوصول إلى السعادة فيها. هذا هو جوهر (الحلم الأمريكي) الذي كان الكاتب والمؤرخ جيمس آدمز أول من عبّر عنه في كتابه (الملحمة الأمريكية) عام 1931 بقوله:(الحلم الأمريكي هو الحلم الخاص بالأرض التي يجب أن تكون بها الحياة أفضل وأكثر ثراء لكل الناس، حيث تُتاح لكل فرد الفرصة المناسبة طبقاً لقدراته وإنجازاته).

هذا هو الوجه الجميل لأمريكا، أن يستطيع كل شخص أخذ فرصته في الحياة وتحقيق ذاته وإخراج إمكانياته بما يتناسب مع قدراته ومواهبه ورغباته، رغم أن نسبة الأفراد الذين يستطيعون تحقيق أحلامهم في أمريكا قد تناقص مع مرور الزمن، ورغم تحوّل الحلم إلى كابوس عند الكثير من المهاجرين الجدد من (العالم الثالث).

إلا أن هذا ليس كل شيء، فبوصول رونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية ظهر الوجه القبيح لأمريكا. الوجه القبيح لأمريكا برز واضحاً في شخصية رونالد ترامب بعنصريته واستعلائيته، ومن خلال مواقفه المتغطرسة وتصريحاته الهوجاء وفلتات لسانه العدائية ضد الآخر داخل أمريكا وخارجها.

والآخر هنا يعني كل ما عدا العرق الأبيض البروتستانتي المنحدر أغلبه من أصول أنجلوساكسونية، الذين تتحكم نخبتهم الاجتماعية في مقاليد الحياة الاقتصادية





والسياسية والثقافية في أمريكا، والآخر داخل أمريكا هم الأمريكان من أصول أفريقية وآسيوية ولاتينية، والأمريكان غير المسيحيين البروتستانتيين من الأديان والمذاهب الأخرى.

وترامب كنتاج لليمين المتطرف والمسيحية الصهيونية في الحزب الجمهوري يُعادي الإسلام والمسلمين تحت غطاء محاربة الإرهاب الإسلامي، ويدعم الكيان الصهيوني بدون تحفظ مؤيدًا سياسته العدوانية والاستيطانية شاذًا عن السياسة الأمريكية التقليدية في اعتبار الضفة والقطاع أراضي محتلة بما فيها القدس الشرقية التي يريد نقل السفارة الأمريكية إليها.

وترامب الذي يتفاخر بتحرشه في النساء وتدور حوله شبهات اغتصاب لبعضهن، ومُتهم بالتهرّب من الضرائب، والتحايل على التملّص من الخدمة العسكرية يمثل الوجه القبيح لأمريكا في مجال الجريمة، التي ترتفع نسبتها فيها عن المعدلات العالمية، لا سيما في جرائم الجنس والقتل والسرقة، فجرائم العنف الجنسي كالاغتصاب والتحرش تتزايد عاماً بعد آخر، حتى وصلت إلى مائة ألف جريمة اغتصاب سنوياً مُبلّغ عنها، وأن واحدة من كل خمس نساء أمريكيات قد تعرضت للاغتصاب في حياتها، وأن خُمس النساء الأمريكيات تعرضن لأحد أشكال العنف الجنسي.

أما جرائم القتل فإن هناك جريمة قتل كل (22) دقيقة في أمريكا. وتحدث جريمة سرقة كل (22) ثانية فيها ولدى أمريكا أعلى نسبة سجناء مقارنة مع نسبتهم العالمية إلى عدد السكان. وترامب هو سليل النسخة الأصلية لأمريكا التي قامت على أساس الجشع الاقتصادي الذي سيطر على المستعمرين الأوربيين الأوائل بغطاء فكرة دينية جوهرها الإيمان بعقيدة الاختيار الالهي والدور المُخلّص للعالم كشعب مختار متفوق عرقياً وثقافياً، وبدافع فكرة استعمارية مضمونها أحقية وواجب الجنس الأبيض (المتحضر) في احتلال واستيطان أراضي الشعوب غير الاوروبية (المتخلفة) من أجل تعمير أراضيها وترقيه سكانها، ولا ضير أن قُتل وهُجّر واُستعبد في سبيل هذا الهدف

(النبيل) والغاية (السامية) الملايين من البشر بعد نزع الصفة الإنسانية عنهم باعتبارهم (همج متوحشون).

ولذلك أبادوا ملايين السكان الأصليين (الهنود الحمر) ودمروا حضارتهم وطردوا ما تبقى منهم في معازل صحراوية. واستعبدوا ملايين الأفارقة السود بعد أن أخذوهم عنوة من بلادهم، ثم اخضعوهم بعد إلغاء العبودية للتمييز العنصري المُذل الذي أُلغي قانونياً لاحقاً وبقي عملياً في بعض جوانبه.

في هذا السياق من القبح الطافح للإبادة والاستعباد، شنت أمريكا حروبًا عديدة خارج حدودها، أزهقت فيها الملايين من أرواح الشعوب الأخرى وسفكت دماء الملايين غيرهم، ونهبت ثروات الأمم وسرقت خيراتهم، وفرضت الكثير من الأنظمة السياسية الاستبدادية لقهر الشعوب وإذلالها وإخضاعها للإرادة الأمريكية... وللخروج من هذا السياق القبيح لا خيار أمام العالم سوى أحياء أُسس التعاون الدولي، ومعاني الإخوّة الإنسانية، ومبادئ المساواة والعدالة بين بني البشر، وقيم التسامح والتراحم بين الناس.





# وفودُ الفصائل في موسكو..
# فرصةٌ جيدة للتسوّق..

**• كُتب بتاريخ:**
19 يناير2017 م

وصلت وفودُ الفصائل الفلسطينية إلى موسكو يوم السبت الماضي، وعقدت مفاوضات تهدف إلى إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني وتحقيق المصالحة الوطنية. ولم يُرافق هذه الجولة من المفاوضات أي اهتمام إعلامي أو شعبي، فالإعلام ملَّ من إعادة تكرار نفس المشهد بخلفيات مختلفة، والشعب فقد الثقة بجدوى تلك اللقاءات متأثرًا بقصة الراعي والذئب المشهورة، وحتى الوفود المشاركة في جولة مفاوضات موسكو تعرف قبل غيرها بعدم جدواها العملية، وإذا كان الأمر كذلك والقناعة بعدم فائدة هذه الجولات واللقاءات راسخة عند الجميع، فلماذا إذن ذهبت تلك الوفود الفصائلية إلى موسكو؟!

**وقبل الإجابة على هذا السؤال -غير البريء- نُذّكر بالملاحظات الآتية:**

**أولاً:** إن الفلسفة التي هيمنت -ولا زالت- على مفاوضات المصالحة بين حركتي فتح وحماس هي: التقاسم الوظيفي، والمحاصصة السلطوية، وإدارة الانقسام، ويؤكد ذلك ما طُرح مؤخرًا من إقامة فيدرالية بين غزة والضفة. والمطلوب هو تغيير هذه الفلسفة لترتكز على إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني برمته منظمة وسلطة وفصائل ومجتمع مدني على أساس استحقاقات مرحلة التحرر الوطني والاتفاق على خارطة طريق وطنية للخروج من المأزق الفلسطيني الحالي.

**ثانياً**: إن الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية المُحدد لها في اتفاقية أوسلو في جانبيه الأمني والمدني والمتمثل في إيجاد شريك فلسطيني يُساهم في حفظ أمن الاحتلال والمستوطنين وفي إيجاد إدارة مدنية فلسطينية تُريح الاحتلال من أعباء تُحمّل عبء السكان وإدارة شؤونهم، وهذا الدور يقف عقبة كأداء أمام اندماج أي طرف فلسطيني لا يؤمن بمشروع أوسلو للتسوية في المنظمة والسلطة، والمطلوب هو تغيير الدور الوظيفي للسلطة والفكر السياسي للمنظمة ليتخلّص من إرث أوسلو ولتصبح وظيفة السلطة مرتبطة بالمشروع الوطني الفلسطيني المتمحور حول التحرير والعودة والاستقلال.

**ثالثاً**: إن الانقسام الفلسطيني أصبح له تراث عميق متراكم سياسي وثقافي واجتماعي ونفسي زاد من عمقه المناكفات السياسية المتقابلة، والردح الإعلامي المتبادل، والتعبئة الحزبية المتعصبة، والتثقيف السياسي العدائي، والرواية التاريخية المتناقضة، واستخدام مصطلحات شيطنة الآخر، واللجوء أحياناً إلى إخراجه من الصف الوطني بتخوينه، أو من الصف الإسلامي بتكفيره – عززت جميعها الكراهية والحقد والعداء، والمطلوب هو وجود جهد ثقافي موازي للجهد السياسي لإزالة آثار الانقسام النفسية والثقافية والاجتماعية والوجدانية من النفوس والقلوب والعقول.

**رابعاً**: إن التجربة السابقة أثبتت أن المهم ليس التوّصل إلى اتفاقيات لإنهاء الانقسام، بل تطبيق هذه الاتفاقيات فعلياً على الأرض، فقد سبق وتوصل طرفي الانقسام إلى اتفاقيات عديدة في القاهرة والدوحة ومكة وغزة، ولكنها لم تُطبق، كما أن التوّصل إلى اتفاقيات تتضمن خطوط عامة اصطدمت بشيطان التفاصيل بل بآلاف الشياطين المتربصة على أزقة متاهات التفاصيل، وبالتالي فالتوصل إلى اتفاق في موسكو لن يخرج عن هذه القاعدة، والمطلوب هو توّفر إرادة سياسية جادة لمغادرة قطار الانقسام والركوب في قطار الوحدة.





وبناءً على هذه الملاحظات السابقة يبدو أن المصالحة لا زالت بعيدة المنال، وحتى ذلك الحين الذي تتوّفر فيه مُعطيات وشروط إنهاء الانقسام، فإن أمام وفود الفصائل الفلسطينية المتواجدة في موسكو فرصة جيدة للتسوّق في موسكو وزيارة الأماكن السياحية الجميلة. على أمل وجود فرصة أخرى للتسوّق والسياحة في عاصمة أخرى أبعد من موسكو وأكثر بُعداً عن المصالحة.

# الفكر السياسي الإسلامي وسجن المصطلحات القديمة...

**• كُتب بتاريخ:**
02 فبراير 2017م

في ندوة ثقافية دُعيت لإلقاء محاضرة فيها مؤخّرًا، سألني أحد الحاضرين: ما نوع الجهاد الذي نخوضه في فلسطين، جهاد الدفع أم جهاد الطلب؟ فأجبته قائلاً: نحن نخوض جهاد التحرير. وهذا السؤال ذكّرني بسؤالٍ آخر قبل أكثر من ثلاثين عاماً في أحد اللقاءات التي جمعتني والدكتور الشهيد فتحي الشقاقي -مؤسس حركة الجهاد الإسلامي- في بيته، فقد سأله أحد الأصدقاء: هل نحن في الحقبة المكية أم في الحقبة المدنية؟، فأجابه: نحن في الحقبة الإسرائيلية. وما يربط بين السؤالين هو هيمنة المصطلحات القديمة على الفكر السياسي الإسلامي للسائلين، وما يربط بين الإجابتين هو ضرورة الخروج عن تلك المصطلحات القديمة في الفقه السياسي الإسلامي، أو على الأقل التي لم تعد تنسجم مع واقعنا السياسي المعاصر.

فالفكر السياسي الإسلامي المهيمن على حركات الإحياء الإسلامي أو ما بات يُعرف بالإسلام السياسي لا يزال مسجوناً في قلعة محصّنة جدرانها المصطلحات والمفاهيم الفقهية السياسية التي بناها المجتهدون الأوائل منذ ألف سنة أو يزيد، لتناسب ظروف عصرهم ولتجد الحلول لمشاكل زمانهم. أما وقد تبدّل العصر وتغيّر الزمان، فلا بد من تجديدها وابتكار غيرها لتناسب ظروف عصرنا وتحل مشاكل زماننا. خاصة وأن معظم هذه المصطلحات والمفاهيم من وضع العلماء تم استنباطها من استقراء النصوص الشرعية وترجمتها العملية في العهد الإسلامي الأول، وليست نصوصًا شرعية بحد ذاتها. وهناك سابقة تاريخية سجلها الدكتور يوسف القرضاوي في





كتابه (السياسة الشرعية)، فقد استبدل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- مصطلح (الجزية) -رغم وجوده في القرآن الكريم نصًا- بمصطلح آخر هو (الصدقة) بناءً على طلب قبيلة بني تغلب العربية النصرانية كشرط لدفعها للدولة.

واستمرارُ التمسكِ ببعض المصطلحات والمفاهيم القديمة غير المنسجمة مع الواقع السياسي المعاصر قائم على فرضيات خاطئة. فمفاهيم مرحلة الاستضعاف المكية ومرحلة التمكين المدنية اللتان أُستنبط منهما ما يُعرف بفقه الاستضعاف وفقه التمكين، مبني على فرضية خاطئة هي إمكانية استنساخ تاريخ الدعوة الإسلامية الأول استنساخاً حرفياً (نسخ لصق) على واقعنا المعاصر. وتقسيم الجهاد إلى نوعين لا ثالث لهما هما: جهاد الدفع وجهاد الطلب ينطبق على مرحلة صدر الإسلام عندما كانت الدولة الإسلامية إما أن تقوم بمهمة توصيل رسالة الإسلام بالفتح والدعوة فيُسمى جهاد الطلب أو تدافع عن أرض الدولة فيُسمى جهاد الدفع، وهذا لا ينطبق على واقعنا المعاصر في فلسطين على الأقل حيث نمارس التحرير كحركة تحرر وطني من الاحتلال الاستيطاني الصهيوني.

وتقسيم العالم إلى فسطاطين أو دارين: دار الإسلام ودار الكفر لم يُعد دقيقاً بهذه الحدية الفاصلة التي كانت منسجمة مع مرحلة الإسلام الأولى، عندما كانت هناك دولة خلافة إسلامية واحدة، وما عداها دول غير إسلامية محاربة أو مهادنة، فهذا التقسيم الثنائي القطعي لم يُعد موجودًا فعلياً في ظل وجود عشرات الدول الإسلامية تتفاوت أنظمتها السياسية والاقتصادية وغيرها في القرب أو البعد عن الإسلام، وفي ظل وجود نماذج عديدة للإسلام تختلف فيما بينها إلى درجة تكفير بعضها البعض الآخر. كما أن الدول غير الإسلامية يُعطى الكثير منها سكانها المسلمين -مواطنين ومقيمين- حرية مدنية ودينية ربما غير متوّفرة في كثير من الدول الإسلامية.

ومن المصطلحات والمفاهيم التي بحاجة إلى مراجعة -رسمًا ومضموناً- مفهوم (أهل الذمة) في ظل الفكر السياسي المعاصر، وسيادة مفهوم المواطنة، وتغير فلسفة

التعامل مع الأقليات في الدولة الحديثة. وهذا لا يعني تغيير الأحكام الشرعية المستمدة من النصوص القطعية الثبوت والدلالة، بل التخلّص من التراث الفقهي المتراكم المبني على مراحل تاريخية لاحقة بعد عصر النبوة، والعودة إلى وثيقة أو دستور المدينة (الصحيفة) التي وضعها الرسول -صلى الله عليه وسلم- التي تُعطي حقوقاً وواجبات تعاقدية متساوية لكل مواطني الدولة كشركاء في نظام سياسي واحد، الذين سماهم الشيخ راشد الغنوشي -زعيم حركة النهضة التونسية- بـ «أمة المواطنة» ومن أمثلة المصطلحات الأخرى التي بحاجة إلى مراجعة وتحديد الشورى وأهل الحل والعقد وإمارة التغلب...

فالموضوع إذن لا يقتصر على مراجعة لألفاظ المصطلحات والمفاهيم بل لمضمونها أيضاً لتكون محددة وواضحة، فالوضوح في المصطلحات يعني وضوح في الفكر، والغموض فيها يعني الغموض في الفكر، ومن هذا الغموض عدم تطابق المصطلحات مع الواقع السياسي المعاصر، وهذا لا يعني استخدام المصطلحات لتبرير الواقع السياسي والاستسلام له وتفصيلها على مقاسه، خاصة إذا كان واقعًا غارقاً بالاستبداد والفساد والتبعية، بل استخدام المصطلحات لإعادة بناء واقع الأمة لينسجم مع روح ومضمون ومبادئ وقيم الإسلام لا مع صورته وشكله فقط.





# لغز الصواريخ المجهولة الهوية

**• كُتب بتاريخ:**
09 فبراير 2017م

أن يقوم جيش الاحتلال الإسرائيلي بسلسلة من الغارات الجوية والقصف المدفعي على قطاع غزة فهذا أمر طبيعي ينسجم مع طبيعة الكيان الصهيوني الإرهابية، ويتسق مع سياسته العدوانية القائمة على العنف وإدامة العنف.

ويأتي في سياق العدوان (الإسرائيلي) المتواصل على فلسطين الأرض والإنسان. وأن ينهض الشعب الفلسطيني ليقاوم الاحتلال بكافة أشكال المقاومة المُتاحة له بما فيها الصواريخ فهذا أمر طبيعي أيضاً وفق كل الشرائع السماوية والأرضية، وبمنطق القرآن والتاريخ والواقع. أما أن تنطلق من غزة صواريخ مجهولة الهوية من حينٍ لآخر بطريقة عشوائية، وتسقط في مناطق مفتوحة خالية من السكان والمباني، يتبعها سلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة فهذا أمر غير طبيعي ويحتاج إلى نقاش وتحليل.

من الواضح أن الكيان الصهيوني بحاجة إلى التصعيد العسكري ضد غزة من حينٍ لآخر، وبحاجة إلى إيجاد ذريعة للعدوان رغم مقدرته على ذلك بدون ذريعة، وذلك لتحقيق أهداف متعددة تأتي في مقدمتها: تدمير ما يُمكن تدميره من نقاط قوة للمقاومة في غزة كمرابض الصواريخ ومخازن أسلحة والأنفاق الهجومية والدفاعية، وإرباك تجهيزات وإعدادات المقاومة الدفاعية، وذلك لإضعاف قدرة المقاومة على التصدي لأي حرب عدوانية قادمة. واستعادة قوة الردع للجيش الإسرائيلي التي تآكلت في حروب غزة السابقة، وتعزيز ثقة الجبهة الداخلية الإسرائيلية والمستوطنين الصهاينة بالجيش الإسرائيلي التي ضعفت في حروبه السابقة مع المقاومة، ورفع سقف

الثمن الذي يدفعه الفلسطينيون شعبًا ومقاومةً تدريجياً عقب كل صاروخ يُطلق على الكيان، لإيجاد قواعد اشتباك جديدة يفرضها العدو ويتعوّد عليها الشعب الفلسطيني.

من المحتمل عدم وجود أية صواريخ قد أُطلقت من غزة باتجاه فلسطين المحتلة 1948، وأن الموضوع كله مختلق من جيش العدوان الإسرائيلي لإيجاد الذرائع للاعتداءات الإرهابية لضرب أهداف أمنية وعسكرية للمقاومة غير قابلة للتأجيل، فيتم ضربها وتدميرها لإضعاف قدرات المقاومة في جولات الصراع التالية.

وهذا الاحتمال أشار إليه موقع (والا) العبري بقوله: (إن التصعيد الإسرائيلي جرى وفقاً لأولوية استراتيجية لدى الجيش ملمحًا إلى عدم وجود دلائل على اطلاق الصاروخ من غزة).

ومن المحتمل أن هذه الصواريخ قد أُطلقت من قطاع غزة فعلاً بعد تفريغها من المتفجرات وتوجيهها لمناطق مفتوحة، وأن الذي أطلقها هم عملاء العدو بأوامر مباشرة من الأمن الإسرائيلي، أو عن طريق مجموعات تنظيمية وهمية تعمل بطريقة غير مباشرة دون علمها لصالح العدو، لتحقيق نفس الأهداف السابقة.

وهذا الاحتمال أشار إليه المحلل العسكري الاسرائيلي (أمير بوخبوط) بقوله: (إن الجيش الإسرائيلي استغل الرد على إطلاق الصاروخ من غزة لتحقيق ما أعده مسبقاً في بنك الأهداف المُتاحة في غزة).

وهو ما أشار إليه القيادي في حركة حماس صلاح البردويل عندما كشف عن إمكانية تورط الاحتلال في إطلاق الصواريخ الأخيرة من القطاع بهدف تبرير تصعيده وعدوانه.

الاحتمال الثالث أن تكون هذه الصواريخ قد أُطلقت بواسطة مجموعات تتبع تيار ما يُسمى بـ (السلفية الجهادية) بمختلف مسمياته من باب مناكفة حماس والسلطة في غزة وإزعاجها (جكر) ردًا على اعتقالات بعض أفرادها سابقاً والملاحقة الأمنية





لهم، وبذلك يكون إطلاق الصواريخ لأسباب ليس لها علاقة بنهج المقاومة ومشروع التحرير، بل وخارج نطاق نضال الحركة الوطنية الفلسطينية ومشروعها الوطني، وبعيدًا عن إستراتيجية المقاومة وخط الجهاد، بل وقد يكون إطلاقها في إطار مشروع آخر مخرجاته تجسّد الصراع والشقاق في الساحة الفلسطينية كما جسدته في الساحة العربية.

**وهذا لا يعني نفي إمكانية وجود حسن النوايا في إطلاق الصواريخ لدى بعض مُطلقيها بخلاف موجهيهم.**

وختامًا فإن كانت هذه الصواريخ مجهولة الهوية فإن أهدافها معلومة، وفي كل الأحوال لا بد من استخدام سلاح المقاومة فيما أعد له في إطار مشروع التحرير وبطريقة حكيمة تخدم المشروع الوطني الفلسطيني التحرري، وفي إطار تكاملي مع حركة الشعب الفلسطيني الوطنية في إطار نهج المقاومة الشاملة، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه.

# وهم الدولة الواحدة بعد وهم الدولتين

**• كُتب بتاريخ:**
27 فبراير 2017م

تزايدت الأصوات الداعية إلى العودة لحل الدولة الواحدة، بعد أن أصبح حل الدولتين جثة هامدة لم يُعلن عن وفاتها رسمياً بعد لتُدفن في مقابر التاريخ، وبعد أن سقط بالنقاط على حلبة السياسة الإسرائيلية تحت تأثير ضربات الاحتلال والاستيطان والتهويد. فكان ذلك إيذاناً بنهاية وهم الدولتين وبداية وهم جديد قديم هو وهم الدولة الواحدة في فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر. فما هي جذوره التاريخية؟ وما مدى واقعيته وإمكانية تحقيقه؟.

أول من نادى بحل الدولة الواحدة هو الحزب الشيوعي الفلسطيني وعصبة التحرر الوطني المُسمى الآخر للحزب قبل عام 1948 كحل للصراع بين العرب واليهود في فلسطين يقوم على أساس إنشاء دولة واحدة في فلسطين يكون فيها السكان العرب واليهود متساويين في المواطنة بكامل حقوقها وواجباتها، وكان هنا خلاف بين الشيوعيين العرب واليهود حول إنشاء دولة ديمقراطية علمانية أم دولة ثنائية القومية. وبعد عام 1948 أصبح هذا الحل هو خيار اليسار الاشتراكي الفلسطيني خاصة الجبهتين الديمقراطية والشعبية. ثم تبنته حركة فتح عام 1968، وتم إقراره في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دمشق عام 1969.

وحُدد كهدف إستراتيجي للمنظمة بإنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة تامة وتكافؤ فرص ولكن في ظل دولة فلسطينية مستقلة وليس دولة (إسرائيل) كما هو مطروح اليوم.





ولكن حل الدولة الواحدة تراجع لصالح حل الدولتين بعد أن تأكد للجميع استحالة تطبيقه، فقدمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين رؤيتها في التحرير المرحلي لفلسطين التي تدحرجت إلى البرنامج المرحلي ذي النقاط العشر، ليصبح برنامج حركة فتح ومن ثم منظمة التحرير الفلسطينية بعد إقراره في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة عام 1974 ليُستبدل حل الدولة الواحدة بحل الدولتين عندما أقرّ إمكانية إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية. وبعد ما يُقرب عقدين من الزمان يُترجم هذا الفكر السياسي للمنظمة إلى أكثر صورة انهيارًا بتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 التي انبثق عنها سلطة فلسطينية تحت الاحتلال وإلى جانب الاستيطان ويتم أمام ناظريها تهويد القدس. وبدلاً من أن تصبح السلطة ممرًا للدولة كما قيل لنا أصبحت غطاء لتكريس الاحتلال وتوسيع الاستيطان وتهويد القدس.

وبعد أكثر من أربعين عاماً من البرنامج المرحلي وأكثر من عشرين عاماً من مشروع أوسلو اتضح للجميع عُقم هذا الفكر السياسي المساوم وزيف هذا الوهم المدّمر. وبدلاً من العودة إلى الأصل في التعامل مع الاحتلال بالجهاد والمقاومة والنضال، والعودة إلى المشروع الوطني الأصلي الذي يحمل مشروع التحرير الكامل واستراتيجية المقاومة الشاملة، يُريد البعض أن يبيع لنا وهمًا جديدًا تحت مُسمى حل الدولة الواحدة، بل هو وهم قديم تم تجديده بإخراجه من أرشيف السياسة الصفراء تحت ضغط انعدام الخيارات داخل إطار هذا الفكر السياسي الذي يدور في حلقة مفرغة ودائرة مغلقة.

والذين يدعون إلى العودة لحل الدولة الواحدة يضعون نصب أعينهم نموذج جنوب أفريقيا كنموذج مُلهم، دون عمق في قراءة الاختلاف بين النموذجين -الصهيوني والعنصري- من حيث الارتباط بالنموذج الأُم وهو المشروع الاستعماري الغربي. فعلاقة الكيان الصهيوني بالمشروع الاستعماري الغربي هي علاقة عضوية لا يمكن فصلها، فدولة (إسرائيل) جاءت في سياق تقاطع مشروعين ضد الأمة هما

المشروع الصهيوني والمشروع الغربي يرتبطان أيديولوجياً في عقيدتي المسيحية الصهيونية واليهودية الصهيونية، ويرتبطان مصلحياً في مشروع استعماري ركيزته الأساسية الكيان الصهيوني الذي يستمد أسباب وجوده من الغرب مقابل حراسته للهيمنة الغربية على المنطقة العربية والإسلامية، ولذلك لا يمكن أن يتصرف الغرب مع (إسرائيل) كما تصرف مع نظام جنوب أفريقيا الذي انتهى دوره الوظيفي للغرب وأصبح يشكل عبئاً ثقيلاً أخلاقياً عليه. فنزع الشرعية عنه وعاقبه وحاصره مما أدى إلى سقوطه في النهاية طبعًا إضافة لمقاومة الشعب في جنوب افريقيا للنظام العنصري كأساسٍ في هزيمته.

والذين يدعون إلى العودة لحل الدولة الواحدة يفترضون سذاجة قادة الكيان الصهيوني وعدم إدراكهم للنتائج المترتبة على حل الدولة الواحدة كتهديد ديمغرافي وخطر استراتيجي للكيان الصهيوني. الذي يدرك أن الفلسطينيين يتزايدون بمعدل زيادة طبيعية تفوق معدل الزيادة الطبيعية اليهودية ومعدّل الهجرة اليهودية الواحدة معاً وأنهم بحلول عام 2020 سيصبح اليهود أقلية في فلسطين التاريخية وهذا يهدد بدوره هوية الدولة اليهودية ويتناقض مع الفكرة الصهيونية ويفقدها مبرر وجودها القائم على وجود أكثرية يهودية في الدولة العبرية مهما زعموا أحقيتهم الدينية والتاريخية فيها.

وتحدث بعض المنادين بحل الدولة الواحدة أن تلك الدعوة هي للضغط على قادة الكيان للعودة إلى حل الدولتين، وهذا وهم آخر بحد ذاته، فالذي يطرحه قادة الكيان وعلى رأسهم نتنياهو هو الحل الإقليمي أو السلام الإقليمي الذي يدمج كيانهم في المنطقة العربية. وجوهرة تجاوز القضية الفلسطينية لإقامة اتفاقيات سلام وعلاقات تطبيع مع الدول العربية دون ربطها بالقضية الفلسطينية، ولقد تحدث نتنياهو عن علاقات تحالف كمرحلة متقدمة للسلام والتطبيع مع بعض الدول العربية بعد أن أقنعهم بأن عدوهم المركزي هو إيران وليس (إسرائيل). أما الفلسطينيون فالمشروع البديل هو السلام الاقتصادي يقوم على تحسين أحوال الفلسطينيين المعيشية والاقتصادية وإقامة إدارة ذاتية لهم في كانتونات معزولة ولا ضير من تسميتها دولة مستقلة منزوعة السلاح ومنقوصة السيادة ومتآكلة السلطة تحت السيطرة الأمنية





والعسكرية الإسرائيلية ربما مع اتحاد كونفدرالي مع الأردن أو مع (إسرائيل) أو مع بعضها (غزة والضفة). وكل ذلك بعد مصادرة أكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية مع أقل عدد من السكان وضمها للكيان مع القدس والأغوار والمستوطنات.

والخلاصة بعد زيف وهم الدولة الواحدة وسقوط وهم الدولتين لا خيار لنا سوى استبدال الوهم بالحقيقة وترك المشاريع البديلة لصالح المشروع الأصلي، والحقيقة هي أننا شعب تحت الاحتلال فشلت مشاريع التسوية السياسية البديلة في تحقيق هدف التحرير الكلي أو الجزئي، ولم نستطع في إطار هذه المشاريع من تحقيق مشروع الحد الأدنى الوطني... وبالتالي لا خيار أمامنا سوى العودة إلى المشروع الوطني الأساسي قبل التعديل وهو مشروع التحرير الكامل لفلسطين وإستراتيجية المقاومة الشاملة والتمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية.

# تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي... الوجه الآخر للحقيقة..

**• كُتب بتاريخ:**
01 مارس 2017م

بعد نشر تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي (يوسف شابيرا) مساء الثلاثاء الماضي انهالت بعض الأوساط الإعلامية والسياسية الفلسطينية بالتعليقات المحتفية والفرحة بفحوى التقرير كدليلٍ آخر على هزيمة العدو ونصرنا في حرب غزة الثالثة وفق منهجية (وشهد شاهدٌ من أهلها). في رأيي هذه المعالجة للتقرير غير منهجية وليست بالعميقة وفيها قدر لا بأس به من المبالغة والتهويل وتخفي الوجه الآخر للحقيقة التي ينبغي التركيز عليها وتخص معالجتنا لأمورنا الداخلية.

تشكيل لجان التحقيق تصرف اعتاد الكيان الصهيوني القيام به عقب معظم حروبه وعملياته العسكرية وفعالياته المدنية، ومنها لجان: أجرانات بعد حرب اكتوبر 1973، وكاهان بعد حرب 1982، وفينوجراد بعد حرب 2006... وغيرها من اللجان التي يأتي تقرير مراقب الدولة في إطار هذا السياق. وهذه اللجان تأتي لتحقيق أهداف محددة تخدم الكيان الصهيوني يمكن تقسيمها إلى نوعين من الأهداف:

النوع الأول من الأهداف موّجه للداخل تدخل في إطار النقد الذاتي واستخلاص العبر والدروس والمراجعة والتصحيح ومعرفة نقاط الضعف لعلاجها، ونقاط القوة لتعزيزها... من أجل زيادة القدرة على إدارة حروبه المستقبلية بطريقة أكثر نجاعة وفاعلية. والنوع الثاني من الأهداف هو موّجه للخارج لإظهار الكيان أمام الرأي العام الدولي بمظهر الحريص على احترام حقوق الإنسان والقوانين الدولية كدولة ديمقراطية متحضرة، ولإغلاق الطريق أمام التحقيقات الدولية في جرائم





الحرب الإسرائيلية والهروب من الملاحقة الدولية، وتبرئة نفسها من الجرائم التي ترتكبها على اعتبار أن المُجرم والمُحقق والقاضي هو نفس الشخص. إضافة إلى تثبيت الرواية الإسرائيلية للحروب والمجازر وجرائم الحرب التي ترتكبها باعتبارها دولة ضحية تدافع عن نفسها.

وعلى الرغم أن تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي يؤكد على فشل العدو في تحقيق الكثير من أهدافه العسكرية وإخفاقه في الكثير من المجالات كالتصدي للصواريخ ومواجهة الأنفاق وتحديد الأهداف الإستراتيجية للحرب، وانتقاده لطريقة اتخاذ القرارات في الكابينيت وغيرها... وبالرغم من أنه فشل في كسر إرادة القتال للمقاومة وإرادة الصمود للشعب، فإنه اتبع منهجية صحية وسليمة في مراجعة الأخطاء والنقد الذاتي واستخلاص العبر والدروس يجعلنا نتساءل حول عدم إتباعنا نفس المنهجية لتصحيح أخطائنا وتصويب طريقنا.

وإذا كان الكيان الصهيوني الذي يُعد دليلاً حياً على نجاح المشروع الصهيوني يتبع هذه المنهجية النقدية، فإننا أولى بذلك منه بعد أن فشلنا في تحقيق مشروعنا الوطني، وبدلاً من ذلك لا زلنا نُلقي باللوم على العوامل الخارجية في فشلنا، على الرغم من أن الله تعالى قد وجه المسلمين للبحث عن العوامل الذاتية في الفشل والهزيمة بعد معركة أُحد وفيهم الرسول -صلى الله عليه وسلم- (أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، وبدلاً من ذلك نمارس النرجسية الفصائلية وتمجيد الذات والثناء على النفس وفق منهجية (كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ).

فعندما نسمع عن تشكيل لجان تحقيق حول فشل القيادة السياسية الرسمية الفلسطينية في تحقيق ما وعدتنا به بعد اتفاقية أوسلو بإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة، وعندما نسمع عن تشكيل لجان تحقيق حول طريقة إدارة حروب غزة الثلاثة لتطوير قدرات المقاومة في الحرب... أو تحقيق لجان تحقيق في أي شيء نفشل فيه... فإننا سنكون حينذاك على الطريق الصحيح.

# جدل الإجازة في يوم المرأة العالمي

**• كُتب بتاريخ:**
08 مارس 2017م

أثار قرار (اللجنة الإدارية العليا) في غزة إلغاء إجازة يوم المرأة العالمي الرسمية المخالف لقرار حكومة الوفاق في رام الله جدلاً واسعًا اتخذ طابعًا متشعبًا، جزء من هذا الجدل مرتبط بالمناكفات السياسة التي أفرزتها حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية التي لم تدع طريقاً إلى الخلاف إلاّ سلكته ودربًا إلى الشقاق إلا دخلته. وجزء آخر من الجدل مرتبط بهيمنة ثقافة التحريم المحمولة على أكتاف تيار ديني متشدد يرى في نفسه الإسلام نفسه وليس اجتهاد داخله الذي لم يترك بابًا للتضييق على الناس إلاّ طرقه ولا مدخلاً للمشقة إلاّ ولج منه.

وبعيدًا عن هذين الاتجاهين في الجدل – السياسي والديني – لنتناول الموضوع من حيث مضمونه والمعنى الذي يحمله يوم المرأة العالمي، ومن حيث جدوى اتخاذه إجازة رسمية؟ ولنتساءل سوياً لماذا لا تأخذ المرأة اجازة من عمل البيت أسوة بالعمل خارج البيت؟

فمن حيث المضمون أي المعنى الذي يكون في اليوم نفسه إذا كان يوم المرأة العالمي يومًا للتذكير بإنجازات المرأة ومظلوميتها فلدينا الكثير لنتحدث عنه حول إنجازات المرأة الفلسطينية التي أبدعت في مختلف المجالات العلمية والمهنية والنضالية. أما مظلوميتها ومعاناتها فقد تقاسمت مع الرجل المعاناة من الاحتلال فسقطت شهيدة أو أسيرة أو جريحة، وكانت أم وأخت وبنت الشهيد والأسير والجريح والمُبعد. وعلى المستوى الداخلي فقد وقع عليها الكثير من الظلم الاجتماعي فمنهن من صادر أبوها





حقها في التعليم أو اختيار الزوج أو أكل أخوها حقها في الميراث، أو انتقص صاحب العمل من أجرها... ومن مظاهر الظلم الأخرى على المرأة أن صورتها النمطية في وسائل الإعلام تقديمها تابعة للرجل وليست كذات مستقلة بنفسها فلم تُرَ إلاّ زوجة للرجل وأم لأبنائه وطاهية لطعامه وراعية لبيته –رغم أهمية هذه الأدوار– أو كما يتصوّرها الرجل في مخيلته مصدرًا للفتنة ومنبعًا للشر ومحلاً للمتعة، وقليلاً ما تُقدم كذات مستقلة وشخصية متميزة ونموذج للنجاح. فإذا اتخذنا هذا اليوم للتذكير بانجازات المرأة الفلسطينية والمطالبة برفع المظالم عنها وتمكينها في المجتمع فهذا أمر جيد ومفيد لا يحتاج إلى يوم إجازة يتوقف فيه مسار الحياة العامة في المجتمع الفلسطيني.

وهذا يقودنا إلى جدوى اعتبار يوم المرأة العالمي إجازة رسمية، بينما معظم دول العالم لا سيما الأكثر تقدمًا منها لا تتخذه إجازة رسمية وبعضها الآخر يتخذه إجازة رسمية للنساء فقط دون الرجال؟ فهل سيتحسن وضع المرأة عندما نتخذ يوم المرأة العالمي إجازة رسمية؟ وما علاقة الإجازة بتقدير المرأة ومكانتها وكرامتها؟ وهل الإجازة ستؤدي إلى زيادة تمكينها في المجتمع؟ وسيعطيها الرجل حقوقها المسلوبة في الميراث والأجر واختيار الزوج على سبيل المثال؟ وهل الإجازة ستدفع بها إلى مزيدٍ من المشاركة والفعالية السياسية والنضالية والاقتصادية والاجتماعية في بناء المجتمع؟ ثم لماذا لا يكون يوم الأم أو الطفل أو غيرهما إجازة أيضاً؟ كل تلك وغيرها من الأسئلة بحاجة إلى إجابة.

وإذا كنا لا بد فاعلين في اتخاذ يوم المرأة العالمي إجازة رسمية فلماذا لا نُعطي المرأة غير العاملة المتفرّغة للبيت (ربة البيت) إجازة من عمل البيت أسوة بالمرأة العاملة خاصة في يوم المرأة العالمي؟ فمن المعروف أن المرأة ربة البيت تقضي ساعات طويلة في عمل البيت من طبخ للطعام وغسل للملابس وتنظيف البيت ومتابعة دراسة الأبناء... وغيرها من الأعمال، وهذا بالتأكيد يُرهق المرأة لا سيما إذا كانت تعتني بأسرة كبيرة العدد دون أن يساعدها أحد من البيت كزوجها وأبنائها في عمل البيت. وهذا الإرهاق المتواصل يؤثر سلبياً على صحتها الجسدية والنفسية بسبب ضغط العمل في

البيت الذي ربما يزيد من ضغط العمل خارج البيت للمرأة العاملة، وإذا كان ضغط العمل خارج البيت يؤدي إلى الإرهاق والتعب الذي لا يزول إلا بالإجازات الأسبوعية والسنوية، فإن هذا ينطبق على عمل البيت الذي يؤدي للتعب والإرهاق الذي يحتاج إلى إجازات متكررة ودورية تأخذها ربة البيت من عمل البيت يقوم الزوج والأبناء بالعمل بدلاً منها في البيت لتستريح فيه من التعب وتتخلص من الإجهاد وتستعيد شحن الطاقة وتجديد الحيوية وتنقية المزاج ونفض غبار الملل والضجر... فتتحسن صحتها الجسدية والنفسية فينعكس ذلك إيجابياً على كل الأسرة الخلية الأولى للمجتمع.

وخلاصة الكلام أن نهتم بالمضمون أكثر من الشكل، فنركز عملنا على تعزيز مكانة المرأة ودعم سبل تمكينها في المجتمع، والتأكيد على دورها النضالي والاجتماعي والاقتصادي وزيادة تفعيله، وإعطائها حقوقها الشرعية والقانونية كاملة دون نقصان، والتعامل معها كذات مستقلة تتساوى في الكرامة الإنسانية مع الرجل، ولا يهم بعد ذلك إن اتخذنا يوم المرأة العالمي إجازة أم لم نتخذه إجازة.





# إلى فلسطينَ طريقٌ واحدٌ..
# لا يمرُّ عبر واشنطن..

**• كُتب بتاريخ:**
16 مارس 2017م

ما إن نُشرت أخبار المكالمة الهاتفية بين ترامب وعباس وما تضمنته من دعوة السيد محمود عباس بصفته رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لزيارة واشنطن ولقاء سيد البيت الأبيض الجديد، حتى استبشر البعضُ منّا خيرًا، وانشرحت صدورهم ارتياحًا فتلقفوا الخبر كما يتلّقف الغريق في البحر طوق النجاة، دون أن يعرف أنه طوقٌ وهميٌ كما السراب الذي يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً، ووجد الحقيقة المُرّة مكانه فاغرة فاها لتبتلع وهم السراب الكاذب. وكأنه قدرٌ مفروض ومصيرٌ محتوم أن نجري وراء السراب مرة تلو المرة، ونركض خلف الوهم تارة بعد الأخرى، لنعيد إنتاج الفشل مع كل رئيس أمريكي جديد، ولنعيد صناعة الخيبة مع كل إدارة أمريكية قادمة. وكأن الطريق إلى فلسطين يمُر عبر واشنطن... فهل الطريق إلى فلسطين يمر عبر واشنطن فعلاً؟.

وفي صياغة أخرى للسؤال السابق: هل ما زال البعض يؤمن بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي مفتاح حل القضية الفلسطينية والطريق الذي يمر عبره إرجاع جزء من الحقوق الوطنية الفلسطينية؟ وهل نحن بحاجة إلى أدلة جديدة تثبت حقيقة الدعم الأمريكي اللامحدود للمشروع والكيان الصهيوني، وتثبت الانحياز الأمريكي الكامل للدولة العبرية، وتثبت أن الحفاظ على وجود وأمن (إسرائيل) من الثوابت الراسخة والأهداف الإستراتيجية للسياسة الأمريكية الخارجية، ولهذا دعمت أمريكا كل المشاريع والقرارات الدولية التي أدت إلى قيام دولة (إسرائيل) وتثبيت وجودها

في المنطقة، وبالمقابل رفضت كل المشاريع والقرارات الدولية التي لا توافق عليها (إسرائيل). وأن رعايتها لمشروع أوسلو يصب في دائرة إنهاء الصراع تاريخياً لصالح الكيان الصهيوني أو إطالة أمده ريثما يجري تغيير الواقع على الأرض لصالح الكيان. وإذا كان ذلك قد حدث في ظل رؤساء وإدارات تزعم تأييدها لحل الدولتين ورفض الاستيطان كإدارة أوباما، فما بالنا برئيس وإدارة (ترامب) يُعلن أن الاستيطان لا يشكل عقبة أمام تحقيق السلام، ويسعى لتغيير القرار (2334) الذي يدين الاستيطان، ويريد نقل سفارة بلاده إلى القدس، ولا يؤمن بحل الدولتين...

هذه العلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني ليست علاقة ثنائية عابرة أو تخضع لمتغيرات المصالح وموازين القوى أو تعتمد على قوة اليهود في أمريكا – وإن كانت كلها موجودة – ولكنها علاقة ثابتة وجذورها راسخة متغلغلة في العمق الديني العقائدي للنخبة الحاكمة في أمريكا التي تؤمن بالمسيحية الصهيونية التي أنتجها المذهب البروتستانتي، والتي سبقت اليهودية المسيحية بل مهدت لظهورها وساهمت في خروج المشروع الصهيوني للوجود مجسداً في دولة يهودية. كما أن هذه العلاقة ناتجة عن تشابه المشروعين الاستعماريين الاستيطانيين الاحتلاليين: الأمريكي فيما سُميّ بالعالم الجديد، والصهيوني في فلسطين اللذين خرجا من شجرة واحدة تُسقى من ماء العنصرية والاستعلاء والعنف. والعلاقة يعززها الدور الوظيفي الدائم للدولة العبرية في المنطقة كنقطة ارتكاز متقدمة للمشروع الغربي الذي تقوده أمريكا بعد أفول نجم بريطانيا للإبقاء على حالة الهيمنة على المنطقة العربية والإسلامية مقابل إمداد الكيان بأسباب الحياة والوجود والحفاظ على أمنها. وهذا النوع من العلاقات لا يمكن المراهنة على تغييره لصالح القضية الفلسطينية بدون تهديد جدي وحقيقي للمصالح الأمريكية في المنطقة.

والبديل عن المراهنة الخاسرة على واشنطن كطريق للتسوية السلمية الوهمية هو الرجوع إلى الأصل والخروج النهائي والجذري من مسار أوسلو الذي أوصلنا إلى هذا المأزق الخطير وهذا يقتضي أن نتحرر من الفكر السياسي المبني على فرضيات سياسية





ثبت خطؤها، والارتكاز على الفكر السياسي المقاوم، والرجوع إلى المشروع الوطني الجامع للكل الفلسطيني، والتمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، وإتباع نهج المقاومة الشاملة لسحب مكاسب الاحتلال التي حصل عليها بعد أوسلو ليصبح احتلالاً مُكّلفاً وباهظ الثمن يضع العدو في مأزق أمني ووجودي يضطر فيه للانسحاب من الضفة الغربية بعيدًا عن مسار أوسلو كخطوة نحو تفكيك الكيان الصهيوني برمته من فلسطين، وعلى الأقل ألاّ يقدم الرئيس أي تنازلات جديدة للرئيس الأمريكي ويصمد أمام الضغط الأمريكي، فإن لم نستطع انتزاع حقوقنا الوطنية الآن فعلى الأقل ألاّ نتنازل عنها. فالطريق إلى فلسطين لا يمر عبر واشنطن بل عبر التمسك بالحقوق والصمود على الأرض والمقاومة الشاملة كما قال الشاعر السوري نزار قباني في قصيدته (أصبح عندي الآن بندقية) مخاطبًاً الثوار (تقدموا.. تقدموا.. فقصةُ السلامُ مسرحية..والعدلُ مسرحية.. إلى فلسطينَ طريقٌ واحدٌ.. يمُر من فوهةِ بندقية).

# أما آن لجدل تحريم الاحتفال بعيد الأم أن ينتهي؟

**• كُتب بتاريخ:**
21 مارس 2017م

رغم أن الاحتفال بعيد الأم موجود في الغرب منذ بداية القرن العشرين إلا أن هذه الفكرة ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين في الشرق،فيعود فضل الاحتفال بعيد الأم في الوطن العربي إلى مقال كتبه الكاتب الكبير علي أمين، قال فيه:»لم لا نتفق على يوم من أيام السنة نُطلق عليه (يوم الأم) ونجعله عيدًا قومياً في بلادنا وبلاد الشرق... في هذا اليوم يُقدّم الأبناء لأمهاتهم الهدايا الصغيرة ويُرسلون للأمهات خطابات صغيرة يقولون فيها شكرًا وربنا يخليك، لماذا لا نشجع الأطفال في هذا اليوم أن يُعامل كل منهم أمه كملكة فيمنعوها من العمل ويتولوا هم في هذا اليوم كلَ أعمالها المنزلية بدلاً منها.». وبعد نشر هذه المقالة في جريدة (أخبار اليوم) المصرية في عموده الخاص (فكرة) تفاعل الجمهور مع المقال وتدحرجت الأمور حتى تم اختيار يوم الحادي والعشرين من مارس آذار يومًا للاحتفال بـ (عيد الأم)؛ وتم الاحتفال به لأول مرة في مصر عام 1956 ثم انتشر في بقية البلدان العربية.

ولم يكن يوم (عيد الأم) أجازة رسمية بل مناسبة اجتماعية يتم إحيائها في المحافل الأهلية والرسمية خاصة في المدارس، حيث كان له قيمة تربوية كبيرة، فلو سأل كل فرد منا نفسه»ماذا يتذّكر من أيام الدراسة الأولى؟»لكان في مقدمة ذلك الأنشطة والاحتفالات المدرسية، ومنها الاحتفالات المتكررة سنوياً في يوم (عيد الأم) بحضور أمهات الطلبة، فتُقدم فيها الكلمات والأناشيد والمسرحيات التي تتمحور حول احترام الأم وقيمة الأمومة وبر الوالدين وطاعتها والإحسان إليها واحترام الكبار والوفاء





للآخرين... فلا ينتهي الاحتفال إلا وتلك القيم قد وجدت طريقها إلى منظومة القيم لدى الطلبة، فتكون هذه الاحتفالات ذات قيمة تربوية عظيمة تُغني عن عشرات الحصص الدراسة الروتينية.

وظل الأمر كذلك حتى نعق في آذاننا بوم التكفير وزعق فوق رؤوسنا غراب التحريم، فأثار الجدل الموسمي المقيت، فعلا صوت التحريم على صوت التحليل مع علو سطوة الإرهاب الفكري والقمع الثقافي والاحتكار الديني، الذي يمارسه تيار ديني يرى في نفسه ممثلاً أوحدًا للإسلام وناطقاً وحيدًا باسم الدين، ومالكاً حصرياً للحقيقة، فيُكرر علينا كلام التحريم المولود من رحم التكفير، فيُحرّم الاحتفال باليوم المغلوب على أمره باعتباره رجس من عمل الشيطان، وأثم ما أنزل الله به من سلطان، وبدعة تُخالف السنة وتُخرج من الملة، وضرب من التشبه بالكفار.

ولقد ردّ علماءُ الأزهر وغيرهم من علماء الأمة على مبررات التحريم، ومنها اعتباره بدعة فقال الدكتور محمد بكر إسماعيل»إن عيد الأم هو من بدع العادات لا من بدع العبادات لا يأمر بها الإسلام ولا ينهي عنها إلا إذا كانت تتصل بالدين من قريب أو بعيد»كما وضح علماء آخرون أن البدعة المنهي عنها هي ما أُحدث على خلاف الشرع، أما ما شهد الشرع لأصله فإنه لا يكون مردودًا ولا أثم على فاعله، وبر الوالدين عامة والأم خاصة من الأمور التي شهد بها الشرع وحث عليها على مدار الوقت وأيام السنة. أما التشبه بالكفار فيقول الدكتور عبدالفتاح عاشور»ليس في عيد الأم تقليد للغرب أو الشرق فنحن نحتفل بهذا اليوم بما لا يخالف الشرع، بل بالعكس نحن ننفذ ما أمر الله به من بر الوالدين والأمر على وجه الخصوص فليس فيه مشابهة أو تقليد لأحد». وموضوع اقتصار أعياد المسلمين على عيدي الفطر والأضحى، فهذا حق عندما نتحدث عن الأعياد الدينية، أما عندما نتحدث عن المناسبات الوطنية والاجتماعية سواء سميناها أيامًا أو أعيادًا كيوم المرأة ويوم الأرض وعيد الاستقلال وعيد العمال وغيرها، فهي تكون في دائرة المباح سواء احتفلنا بها أم لم نحتفل.

ومن جهة أخرى فمهما أكرمنا ورعينا الأمهات والآباء في عيد الأم ومهما غلت أثمان الهدايا المُقدمة وقيمتها المالية والمعنوية إذا لم يصاحبها رعاية وإكرام واحترام لهما طوال أيام السنة، فلا معنى وقيمة للاحتفال بعيد الأم، وإذا تحقق الاحترام والإكرام والرعاية على مدار الوقت، فماذا يضير مُنظرو ثقافة التحريم أن يُقدّم طفلٌ وردةً لأمه في هذا اليوم، أو تنهض فتاةٌ من نومها لتطبع قبلةً على وجه أمها صباح عيد الأم، أو تجتمع السيدات المتزوجات عند أمهن في ذلك اليوم... أما آن لجدل تحريم الاحتفال بعيد الأم أن ينتهي؟ اغربوا عن وجوهنا... سئمناكم.





# السلام الإقليمي...
# المبادرة العربية للسلام معكوسة

**• كُتب بتاريخ:**
24 مارس 2017م

جاء في التوراة (في ذلك اليوم عقد الله ميثاقاً مع إبرام (إبراهيم) قائلاً: سأُعطي نسلك هذه الأرض من وادي العريش إلى النهر الكبير (نهر الفرات) من هذا النص التوراتي هيمن على العقل اليهودي الصهيوني حُلم إسرائيل الكبرى، الحُلم تلاشى تحت ضغط معطيات الواقع الموضوعي، ومحدودية القدرات الذاتية- مهما بدت كبيرة- للكيان الصهيوني، وحقائق الديموغرافيا التي تحد من أطماع الصهاينة. الحلم تلاشى بصورته الجغرافية، ولكنه لم ينتهِ بصورته السياسية التي ظهرت عن طريق ما يُسمى بالسلام الإقليمي الذي سيدخل (إسرائيل) في كل العواصم العربية من المحيط إلى الخليج وليست فقط من النيل إلى الفرات.

السلام الإقليمي فكرة عربية في الأساس، طرحها الملك السعودي فهد بن عبد العزيز عندما كان ولياً للعهد عام 1981 من خلال مبادرته للسلام بين العرب (الكيان الصهيوني)، والتي تبناها مؤتمر القمة العربية في فاس عام 1982، ليُعاد طرحها بعد ذلك بعشرين عاماً في القمة العربية ببيروت عام 2002 بعد التعديل تحت اسم (المبادرة العربية للسلام)، وهي تقوم على مرحلتين يتم في المرحلة الأولى إلى حل القضية الفلسطينية وانسحاب (إسرائيل) من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بناء على قرار مجلس الأمن رقم (242)، وحل مشكلة اللاجئين على أساس قرار مجلس الأمم رقم (194)، والمبادرة ترتكز على مبدأ حل الدولتين.. ثم تأتي المرحلة

الثانية بإنهاء (النزاع) كما ورد في مصطلح المبادرة بين الدول العربية و(إسرائيل)، وإقامة اتفاقية سلام معها، تم تطبيع العلاقات بين الدول العربية والكيان الصهيوني.

هذه المبادرة بتلك الصورة رفضتها (إسرائيل)، كما رفضت كل المبادرات والمشاريع التي تجعلها تفقد ما كسبته في حرب الأيام السنة عام 1967، واستمرت تكرّس واقع الاحتلال والاستيطان والتهويد تحت غطاء اتفاقية أوسلو التي سمحت لها باستمرار السيطرة الأمنية والعسكرية على كل فلسطين، وحوّلت احتلالها لها إلى احتلال رخيص ومريح ومفيد بعد التخلص من عبء السكان الفلسطينيين مع احتفاظها بالأرض. وبعد حدوث الانقسام الفلسطيني واندلاع ثورات ما يُعرف بالربيع العربي وانشغال العالم بقضايا أخرى... ضعف الموقف الفلسطيني ولم تُعد القضية الفلسطينية محور اهتمام العرب، وتراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية.. وجد نتنياهو أن الفرصة مواتية لطرح مفهومه للسلام الإقليمي الذي هو جوهر المبادرة العربية للسلام ولكن بطريقة معكوسة.

فكرة السلام الإقليمي عند نتنياهو نابعة من رؤيته الخاصة بوجود عدو مشترك بين العرب ودولته بعد احتدام الصراع الإقليمي في المنطقة، وليس على أساس حل القضية الفلسطينية، فلقد قال في سبتمبر 2015 حول ذلك «إن إيران لا تزال تشكل التحدي الأكبر لحكومته الجديدة، لسنا نحن المهددون فقط ولكن أيضاً الآخرين القاطنين جوارنا، لذلك قد ينشأ هذا الأمر مصالح مشتركة وفرصة لتطوير تحالفات ومن الممكن أيضاً أن يدفع عمليات السلام قُدماً». فرؤية نتنياهو تقوم على تحقيق السلام والتطبيع مع الدول العربية أولاً، بل ويتعدى ذلك إلى إقامة تحالف عربي إسرائيلي ضد العدو المشترك كما أسماه صراحة في مواطن كثيرة ممثلاً في إيران والإرهاب. ويأتي بعد ذلك حل القضية الفلسطينية- وفق المقياس الإسرائيلي الليكودي الذي يرفض وجود دولة فلسطينية ما بين البحر والنهر، واحتفاظ الكيان بالسيطرة الإستراتيجية الأمنية والعسكرية والاقتصادية على كل أرض فلسطين التاريخية، وضم الكتل الاستيطانية إلى الدولة العبرية، وإعطاء تسهيلات اقتصادية كبيرة للفلسطينيين، وحصر سيطرة السلطة





الفلسطينية في كانتونات معزولة عن بعضها، ولا مانع بعد كل ذلك أن يُطلق على الكيان الفلسطيني دولة إن كان مضمونها الفعلي حكم ذاتي موّسع أو دولة بلا سيادة حقيقية على إقليمها وبدون سلطة فعلية على أرضها.

وخلاصة الأمر إن مفهوم السلام الإقليمي الذي يتبناه قادة الكيان الصهيوني وعلى رأسهم نتنياهو يسمح لهم بتحقيق حُلم إسرائيل الكبرى بالمفهوم السياسي الجديد وبتمدد (إسرائيل) في كل المنطقة العربية ودخولها لكل العواصم العربية، كما أنه مدخلاً لتطبيق المبادرة العربية للسلام بالمفهوم الصهيوني وبالرؤية الإسرائيلية الليكودية، التي تطبق المبادرة العربية بطريقة معكوسة تؤخر حل القضية الفلسطينية للمرحلة الثانية تمهيدًا لتصفيتها لتصبح المبادرة العربية للسلام بدون فلسطين في مرحلتها النهائية.

# قمة البحر الميت..
# هل ستكون ميتة كبحرها؟

**• كُتب بتاريخ:**
29 مارس 2017م

ليس من الغريب أن يعقد العرب مؤتمرهم على مستوى القمة في القاع الأكثر انخفاضًا عن سطح البحر في العالم على ضفاف البحر الميت، ليكون خير مُعبّرٍ عن القاع الذي انحدرت إليه الأوضاع العربية المتردية على مختلف المجالات. وليس من الغريب أيضاً أن تُسمى هذه القمة باسم البحر الميت ليكون لها من أسمها نصيب، فتُعبّر حقاً عن الروح العربية الميتة منذ زمن طويل بعد أن فقد العرب مشروعهم القومي، ومن قبل ذلك تخلّوا عن رسالتهم الحضارية المتمثلة برسالة الإسلام الإنسانية للبشرية جمعاء. والسؤال المطروح في ضوء قمة البحر الميت الحالية في عمان، هل سيكون لها من اسمها نصيب. أي هل ستكون ميتة كبحرها؟!

تأتي قمة البحر الميت الحالية بعد ما يُقرب من (44) اجتماع قمة عربية بعد إنشاء جامعة الدول العربية عام1945، وكان أولها في قصر إنشاصي بالإسكندرية بدعوة من الملك فاروق 1946 لمناقشة القضية الفلسطينية التي سماها المؤتمر (قلب القضايا القومية) وحضرها زعماء الدول العربية المؤسسة للجامعة وهي: مصر والأردن والسعودية واليمن والعراق وسوريا ولبنان وآخرها هو مؤتمر قمة نواكشوط 2016 الذي أطلق شعار (عام 2017 عام إنهاء الاحتلال الإسرائيلي)، وما بين هذين المؤتمرين عُقد العديد من مؤتمرات القمة العادية والطارئة والاقتصادية والخاصة، جميعها كانت القضية الفلسطينية على سُلّم أولوياتها وفي مقدمة قضاياها، حتى جاءت





قمة البحر الميت لنُعيد التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية للعرب في مؤتمرات القمة فقط، ولكن من الناحية العملية القضية الفلسطينية تتراجع على أكثر من مستوى.

فعلى مستوى القمة العربية نفسها، فقد تراجعت فلسطين بعد المطالبة بتحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر، وبعد اللاءات العربية الثلاث: لا للاعتراف بإسرائيل، ولا للتفاوض معها، ولا للصلح معها التي أُقرت في قمة الخرطوم عقب نكسة حزيران عام 1967. تراجع العرب ابتداءً من مؤتمر الجزائر عقب حرب أكتوبر عام 1967 ثم مؤتمر الرباط عام 1974 للمطالبة باسترجاع الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وتجسّد هذا التراجع بالاعتراف ضمنياً بدولة (إسرائيل) في قمة فاس عام 1982 عندما تبنى العرب مشروع السعودية للسلام والتطبيع مع (إسرائيل) الذي أصبح المبادرة العربية للسلام في قمة بيروت عام 2002، ولم يتوقف الأمر عن ذلك الحد فقد سعت (إسرائيل) لتغيير المبادرة لتناسب المقياس الإسرائيلي لجعل السلام والتطبيع بين الكيان الصهيوني والأنظمة العربية يسبق حل القضية الفلسطينية، بل قد يكون بدون حل القضية الفلسطينية إذا ما استمرت صخرة الانهيار العربية تتدحرج إلى القاع الذي ربما يُعبّر عنه مؤتمر البحر الميت رغم ضجيج الوفاق الكاذب والاتفاق الوهمي الذي يشير إليه عنوان القمة.

وعلى مستوى آخر لم تتراجع القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية فقط كقضية أولى مركزية للعرب، فقد تراجع معها المشروع العربي المشترك الذي أرساه الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، كمشروع قومي يسعى إلى توحيد العرب والنهضة بهم وتحقيق استقلالهم الحقيقي، إلا أنه سقط تحت ضربات الاستعمار من جهة، وبالسقوط الذاتي بعد فقدان الثقة بمشروع أقام نظاماً جوهرة الاستبداد وطابعه الفساد، ليفقد العرب مشروعهم القومي بعد أن فقدوا منذ قرون دورهم الريادي بفقدانهم رسالتهم الحضارية التي كانت جوهر الدين الإسلامي للبشرية جمعاء. ولم يقتصر الأمر عند ذلك الحد من فقدانهم للمشروع الجامع، بل منذ مؤتمر قمة بغداد 1978 عقب توقيع

مصر لاتفاقيات كامب ديفيد المنفردة مع الكيان الصهيوني لم يعدُ الجامعة العربية تعبّر عن نظام عربي.

موّحد، وزاد الطين بله اندلاع ثورات ما يُسمى بالربيع العربي عام 2011 حيث اتخذت الجامعة العربية قرارات ومواقف تناقض الأمن القومي العربي بدعوتها للتدخل العسكري الأجنبي في كل من ليبيا وسوريا، وتأجيجها للصراعات العرقية والمذهبية والطائفية في البلدان التي ضربتها لعنة الربيع العربي.

والخلاصةُ أن مؤتمر البحر الميت، لن يكون بدعًا من المؤتمرات، فهو كغيره من المؤتمرات السابقة وكذلك اللاحقة، لن يكون سوى مؤتمر يُجسّد الحالة العربية الراهنة المتردية، ولن تخرج قراراته عن الإطار العام الذي تريده الدول الراشية، والذي تسكت عنه الدول المرتشية، وسيكون البيان الختامي له فاقدًا للروح والمعنى، والقيمة حتى لو جعل القضية الفلسطينية في مقدمة قراراته، فلن تتجاوز ذلك الإطار النظري إلى الإطار العملي قيد أُنملة، ولذلك ستوّلد تلك القرارات ميتة من رحم المؤتمر، فيكون له من أسمه نصيب، قمة ميتة كبحرها.





# وثيقة حماس..
# تحوّل نحو الفكر الوطني والتحرير المرحلي..

**• كُتب بتاريخ:**
03 أبريل 2017م

أصدرت حركة المقاومة الإسلامية حماس الميثاق المُحدِد لهويتها وأهدافها عام 1988 في بداية وذروة الانتفاضة الفلسطينية الأولى (انتفاضة الحجارة)، وقد اتسم الميثاق بالصبغة الإسلامية الملوّنة بالفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، الذي طغى على الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، وتبني الحل الإستراتيجي الحاسم المتمثل في تحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر، الذي رفض الحل المرحلي في التحرير. وبعد سنوات طويلة من التغيرات في الواقع المحلي والإقليمي والدولي وما صاحبها من تطور في الفكر السياسي للحركة ظهر جلياً على مستوى الفكر والممارسة السياسية وتُرجم هذا التطور في وثيقة تداولتها وسائل الإعلام نقلتها عن قناة الميادين الفضائية من المفترض أن تحل مكان الميثاق القديم للحركة، وعلى فرض صدقها وفي قراءة أولية لهذه الوثيقة يُمكن استخلاص تحوّلين مهمين في الفكر السياسي لحركة حماس هما: تحوّل نحو الفكر السياسي الوطني، وتحوّل نحو تبني فكرة التحرير المرحلي.

**أولاً: التحوّل نحو الفكر السياسي الوطني:**

1 – في الميثاق عرّفت حماس نفسها كجزء من جماعة الإخوان المسلمين»حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين»، بينما عرّفت نفسها في الوثيقة بأنها»إحدى مكوّنات الحركة الوطنية الفلسطينية الرئيسية»وأنها»حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية» فقد جاءت الهوية الإسلامية وبدون ذكر الإخوان المسلمين في الدرجة الثانية بعد الهوية الوطنية.

2 – في الميثاق حدد بواعث وأهداف الحركة بطريقة إسلامية واضحة فالبواعث هي»غياب الإسلام عن الساحة»والأهداف هي»منازلة الباطل وقهره ودحره ليسود الحق وتعود الأوطان وينطلق من فوق مساجدنا الآذان معلناً قيام دولة الإسلام». أما في الوثيقة فقد حددت هدفها بـ»تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، مرجعيتها الإسلام...». فمن الواضح تقديم الإسلامي على الوطني في الميثاق، وتقديم الوطني على الإسلامي في الوثيقة.

3 – في الميثاق يطالب المنظمة تبني الإسلام كشرط لدخولها»ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها ووقود نارها»، بينما في الوثيقة لا يشترط ذلك بل يكتفي بالمطالبة بـ»تطوير المنظمة وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية تضمن مشاركة جميع مكونات وقوى الشعب الفلسطيني وبما يحافظ على الحقوق الفلسطينية». وهذه صيغة وطنية تسقط شرط تبني الإسلام كمنهج حياة رغم كونه مضمون مهم في الفكر الإسلامي.

4 – في الميثاق تغلب اللغة الأيدلوجية في صياغة بنوده لا سيما في التعامل مع الآخر مثل مفاهيم: الأمة والحقوق الدينية واليهودية والجهاد وهدف إعلاء كلمة الله. أما في الوثيقة فقد تم استبدالها بمفاهيم وطنية مثل: الشعب والحقوق الوطنية والصهيونية والمقاومة وهدف تحرير فلسطين... إضافة إلى استخدام مصطلحات جديدة في إطار العلاقات الفلسطينية مثل: على قاعدة التعددية، والخيار الديمقراطي، والشراكة الوطنية، وقبول الآخر، ووحدة الصف الوطني، والأهداف الوطنية...

5 – في الميثاق ربط مفهوم (الوطنية) بالعقيدة وفق مفهوم سيد قطب للعقيدة الذي يعتبر جنسية المسلم عقيدته وأن لا قيمة لرابطة الوطن بدون رابطة العقيدة. أما في الوثيقة فتؤكد على مفهوم الوطنية الفلسطينية باعتبار»أن الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة، وأن الشعب الفلسطيني شعب واحد بكل أبنائه في الداخل والخارج وبكل مكوناته الدينية والثقافية والسياسية». وهذا المعنى أقرب إلى مفهوم (الجماعة الوطنية) من مفهوم (الأمة الإسلامية).





6 – في الميثاق استخدم مضموناً إسلامياً في تعريف (فلسطين)»أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها». أما في الوثيقة فقد ذكرت أن»فلسطين أرض الشعب الفلسطيني ووطنه»في البند الأول، ثم ذكرت أن»فلسطين أرض عربية إسلامية مباركة ومقدسة»في البند الثالث، أي قدم الوطني على العربي والإسلامي وقد ذكر مكانتها الإسلامية في بنود لاحقة لهويتها الوطنية.

7 – في الميثاق لم تتم التفرقة بشكل واضح ومحدد بين اليهود كأهل كتاب واليهودية كديانة سماوية من ناحية، وبين الصهاينة والصهيونية كمشروع استعماري من ناحية أخرى. بينما في الوثيقة فقد تبنت خطاب سياسي يفرّق بين المفهومين»تفرق حماس بين اليهود كأهل كتاب واليهودية كديانة سماوية من ناحية، وبين الاحتلال والمشروع الصهيوني من جهة أخرى وتري أن الصراع مع المشروع الصهيوني ليس صراعا مع اليهود بسبب ديانتهم....» وهذا مفهوم متقدم يبتعد عن الغموض الموجود في الميثاق القديم.

**ثانياً: التحول نحو التحرير المرحلي:**

1 – في الميثاق لم يرد أي ذكر للحل المرحلي للصراع مع الكيان الصهيوني بل تؤكد مواده علي الحل الاستراتيجي والتاريخي المتمثل في تحرير فلسطين كاملة من البحر إلي النهر، بينما في الوثيقة ورد في البند (19) ما يلي».... وان إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس علي خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967م مع عودة اللاجئين والنازحين إلي منازلهم التي خرجوا منها....»

2 – الوثيقة تبرر الحل المرحلي بأنها»صيغة توافقية وطنية مشتركة ولا يعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الصهيوني كما لا تعني التنازل عن أي من الحقوق الفلسطينية». كما أنها تسبقها بديباجة وطنية تقول فيها»لا تنازل عن أي جزء من أرض فلسطين مهما

كانت الأسباب والظروف والضغوط ومهما طال الاحتلال وترفض حماس أي بديل عن تحرير فلسطين تحريرًا كاملا من نهرها إلي بحرها».

3 – صيغة الموافقة علي الحل المرحلي تشبه إلي حد كبير الصيغة التي وردت في برنامج النقاط العشر/ البرنامج المرحلي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة عام 1974م والتي وضعت أيضا وسط ديباجة وطنية حيث سبقها بند يؤكد علي»أن المنظمة تناضل بكافة الوسائل وعلي رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية...»ولحقها بند يؤكد علي»أن المنظمة تناضل ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني».

من الجدير بالذكر أن البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، ويتحدث عن سلطة وطنية مقاتلة، قد انتهى بعد عشرين عاما علي طرحه بإقامة سلطة فلسطينية تحت الاحتلال وبجانب الاستيطان والتهويد.





# بعد اغتيال الفقهاء
# ماذا عن مُدخلات صناعة العملاء؟

**• كُتب بتاريخ:**
06 ابريل 2017م

بعد أيام من اغتيال الشهيد الأسير المُحرر مازن الفقهاء على يد أجهزة الأمن الإسرائيلية، ونظرًا لدور العملاء في عملية الاغتيال بالتنفيذ الفعلي المباشر أو بتقديم الدعم المعلوماتي واللوجستي للعدو، فقد بدأت وزارة الداخلية وأجهزة الأمن في غزة بحملة أمنية جديدة ضد العملاء في غزة، ولقد وصف موقع المجد الأمني الإلكتروني هذه الحملة بـ (أن الاحتلال وعملاءه سيتعرّضون لضربة أمنية قوية خلال الفترة المقبلة عنوانها قص أجنحة العدو الأمنية على أرض غزة، وملاحقة عملائه ومصادر معلوماته وبترها وتأمين ساحة غزة لتكون درعاً حصيناً للمقاومة ورجالها). ولدراسة ظاهرة العملاء وتمشياً مع الحملة الأمنية من المفيد البحث في شروط صناعة العملاء ومدخلاتها، وفي مقدمة هذه المُدخلات العامل الموضوعي والعامل الذاتي والعامل الضاغط تؤدي مجتمعة إلى مُخرج واحد يؤدي إلى إنتاج العميل.

العامل الموضوعي في صناعة العميل يتمثل في وجود الاحتلال وأجهزته الأمنية المختلفة (الشاباك والموساد وأمان)، وهذا العامل موجود على الدوام لحاجة دولة الاحتلال المستمرة لتجنيد العملاء لتحقيق أهداف عديدة أهمها: الحصول على المعلومات الأمنية لتوظيفها في حربه ضد الشعب والمقاومة. واختراق تنظيمات المقاومة لجمع المعلومات عنها والعمل على تخريبها من الداخل وربما توجيه بعض أنشطتها وفعالياتها بما يخدم أهداف العدو. وتنفيذ المهمات الخاصة كالاغتيالات وإثارة الفتن وشراء الأراضي. ومن أهداف الإسقاط الأمني أيضاً التأثير السلبي على الروح المعنوية

للشعب والمقاومة لتحطيم إرادة القتال للمقاومة وإرادة الصمود للشعب بطرق نفسية مختلفة. وقد يكون الإسقاط الأمني هدف في حد ذاته لإبعاد وتحييد أكبر عدد ممكن من الشعب الفلسطيني عن الصراع مع العدو.

العامل الذاتي في صناعة العميل يتمثل في وجود الأفراد المُرشحين للعمالة والذين توجد لديهم قابلية نفسية واستعداد عقلي للارتباط الأمني والتعامل مع الاحتلال والتواصل مع ضابط الأمن الإسرائيلي بقصد تقديم خدمات أمنية للعدو، وهذه القابلية وذلك الاستعداد يتجسّد في منظومة من السمات الشخصية ذات الطبيعة الأخلاقية والنفسية والفكرية المُهيئة للسقوط الأمني، وأهمها: السقوط الأخلاقي المُهيئ للسقوط الأمني والمرتبط بالمخدرات والجنس والمال وغيرها، والمُعزز بخلفية اجتماعية سيئة كالتفكك الأُسري والنشأة المضطربة والتربية الخاطئة وانعدام القدوة الحسنة ومسايرة رفقاء السوء وضعف منظومة الضبط الاجتماعي.... ومن الصفات النفسية الحاجة لتعويض ضعف الشخصية بسبب الشعور بالدونية وتدني مفهوم الذات، وحب الظهور والعظمة والسيطرة والعدوانية المرتبطة بمرض (البارنويا) النفسي، والحقد والعدائية ضد المجتمع بسبب الإحباط المتواصل والفشل المستمر وتحميل المجتمع مسؤولية ذلك الإحباط والفشل مما ينتج الشخصية (السيكوباتية) المعادية للمجتمع والمرتبطة بانعدام الضمير والإحساس بالذنب وتأنيب الذات. وربما من أغرب الأسباب النفسية المرتبطة بظاهرة العمالة هي عملية (التوّحد بالمعتدي) التي تتم بطريقة لا شعورية تشير إلى استلاب الإنسان المقهور الهارب من عالم القهر كي يذوب في عالم القوي المُتسلّط والتماهي معه والإعجاب به والاندماج بمصدر الاحباط والتوّحد به، وهي الظاهرة التي أشار إليها ابن خلدون في مقدمته بأن المغلوب مولع أبدًا بالاقتداء بالغالب وأعاد فرّويد صياغتها كميكانزم دفاعي لا شعوري عن الذات.

العامل الثالث في صناعة العميل هو الظرف الضاغط الذي يعني وجود اتصال بين الطرفين الممثلين للعامل الموضوعي ممثلاً في المُجندِ (ضابط الأمن الإسرائيلي) والمُجندَ (المُرشّح للعمالة) في ظروف ضاغطة كالتهديد والترغيب والتوريط





والاستدراج... كالتهديد بالفضيحة أو الاعتقال أو القتل أو المنع من السفر أو سحب تصريح العمل... والترغيب بالمال أو التسهيلات أو العمل أو المخدرات والجنس... وقد يكون مجرّد اتصال ضابط الأمن الإسرائيلي بالشخص المُرشح للعمالة في حالات معينة ظرف ضاغط.

وهناك حالات لا يتوّفر فيها الظرف الضاغط للارتباط عندما يكون العامل الذاتي للارتباط الأمني قوياً لدرجة يدفع صاحبه إلى الرغبة في الارتباط والسعي فعلياً لذلك وإيجاد طريقة ما للاتصال مع ضابط الأمن الإسرائيلي. وهذا يحدث عند العميل الأيدلوجي المؤمن بالصهيونية كفكرة ومشروع دولة، وهذا النوع من العملاء قد لا يكون موجوداً عندنا بهذه الصورة الواضحة ولكنه موجود بدرجات أقل يُعبّر عنها بالإعجاب بنمط حياة العدو وبالمقابل احتقار نمط حياة مجتمعة ويكون غالبًا مصحوبًا بالهزيمة النفسية وضعف الانتماء الديني والوطني. وهناك نوع آخر من العملاء الذي لا يحتاج إلى ظروف ضاغطة هو العميل المتطوع المبادر للاتصال بالعدو وعرض خدماته عليه بدافع الحصول على المال أو بعض الامتيازات المادية، أو إشباع حاجة نفسية داخلة مرتبطة بدورها بدوافع نفسية قوية كامنة في النفس الأمارة بالسوء.

بقي أن نذكر أن مسؤولية مكافحة ظاهرة العملاء ليست مسؤولية أجهزة الأمن فقط بل هي مسؤولية المجتمع بأسره بأفراده ومؤسساته الحكومية والمدنية ابتداءً من الأسرة وحتى أعلى المستويات الرسمية مرورًا بالمدارس والمساجد ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها.

# هنيئاً للشعب الفلسطيني الأبارتهايد الجديد..

**• كُتب بتاريخ:**

08 ابريل 2017م

الأبارتهايد باللغة الأفريكانية الخاصة بالمستوطنين الهولنديين البيض في جنوب أفريقيا مصطلح يُشير مدلوله إلى نظام الفصل العنصري الذي فرضه المستوطنون الأوروبيون البيض على السكان الأصليين الأفارقة السود وعلى الآسيويين الملونين الذي جلبوهم للعمل. وتقوم ركائزه على مشروع استيطاني فوقي استعلائي عنصري يُميز ويُفضّل العرق المُسيطر الحاكم على السكان الأصليين، ويُعطيهم الحق في السيطرة على مقدرات البلاد، هذا النظام تصحبه نظريات تُبرر التمييز وتؤصل للعنصرية، وتُعطي بُعداً أيدلوجياً للاستعلاء وتضع غلافاً أخلاقياً لممارساتها غير الأخلاقية.

نظام الأبارتهايد انتهى في جنوب أفريقيا عام 1994 عندما فاز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بأغلبية ساحقة في الانتخابات وأصبح رئيسه والمناضل الكبير نيلسون مانديلا رئيس حكومة دولة جنوب أفريقيا. ولكن نظام الفصل العنصري لم ينتهِ في أماكن كثيرة من العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومنها الكيان الصهيوني القائم على أساس تفضيل اليهود كعرق مميز ومُفضّل على (الغوييم) غير اليهود. ويبدو أن عقلية الأبارتهايد هي التي تحكم أصحاب القرار في السلطة الفلسطينية في تمييزهم بين موظفي الضفة وموظفي غزة.

عقلية الأبارتهايد هي الأفكار والمعتقدات والقناعات والممارسات التي تُفضّل مجموعة معينة على حساب المجموعات الأخرى بناءً على مجموعة معايير أو واحدة منها ليست لها علاقة بالكفاءة والاجتهاد والعمل، بل لها علاقة بمعايير عنصرية من





الزمن القبيح الذي عفا عليه الزمن فاندثر، ومن هذه المعايير السوداء مكان السكن الذي تم فيه التمييز بين الموظفين فخُصمت نسب كبيرة من رواتب الموظفين بناء على أماكن سكنهم لصالح الموظفين القاطنين في الضفة المحتلة وضد الموظفين القاطنين في قطاع غزة المُحاصر. وهذا شكل من أشكال التمييز المرفوض أخلاقياً وإنسانياً ووطنياً وقانونياً.

والمبررات التي ساقتها حكومة الوفاق التي هي في الحقيقة حكومة الشقاق برئاسة الدكتور رامي الحمد لله -غير المحمود في الأرض ولا في السماء- هي مبررات واهية وحجج ساقطة بمجرد عرضها ومناقشتها، ومن هذه المبررات الأزمة المالية التي تمر بها السلطة، فإن كان ذلك صحيحا، فلماذا لم تطبق هذه الخصومات على موظفي الضفة المحتلة وهم أكثر عددا من موظفي غزة المحاصرة؟! ولماذا لم يوجه هذا التقشف إلي رواتب القطط السمان من موظفي السلطة أصحاب المقام الرفيع الذين يستنزفون نسبة كبيرة من ميزانية السلطة؟! ولماذا لم تُقلّص نفقات الوزارات والسفارات والسفريات وغيرها؟!.

ومبرر أخر يتحدث عن أن موظفي غزة يتقاضون أجرا دون عمل والسؤال هو من طلب منهم أن لا يذهبوا إلي أعمالهم؟! أليست السلطة نفسها التي عاقبت من استمر في عمله بقطع راتبه بحجة عدم الالتزام بالحكومة الشرعية، وهذا المبرر غير دقيق إذا علمنا أن ما عدده (17) ألف موظف هم علي رأس عملهم من مجموع (25) ألف موظف مدني وأن هؤلاء الموظفين محرومون من الاستفادة من العلاوات المختلفة رغم أنهم يؤدون أعمالهم في الوظيفة المدنية دون تقصير.

ومبرر أخر يتحدث عن أن قطاع غزة يمثل عبئا ماليا علي السلطة رغم أن السلطة تجني من الضرائب المفروضة علي البضائع الداخلة لغزة (المقاصة) ما نسبته (40٪) من أحوال المقاصة التي تمول السلطة كما أن أموال الدول المانحة تقدم للشعب الفلسطيني في الضفة وغزة، هذا في الوقت الذي تخلصت السلطة من هذا العبء المزعوم عندما

توقفت عن توظيف الخريجين من غزة في وزارتها، وعندما قطعت رواتب الآلاف الموظفين المغلوبين علي أمرهم، وعندما أوقفت كل العلاوات والترقيات للعسكريين ومعظم المدنيين، وعندما تقاعد وتوفى الآلاف من الموظفين بطريقة طبيعية.

ومبرر أخر يتحدث عن أن هذه الخصومات تمت بالاتفاق مع الاتحاد الأوروبي واستجابة لمطالبه وضغوطه علي السلطة. وقد نفى السيد شادي عثمان المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي في فلسطين لوكالة سوا الإخبارية مساء يوم الجمعة أن يكون للاتحاد الأوروبي علاقة بموضوع الخصومات علي رواتب موظفي السلطة بالقطاع مشددا علي أن هذا الموضوع شأن داخلي فلسطيني. وفي كل الأحوال فإن الاستجابة لمثل هذه المطالب ليس له نهاية أو حدود ويُفرّغ السلطة مما تبقى لها من مضمون وطني ويجعلها مجرد إدارة مدنية للاحتلال تنفذ أوامره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق طرف ثالث.

وخُلاصة الكلام لو طالت هذه الخصومات كل موظفي السلطة، لكان وقعها أقل سوءًا، فالمساواة في الظلم عدل، أما أن تأتي هذه الخصومات بهذه الطريقة العنصرية لتطال جزءًا من الموظفين تم تصنيفهم على أساس مكان إقامتهم في غزة البائسة التي لا يرديها أحد، وكأنه عقاب لأهل غزة بعد سنوات طويلة من الاحتلال والحصار والانقسام والمعاناة والصمود والمقاومة فهذا يشير إلى نوع جديد من التمييز على أساس السكن يندرج ضمن نوع آخر من الأبارتهايد فهنيئاً للشعب الفلسطيني الأبارتهايد الجديد.





# مأزق غزة ودوامة الهروب إلى الأمام..

**• كُتب بتاريخ:**
20 ابريل 2017م

عندما تواجه جماعة بشرية مأزقاً ما من المفترض أن تتصدى له بطريقة علمية وواقعية للخروج منه بأقل الخسائر وبأكثر المكاسب، ولكن هذا لا يحدث في كثير من الأحيان، فتواجه المأزق بطريقة غير علمية وغير واقعية، قد تكون إما بالهروب منه للخلف أو الهروب منه للأمام. وهذا ما حدث وما يزال يحدث في مواجهة مأزق غزة الحالي، الذي أُعيد إلى الواجهة نتيجة لأزمة الرواتب، لنجد أنفسنا أمام دوامة لا تنتهي من تجدد بروز المأزق واستحكام حلقاته، وتجدد الهروب منه مرة إلى الخلف ومرات عديدة إلى الأمام.

والهروب من المأزق يتم بعدم وضعه في سياقه الطبيعي كمحصلة للاحتلال والحصار والانقسام، فأزمة الرواتب هي الحلقة الأخيرة منه –حتى الآن– حيث سبقها سلسلة حلقات بدأت بالاحتلال ولم تنتهِ بالانقسام. وعندما نبدأ بالاحتلال كأساس وأصل لكل أشكال المعاناة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني منذ النكبة وحتى اليوم، مرورًا بالخلاف حول كيفية مواجهة الاحتلال الصهيوني لفلسطين عندما تغّير الفكر السياسي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية باتجاه قبول التسوية مع المحتل وتقاسم فلسطين مع اللص، وانتهاءً بترجمة هذا الفكر السياسي إلى مشروع واتفاقية وسلطة أوسلو ليحط رحاله بإقامة سلطة فلسطينية غير مقاتلة على أرض غير محررة بخلاف مشروع النقاط العشر المرحلي الذي فتح الطريق لمشروع السلطة والذي تحدث عن سلطة وطنية مقاتلة على أرض محررة تكون بداية لتحرير كل فلسطين، فإذا هي نهاية لمشروع التحرير الحقيقي، وغطاء للاحتلال وتكريس للاستيطان.

والهروب من المأزق يتمّ بعدم الاعتراف بخطأ المشاركة في سلطة تحت الاحتلال تتناقض جوهرياً على مشروع المقاومة، وأُقيمت على أساس اتفاقية أوسلو كمرجعية قانونية، وعلى أساس قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية سياسية وبناءً على تلك المرجعيتين يعترف العالم بها ويتعامل معها ككيان سياسي مسخ غير محدد المعالم يقع ما بين الحكم الذاتي والدولة، ويحجز بين المقاومة والاحتلال.. وإن عدم الاعتراف بهاتين المرجعيتين وفي نفس الوقت إدارة سلطة منبثقة عنهما لا يلتقيان، فكانت النتيجة الحصار ثم الانقسام طبيعية في ظل هذا الواقع غير الطبيعي الذي أنتجه مشروع أوسلو النكد.

وبناءً على ذلك فإن مواجهة مأزق غزة والمأزق الفلسطيني بشكل عام يجب أن يبدأ بمواجهة الأسباب الحقيقية له وليس معالجة المآزق الفرعية الناتجة عنها، ويجب أن لا تكون مواجهة بالهروب إلى الأمام عن طريق التهديد باتخاذ إجراءات أشد قسوة ضد غزة أو التهديد بالانفجار في وجه الاحتلال. مما يعني محاولة الخلاص من المأزق بالقفز على الحقيقة وتجاهل الواقع وخداع النفس وتضليل الآخرين وتبرير الجمود والتهرّب من المسؤولية، والإيحاء بأننا نقوم بعمل أكثر أهمية ونقاوم خطرًا أشد فتكاً ونواجه مؤامرة أبعد عمقاً، ثم نمارس دور الضحية ونتشرّب شعور المظلومية وننزع نحو الديماغوجية... هذا كله بدل مواجهة الواقع ومعالجة أسباب المأزق بموضوعية وواقعية للخلاص الحقيقي منه كي تنتهي معاناة الناس ويتعزز صمود الذين هم حاضنة المقاومة ورافعة المشروع الوطني الفلسطيني من أجل العودة والتحرير والاستقلال.





# لا تتكلم في السياسة يا أبا الوليد...

**• كُتب بتاريخ:**
25 أبريل 2017م

**(لا تتكلم في السياسة)** جملة نهى قصيرة تحمل رسالة تهديد واضحة هي آخر ما قاله خاطفو المناضل الفلسطيني محمود الزق (أبو الوليد) له بعد خطفه والاعتداء عليه بالشتم والضرب قبل أن يلقوه على قارعة الطريق بطريقة همجية تدل على مدى انحطاط السياسة وتدني القيم لدى فئة معينة تصوّرت نفسها فوق القانون وتتعامل مع شعبها باستعلاء وتنظر إليه من علِ. السياسة التي يريدون إغلاق أبوابها أمام الأحرار وفتح أبوابها على مصراعيها أمام قلة من أشباه الرجال لها خصائص مختلفة عن غيرها من أنواع السياسة البائسة أو سياسة البؤس التي تتوّزع على الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده، حتى نسينا أو كدنا ننسى أن فلسطين مُحتلة من البحر إلى النهر وأن نصف الشعب الفلسطيني موّزع بين ثلاثة أنواع من الاحتلال الاستيطاني ما بين فلسطين المحتلة عام 1948 والضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين عام 1967، بخلاف نصف الشعب الفلسطيني الآخر الموّزع في مخيمات اللاجئين ومنافي الأرض، وأننا في مرحلة تحرر وطني نواجه عدواً واحدًا من المفترض أن نكون موّحدين في مقاومته وجهاده.

لا تتكلم في السياسة يا أبا الوليد، السياسة التي تكشف عورات السياسيين، وتميط اللثام عن قبح المتنفذين، وتثبت عجز القيادة الحكيمة، وتفضح فساد الحكام المُلهمين، وترفض استبداد أولي الأمر منا وعلينا، وتُشير بالبنان إلى مكامن الخطأ والقصور، وتُرشد الناس إلى مواطن ضعفهم ليعالجوها ومواطن قوتهم ليعززوها... أما

السياسة التي تُطبّل للسياسيين وتكيل المدح للمتنفذين، وتُزيّن الباطل للحكام، وتتغنّى بأمجاد أولى الأمر، فالتكلم فيها مباح ومسموح ويصل إلى درجة المندوب والمرغوب، وقد يرتقي إلى درجة الواجب والمفروض. ومن يفعلْ ذلك يلقَ الأجر المحمود، وهو من بعد ذلك لمن المقربين المُخلَصين، وقد يكون من أولى الحظوة الأخيار إلى جانب أسياده من عليّة القوم ونخبة الأشراف وأصحاب الفخامة والسعادة والسيادة.

لا تتكلم في السياسة يا أبا الوليد، السياسة التي يُلدغ أصحابها من نفس الجحر مائتا مرة، ويكرروا نفس الخطأ مرات ومرات، ويعيدوا إنتاج الفشل مرة بعد الأخرى... فيلهثوا خلف سراب السلام الخادع، ويجروا وراء وهم التسوية الكاذبة، ويخدعوا أنفسهم بعد مجيء كل إدارة أمريكية جديدة، تمارس سياسة أمريكية قديمة متجددة لا يتغير فيها إلا أسماء الرؤساء وتفاصيل الدعم الذي يزداد كمًّا ونوعًا مع كل رئيس وإدارة جديدين... لتوصلنا تلك السياسة البائسة إلى مزيدٍ من الضياع بعد أن تحوّل مشروع أوسلو مقبرة للمشروع الوطني الفلسطيني، وأصبح وجود السلطة غاية في حد ذاتها ومُعيقة لمشروع التحرير الشامل وغطاءً للاحتلال والاستيطان ومن أهم عوامل الانقسام وحاجزة بين المقاومة والاحتلال... ومن أهم دلائل بؤس السياسة الفلسطينية الرسمية أن يُطبّق المبدأ الميكافيلّي- الغاية تبرر الوسيلة- في الصراع الداخلي مستخدمين الشعب وقودًا لهذا الصراع، كخصم أو قطع رواتب الموظفين لإجبار حركة حماس الخضوع لشروط ومطالب السلطة. وكأن معاناة الناس وإهدار كرامتهم لا قيمة لها في هذه السياسة البائسة.

السياسية المحظور التكلم فيها هي سياسة البؤس التي يتسبب أصحابها بالفقر والمعاناة لشعوبهم، ذلك الفقر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الجريمة كما قال الفيلسوف اليوناني سقراط بأن»الفقر هو أبو الثورة وأبو الجريمة»بخلاف الأصل في تعريف السياسة عند ابن خلدون بأنها»صناعة الخير العام»الذي ربط أيضاً بين سياسة الظلم والقهر والبطش والخوف والذل من جهة وخذلان الشعب للدولة في مواطن الحرب. وهذا يعني أن العمل على تخفيف المعاناة عن الشعب في مختلف المجالات لا





سيما المجال الاقتصادي هو أهم عوامل الصمود لديهم، ومقاومة بدون شعب صامد فوق أرضه لن تكون قوية مهما امتلكت من قوة مادية.سياسية البؤس هي التي تفقد الشعب الأمل بغدٍ أفضل، وتفقد الجيل الثاني الحلم بمستقبلٍ أجمل لهم ولأبنائهم، ويتحوّل فيها الفقر الدائم إلى بؤس دائم أسوأ من الفقر كما قال صاحب رواية الجريمة والعقاب (ديستوفسكي) مُفرّقاً بين الفقر والبؤس قائلاً»البؤس رذيلة، يستطيع المرء في الفقر أن يظل محافظاً على نبل عواطفه الفطرية، أما في البؤس فلا يستطيع ذلك يوماً».

لا تتلكم في السياسة يا أبا الوليد، السياسة التي تُصبح فيها الشراكة السياسة كالمناكفة بين زوجين متباغضين، والحوار السياسي كالمناطحة بين كبشين أقرنين، والمناظرة السياسة كالردح بين جارتين نكدتين، والنقاش السياسي كالتراشق بالطوب بين مراهقين شقيين، لا تتكلم في السياسة يا أبا الوليد.

# وثيقة حماس الجديدة..
# ما الجديد؟

**• كُتب بتاريخ:**
04 مايو 2017م

مضى ما يُقرب من ثلاثين عاماً على إصدار حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وثيقتها السياسية الأولى (الميثاق) في بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى تحمل ملامح فكرها السياسي ومرتكزاتها الإيديولوجية. ومنذ يومين أصدرت وثيقة سياسية جديدة تحت عنوان (وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحماس) فما الجديد في الفكر السياسي لحركة حماس؟ **هذا ما سنحاول الإجابة عليه فيما يلي:**

**أولاً**: في الوثيقة الجديدة تم فك الارتباط مع جماعة الإخوان المسلمين، فقد عرّفت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأنها: (حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية»دون ذكر انتمائها لجماعة الإخوان المسلمين كما في الميثاق القديم الذي عرّف حماس بأنها (جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين) وهذا يبدو استجابة للضغوط الإقليمية العربية التي تدفع الحركة بالانفصال عن الإخوان المسلمين.

**ثانياً**: في الوثيقة الجديدة تم تحديد هدف الحركة بأنه (تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني»ولم يذكر قيام الدولة الإسلامية كم ذُكر في الميثاق القديم بأن هدف الحركة هو (قيام دولة الإسلام»وأن مبرر نشأتها هو (غياب الإسلام من الساحة) وهذا على ما يبدو جزء من التحوّل نحو الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، وابتعاد من الخطاب الديني التقليدي.

**ثالثاً**: في الوثيقة الجديدة تم تعريف أرض فلسطين بأنها (أرض الشعب الفلسطيني ووطنه»في البند الثاني تم تعريفها بأنها (أرض عربية إسلامية»في البند الثالث. بينما تم





تعريفها في الميثاق القديم بأنها (فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة) وواضح الفرق بين التعريفين في غلبة البُعد الوطني في تعريف الوثيقة الجديدة على البُعد الإسلامي في الميثاق القديم.

**رابعاً**: في الوثيقة الجديدة تم إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية في تعريف شعب فلسطين (بكل مكوناته الدينية والثقافية والسياسية»متحدثاً عن (الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة) أي أنه أعطى تعريفاً وطنياً منفصلاً عن العقيدة، بخلاف الميثاق القديم الذي ربط بين مفهوم الوطن والوطنية بالعقيدة وفق مفهوم سيد قطب في أن جنسية المسلم عقيدته.

**خامساً**: في الوثيقة الجديدة من الواضح أن حركة حماس تريد أن تنأى بنفسها عن حركات التطرف الإسلامي التي انتشرت في المنطقة واكتسبت سمعة سيئة دولياً، وذلك من خلال تأكيدها في فصل الإسلام وفلسطين على (فهم الإسلام بشموله وروحه والوسطية المعتدلة»وتأكيدها على قيم السلام والتسامح والتعايش والإبداع الحضاري، وتأكيد رسالة الإسلام ضد التطرف والتعصب الديني والعرقي والطائفي. بخلاف الميثاق القديم الذي لم تكن مشكلة التطرف بارزة دولياً وقت إصدارها.

**سادساً**: في الوثيقة الجديدة هناك تفرّقة بين اليهود واليهودية كأصحاب ديانة سماوية من جهة وبين الصهاينة والصهيونية كمشروع عنصري عدواني إحلالي توسعي من جهة أخرى وظفوا الديانة اليهودية في خدمة المشروع الصهيوني الاستعماري، كما استثمروا ما يُعرف بالمشكلة اليهودية والعداء للسامية واضطهاد اليهود في أوروبا لخدمة نفس الهدف. وهذه التفرّقة لم تكن ظاهرة في الميثاق القديم بهذا الفهم الدقيق والعميق.

**سابعاً**: في الوثيقة الجديدة فصل النظام السياسي الفلسطيني تحدث عن منظمة التحرير الفلسطينية كإطار وطني اشترط لدخول الحركة فيها (ضرورة تطويرها وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية تضمن مشاركة جميع مكونات وقوى الشعب الفلسطيني بما يحافظ على الحقوق الفلسطينية»بخلاف الميثاق القديم الذي اشترط لدخولها أن

تتبنى الإسلام (ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها ووقود نارها).

**ثامناً:** في الوثيقة الجديدة تحوّل نحو المفاهيم الوطنية على حساب المفاهيم الإسلامية، ومن هذه المفاهيم استخدام مفهوم الشعب بدلاً من الأمة، والحقوق الوطنية بدلاً من الحقوق الدينية، والصهيونية بدلاً من اليهودية، والمقاومة بدلاً من الجهاد، وهدف تحرير فلسطين بدلاً من إعلاء كلمة الله... إضافة إلى ظهور مفاهيم جديدة تصب في نفس الاتجاه كالتعددية والخيار الديمقراطي والشراكة الوطنية ووحدة الصف الوطني والأهداف الوطنية...

**تاسعاً:** في الوثيقة الجديدة تحوّل نحو قبول الحل المرحلي للقضية الفلسطينية كما ورد في فصل الاحتلال والتسوية السياسية)... فإن حماس تعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة عاصمتها القدس على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أُخرجوا منها صيغة توافقية وطنية مشتركة). بخلاف الميثاق القديم الذي رفض جذرياً الحل المرحلي ورفض قطعياً كافة مشاريع التسوية.

في المحصلة النهائية للجديد في الفكر السياسي لحركة حماس يُمكن الخروج بأهم نتيجتين وهما: التحوّل نحو الفكر السياسي الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل التعديل على حساب الفكر السياسي الإسلامي المستمد من فكر جماعة الإخوان المسلمين. والتحوّل نحو إستراتيجية المرحلية في التحرير التي بدأتها منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974 ببرنامج النقاط العشر، التي تدحرجت حتى حطت رحالها بعد ما يُقرب من عشرين عاماً في اتفاقية أوسلو. فهل يؤدي هذا التقارب في الفكر السياسي إلى تقارب حقيقي في العلاقات الوطنية وخدمة مشروع التحرير؟!





# إدارة البؤس
# الوجه الآخر لإدارة التَوَحُّش..

**• كُتب بتاريخ:**
11 مايو 2017م

إدارة التَوَحُّش هي إستراتيجية الرعب التي ينتهجها تنظيم داعش في السيطرة على منطقة ما وإدارتها وإقامة دولتهم، وهي إستراتيجية تمر بثلاث مراحل ذُكرت في كتاب يحمل نفس الاسم (إدارة التَوَحُّش) وطبقها التنظيم على أرض الواقع في كل من سوريا والعراق ويحاول تطبيقها في دول عربية أُخرى. وهذه الإستراتيجية لم تكن لتنجح لولا وجود أنظمة حكم عربية فاشلة تدير سياسية بائسة في دولها تتسبب بدورها في بؤس شعوبها، فإدارة البؤس هي الوجه الآخر لإدارة التَوَحُّش.

إدارة البؤس لأنظمة الحكم العربية وإدارة التَوَحُّش لتنظيم داعش هما وجهان لحقيقة واحدة باطنها فيه الشر والقبح وظاهرها فيه الاستبداد والفساد؛ ذلك بأنهما يستقيان من نفس البئر الملوّثة ببكتيريا التكفير والتخوين، ويشربان من نفس الكأس المسمومة بجراثيم الإقصاء والاستئصال، ويرتويان من نفس البركة الآسنة المليئة بفيروسات الكراهية والجهل، ويأكلان من نفس الشجرة الخبيثة الملعونة التي تنتج ثمار الزقوم بطعم الأوهام والضلالات؛ أوهام الفرقة الناجية والنخبة المُختارة، وضلالات امتلاك الحقيقة المطلقة والسلطة المطلقة.

إدارة البؤس لأنظمة حكم مستبدة فاسدة أهدرت عشرات السنين وثروات الأمة في العمل على الحفاظ على وجودها وسيطرة النخبة الحاكمة على السلطة والثروة واحتكارهما وتوريثهما للأبناء على حساب العمل لنهضة شعوبها وإقامة نظام سياسي قوي ومستقر وديمقراطي يضمن تداول السلطة وتدافع القوى وصعود الأصلح

والحراك الاجتماعي... فتحوّل الجمود إلى استقرار، والاستبداد إلى نمط حياة، والفساد إلى أصل وقاعدة، والغش إلى شطارة، والوصولية والتسلق والنفاق والانتهازية إلى ذكاء اجتماعي، والنصب والكذب على الآخرين جدعنة وحسن تصرف... وارتبطت الوظيفة بالرشوة والمحسوبية والواسطة والترّقي فيها بإجادة فن التزلف والتقرّب من أولى الأمر ومعرفة من أين تؤكل الكتف، وأصبحت السلطة طريقاً لجمع الثروة والثورة طريقاً للغنى السريع والتكرّش الأسرع.

إدارة البؤس لأنظمة حكم متخلفة تابعة عجزت عن حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي وبناء اقتصاد حديث ومستقل؛ بل كرّست التبعية الاقتصادية بعد السياسة للغرب، وشجعت الاقتصاد الاستهلاكي والطفيلي، وأساءت توزيع الدخل بين فئات المجتمع فذهبت شعارات العدالة الاجتماعية أدراج الرياح، ونظمت عملية نهب مُمنهجة لثروات الشعب لصالح النخبة الحاكمة والطبقة الطفيلية التي تعتاش على فتاتها، وعطّلت القوانين التي تشجّع الاستثمار الاقتصادي الإنتاجي، واختفت البرامج الاقتصادية الكبرى أو سُرقت، ودُمرّت في عهدها الزراعة فتكونت مدن الصفيح حول المدن لتصبح وكرًا للفقر والمرض والجهل والجريمة، وقُتلت ثقافة الانجاز لتصبح الوظيفة مقابل الانتماء والأجر مقابل الولاء بدلاً من الأجر مقابل العمل والإنتاج. وامتد العجز إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وتوفير السلع الأساسية وإيجاد فرص العمل للأجيال الصاعدة. وحتى بعض الحكومات النفطية الغنية لم تسلم من هذا العجز واشتركت جميعها في تكريس نمط الاقتصاد الاستهلاكي والتبعية الاقتصادية، ورسّخت تبعية المواطن للدولة وولائه للحكام عندما اشترت حريته وسكوته مقابل توفير الوظائف والخدمات والسلع الرخيصة.

أما عن الجانب الديني من البؤس والتَوَحُّش فحدث ولا حرج عن بؤس الفقه وتردّي الفتوى بين فكي كماشة الاستبداد السياسي والتطرف الديني، فتحوّل دين الرحمة والإنسانية والتسامح إلى دين قتل وذبح وقسوة، وأصبح دين الوسطية والاعتدال والانفتاح على الآخر ديناً للتعصب والتطرف والغلو ورفض الآخر





واستئصاله، وبفضل الفقه البائس تحوّلت العبادات الإسلامية من زاد يومي يمنحنا القوة والمدد للتطهر الدائم وتزكية النفس والسمو بالروح والرقي بالأخلاق إلى فقهٍ يُغرقنا في تفاصيل التفاصيل للشعائر التعبدية لتصبح حركاتها وطقوسها مقدمة على جوهرها وغايتها. وتحوّل الإيمان بالقضاء والقدر والتوكل والصبر من طاقة ايجابية ثورية للتغيير إلى طاقة سلبية سكونية للاستكانة والخضوع للطغاة.

أما عن دور الفقهاء في إدارة البؤس والتَوَحُّش فكبير- إلاّ من رحم الله- فتحوّل دورهم من التصدي للاستبداد ومقاومة الفساد ورفض الظلم ونزع الشرعية عن الحكام غير المؤهلين وتقويض أركان الأنظمة المغتصبة للحكم... إلى التأصيل الشرعي للاستبداد، وشرعنة الفساد، وتبرير الظلم، وإضفاء الشرعية على حكم الطغاة، وتثبيت أركان الأنظمة المغتصبة للحكم، وإجازة توريث الحكم للأبناء، وطاعة أولى الأمر علينا وليس منا، وتقييد المشاركة الشعبية باختراع الشورى المعلمة غير الملزمة، وإسقاط حق الشعب في اختيار حكامه بإجازة إمارة التغلب، ونزع سلاح المحاسبة والمساءلة والمعارضة والنقد والعزل من الشعب لصالح الحكام.

والفقه البائس انشغل بإثبات أن المرأة -نصف المجتمع- عورة كلها حتى صوتها، بدلاً من الانشغال بتمكين المرأة في المجتمع لتعزيز دورها في الإنتاج والانجاز والنهضة. وانشغل بتحريم الفنون بشتى ضروبها وأشكالها من شعر ورسم ونحت وموسيقى وغناء بدلاً من الانشغال بكيفية توظيفها في خدمة المجتمع ورسالته الحضارية والارتقاء بذوق أبنائه وحتى توظيفها في مشروع التحرير والاستقلال والنهضة. وأخيراً انشغل فقهاء السوء والفتنة والشر بإخراج الناس من دين الله أفواجا بتكفيرهم أو تفسيقهم أو تضليلهم بدلاً من هدايتهم وإدخالهم في رحمة الله ورضوانه...

# أوسعنا أبا مازن شتماً وسار بالإبل

**• كُتب بتاريخ:**
18 مايو2017م

يُروى أن أعرابياً كان يرعى الإبل لقومه خرج يوماً ما بالإبل فهاجمته مجموعة من اللصوص واستولوا على الإبل دون أن يقاومهم أو يهرع إلى قومه ليطلب النجدة، واكتفى باعتلاء أكمة وأنهال عليهم شتمًا حتى غابوا عن ناظريه وساقوا معهم الإبل وعندما عاد إلى قومه سألوه عن الإبل وعما صنع؛ فأخبرهم القصة، وعندما استفسروا عن دوره فيها، قال: (أوسعتهم شتمًا وساروا بالإبل)، فضحك عليه قومه فذهب قوله مثلاً يُضرب على كل من يقصر فعله ويطول لسانه بالشتم.

وهذا المثل ينطبق على معالجتنا لمأزق غزة بفصوله الأخيرة التي بدأت بإجراءات السلطة الفلسطينية التعسفية تجاه قطاع غزة، وفي مقدمتها خصم نسبة كبيرة من رواتب موظفي السلطة في القطاع، فوّجهنا غضبنا المشروع والمبرر إلى رئيسها، فأخرجنا المظاهرات المنددة والمستنكرة بقرارات الرئيس وإجراءاته، وأطلقنا ألسنتنا بالهتافات والتصريحات والخطابات المكتظة بالشتائم والسباب، وأنهلنا عليه قدحًا وذمًا، وأخرجنا ما في جعبة قاموس اللغة العربية من هجاء وطعن ولعن، وابتكرنا طرقاً جديدة في التشهير والتشويه ومنها استخدام الحمير لمزيدٍ من التسفيه والتحقير.

وإجراءات السلطة وقرارات رئيسها تجاه غزة تستحق النقد والاحتجاج، وهي قرارات مرفوضة ومستهجنة، ومن الطبيعي استنكارها وشجبها... هذا شيء وما حدث من شتم وطعن ولعن وقدح شيءٌ آخر يشير إلى مجموعة من المعاني السلبية مضمونها





يحمل العجز السياسي والانغلاق الفكري وتجاهل الحقيقة والقفز على الواقع وخداع النفس والتهرّب من المسؤولية وتقمص دور الضحية والتغنّي بالمظلومية. والأصل أن يواجه المأزق بالفاعلية السياسية والانفتاح الفكري والاعتراف بالحقيقة ومواجهة الواقع والصدق مع النفس وتحمل المسؤولية والخروج من دور الضحية وخلع رداء المظلومية.

وهذا المنطق في مواجهة المأزق بطريقة انفعالية غاضبة لا يزيد عن كونه نوع من التفريغ الانفعالي ناتج عن الغضب والكبت والضغط والإحباط، يؤدي وظيفة تنفيسية لتفريغ شحنة الغضب، وتنفيس مخزون الكبت، وتخفيف ثقل الضغط، وخفض حدة الإحباط. وهو سيناريو مكرر حفظه الناس عن ظهر قلب يُعاد إنتاجه كلما استحكمت حلقات المأزق، فيذهب في مسارين: أحدهما يسير باتجاه جولة جديدة من الردح السياسي والتراشق الإعلامي بين غزة ورام الله تنتهي عندما يتعب أبطال الفيلم المكرر، والآخر يسير باتجاه التهديد بالانفجار في وجه الاحتلال ليبدأ سيناريو تصاعدي قد ينتهي بالحرب فالتهدئة التي تعيد إنتاج الحصار والانقسام والاحتلال حتى يدور الزمن دورته ويعيد التاريخ نفسه.

ومواجهة المأزق بالتفريغ الانفعالي والتصعيد الكلامي لن يؤديا إلى الخروج منه وحل مشكلات غزة وإنهاء معاناة سكانها. بل سيؤدي إلى تعميق المأزق وتزايد المشكلات وتكريس المعاناة. والسؤال المهم هو بعد أن أوسعنا أبا مازن شتمًا وسار بالإبل ففعل ما يُريد»ماذا بعد ذلك؟!» بمعنى كيف سنخرج من المأزق ونحل مشكلات غزة ونضع حداً لمعاناة أهلها؟!.

بالتأكيد هذا يحتاج لجهدٍ أكبر من المظاهرات والهتافات والشتائم؛ جهد يبدأ بامتلاك الإرادة السياسية للخروج من المأزق الفلسطيني العام ومأزق غزة على وجه الخصوص، وبالرغبة في تصويب مسار أوسلو باتجاه العودة إلى المسار الطبيعي لشعب

تحت الاحتلال لديه حركة تحرر وطني إستراتيجيتها المقاومة وهدفها التحرير والعودة والاستقلال. وجهد لا ينتهي بتصويب معالجة المأزق نحو إيجاد حلول واقعية وجادة وفاعلة لمشكلات غزة تضع حداً لحالة المعاناة والبؤس والكآبة السائدة فيها من أجل حياة كريمة عزيزة للشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم في غزة.





# زيارة ترامب..
# قراءة في الخلفيات والأهداف

**• كُتب بتاريخ:**
25 مايو 2017م

منذ أن خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها الاختيارية، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، وفشل العدوان الثلاثي البريطاني والفرنسي والإسرائيلي على مصر عام 1956، أصبحت هي الوريث الوحيد لبريطانيا في زعامة الغرب وحراسة مصالحه في الشرق العربي والإسلامي، وفي مقدمة هذه المصالح حماية وجود وأمن (إسرائيل)، وضمان استمرارية تدفق النفط العربي إلى أوروبا وأمريكا ونهب ثروات العرب والمسلمين.

وكل التحركات الأمريكية في المنطقة تتم في إطار هذين الهدفين المركزيين مهما اختلفت الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومهما تغيّر الرؤساء الذين لا يملكون سوى هامش محدود في السياسية الخارجية الأمريكية، وفي إطار ذلك تتحرك إدارة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب الذي تتبع سياسة خارجية أكثر تدخلاً وفظاظة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وأكثر عدائية وعدوانية ضد الرافضين لتقديم قرابين الطاعة والولاء لأمريكا، وأكثر استخفافا واستهتارًا تجاه الموالين والأتباع، وأكثر تحيزًا وقربًا للكيان الصهيوني، وأكثر شراهة وطمعاً في نهب ثروات الأمة.

وفي إطار هذه السياسية الخارجية الأمريكية العامة يُمكن تسجيل بعض الفروق بين الإدارتين الحالية لترامب والسابقة لأوباما فيما يتعلق بالمنطقة تفيدنا في قراءة خلفيات وأهداف زيارة ترامب للمنطقة، وأهمها: أن إدارة أوباما كانت تنتقد السعودية في ملف حقوق الإنسان والديمقراطية بينما إدارة ترامب تركز على الأمن

والمصالح الاقتصادية، وإدارة أوباما تحمّل السعودية بعض المسؤولية عن انتشار التطرف والإرهاب كمنبع للفكر الوهابي بينما إدارة ترامب تغض بصرها عن ذلك مقابل ابتزاز السعودية باعتبارها منبع للنهب الاقتصادي، وإدارة أوباما لم تهتم برأي السعودية ورغبتها في استمرار حصار إيران والتضييق عليها فوقعت الاتفاق النووي معها وهادنتها بينما إدارة ترامب أعلنت نيتها إلغاء الاتفاق وتجديد العقوبات على إيران وتقليص نفوذها في المنطقة، وإدارة أوباما نظر للإخوان المسلمين كشركاء يمكن التعاون معهم بخلاف نظرة السعودية لهم باعتبارهم بديل إسلامي سني ينافسهم على نفس الأرضية، بخلاف إدارة ترامب الذي فضل التحالف مع السعودية الوهابية

**وبناءً على السياسة الأمريكية الخارجية العامة والسياسة الخاصة للإدارة الحالية برئاسة دونالد ترامب تأتي زيارة ترامب للملكة العربية السعودية والكيان الصهيوني لتحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها بالآتي:**

**أولاً**: إقامة تحالف عربي إسلامي (سني) بدعم أمريكي وبمشاركة (إسرائيل) غير المعلنة في المرحلة الأولى على الأقل ضد إيران، وهذا ما صرّح به وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون بقوله:»إن الهدف من الاجتماع في الرياض هو الاتحاد ضد إيران»وهذا ما ردده مرارًا وتكرارًا نتنياهو ومضمونه أن إيران تشكل خطرًا وتهديدًا مشتركاً للعرب و(إسرائيل) وأن العرب قد أدركوا أن عدوهم هو إيران وليس (إسرائيل)، وهذا يتفق مع الرغبة السعودية في التصدي للنفوذ الإيراني في المنطقة. وهذا التحالف سيكون مُوجهًا أيضاً ضد النفوذ الروسي في الشرق العربي في إحياء للحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي.

**ثانياً**: تغيير طبيعة الصراع في الشرق الأوسط من صراع عربي إسرائيلي إلى صراع عربي إيراني أو سني شيعي، وهذا يتسق مع تغيير العدو واستبداله من الكيان الصهيوني إلى إيران والفرس من الزاوية القومية أو إلى الشيعة و(الرافضة) من الزاوية المذهبية. يُضاف إليهم ما يُسمى بالإرهاب الإسلامي السني ممثلاً في القاعدة وداعش





وأخواتهما بعد أن أدَوا دورهم بامتياز في خدمة السياسة الأمريكية والمصالح الإسرائيلية وحان أوان قطف الرؤوس.

**ثالثاً**: تجريم مقاومة الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وحشد العرب والمسلمين الخاضعين للإدارة الأمريكية ضد المقاومة الفلسطينية، وهذا ما ذكره صراحة ترامب في خطاب الخلافة أمام أكثر من خمسين زعيمًا عربياً وإسلامياً بقوله:»علينا أن نتوّحد خلف هدف واحد هو هزيمة الإرهاب والتطرف»ثم أضاف»أن حزب الله و حماس وداعش يمارسون نفس الوحشية»فزج اسم حزب الله وحماس وداعش كحركات إرهابية يعني أن الإرهاب والتطرف هو العداء لدولة (إسرائيل) ورفض الولاء لأمريكا، وأن الاعتدال هو القبول بـ (إسرائيل) والولاء لأمريكا.

**رابعاً**: إحياء عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية الميتة، واستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بدون شروط مسبقة ومرجعية دولية وسقف زمني، وعلى أساس رؤية إسرائيلية ليكودية ترفض إقامة دولة فلسطينية حقيقية بين البحر والنهر، وتصر على السيطرة الإسرائيلية الأمنية والعسكرية والاقتصادية على كامل فلسطين التاريخية، وضم الكتل الاستيطانية الكبرى لـ (إسرائيل)، وبقاء القدس موّحدة عاصمة للكيان، في مقابل السلام الاقتصادي (تسهيلات اقتصادية)، وحكم ذاتي موّسع في كانتونات فلسطينية معزولة.

**خامساً**: دمج الكيان الصهيوني في الإقليم العربي والفضاء الإسلامي كدولة طبيعية في إطار ما يُعرف بالسلام الإقليمي المبني على المبادرة العربية للسلام التي كانت تشترط تنازل الكيان على الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وحل مشكلة اللاجئين مقابل السلام والتطبيع مع الكيان الصهيوني، ويبدو أن العرب أسقطوا الشق المتعلّق بالقضية الفلسطينية وأبقوا على السلام والتطبيع وسيتم إضافة التحالف ككرم عربي أصيل في القريب، فيتحقق بذلك حلم إسرائيل الكبرى سياسياً بعد تعذّر تحقيقه جغرافياً.

**سادساً**: توقيع صفقات سلاح كُبرى بمئات المليارات من الدولارات (460 مليار) خلال عشر سنوات في أكبر صفقة على مدار التاريخ في مجال الأسلحة ستنعش الاقتصاد الأمريكي وتدر أرباح هائلة على الشركات الأمريكية سيجد بعضها طريقه إلى الكيان الصهيوني، وستوّفر مئات ألاف فرص العمل في أمريكا، وهذه هي الأموال التي تحدث ترامب في حملته الانتخابية أنه سيأخذها من السعودية والعرب مقابل حمايتهم وهو الشيء الوحيد الذي يملكونه على حد تعبيره. وهي أموال يدفعونها مقابل حماية أنظمتهم وعروشهم ليس لهم حق فيها لأنها ملك الأمة فسينفقونها ثم تكون عليهم حسرة ثم يُغلبون.

وأخيرًا في ضوء هذه القراءة في خلفيات وأهداف زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لكل من السعودية و(إسرائيل) لا مناص من التأكيد أننا نعيش في مرحلة تاريخية ليست هي الأصل بل الاستثناء من تاريخنا، وحتمًا سيذهب الاستثناء والشاذ ويعود الأصل والطبيعي وأهم ملامحه عودة العزة والكرامة للأمة وعودة فلسطين إلى حضن الأمة مُحررة تُرفرف عليها رايات العزة والكرامة بألوانها الفلسطينية العربية والإسلامية.





# شيطنة الآخر بين الهنود الحمر والأسرى الفلسطينيين..

**• كُتب بتاريخ:**
01 يونيو 2017م

في النصف الثاني من القرن العشرين انتشرت أفلام الكاوبوي الأمريكية التي تصوّر صراع المستوطنين البيض مع السكان الأصليين (الهنود الحمر) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. هذه الأفلام صوّرت الهنود الحمر همجًا متوحشين لا يتورعون عن قتل المستوطنين البيض بوحشية وهمجية. وفي المقابل صوّرت المحتلين الأوروبيين بشرًا متحضرين يسعون لتعمير الأرض الجديدة ونشر الحضارة والتقدم فيها. فأعطت صورة سلبية شريرة لسكان القارة الأصليين، وصورة إيجابية خيرّة لسكان القارة الغزاة؛ ولذلك كنا نسعد عندما نشاهد أفلام الكاوبوي يُقتل فيها الأشرار (الهنود الحمر) وينتصر الأخيار (المستوطنين البيض).

هذا المضمون الذي تحمله أفلام الكابوي الأمريكية هو بالضبط ما أرادت تلك الأفلام إيصاله للعالم، وهي تتلّخص في أن اغتصاب أراضي الشعب الأصلي الذي أطلقوا عليه اسم (الهنود الحمر) زورًا وبهتاناً، وتدمير نمط حياتهم وحضارتهم الخاصة، وطردهم من أرضهم وإبادتهم هو عمل إنساني وفعل حضاري وسلوك أخلاقي يستحق صاحبه الحياة. أما مقاومة ذلك الاغتصاب والدفاع عن النفس والأرض والوطن فهو عمل وحشي وفعل همجي وسلوك غير أخلاقي يستحق صاحبه الموت. ومع إنتاج مئات الأفلام على ذلك النمط التي انتشرت في كل أنحاء العالم إضافة لجهود أخرى تكرّست في الوعي الجمعي والرأي العام الدولي الصورة النمطية الشريرة للهنود الحمر وأصبحت مُسلّمة لا تحتاج إلى برهان.

وهذه الصورة السلبية وشيطنة الآخر تلعب دورًا مهمًا في إعطاء المجرم مبررًا أخلاقياً أمام نفسه والآخرين لإبادة شعب بأكمله، وتُسّهل نفسياً له ارتكاب جرائمه وتنفيذ أهدافه غير الإنسانية وغير الأخلاقية؛ فالخصم أو العدو لا يُعتبر إنساناً كاملاً بعد تجريمه وشيطنته، فصورة المجرم الشرير أو الشيطان الرجيم أو الحيوان الوحشي لا تجعله يشعر بتأنيب الضمير أو الإحساس بالذنب تجاه الآخر، وإن لم يكن كذلك فهو مجرد رقم لا اسم له ولا ذات إنسان ولا روح بشر... وبالتالي لا يستحق الرحمة والرأفة؛ فيسهُل نفسياً وأخلاقياً ومعرفياً محاربته وتعذيبه وقتله، بل يجوز إبادته كما تُباد الحشرات الضارة، وقتله كما تُقتل الحيوانات المفترسة، والتخلّص منه كما يتم التخلّص من الكائنات المؤذية.

وما حدث في أمريكيا مع الهنود الحمر يحدث إسرائيلياً مع الشعب الفلسطيني، ولم لا؟!؛ فقد خرج الاستعماران من مستنقع غربي واحد، رائحته نتنة بضلالات العنصرية والاستعلاء، ومياهه فاسدة بعقيدة الاختيار الإلهي، وتربته سبخة بأوهام العرق الأبيض المتحضر. فقد روّجت الدعاية الصهيونية ولا زالت- كما الدعاية الأمريكية سابقاً- أن اغتصاب فلسطين وطرد الشعب الفلسطيني منها، وإبادة جزء منه هو عمل إنساني وفعل حضاري وسلوك تقدمي؛ يستهدف إقامة دولة متحضرة ديمقراطية وسط محيط من التخلف والهمجية. وفي المقابل روّجت تلك الدعاية الصهيونية السوداء أن رفض اغتصاب فلسطين ومقاومة المحتلين والتصدي للمستوطنين هي أعمال إرهابية وعمليات تخريبية تستهدف إبادة (الشعب اليهودي المختار) وتدمير دولة (إسرائيل المتحضرة الديمقراطية). كما اتهمت كل صوت يصدر من الغرب ضد جرائم الاحتلال بأنه فعل نازي، وكل خروج على الرواية الصهيونية بأنه عداء للسامية، وكل تأييد للحق الفلسطيني بأنه كراهية لليهود.

وفي هذا الإطار أصبح الأسرى الفلسطينيون مخربين وإرهابيين وليسوا مناضلين من أجل الحرية والكرامة، وقتلة أطفال أياديهم ملطخة بالدماء وليسوا مقاتلين من أجل الوطن، وجناة مجرمين وليسوا ضحايا مجني عليهم... ولذلك فقد ثارت الحكومة





الإسرائيلية والإعلام الإسرائيلي لأن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية خرجت قليلاً عن الرواية الإسرائيلية ضد الأسرى وأجرت مقابلة صحفية مع القيادي الأسير مروان البرغوثي نشرتها مع بداية إضراب الأسرى وصفته بأنه نائب وقيادي فلسطيني، فهاجم رئيس وزراء العدو نتنياهو الصحيفة وطالبها بالاعتذار واصفاً مروان البرغوثي بأنه (إرهابي كبير) وليس قيادي وطني فلسطيني، وفي تصريح آخر له واصفاً الأسرى بأنهم (قتلة وإرهابيون... وهم الطرف غير العادل وغير الأخلاقي).

كما وصفهم الوزير الصهيوني تساحي هنغبي في تصريح للإذاعة الإسرائيلية بقوله: (إن الأسرى المضربين هم مجموعة من القتلة القساة ويُحظر أن تستسلم دولة إسرائيل لهؤلاء الوقحين) وأضاف قائلاً عن القائد مروان البرغوثي (إن إسرائيل ستوّضح للعالم أن الحديث يدور عن قاتل محكوم بأكثر من أربع مؤبدات). كما حاول الإعلام الإسرائيلي تشويه إضراب الحرية والكرامة بالإدعاء بأنه جاء لأسباب داخلية فلسطينية والصراع داخل حركة فتح ونشر صورة مفبركة لمروان البرغوثي وهو يأكل أثناء الإضراب... في تجاهل واضح لأسباب الإضراب الحقيقية وهي سوء أوضاع الأسرى المعيشية وتراجع إدارة السجون الإسرائيلية عن إنجازات حققها الأسرى بمعاناتهم ومعارك الأمعاء الخاوية.

وخلاصةُ الأمر أن إستراتيجية شيطنة أصحاب الأرض الأصليين هي إستراتيجية خرجت من بوتقة الاستعمار الغربي مارسها الأمريكان البيض ضد السكان الأصليين (الهنود الحمر)، ومارسها الصهاينة ضد الشعب الفلسطيني كمشروع استعماري إحلالي استيطاني شبيه بالغزو الأوروبي لأمريكا ولمواجهة هذه الإستراتيجية تتطلب أولاً مواجهة الدعاية الصهيونية عالمياً بإظهار وجه الكيان الصهيوني الشرير القبيح للعالم، وتتطلب ثانياً الصمود فوق الأرض الفلسطينية والتمسك بالحقوق الفلسطينية، وتتطلب ثالثاً مقاومة الاحتلال الصهيوني بكافة الطرق الممكنة. وهذا كله كي لا يكون مصيرنا كمصير الهنود الحمر.

# النكسة والوكسة والأدب

**• كُتب بتاريخ:**

05 يونيو 2017م

من غير المعروف من أطلق اسم (النكسة) على هزيمة الخامس من يونيو حزيران في العام السابع والستين من القرن العشرين، والمعروفة إسرائيلياً بحرب الأيام الستة، ولماذا أطلق هذا الاسم على هزيمة حزيران، فالنكسة في اللغة من الفعل نكس وفاعله ناكس ومفعوله منكوس، وتعني التغير من الأفضل إلى الأسوأ، فعندما نقول (انتكس المريض) أي عاوده المرض بعد أن شُفيَ، أو»انتكس الطالب) أي تراجع مستواه التحصيلي بعد أن تحسّن. وهذا المعنى لا ينطبق على هزيمة حزيران، لأن العرب لم يكونوا منتصرين ثم هُزموا، بل كانوا مهزومين في حربين سابقتين هما النكبة والعدوان الثلاثي، ثم هُزموا مرة ثالثة في الخامس من حزيران، هذه الهزيمة التي وصفها المفكر الإسلامي توفيق الطيب في مقال عقب النكسة بعنوان (الحل الإسلامي ما بعد النكبتين) بأنها أخطر من سقوط القدس في يد الصليبيين في المشرق، وسقوط قرطبة في يدهم بالمغرب، وسقوط بغداد على يد التتار في المشرق.

وربما يكون اسم (الوكسة) من الفعل وكس وفعله واكس ومفعوله موكوس أقرب من اسم النكسة لوصف ما حدث في هزيمة حزيران، فالوكسة تعني المصيبة والخسارة وخيبة الأمل، وهذا ما حدث بالفعل لأن الأمة العربية كانت تنتظر النصر الذي وُعدت به، وبدلاً من تحقيق النصر على الكيان الصهيوني وإزالته من الوجود -كما روّج لذلك إعلام الأنظمة العربية- إذ بهذا الكيان الذي وُصف بالعصابات ينتصر ويتمدد على ثلاث جبهات، فأحس العرب بخيبة أمل كبيرة وخسارة هائلة ومصيبة عظيمة، عبّر عنها الشاعر الكبير أمل دنقل في قصيدته (البكاء بين يدي زرقاء





اليمامة) مخاطباً زرقاء اليمامة (تكلمي.. لشد ما أنا مُهان.. لا الليل يخفي عورتي.. كلا ولا الجدران.. ولا اختبائي في الصحيفة التي أشدها.. ولا احتمائي في سحائب الدخان....).

ومهما كان الاسم الذي أُطلق على هزيمة حزيران فلم يغير من مضمونها ونتائجها الكارثية، ولم يحل دون طرح الأسئلة الكُبرى التي أعقبت الهزيمة، وفي مقدمتها السؤال المركزي (لماذا هُزمنا؟)، وتجاوزت الاجابة على هذا السؤال الأسباب المباشرة للهزيمة العسكرية إلى الأسباب الأكثر عمقاً والكامنة في طبيعة الأنظمة الحاكمة والمجتمع العربي كمنظومة متكاملة تجمع بين فلسفة الحكم السائدة، والفكر الذي قاد إلى الهزيمة، وهذا ما عبّر عنه الشاعر الكبير نزار قباني في قصيدته (هوامش على دفتر الهزيمة) بقوله (أنعي لكم يا أصدقائي اللغة القديمة.. والكتب القديمة.. أنعي لكم.. كلامنا المثقوب كالأحذية القديمة.. ومفردات العهر والهجاء والشتيمة.. أنعي لكم.. أنعي لكم..الفكر الذي قاد إلى الهزيمة).

ومن الأسباب العميقة لهزيمة حزيران أو النكسة التي ناقشها الأدباء العرب في أعمالهم الأدبية المختلفة الاغتراب كمحصلة للاستبداد والفساد الذي مارسته الأنظمة الحاكمة على شعوبها وحطت من كرامتها، وسحقت إنسانيتها، وأعدمت فاعليتها، وعزلتها من مراكز التأثير والقرار، هذه الأنظمة التي احتكرت نخبتها الحاكمة السلطة، واستحوذت على الثروة، وجعلتها حقاً لها ولأبنائها من دون الناس، ومارست كل الفواحش تحت شعارات الثورة والوحدة والتحرير... ولقد عبّر عن هذا الاغتراب الأديب الكبير نجيب محفوظ في روايته (ثرثرة فوق النيل) على لسان مجموعة من هؤلاء المهمشين (السفينة تسير دون حاجة إلى رأينا أو معاونتنا، وأن التفكير بعد ذلك لن يجدي نفعاً، وربما جر وراءه الكدر وضغط الدم).

ومن الأسباب العميقة للهزيمة التي طرحها الأدباء في أعمالهم الأدبية الاستبداد، كرواية (شيء من الخوف) للروائي الكبير ثروت أباظة، التي قدمت شخصية (عتريس)

كرمز للديكتاتور المستبد الذي حكم القرية بالخوف، ورمز للشعب بأهل القرية، مؤكداً على أن التحرر من الخوف والثورة على الاستبداد هو بداية الطريق للتقدم والنصر. أما الأديب المسرحي سعد الله ونوس فقد أشار إلى سبب آخر للهزيمة من خلال مسرحية (حفلة سمر من أجل خمسة حزيران) وهو التضليل الذي مارسته الأنظمة على شعوبها استخفافاً بهم، وأن الطريق إلى النصر هو الحقيقة لا التضليل والمقاومة لا الاستسلام.

واذا كانت هذه بعض الأسباب التي أدت إلى هزيمة حزيران، كالفكر المضلل للعقل، والاغتراب المهمّش للمواطن، والاستبداد المُعيق للتقدم، والتضليل المناقض للحقيقة... فهل عالجنا -نحن الفلسطينيين، منظمة وسلطة وفصائل- هذه الأسباب وتخلّصنا منها أم أضفنا إليها أسباب أخرى رسخّت الهزيمة وأبقت النكسة وعمّقت الوكسة وأبعدت النصر.





# ماذا قال صامد بن صمدان عن الصمود؟..

**• كُتب بتاريخ:**

08 يونيو 2017م

في روايةٍ من الزمنِ الغابر، يُحكى أن أميراً يُدعى»صامد بن صمدان»كان يحكمُ مدينةً مترامية الأطراف من داخل قصره الكبير الذي يتوّسط قلعةً حصينة. وقد تعرّضت المدينة لغزواتٍ متتالية وحصارٍ مُحكم من الأعداء، تزامن مع قطيعةٍ صارمةٍ وخلافٍ شديد مع شقيقه الأمير حاكم المدينة المجاورة، ترافق مع تجاهل متعمد ونسيان مقصود من إخوانهِ الأمراء حكام المدن البعيدة. وبعد اشتداد حصار الأعداء، واحتداد القطيعة مع شقيقه الأمير، واستمرار التجاهل من إخوانه الأمراء، وصل القحط في مدينته منتهاه، والجدب غايته، والشظف آخره، والحرمان أمده، والفقر أسوأه؛ فأصاب ذلك الرعية نوعٌ من الملل والسأم، وشيءٌ من الضجر والتبرّم، وقليلٌ من الاستياء والانزعاج.

ثم ازداد الأمرُ سوءًا، والكربُ شدةً، والمأزق عمقاً؛ فتحوّل الهمس بالسوء من القولِ إلى الجهرِ به، وتبدّلت الوشوشة بالشكوى إلى الصدع بها، ثم أصبحت الكلمةُ الخافتة بالاعتراض صرخةً مدوية، وصار الصوتُ الباهت بالاحتجاج صيحةً مجلجلة، حتى أصبح العسسُ في المدينة عاجزين عن ملاحقة المتذمرين ومطاردة الناقمين لكثرتهم، وضاق صاحب الشرطة ذرعًا بمن يظهر الشكوى علناً، فألقى به في سجن القلعةِ قمعًا، وعندئذٍ جمع الأمير أعوانه المقربين وخلصائه المنتجبين ليدلوا بدلوهم وليشيروا برأيهم في أفضل الأفانين في كيفية الخروج من ذلك الشر اللعين.

وعندما عُقد الاجتماع المذكور، وتضارب الرأي بالرأي الآخر، وتصادمت الفكرة بالفكرة المقابلة، خرجَ القومُ بموقفٍ جامع اعتبروه هو القرار الرشيد والرأي السديد، فأجمعوا أمرهم بأن يُرسل الأميرُ في المدينة حاشرين ليجمعوا الرعية ممن بلغ سن الرشد منهم رجالاً ونساءً في صعيدٍ واحد أمام شرفة القصر في القلعة الحصينة، وأن يُحشر الناسُ ضحى، وعندما أتى الموعدُ المعلوم ألقى الأمير خطبةً فصيحة، فيها موعظةٌ بليغة في فضائل الصمود ومحاسن الجمود ومكارم الثبوت، وأضاف إلى ذلك أفضلية الاستعداد للحياة الآخرة والتفكير في الحياة بعد الممات؛ ذلك لأن الحياة الدنيا تافهة، وهي فوق ذلك عابرة وغير دائمة، ثم إنها زائلة... فشحذ عزائم الرعية بخطبته النارية، واستخدم مهاراته اللغوية في تقوية الهمم وتعزيز الصمود وإلهاب الحماسة ورفع المعنويات.

ثم انصرف الناسُ بعد الخطبة مستبشرين بالفرج القريب والنصر الأكيد... حتى إذا مر عليهم ردحٌ من الزمن بعد الخطبة التاريخية دون تغيير في أحوالهم الرديئة، أو تبديل في حياتهم الكئيبة، وأدركوا أن الفرج ليس بقريب بل قد يكون أكثر من بعيد، وأحسوا أن النصر ليس بأكيد، بل قد يكون الشك فيه أقرب من اليقين؛ ففترت لذلك عزيمتهم، وضعفت همتهم، وزُعزع صمودهم، وخفت حماستهم، وانخفضت معنوياتهم... فأعاد الأميرُ الكرة عليهم في خطبةٍ أخرى أكثر فصاحة وأعظم بلاغة، وعلى هذا المنوال سار الأمير، كلما عادوا عاد، كلما عاد الرعية إلى الشكوى عاد إلى الخطبة دون أن يبدو في الأُفق القريب بريق أمل بعيد يُعيد النور إلى ليل الرعية المظلم، ويعيد الإشراق إلى لون حياتهم المعتم.

وبعد عقدٍ من الزمان جمع الأميرُ حاشيته من عليّة القوم الخلصاء المنتجبين من الوزراء والأعوان؛ طلبًا للرأي والمشورة، فجاء من أقصى المدينة حكيمٌ يسعى، فشق طريقه من بين الجلوس حتى وصل إلى منصة الأمير طالبًا الإذن بالكلام فأذن له الأمير، فقال: يا أيها الأمير إني ناصحٌ لك فأعرني سمعك وقلبك إن أريد إلاّ الإصلاح ما استطعت وما توفيق إلاّ بالله، إنَّ حاشيتك قد كذبوك ولم يصدقوك، وخدعوك بدل





أن ينصحوك، وأضروك من حيث زعموا أنهم ينفعوك، ولم يطلعوك على أحوال الرعية وحجم البلّية، واستحبوا تمثيل دور الضحية، وأصبح التضليل ديدنهم، والتهرّب من المسئولية عادتهم، والقفز عن الحقيقة دأبهم.

مولاي الأمير مع إشراقة كل يومٍ جديدٍ على وجه الأرض يُشرق معها أملٌ جديد بيومٍ أفضل من الأمس، وبغدٍ أجمل من اليوم، وبحاضر أكثر سعادة من الماضي، وبمستقبل أكثر إشراقاً من الحاضر؛ ولكن في مدينتك مولاي الأمير الأمر مختلف فمع إشراقةِ كل يومٍ جديد تصحو الرعية على يأسٍ جديد يجعل يومهم أسوأ من أمسهم، وعلى غدٍ أقبح من يومهم، وعلى حاضرٍ أكثر تعاسةً من ماضيهم، وعلى مستقبل أكثر قتامةً من حاضرهم؛ ذلك بأن الأزمات في مدينتك تستوطن، والمآزق تستحكم، والفقر يتمدد، والبؤس يتعمّق، والمآسي تزداد... وفي المقابل الأملُ يتلاشى، والفرحُ يزوى، والبهجةُ تتوارى، والأمانيُ تنقرض، والتفاؤل يتبدد. وفي مدينتك يا مولاي كثُرَ المحزونون والمهمومون والمكروبون والمغتمون والبائسون... فكم من محزونٍ أعيته الحيل فلم يستطع توفير قوت عياله، وكم من مهمومٍ منعه الفقر من شراء الدواء لزوجه أو طفله، وكم من مكروب أقعده العجز عن تأمين المسكن لأهله، وكم من فتاة مغتمة فاتها قطار الزواج وهي تجلس في بيت أهلها تنتظر فتى أحلامها الذي لم يأتِ بعد، وكم من شاب بائس ذهبت أحلامه أدراج الرياح، وغرقت آماله في بحر البطالة، وتحطمت طموحاته على صخرة الحصار.

وعندئذٍ استوقف الأميرُ الرجل الحكيم واستحضر ما في ذهنه من معاني الصمود، فقال: لقد سمعت كلامك ووعيتِ موعظتك؛ ولكن ماذا أفعل لأنقذ المدينة من كربها وأُخلّص الرعية من محنتها، هل ترضى بأن استسلم للأعداء، واترك المدينة للخصوم الألدّاء، ثم أرفع شعار الخنوع وراية الخضوع. أم تريدني أن أذهب إلى شقيقي الأمير حبواً، ثم أسير إليه زحفاً فأقبل كل ما يمليه عليَّ من آراء ويفرض عليَّ من مواقف قد تضر البلاد والعباد. وما ذنبي إن تخلّى عني إخواني الأمراء في المدن البعيدة، ومنهم من تحالف مع الأعداء ليخضع مدينتي المجيدة.

فأجابه الحكيم: لا يا مولاي الأمير ليس هذا هو المطلوب؛ بل ضده هو المرغوب، ولكن لن يدافع عن مدينتك رعيةٌ أضناها الجوع والطوى، وأنهكها الفقر والعوز، وأثقل كاهلها الخوف والفزع، وأوهنها الضيق والضنك وأذلها البؤس والتعس، فكما توّفر للجنود مقومات الحرب والجهاد وتهيئ لهم مقاعد للقتال والنزال فلا بد أن توّفر للرعية مقومات الصبر والصمود وأساسيات البقاء والوجود.

وشيءٌ آخر مولاي الأمير أن تساوي نفسك بالرعية، فلا تميّز نفسك عنهم في شيٍ صغُر أو كبر فتأكل مما يأكل الناس وتلبس مما يلبس الناس، ثم تساوي بين الرعية فلا تحابي أهلك وحاشيتك وأعوانك والمقربين منك، فليكونوا آخر من يشبع وأول من يجوع، وقدّم القدوة الصالحة والأسوة الحسنة من نفسك وأهلك وحاشيتك ثم أطلب من الناس الصبر والصمود، وكن كعمر بن الخطاب -رضي الله عنه- كان يجمع أهله وخاصته إذا أراد إنفاذ أمر ويقول لهم:»إني قد أمرت الناس بكذا ونهيتهم عن كذا، والناس كالطير إن رأوكم وقعتم وقعوا، وإيم الله لا أوتين بواحدٍ وقع فيما نهيت الناس عنه إلا ضاعفت له العقوبة لمكانته مني» وأرسل يا مولاي الأمير إلى شقيقك حاكم المدينة المجاورة، فأبحث معه عما يصلح البلاد والعباد، وينفع الناس في معيشتهم وحياتهم، ويفيد في تعزيز بقائهم وصمودهم فوق أرضهم؛ حتى لا تخلو الأرض للغرباء، ويمكن من بعد ذلك إبطال كيد الأعداء. وأرسل يا مولاي الأمير من يصلح بينك وبين شقيقك حاكم المدينة المجاورة، فتحققوا حلم الرعية بتوحيد المدينتين وإنهاء القطيعة بين الشقيقين، ولتصل معه إلى كلمةٍ سواء يُمكن أن تكون بداية لإجلاء الأعداء وتحرير كامل البلاد والعباد، وابحث معه عما يصلحُ الناس وينفعهم ويأخذ بيدهم في معيشتهم وحياتهم، ليتعزز بقاءهم وصمودهم فوق أرضهم، الذي بدونه لا يصمد الجند في ميادين الجهاد ومنازل القتال؛ حتى لا تخلو الأرض للغرباء ويُمكن بعد ذلك إبطال كيد الأعداء. فأن أنت فعلت ذلك فقد فعلت الخير الكثير، وقد أعذرت إلى الله وإلى الناس وإلى نفسك.





# قطر والسعودية..
# صراع داخل بيت الطاعة الأمريكي

**• كُتب بتاريخ:**
15 يونيو 2017م

ليس من العدل المشاركة في الحملة الإعلامية الشرسة التي تشنها السعودية ضد قطر، وفي المقابل ليس من الإنصاف الدفاع عن قطر لدرجة تصويرها بأنها دولة مقاومة تدافع عن قضايا الأمة. ولكن من الحكمة تناول الأمر بعيدًا عن ثنائية الحق والباطل أو الخير والشر، وأن لا نتجاهل معطيات الواقع وحقائق التاريخ تحت وطأة التنظير السياسي أو التأصيل الفكري لدعم موقف طرف ضد آخر، وفي إطار هذه المنهجية الموضوعية سيتم تناول موضوع الخلاف بين دولتي قطر والسعودية بالرجوع إلى جذوره التاريخية لوضعه في نصابه الطبيعي دون تهويل أو تهوين.

كان آل سعود في نجد يعتبرون على الدوام أن قطر من أملاكهم، وكان الخلاف في البداية بينهم وبين آل خليفة في البحرين على ملكية شبه الجزيرة الصغيرة، ولقد عيّن آل خليفة (محمد بن ثاني) عام 1848 حاكمًا لمنطقة قطر باسمهم وتحت تبعيتهم، ولكن أبناء محمد بن ثاني استقلوا بقطر وأسسوا إمارتهم الخاصة، فواجهوا أطماع آل سعود في ضم إمارتهم بالاحتماء بالدولة العثمانية التي ضعفت و انهارت في نهاية الحرب العالمية الأولى، فاستعان آل ثاني ببريطانيا التي فرّضت حمايتها عليها عام 1916 أسوة ببقية إمارات الخليج العربي، وعندما منحت بريطانيا الاستقلال لقطر عام 1971 ظلت تحميها من رغبة السعودية الدائمة في ضم الإمارة الصغيرة، ومع تولّي حكم الإمارة خليفة بن حمد عام 1972 توّجه في ضمان حماية الإمارة صوب الولايات المتحدة الأمريكية بعد أفول نجم الإمبراطورية البريطانية، ولضمان هذه الحماية منح لأمريكا قاعدة العديد

التي تحوّلت فيما بعد إلى مركز القيادة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط كأفضل ضمان لحماية الإمارة من الأطماع الخارجية، وعندما تولّى الحكم ابنه حمد بن خليفة عام 1995 عزز علاقته بأمريكا وربيبتها (إسرائيل) كبداية لمزيد من الرضى الأمريكي واستقبل رئيس حكومتها شمعون بيريز في الدوحة وفتح المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة ووقع اتفاقية تجارية مع (إسرائيل)، واستمرت الزيارات المتبادلة بينهما وأنشأ قناة الجزيرة الفضائية لتساهم في التطبيع مع الكيان من خلال فتح المجال أمام المسئولين الإسرائيليين لمخاطبة الجمهور العربي وشرح وجهة النظر الإسرائيلية، وتقديم وجه آخر للكيان الصهيوني وشاركت بالمال والسلاح والإعلام في تدمير بعض الدول العربية خاصة سوريا انسجامًا مع المشروع الصهيوأمريكي.

أما السعودية فلم تكن بأحسن حال في تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد اكتشاف النفط فيها، حيث أصبح الحصول على النفط الخليجي من ثوابت السياسة الأمريكية في المنطقة بعد الحفاظ على وجود وأمن (إسرائيل). ولذلك فقد بدأت هذه العلاقات بقاء الرئيس الأمريكي (روزفلت) عام 1943 على ظهر بارجة أمريكية في الخليج واتفقا على إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في المملكة، وتم توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين، ليبدأ بعدها في النصف الثاني من القرن العشرين التعاون ضد المد السوفيتي والمد الناصري، لتتوّج هذه المرحلة في إرسال ورعاية ما يُعرف بالمجاهدين العرب في حرب أفغانستان في مرحلة الثمانينات التي انتهت بإخراج الجيش السوفيتي من أفغانستان، وقد بلغ التعاون ذروته في حرب الخليج الثانية عام 1991 عندما نزل نصف مليون جندي أمريكي الأراضي السعودية ليصل إلى ذروته الثانية في عهد الرئيس الأمريكي الحالي ترامب وتوقيع صفقة القرن، ومحاولة إنشاء حلف عربي بدعم أمريكي وإسرائيلي أو بمشاركتها ضد العدو البديل للأمة عن (إسرائيل) وهي إيران و(الإرهاب). وفي نفس الوقت تبدأ حملة تروّج للتطبيع مع العدو ونشر ما يُسمى بثقافة السلام ويتم فيها شيطنة المقاومة الفلسطينية ووصم حركة حماس بأنها حركة إرهابية، إضافة إلى مشاركتها بالمال والسلاح والإعلام





في تدمير بعض الدول العربية كسوريا والعراق تمشياً مع مشروع الفوضى الخلاقة الصهيوأمريكية.

أما الخلاف حول دعم الإخوان المسلمين فمن المعروف أن كلاً من قطر والسعودية يمتلكان المال والإعلام بامتلاكهما موارد نفطية هائلة وقنوات فضائية عديدة، والسعودية إضافة إلى ذلك تمتلك الشرعية الدينية ممثلة في السلفية الوهابية التي أُقيمت عليها المملكة، فاستعانت قطر بالإخوان المسلمين كمنافس للسلفية الوهابية في المحيط السني، ليكتمل لديها مثلث المال والإعلام والدين كأهم عناصر لبسط النفوذ في الإقليم وكأدوات للقفز على محدودية المساحة والسكان مقارنة بالسعودية، وهذا الخلاف مما يسمح به السيد الأمريكي في إطار هامش اللعبة الإقليمية.

وبناء على ما سبق فالصراع السعودي والقطري إضافة إلى أنه له جذور تاريخية تمتد إلى ما قبل إنشاء إمارة قطر، إلا أنه لا يخرج عن كونه صراعاً على الأدوار والزعامة داخل بيت الطاعة الأمريكي، وما تصريح الرئيس الأمريكي ترامب حول دعم قطر للإرهاب إلاّ نوع من الابتزاز ليجبرها على دفع الجزية أسوة بالسعودية؛ لأنه يعتقد أن العرب لا يملكون سوى المال الذي لا يستحقونه ولذلك سيأخذه منهم كما قال وهذا لا يعني عدم وجود فروق بينهما. فبالرغم من أن كلا الدولتين تدعمان الشعب الفلسطيني اقتصادياً في مختلف المجالات الحياتية مشكورين، إلا أنه لا يمكن المساواة بين من يُجرّم المقاومة ومن يعترف بعدالة قضيتها، وبين من يعتبر حركة حماس حركة إرهابية ومن يعتبرها حركة مقاومة.

# الميكافيلية السياسية
# في الصراع الداخلي الفلسطيني

**• كُتب بتاريخ:**

22 يونيو 2017م

الميكافيلية السياسية نظرية أو مبادئ في العمل السياسي تُنسب إلى الفيلسوف الإيطالي (نيكولا ميكافيلي) وضعها في كتابة (الأمير) عام 1513 م، وأهم محاورها مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) وتعني أن الهدف النبيل السامي يضفي صفة المشروعية لجميع السبل والوسائل التي تؤدي للوصول إلى هذا الهدف مهما كانت قاسية أو ظالمة، فلا يهم مدى أخلاقية الوسيلة المتبعة لتحقيق الهدف؛ فالمهم هو مدى ملائمة هذه الوسيلة لتحقيق الهدف، فالغاية النبيلة تبرر الوسيلة غير النبيلة مهما كانت غير أخلاقية أو ضد القيم أو منافية للدين.

والميكافيلية السياسية هي السائدة عملياً في السياسة الخارجية لمعظم الدول خاصة الدول التي لها أطماع خارجية؛ فتسعى إلى تحقيق مصالحها بكافة الطرق المشروعة وغير المشروعة بغض النظر عن مدى أخلاقيتها وإنسانيتها، ومنها نهب ثروات الشعوب، والاستيلاء على أراضي الأمم الأخرى، وإبادة آلاف وربما ملايين البشر... وهي السائدة كمنهج للوصول إلى الحكم والبقاء فيه عند الكثير من الحكام لا سيما حكام الدول المتخلفة سياسياً فتراهم لا يتورعون عن استخدام أساليب الخداع والكذب والتآمر والاستبداد والإفساد والتفرقة والعصا والجزرة للبقاء أطول فترة ممكنة في الحكم.

والميكافيلية السياسية كمنهج في العمل السياسي امتدت إلى الممارسة السياسية الفلسطينية في حُمّى الصراع الداخلي الممتد منذ أكثر من عقد الزمان، فلم تعد الوسيلة





مهمة إن كانت أخلاقية تتفق مع القيم الوطنية والإنسانية، أو غير أخلاقية تتعارض مع القيم الوطنية والإنسانية، والمهم هو أنها توصلنا إلى الغاية (النبيلة) أو يُفترض أنها كذلك، حتى لو كانت تسبب زيادة معاناة الشعب الفلسطيني أو جزء كبير منه وتراجع قضيتنا الوطنية، وحتى لو تناقضت مع مبادئ ومقولات سابقة ملأنا الأرضُ ضجيجاً في ترديدها والترويج لها.

ومن أمثلة ذلك ما يحدث من ممارسة الضغط الاقتصادي على قطاع غزة وسكانه الصامدين المقاومين من خصم نسبة كبيرة من رواتب الموظفين، وإحالة الآلاف منهم للتقاعد الإجباري المبكر، وقطع رواتب المئات من الموظفين والأسرى المحررين، وتقليص كمية الكهرباء التي تدخل القطاع وغيرها من الإجراءات القاسية، فكلها وسائل غير أخلاقية تتناقض مع قيم الوطنية والإنسانية للوصول إلى غاية يُفترض أنها نبيلة كإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، أو هكذا يقول الطرف الذي يمارس الضغط، فالوصول إلى هذه الغاية النبيلة لا يُبرر اللجوء إلى أساليب غير نبيلة تعمّق معاناة أهل غزة وتزيدهم فقرًا وبؤسًا، خاصة وأنهم يُعانون أصلاً من ثلاثي الاحتلال والحصار والانقسام.

ومن أمثلة ذلك ما يحدث من تقارب مع (التيار الإصلاحي) داخل حركة فتح، والغاية المُعلنة نبيلة وهي تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ولكن الوسيلة قد لا تكون نبيلة؛ خاصة وأن التقارب مع هذا التيار لا يتم في إطار وطني شامل وهو لا يختلف سياسياً مع التيار المركزي لحركة فتح في مشروعه ورؤاه السياسية وأن هذا التقارب قد يعمّق الانقسام ويقودنا إلى الانفصال، مع العلم أن المُسمّى الرسمي للتيار الإصلاحي كان في السابق هو (التيار الحياني) عند البعض، التي طفحت أدبياته النظرية وإعلامه السياسي وتعبئته الداخلية بمفاهيم ومضامين الخيانة والعمالة والارتباط بالعدو، بل وكان مبرر حربنا الداخلية التي قادت إلى الانقسام هو استئصال (التيار الحياني الانقلابي).

خُلاصة الأمر أن الغاية النبيلة لا تبرر الوسيلة غير النبيلة، فالوسيلة جزء من الغاية، والفصل بين الغاية والوسيلة غير ممكن من الناحية الواقعية، فالخير لا يمكن الوصول إليه عبر الشر، كما أن العدل لا يمكن تحقيقه بواسطة الظلم، والحق لا يمكن نيله بالباطل، فالغاية النبيلة فعلاً ستعتمد على تحقيقها على وسائل نبيلة ولا يمكن أن تلجأ إلى ووسائل تتناقض معها، والشرع لا يجيز لنا الوسيلة التي ليست مباحة شرعاً في سبيل تحقيق مصلحة شرعية، فإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية أو تخفيف وإنهاء معاناة أهل غزة والخروج من مأزقها غايات نبيلة ينبغي أن تكون بوسائل تتفق مع الثوابت الوطنية والمبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية.





# في عقلنا (داعش)...

**• كُتب بتاريخ:**
02 يوليو 2017م

حتى خروج هذا المقال إلى النور قد تكون دولة داعش في سوريا والعراق بعد معركة الموصل وقرب بدء معركة الرقة قد انهارت وانتهت فعلاً أو على وشك الانهيار خاصة بعد تردد الأخبار حول مقتل إبراهيم السامرائي المُلّقب بأبي بكر البغدادي. بعد أن ملأت الأرض شرًا وقبحًا، وأهلكت الحرث والنسل، وهدمت الحجر والشجر، وأفسدت في البر والبحر، وسفكت الدماء... ذلك بأنهم قد شربوا من خلطة خُلاصة الشر التي أعدها الشيطان لهم فأُشربوا في قلوبهم الغلظة والقسوة، وفي عقولهم الجهل والحمق، وفي نفوسهم الحقد والغل، وفي سلوكهم الفظاظة والجلافة... كيف لا وقد تنبأ الإمام علي- كرم الله وجهه ورضي عنه- بظهورهم في آخر الزمان عندما قال عنهم مقتبساً من نور النبوة (...قُلُوبُهُمْ كَزُبَرِ الْحَدِيدِ هُمْ أَصْحَابُ الدَّوْلَةِ، لا يَفُونَ بِعَهْدٍ وَلا مِيثَاقٍ، يَدْعُونَ إِلَى الْحَقِّ وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِهِ، أَسْمَاؤُهُمُ الْكُنَى، وَنِسْبَتُهُمُ الْقُرَى، وَشُعُورُهُمْ مُرْخَاةٌ كَشُعُورِ النِّسَاءِ...).

وإن كانت دولة (داعش) على وشك الفناء والتبدد بعد زمنٍ من البقاء والتمدد، فهي لم تنتهِ ولن تنتهي بالتأكيد كتيار فكري وسياسي متغلغل في عمق تراثنا التاريخي منذ إشهار الخوارج السيف في وجه الخليفة الراشد الرابع بعد أن كفّروه ثم استباحوا دمه فقتلوه، بل وكفّروا كل من لا يرى رأيهم ولا يؤمن بمذهبهم من الأمة، فحملوا متلازمة التكفير والتقتيل، فذهبت سُنّة شريرة إلى يومنا هذا، فحملها الأشرار والجُهّال من الأمة، وتولّى كبرها كل أفاكٍ أثيم، وتجسّدت في مذاهب شتى اختلفت أسماؤهم وتشابهت قلوبهم، تنوّعت راياتهم واتفقت أهدافهم... فأصبحوا هم وأنظمة الاستبداد

طرفين لا يفترقان، ووجهين لا يختلفان، أحدهما يحمل التطرف الديني في أبشع صورة، والآخر يحمل الاستبداد السياسي في أسوأ مناظره.

ودولة داعش وإن كانت على وشك الزوال من واقعنا، فهي لا يمكن أن تزول بسهولة من عقولنا، ففي عقل الكثير منا داعش، أو بالأحرى منهج التفكير الذي تمثله داعش في أسوأ تجلياته البشعة، وهو منهج موروث يملأ صفحات فكرنا الديني والسياسي منذ مئات السنين، وإلاّ ما الذي يُفسّر انتشار بعض سمات الداعشية في أحزابنا ومذاهبنا ونمط تفكيرنا مثل: أُحادية الرؤية التي لا ترى الحق والصواب إلاّ من زاويتها، والثنائية القطعية التي لا ترى في الناس إلاّ مؤمناً أو كافرًا وصديقاً أو عدوا ومع الخير أو الشر، والرؤية الإقصائية التي ترفض الآخر المختلف وقد تقتله، والتعصب المذهبي مع المذهب أو ضده، والتطرف الحزبي الذي يمنعنا من رؤية الخطأ عندنا ورؤية الصواب عند غيرنا، والتصلب الفكري الذي يقودنا إلى الحرفية والجمود في قراءة النصوص، والانغلاق العقلي الذي يمنعنا من الانفتاح والمرونة على الأفكار الأخرى.

وهذا النمط من التفكير الداعشي ناتج عن قراءة جامدة لمدرسة فقهية وعقيدية وفكرية للإسلام ترى أن رؤيتها واجتهادها في فهم النصوص الدينية هو الإسلام نفسه وليس اجتهادًا داخل الإسلام، وتعتبر رؤية شيوخها للدين هو الدين نفسه وليس فكرًا دينياً ناتجًا عن فهم العقل البشري للنص الديني، وهو نوع من الفهم الحرفي للنصوص بمعزل عن المقاصد الكلية للشريعة والإدراك العللي للأحكام الشرعية في إطار تغير الزمان والمكان.

ولا شك أنه ناتج عن قراءة خاطئة لحديث (الفرقة الناجية) في اقتباس مغلوط لعقيدة اليهود في (شعب الله المختار) التي تجعلهم يقدسون ذاتهم الفردية والجمعية ويحتقرون الآخرين أفراداً وجماعات، فيرون في أنفسهم الشعب الوحيد أو الجماعة الوحيدة التي تستحق الحياة في الدنيا والخلود بالجنة في الآخرة.





ونمط التفكير الداعشي ناتج عن فكر سياسي مشوّه قائم على فهم مغلوط لنظام الحكم الإسلامي يعتمد على شكل دولة (الخلافة) مع تجاهل مضمونها المستند إلى العدل والشورى والبيعة والعقد الاجتماعي وحق نقد الحاكم وتصويب مساره وحتى عزله إن أخلّ بشروط العقد والبيعة. وناتجة عن فلسفة تاريخية تؤمن بفكرة (نهاية التاريخ) حيث تتوّقف حركة التاريخ عند إقامة دولتهم ونظامهم كأفضل ما أنتجه العقل البشري المؤيد بإرادة الله أو أرقى قوانين المادة أسوة بالصهيونية أو الشيوعية أو النازية.

وفي الختام لإخراج داعش -كمنهج تفكير وثقافة- من عقولنا -وليس فقط من واقعنا- لا بد من بذل جهد كبير في مختلف المجالات منها إخراجها من تراثنا الثقافي خاصة الديني والسياسي، وإخراجها من مناهجنا التعليمية والتربوية خاصة في المدارس والمساجد، وإخراجها من عقولنا وقلوبنا خاصة من منهج التفكير وطريقة التصور... وإخراج المجتمع من رواسب الثقافة الداعشية لينتقل من القسوة إلى الرحمة ومن الغلظة إلى الرفق ومن الشدة إلى اللين ومن التعصب إلى التسامح ومن التطرف إلى الوسطية ومن الغلو إلى الاعتدال ومن الإقصاء المتبادل إلى الحوار المتبادل ومن الصراع العنيف إلى التعايش السلمي.

# للنساء فقط:
# التغيير يبدأ من الذات

**• كُتب بتاريخ:**
08 يوليو 2017م

لم يستمر زواجها أكثر من بضعة أشهر، وأخيرًا كسبت قضية الطلاق التي رفعتها على زوجها بعد بضعة أشهر أخرى؛ وذلك تمّ بعد طول مشقةٍ وتعب، واستمرار عنتٍ ونصب، جرياً وراء المحاكم، وما أن تمّ طلاقها حتى تنفّست عبير الحرية، وشعرت بانعتاقها من قيد العبودية، المُغلّف برباط الزوجية، كيف لا وقد تخلّصت من حياةٍ فُرضت عليها ولم تُستشر بها وكانت موتاً معنوياً لها فأصبحت الحياة والموت عندها مثلان متشابهان، وكيف لا ولم تكن تجربتها القصيرة في الزواج إلا تجربة مريرة شهدت لحظات كئيبة وفترات عصيبة وأوقات تعيسة.

فقد تزوّجت من شاب كل مزاياه أنه ابن تاجر غني يكسب المال بالقنطار، وهو ماجنٌ يصرف المال بإسراف واستهتار، كما يعيش حياته بخفةٍ وإهمال؛ ذلك بأنه من النوع الذي ولد وفي فمه ملعقةٌ من ذهب، فلم يعرف ما بين العمل والمال من ارتباط، ولم يدرك ما بين بذل الجهد وتحقيق الإنجاز من اقتران، ولم تكن للقيم -غير قيمة المال- أي مكان عنده... وهذه كله ثمرة ما زرعه والده فيه حيث أعطاه كل شيء لدرجة جعله فاقدًا لكل شيء له علاقة بقيم الرجولة وشيم المروءة وخصال الشهامة. وكان هذا العطاء الجزيل سببًا في الشح الكبير في منظومة القيم عنده، فجعلها قليلاً من قليل، فكان هو وصفات الوضاعة والخساسة والسفالة سيان أو توأمان سياميان.

ولم تكن المسكينة تملك من المزايا- آنذاك- سوى أنها فتاة جميلة أنهت لتوها دراستها الثانوية وتستعد لدخول الجامعة، فكان من سوء حظها وطالعها، أو لأمرٍ





قد قُدر، أن رآها ذلك الشاب الماجن في أحد محلات والده التجارية تشتري جلبابًا استعدادًا لدخول الجامعة، فأعجبته ووقعت في نفسه فأمر من يتبعها ليعرف بيتها، وما هي إلاّ أيام حتى ذهب مع أبيه لخطبتها من والدها، وكان عاملاً فقيرًا يكسب المال بشق الأنفس ولا يكاد يجد ما يقوت به عياله، وهو إن كان شحيحًا عليهم بالمال لفقرة وبؤسه، فقد كان كريمًا جوادًا معهم في منحهم الحب والحنان وقيم الإنسان، ولكن فقره المزمن بسبب كبر حجم أُسرته وقلة مصادر رزقه ضرب على قلبه نوعًا من الانكسار، وأصاب نفسه مسحةً من المهانة، فقبل أن يزوّج ابنته لذلك الشاب الماجن ابن التاجر الغني رغبةً منه في التخلّص من عبء تعليمها وأملاً في تخليصها من حياة الفاقة والضراء عنده وانتقالها إلى حياة النعيم والرخاء عند غيره.

وبهذا الزواج التقى استعلاء الثراء وطغيان المال ومجون الشباب مع ذل الفقر وانكسار الحاجة وسحر الجمال على صناعة البؤس وإنتاج الفشل متجسدة في زواج ملأ حياتهما جحيمًا وشحن نفوسهما حقدًا وأوغر صدورهما غلاً... فلم يكد يمر يوم أو يومان حتى يوسعها شتمًا وضربًا ثم يزيدها إهانةً ويعيّرها بفقرها وأنه نقلها إلى حياة الغنى والثراء، ويكرر أمامها كلماتٍ توارثها كابرًا عن كابر منها»المرأة مجرد خادمة في بيت زوجها، اكسر للمرأة ضلع يبطلع لها أربع وعشرين، المرأة عقلها ناقص، إذا ما سلكتي هجيبلك ضرة كما قال المثل اضرب المرة بالمرة...»ولم يفوّت أي فرصة في تكرار الشتم والضرب والإهانة كلما اعترضت على سلوكه الماجن وتصرفاته المستهترة، فيقوم بتفريغ شحنات غضبه وإسقاط عقد نفسه وإخراج أضغان قلبه عليها، ثم يصل الأمر إلى الطرد كلما بلغ منه الغضب مبلغه، ووصل الغيظ به إلى أقصاه وهكذا دواليك كلما (حل الكوز في الجرة).

وكلما ذهبت إلى بيت أهلها (حردانة) يتدخل رجال الإصلاح لإعادتها إلى بيت زوجها دون أي تعهد حقيقي بتغيير سلوك الزوج رغم معرفة الجميع باعوجاج سلوكه وانحراف أخلاقه وشذوذ تصرفاته، وكانت المسكينة تتعرّض كل مرة لوابلٍ شديد من نصائح جدتها حول ضرورة خضوع المرأة لرجلها وانصياع الزوجة لزوجها وطاعة

الحليلة لحليلها، وتزويدها دروسًا في أصول الطاعة الزوجية ونظرية دونية المرأة الشرقية وتدني قيمة المرأة العربية، وتدعم رؤيتها الدونية للمرأة بمجموعة من الأمثال الشعبية المتوارثة أماً عن جدة ومنها»المرأة بلا رجّال مثل البستان بلا سياج، وظل راجل ولا ظل حيطة، وريحة الزوج ولا عدمه، والبنت يا جيزتها يا جنازتها...»

لكن هذه المرة تختلف عن المرات السابقة، ذلك بأن شيئاً ما قد تغيّر في نفسها، لم تعرف من أين جاءها، ربما كان ذلك إلهام مَلَك، أو وحي شيطان، أو وسوسة نفس، أو لحظة إشراق، أو تراكم معاناة... ولكنها أصبحت تعرف ما تريد، وهذا هو الأهم، وهذا الذي جعلها ترفض التسليم بمواصلة حياتها السابقة، بل الحياة التي أرادها لها الآخرون ولم يكن لها أي دور في اختيارها، فقررت أن تكون ما تريد، فقررت طلب الطلاق من زوج ماجن مستهتر لا يريد من الأنثى سوى جسدها، ومن المرأة سوى خدمتها ومن الزوجة سوى رحمها لإنتاج أولاده، ولا يفهم من الزواج سوى حقوق السيطرة ونوازع الهيمنة على مخلوق آدمي يعتبره أدنى منه في مرتبة بين الإنسان والحيوان، ولا يدرك معنى الشراكة الزوجية ومفهوم العشرة الأُسرية إلاّ من باب العلاقة التحكمية ومدخل النزعة التسلطية.

لذلك لم يطل الصراع داخل نفسها بين العودة إلى حياة يريدها لها كل من حولها ما عداها أو الحياة التي تريدها لنفسها. وبين استمرار حياة مملة ومهينة ومضمونة مع كثرة المال، أو البدء بحياة جديدة مثيرة وعزيزة ومغامرة مع قلة المال، وبين استمرار المحافظة على شخصية رسمها الآخرون لها خانعة مستكينة أو أن تكون ما تريد من شخصية حرة مستقلة. فحسمت أمرها وتمردّت على واقعها، وتحدت كل المعوّقات التي حالت بينها وبين تطبيق قرارها من داخل أسرتها ومجتمعها حتى نالت ما تريد.

استأنفت المرأة حياتها وتبعت ما أوحت به نفسها، وغيرّت مسار طريقها بعد الطلاق، وقررت ألا تسلّم مصيرها وزمام حياتها لأحدٍ غيرها، وبدأت دراستها





الجامعية ونالت درجة البكالوريوس بامتياز، واستطاعت إيجاد عمل في مجال تخصصها في إحدى المؤسسات الكبيرة الموجودة في البلد.

وحتى هذا الحد من القصة انقطعت أخبارها عني بسبب ظروف العمل حتى مرت بضع سنين عندما رأيتها في أحد المنتزهات مع رجل وطفلين فالتقيت بها وعرفت منها أنه زوجها وطفليها، وعرفت منها أيضاً بقية القصة حيث انها تعرّفت على زوجها أثناء العمل وأنهما يشتركان في كثير من الأمور منها مرورهما بتجربة زواج سابقة فاشلة كان لحسن حظهما أنها مرت بدون أولاد. وأنها قد تقدمت في عملها وتم ترقيتها فيه بسبب جدها واجتهادها.

الشيء الذي لم تقله لي تلك السيدة وقد أدركته من خلال تجربتها الناجحة أن جوهر تمكين المرأة وبدايته لا بد أن يبدأ بتغيير تصور المرأة عن ذاتها وتحسين مفهومها لذاتها ونفسها فقد آمنت تلك السيدة بنفسها وقدراتها وبأنها تستطيع أن تكون ما تريد وأن تعيش حياتها التي ترغب بها، وأن تؤمن بذاتها وقدراتها وإمكانياتها، ثم تمتلك القدرة على تحديد أهدافها وكيفية الوصول إليها، واتخاذ قراراتها بنفسها، وهذا هو جوهر ومضمون قوله تعالى»إِنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ».

# عملية القدس الفدائية وسيادة الرئيس

**• كُتب بتاريخ:**
15 يوليو 2017م

ذكرت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) الرسمية يوم الجمعة 7/ 14 الخبر التالي بالنص: (جرى اليوم الجمعة اتصال هاتفي بين رئيس دولة فلسطين محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حيث عبّر الرئيس عن رفضه الشديد وإدانته للحادث الذي جرى في المسجد الأقصى المبارك، كما أكد رفضه لأي أحداث عنف من أي جهة كانت وخاصة دور العبادة، كما طالب الرئيس محمود عباس بإلغاء الإجراءات الإسرائيلية بإغلاق المسجد الأقصى المبارك أمام المصلين...). وصياغة الخبر بهذه الطريقة تحتوي على نوع من التضليل لا بد من إظهاره والتعقيب عليه.

من يقرأ أو يسمع الخبر بهذه الصياغة بدون خلفية مسبقة عن واقع الأمور في المنطقة يعتقد أن هذا الاتصال قد تم بين رئيس دولتين مستقلتين هما دولتا فلسطين و«إسرائيل» بينهما علاقات دبلوماسية متكافئة وحسن جوار طبيعي؛ وليس بين رئيس دولة احتلال من أسوأ أنواع الاحتلال العسكري والاستيطاني والاحتلالي والعنصري، وبين رئيس كيان سياسي أكبر من الحكم الذاتي وأقل من الدولة، وهو في حقيقة سلطة تحت الاحتلال أُطلق عليها وهمًا اسم دولة وهذا تسويق للوهم، وترويج للسراب، وإيغال في خداع الذات، وهروب من التوصيف الحقيقي للواقع كشعب تحت الاحتلال لا زال يعيش مرحلة تحرر وطني ويسعى للعودة إلى وطنه وتحرير أرضه وتحقيق استقلاله الوطني... حتى لو أنشأ لنفسه كياناً سياسياً وإدارياً تحت الاحتلال





قبل إنجاز مشروع التحرير بخلاف الوضع الطبيعي الذي يقتضي تحرير الأرض ثم إنشاء الكيان الوطني.

كما أن وصف عملية القدس الفدائية بأنها حادث عنف وإدانتها ورفضها الشديد حسب وصف وكالة وفا نقلاً عن تصريح منسوب للسيد محمود عباس مُمكن أن يُفهم لو صدر من رئيس دولة لا علاقة لها بالصراع أو محايدة بيننا وبين دولة الاحتلال، ولكنه غير مفهوم ولا يُمكن أن يُقبل من أي طرف فلسطيني، وكأنما يتم الحديث عن حادث عنف وقع في اليابان أو الأرجنتين بعيدًا عن فلسطين في تجاهل واضح ومتعمد لكون العملية قد وقعت في القدس المحتلة وهي أرض محتلة وفق القانون الدولي، وضد جنود الاحتلال. في القدس العنوان الأبرز للصراع مع الاحتلال، والمكان الأقدس لمقاومة الاحتلال، وقبلة المجاهدين والاستشهاديين من كل أنحاء فلسطين، هذه المقاومة المشروعة في كل المواثيق الأرضية والسماوية ما عدا ميثاق اتفاقية أوسلو التي أراحت الاحتلال من دفع فاتورة احتلاله.

وختامًا من المفهوم أن السيد محمود عباس مُقّيد باتفاقية أوسلو التي تحدد طبيعة العلاقة مع دولة الاحتلال وتجعله يُعطي تصريحات بهذه الصيغة في الشكل والمضمون. ولكن من غير المفهوم استمرار تمسكه باتفاقية أنشأت سلطة أراد منها الكيان الصهيوني أن تكون غطاءً للاحتلال وتريحه من أعباء السكان المدنية وتُبقي سيطرته على الأرض ليلتهمها بالتقسيط وإيجاد شريك فلسطيني يقمع المقاومة، ويتخذها جسرًا سياسياً للعبور إلى كل العواصم العربية لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى بدمجها في الإقليم العربي الإسلامي. بل ومن غير المقبول أن نتمسك بسلطة أصبح مجرد وجودها إنجاز وطني وغاية في حد ذاتها وتحوّلت إلى إنجاز وطني كبير يجب الحفاظ عليه بكل ثمن، حتى لو كان هذا الثمن هو التضحية بحلم التحرير والعودة والاستقلال!.

# عملية القدس وفلسطينيو الداخل المُحتل.. الوُجود مُقاومة

**• كُتب بتاريخ:**
20 يوليو 2017م

بعد عملية القدس الأخيرة التي نفذها ثلاثة شبان من مدينة أم الفحم الواقعة في فلسطين المحتلة عام 1948، برز إلى السطح دور فلسطيني الداخل في النضال الفلسطيني والحركة الوطنية. ورغم أهمية العمل الفدائي المُسلّح والأهمية الخاصة لمشاركة فلسطيني الداخل فيه، ورغم أهمية دورهم في الدفاع عن المسجد الأقصى والرباط فيه وحمايته من هجمات المستوطنين وجيش الاحتلال، إلا أن دورهم الأهم هو في وجودهم وصمودهم فوق أرضهم المحتلة كشكل من أشكال المقاومة، فمجرد وجودهم كعرب فلسطينيين داخل الكيان الصهيوني هو صمود ومقاومة لا تقل أهمية عن وسائل المقاومة الأخرى ولأهمية هذا الموضوع من المفيد تسليط الضوء عليه في إطار بعده التاريخي.

في الرابع عشر من مايو عام 1948 قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بثمانِ ساعات أُعلن رسمياً عن قيام دولة إسرائيل بدون ترسيم لحدودها على مساحة ما يُقرب من 78٪ من أراضي فلسطين زمن الانتداب البريطاني، وسيطرت إلى جانب الأرض على أكثر من مائة وخمسين ألف فلسطيني، هم الذين ظلوا داخل خط الهدنة بعد الحرب ولم يهاجروا من بلداتهم الأصلية، أو من الذين تم تهجيرهم ولكن بقوا داخل حدود خط الهدنة التي عُرفت فيما بعد باسم دولة (إسرائيل). وعُرفوا إسرائيلياً باسم (عرب إسرائيل)، وسعى الكيان الصهيوني لعزلهم وسلخهم عن شعبهم الفلسطيني ومحيطهم العربي وامتدادهم الإسلامي، وعَمَدَ إلى سحق هويتهم الوطنية





وقوميتهم العربية وإبعادهم عن أمتهم الإسلامية، وتعاملت الدولة العبرية معهم كفئات متفرقة وليس ككتلة سكانية واحدة فصنفتهم إلى مسلمين ومسيحيين وعرب وبدو ودروز وشركس...

ولقد تعرّض فلسطينيو الداخل في مراحل زمنية سابقة لعملية تشويه مُمنهجة ساهمت في عزلهم عن بقية شعبهم الفلسطيني وأمتهم العربية والإسلامية، وهذا العزل جزء من السياسة الإسرائيلية ضدهم ساهم في ترسيخها الفهم الخاطئ لموضوع الجنسية الإسرائيلية المفروضة عليهم والتي تعطيهم جزء من حقوقهم المدنية الطبيعية فوق أرضهم التي صمدوا عليها ولم يغادروها أثناء الحرب والمجازر المصاحبة لها. وكذلك التعميم المغلوط لموضوع التجنيد الإلزامي في جيش الاحتلال الإسرائيلي المفروض على بعض الفئات التي انسلخت قيادتها عن شعبها الفلسطيني في الداخل واندمجت في خدمة أهداف الدولة العبرية. ورغم أن الجنسية الإسرائيلية من المفترض أن تحميهم من سياسة التمييز العنصري والقمع السلطوي إلا أن ذلك لم يحدث طوال مسيرة كفاحهم ضد التمييز والقمع وأهمها مرحلة الحكم العسكري بين عامي 48 – 1966 التي تخللها مذبحة كفر قاسم، وانتفاضة يوم الأرض عام 1976، والمشاركة في الانتفاضتين الأولى والثانية عامي 2000–1987... وسقوط عشرات الشهداء والجرحى والمعتقلين طوال هذه المسيرة النضالية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام 1948.

ومن خلال الاستعراض السريع لتطور نضال الشعب الفلسطيني في الداخل المحتل عام 1948 حتى الآن. من الملاحظ أنها تسير في حركة تصاعدية بدأت بمحاولة المحافظة على مجرد الوجود على أرضهم والمُهدد من قبل السلطة الإسرائيلية والصمود فوقها ومنع ترحيلهم منها ومصادرتها، ومحاولة العودة إلى بلدانهم وأراضيهم المسلوبة، ثم المطالبة بالمساواة وعدم التمييز وحقوق المواطنة الكاملة، والمشاركة السياسية الفاعلة في المؤسسات الإسرائيلية خدمة لمصالح الفلسطينيين في الداخل... ولم تنتهِ بإعادة صياغة الهوية الوطنية الخاصة لفلسطيني الداخل في إطار الهوية الجامعة للكل الفلسطيني، وإعادة تشكيل الوعي بالذات (الفلسطينية) والآخر (الصهيوني والإسرائيلي)، ورفض

القراءة الصهيونية للنكبة والرواية الإسرائيلية لحرب 1948، وتبني القراءة العربية للنكبة والرواية الفلسطينية لحرب 1948، وإعادة بناء المفاهيم السياسية والوطنية بالاستناد إلى المرجعية الوطنية الفلسطينية.

وفي عود على بدء يُمكن القول أن وجود الشعب الفلسطيني فوق أرضهم الفلسطينية في فلسطين المحتلة وصمودهم عليها وعدم مغادرتها خاصة في الأرض المحتلة عام 1948، وكذلك في الضفة والقطاع، واحتفاظهم بهويتهم العربية والفلسطينية- مسلمين ومسيحيين- هو عمل مقاوم من الطراز الأول، وأن تكريس الوجود العربي الفلسطيني داخل حدود ما يُعرف بدولة (إسرائيل) ينقض المقولة الصهيونية التي تُعتبر من أعمدة الدعاية الصهيونية لإقامة دولتهم اللقيطة وهي أن فلسطين (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) هم اليهود فوجود الشعب الفلسطيني ما بين البحر والنهر. صامدًا فوق أرضه وبتحوّل ديموغرافي أصبح لصالح الفلسطينيين بعد تساوي عددهم بالمستوطنين اليهود إضافة لكافة أشكال المقاومة بمفهومها الشامل وعلى رأسها المقاومة المسلحة من شأنه أن يشكل تهديدًا استراتيجياً للكيان الصهيوني. والخُلاصة المفيدة في مثل هذه الحالة أن الوجود ليس مجرد صمود فقط بل مقاومة أيضاً.





## عودة الضابط القاتل..
## ليس بالإمكان أفضل مما كان

**• كُتب بتاريخ:**
30 يوليو 2017م

بعد حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان سمعت وقرأت بعض التعليقات والتحليلات التي تتنبأ بأن الحكومة الأردنية ستستغل هذه الفرصة لعقد صفقة مع الحكومة الإسرائيلية لإزالة البوابات الإلكترونية حول المسجد الأقصى، وذهب بعضها إلى أكثر من ذلك بأن تشمل الصفقة إطلاق سراح السجناء الأردنيين وربما المناضلين مروان البرغوثي وأحمد سعدات. وهذا التفاؤل المُبالغ به في التوقع بمآلات حادثة السفارة التي قتل فيها ضابط أمن إسرائيلي مواطنين أردنيين بخفة واستهتار نابع من قراءة غير موضوعية لتطورات الأحداث التي وقعت بعد عملية القدس الفدائية وتركيب الأبواب الإلكترونية. ونابع كذلك من فهم غير عميق للدور الوظيفي للكيان السياسي الأردني كنظام ودولة، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في السطور التالية.

بالنسبة لإزالة البوابات الإلكترونية صباح الثلاثاء، فسواء كان في إطار صفقة عودة ضابط الأمن الإسرائيلي القاتل إلى تل أبيب أو بدون صفقة، فإن هذا الربط يخدم نتنياهو وحكومته ومساعدتهم على النزول من أعلى الشجرة التي ركبوها في إقامة البوابات الالكترونية. فالمتابع لمسار الأحداث وتصاعد الهبة الشعبية خاصة في القدس المحتلة والمراقب لما يحدث في دهاليز صناعة القرار الإسرائيلي على المستويين الأمني والسياسي كان يدرك أن كل المؤشرات والمعطيات تسير نحو اتخاذ قرار بإزالة البوابات الإلكترونية، ولكن كان ينقص الحكومة الإسرائيلية المخرج المناسب، وأنها كانت تدير مفاوضات مع الحكومة الأردنية حول ذلك حتى قبل حادثة السفارة، خاصة وأن

النظام الأردني ضليع في إخراج الكيان الصهيوني من مأزقه وما حادثة محاولة اغتيال السيد خال مشعل عنا ببعيد، ولذلك كان نتنياهو على ثقة تامة بالنظام الأردني عندما قال»لقد وعدت رجل الأمن بأننا سنعيده إلى البلاد ولنا تجربة».

وسماح الحكومة الأردنية بعودة ضابط الأمن الإسرائيلي إلى دولته رغم جريمته الكبيرة بهذه السرعة والاستهانة بمشاعر الأردنيين وحقوق ذوي المجني عليهم تصرف طبيعي- رغم شذوذه - وفق طبيعة النظام الأردني والدور الوظيفي المحدد له من الذين أنشأوه ودعموه وحافظوا على وجوده. فالدولة الأردنية أُنشأت مرتبطة مع إنشاء دولة (إسرائيل)، والعودة إلى بداية إنشاء الدولة الأردنية توّضح لنا ذلك، فعلى مدى الزمن كانت منطقة شرق الأردن جزءًا من ولاية الشام منذ دولة الخلافة الأموية وحتى دولة الخلافة العثمانية مرورًا بالخلافة العباسية وغيرها، ولم تكن يوماً كياناً سياسياً أو إدارياً منفصلاً أو مستقلاً حتى هزيمة الدولة التركية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918 ودخول قوات (الثورة العربية الكبرى) شرق الأردن بقيادة الأمير (فيصل) ابن الشريف حسين قائد (الثورة) المُتحالف مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية.

وبدأت أول ملامح الدور الوظيفي للكيان السياسي الجديد عندما وقّع الأمير (فيصل بن الحسين) اتفاقية مع حاييم وايزمان رئيس (المنظمة الصهيونية العالمية) اتفاقية (فيصل- وايزمان) اعترف فيها فيصل بتصريح بلفور ووعد بتقديم تسهيلات لليهود لإقامة مجتمع لهم في فلسطين، مقابل مساعدة وايزمان له بإقامة دولة له شرق الأردن. وعندما زار تشرشل وزير المستعمرات البريطاني شرق الأردن عام 1923 اتفق مع الأمير عبد الله بن الحسين على إقامة (إمارة شرق الأردن) التي تحوّلت فيما بعد إلى (المملكة الأردنية الهاشمية) عام 1946، وتم تنصيب الأمير عبد الله بن الحسين ملكاً عليها، واستمرت بريطانيا ثم أمريكا في دعم الكيان السياسي الجديد مقابل قيامه بدوره الوظيفي في المنطقة، وفي مقدمته حماية الحدود الشرقية لدولة (اسرائيل).





وهذا الدور الوظيفي واستمرار القيام به هو الذي حافظ على وجود النظام السياسي الأردني أولاً، وحتى على وجود الدولة الأردنية ثانياً. وتجلّى ذلك واضحًا في تخلّي الجيش الأردني عن مساحات كبيرة من فلسطين المحتلة عام 1948 الكثير منها بدون قتال حقيقي، ثم انسحابه السريع من الضفة الغربية والقدس الشرقية عام 1967. ثم ضرب المقاومة الفلسطينية ممثلة في قوات منظمة التحرير الفلسطينية وإخراجها من الأردن عقب أحداث أيلول الأسود عام 1970، لتصبح بعدها الحدود الأردنية مع الكيان الصهيوني أكثر الحدود هدوءًا وأمناً مع الكيان. ولم يقتصر هذا الدور الوظيفي على ذلك، بل استمر تحت عناوين أخرى منها دعم المعارضة السورية المسلحة بتمويل خليجي وإسناد أمريكي بهدف المشاركة في تدمير الدولة السورية خدمة للمصالح الغربية والصهيونية. وليس من الغريب بعد ذلك أنه بقدرة قادر وبسحر ساحر تخطت ثورات (الربيع العربي) الأردن وتجاوزته إلى غيره من البلدان العربية رغم عدم اختلافه جوهرياً مع الأنظمة العربية الأخرى في منظومتي الفساد والاستبداد وذلك حفاظاً على هذا الدور الوظيفي المميز.

وأخيرًا بعد هذه القراءة في مسار الأحداث التي تبعت عملية القدس الفدائية وانتهاء بعودة الضابط الإسرائيلي القاتل إلى تل أبيب سالمًا غانمًا. وبعد الاستعانة بمسار التاريخ لمعرفة الدور الوظيفي للنظام الأردني نعرف ببساطة فيما يتعلق بتصرف الحكومة الأردنية في أزمة السفارة أنه ليس بالإمكان أفضل مما كان.

# ما بعد إزالة البوابات.. (إسرائيل) أمام مأزقها الوجودي وعُصابها المصيري

**• كُتب بتاريخ:**
31 يوليو 2017م

مما لا شك فيه أن المخطط الإسرائيلي بالسيطرة على المسجد الأقصى أو تقسيمه قد تلَقى ضربة قوية بعد الهبة الشعبية الفلسطينية المقدسية التي أجبرت الحكومة الإسرائيلية على إزالة البوابات الحديدية الإلكترونية بعد إقامتها عقب عملية القدس الفدائية. ومن الواضح أن حسابات العدو الإستراتيجية أخطأت في تقدير ردة الفعل الفلسطينية خاصة المقدسية في ظل الأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية التي تسير لصالح (إسرائيل). ومن الأكثر وضوحًا أن الشعب الفلسطيني شعب حي وحيوي ومبدع في ابتكار أساليب جديدة للنضال والمقاومة قادرة على مفاجأة العدو وإرباكه ومهاجمته من حيث لا يحتسب، فقرار المرجعيات الدينية والوطنية والشعبية في مدينة القدس مدعومة من كل الشعب الفلسطيني ومرجعياته الرسمية والفصائلية والشعبية والدينية بعدم الصلاة داخل المسجد الأقصى والصلاة على بواباته كان قرارًا مبدعًا جعل الصلاة ليست مجرد شعائر تعبدية فقط؛ بل عملاً وطنياً مقاومًا من الطراز الأول، كان هو العامل الحاسم في إجبار حكومة العدو المحتل على التراجع ليضع (إسرائيل) مجددًا أمام مأزقها الوجودي وعُصابها المصيري.

وهذا المأزق الوجودي والعُصاب المصيري ليس وليد اللحظة أو نتاج الحدث؛ بل وُلد مع ولادة الدولة العبرية، ويرافقها منذ نشأتها، ويكبر معها من بداية تأسيسها؛ ذلك بأنه مغروس في جبلتهم، ومغروز في وجدانهم، ويتوارثونه جيلاً بعد جيل، منذ بداية نشأتهم كجماعة بشرية. فقد تكررت نهاياتهم المأساوية مرات عديدة تراوحت





بين الإبادة الجماعية والهجرة القسرية والعبودية الجبرية والذلة الطوعية والمسكنة المضروبة عليهم... وهذه النهايات التراجيدية لم تكمن بفعل ظلم الآخرين لهم بقدر ما كانت بفعل ظلمهم لأنفسهم، وارتكابهم للذنوب والآثام. وما جنته عليهم أفعالهم وجرائمهم، وما حصدته أيديهم من ربا وسحت، وما أصابهم من غرور وكبر، وما قاموا به من علو وإفساد، ولما اعتقدوه في أنفسهم من تفوّق وأفضلية.

فتُرجم كل ذلك في مُنتهى السوء وخُلاصة القبح وزُبدة الشر وغاية الفساد في تعاملهم مع الآخر (الجوييم) وهم كل البشر من غير اليهود؛ فأدى ذلك إلى تراكم الكراهية والضغينة والحقد والسخط عليهم من كل شعب عاشرهم ردحًا من الزمن، حتى إذا ما تعاظم الغل والغيظ ضدهم وتجمعت طبقات العدائية تحت جبل البغضاء انفجر بركان الغضب ومخزون النقمة تجاههم تقتيلاً وتهجيرًا وإذلالاً لهم فينتهي علوهم وإفسادهم إلى حين حتى تعود الكرة لهم في العلو والإفساد؛ فتعود الكرة عليهم بالتدمير والتتبير مرة أخرى وفق القانون التاريخي الذي وضعه الله تعالى في سورة الإسراء (وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا) أي إن عدتم إلى الإفساد عدنا إلى التدمير حتى يأتي (وعد الآخرة) الذي لا إفساد بعده. وهذا المصير المأساوي المتكرر الذي يصنعونه بأيديهم هو بالضبط مأزقهم الوجودي وعُصابهم المصيري.

والمأزق الوجودي وعُصاب المصير الذي رافق دولة (إسرائيل) منذ نشأتها، بدأ يظهر بوضوح بعد انتهاء عصر الانتصارات السريعة الساحقة بعد حروب النكبة والنكسة والعدوان الثلاثي، وابتداء من حرب أكتوبر 1973 مرورًا بالانتفاضة الأولى 1987، ثم الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000، والانتفاضة الثانية في نفس العام، والانسحاب الإسرائيلي -جيشاً ومستوطنين- من قطاع غزة عام 2005، والهزيمة الإسرائيلية الكبيرة في حرب لبنان الثانية عام 2006، والفشل الإسرائيلي المتكرر في حروب غزة الثلاث. وأخيرًا انتفاضة القدس وموجتها الأخيرة بعد عملية الفدائيين الثلاثة من أم الفحم ووضع البوابات الحديدية الإلكترونية ثم إزالتها تحت ضغط التصدي الشعبي البطولي للشعب الفلسطيني للمخططات الإسرائيلية بالسيطرة

على المسجد الأقصى، فكل هذه السلسلة من الأحداث تسير في نفس الاتجاه الذي يعمّق مأزق (إسرائيل) الوجودي وعُصابها المصيري.

والمأزق الوجودي وعُصاب المصير أو عُصاب القدر هو نوع من المرض النفسي يضع المريض نفسه في مواقف متكررة تؤدي إلى نهايات واحدة مأساوية دون أن يستفيد منها، بل بالعكس من ذلك يبدو أنه يسعى إليها ويوجدها وكأنه يخضع لقدر خارجي مأساوي محتوم لا مناص منه. وهذا المرض وإن كان في الأساس يصيب الأفراد فإنه يُصيب الجماعات والشعوب والأمم أيضاً كالدولة العبرية التي تتكرر أخطاؤها الفادحة وتجاربها الفاشلة ومآزقها الوجودية.. دون الاستفادة من هذه الأخطاء والتجارب والمآزق وكأنها تسير نحو مصيرها المحتوم معصوبة العينين ومكبلة اليدين فتذهب إلى التدمير الذاتي وتخريب كيانها بأيديها حتى إذا تراكمت عليها نقاط الضعف الداخلية وعوامل الفناء الذاتية وترافق ذلك مع تراكم نقاط قوتنا الداخلية وعوامل نهضتنا الذاتية وشروط نصرنا الموضوعية... حينها لن تفلت الدولة العبرية من هذا المصير المحتوم وتلك النهاية المأساوية التي يصنعها بنفسه كل مريض مصاب بُعصاب المصير الذي ينتهي بهم إلى التدمير والفناء، وقد يكون ذلك المصير أقرب إليهم من حبل الوريد.





# مأساة الحسين بين البُعدين: المذهبي والإنساني..

**• كُتب بتاريخ:**
3أغسطس 2017م

من سيئات ما يُسمى بالربيع العربي أنه أطلق مخزون الشر الكامن في النفوس الأمّارة بالسوء والفعّالة للشر؛ فأغرى أصحابها بضرب رقاب بعض واستحلال دماء وأعراض وأموال بعضهم البعض. وأنه فجّر براكين التناقضات الداخلية للعرب فألقى بينهم العداوة والبغضاء ربما إلى يوم القيامة؛ فوثب بعضهم على بعض تقتيلاً وتهجيرًا وإذلالاً. وأنه أيقظ الفتنة النائمة التي لعن الرسول الأمين -عليه الصلاة والسلام- من أيقظها، وأيقظ معها تراث ثقيل من ثقافة الكراهية ومشاعر البغضاء وأفكار الانغلاق ورؤى الإقصاء...

وفي ظل بحر الفتنة اللُجّى المظلمة مياهه والمتلاطمة أمواجه والعميقة طبقاته يتم توظيف أحداث التاريخ المأساوية كوقود لا ينفذ لتأجيج نار الفتنة، وزيت لا ينضب لإشعال سعير الكراهية، ومدد لا يفنى لإيقاد لهيب العدائية. ومن أبرز هذه الأحداث مأساة الحسين الذي يعني إحيائها المتواصل وتوظيفها مذهبياً أن الأمة لا زالت تعيش رواية مأساوية متواصلة بدأت فصولها بمأساة الحسين، ولا زالت فصولها تتوالى وآخرها مأساة غرق الأمة بدمائها، وانشغالها بصراعاتها الداخلية، وتجاهل عدوها المركزي المتربص بها، بل واختراع عدو لها من داخلها.

ولكي نخرج من أسر كلتا المأساتين- الحسين والأمة - من المفيد رؤية مأساة الحسين في إطارها الإسلامي العام - وليس المذهبي-، وفي إطارها الإنساني الأوسع- وليس الإسلامي فقط-، وهذا يتطلب استلهام القيم والمعاني والدروس والعبر

المُستخلصة من المأساة وتوظيفها لتعزيز مبدأ وحدة الأمة الإسلامية، ودعم مجموعة القيم الإنسانية المشتركة التي تُعلي من قيمة الإنسان وكرامته وحريته، واستلهام أخلاق الثورة والبطولة والشجاعة والرجولة والتضحية والفداء في سبيل ما يؤمن به الإنسان من عقيدة ومبادئ.

وفي هذا الإطار تناول الكاتب الكبير عبدالرحمن الشرقاوي مأساة الحسين في أحد أعماله الأدبية المسرحية باسم (الحسين ثائرًا والحسين شهيدًا) التي كتبها بعد هزيمة حزيران 1967 في محاولة منه لتحدي عوامل اليأس والهزيمة التي دبت في نفوس العرب عقب النكسة، فأراد من خلال مسرحيته بث قيم المقاومة والصمود والاستبسال حتى لو كانت الظروف الموضوعية تسد فينا أبواب الأمل، كما أراد استحضار شخصية البطل المقاوم الذي يقول ما يعتقده ويناضل في سبيل ما يراه حقاً حتى لو دفع حياته ثمناً لما يعتقده. وكذلك تجسيد شخصية البطل نصير الفقراء والبؤساء بقوله على لسان الحسين»وإذا شكي الفقراء، واكتظت جيوب الأغنياء، فلتذكروني... وإذا تبقى فوق مائدة إمرءٍ ما لا يريد من الطعام، وإذا اللسان أذاع ما يأبى الضمير من الكلام، فلتذكروني...».

وفي كتاب (أبناء الرسول في كربلاء) يقول المفكر الإسلامي المصري خالد محمد خالد في الفصل الرابع من الكتاب تحت عنوان (الحصار والدرس)»إنما درس اليوم من عظمة التضحية وقداسة الحق، درس اليوم فحواه أن التضحية قيمة بذاتها، وأن الحق قيمة بذاته، وهما لا يستمدان جدارتهما ومكانتهما مما يحرزان من نصر، أو يكتسبان من مغنم وسلطة، فالانتصارات والمغانم يظفر بها الباطل أحياناً، ويحققها الإذعان أحياناً، وإذن فالصفة المميزة للتضحية، أنها التضحية وحسب، والصفة المميزة للحق، أنه الحق وكفى، والمثوبة العظمى التي ينفرد بها أبطال التضحية وأبناء الحق، هي انتماؤهم العظيم للتضحية والحق... أجل هذا هو الدرس الجليل الذي كان القدر يلقيه على الدنيا في يوم كربلاء، مُتخذاً من حركة القتال وسير المعركة وسائل إيضاح... لقد رفضوا الباطل واختاروا الحق، ثم رفضوا الصمت وآثروا المقاومة، ثم رفضوا المساومة وصمدوا مع إيمانهم...».





ولم يكن مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وأمينها العام الأول الدكتور الشهيد فتحي الشقاقي بعيداً عن هذا الإطار عندما أسس مع إخوانه الحركة عندما استلهم تجربة الحسين في دحض كل الأعذار المعيقة والمؤجلة للثورة- وما أكثرها إذا لم تتوّفر فيه الجهاد وإرادة المقاومة- فقال:»لأن الإمام الحسين كان رمز الثورة وجذوتها المشتعلة فقد اعتمدت بوعي رؤيته للثورة والتزمت بها، وأعلنت أن الثورة عمل غير مؤجل، وأن الواجب فوق الإمكان، وأن مهادنة العدو والهروب من مواجهته حتى تكتمل ما تُسمى بالقدرة المتكافئة هو وهم يشل الحركة ويقتلها». وفي ربط مبدع بين تجربتي الحسين والقسام يقول:»... ما أعجب هذا اللقاء بين القسام والحسين، قلة مؤمنة قليلة في مواجهة جيوش جرارة، ولكن انتصار الواجب المقدس في صراع الواجب والإمكان... روح واعية مسؤولة في وسط بحر من اللامبالاة والتقاعس».

وفي الختام يُمكن القول إجمالاً لما مضى أن ليس هناك معنى لمأساة الحسين وثورته إذا تم توظيفها لتأجيج نار الكراهية والبغضاء بين أبناء الأمة الواحدة بل بين كل بني البشر، وإذا ما أُستخدمت وقودًا لتفكيك أواصر الوحدة الإسلامية والتضامن الإنساني، وإذا ما أُستغلت لتدمير قيم الإخوّة والمحبة والتعاون في الدائرتين الإسلامية والإنسانية... وأخيراً ليس هناك معنى لكل المآسي الإنسانية والثورات العالمية إن لم تجسّد القيم السامية الجميلة والمعاني الراقية الحسنة، وإن لم تزد الإنسانية تقدمًا ورُقياً وإن لم تزد الإنسان قدرة على رفض الباطل والظلم والدجل ومقاومة الاستبداد والفساد والاستكبار... ولعل ما قاله الأديب والمفكر المصري عباس العقاد في كتابه (الحسين أبو الشهداء) تعقيبًا على استشهاد الحسين خير ختام لهذا المقال:»مسكينة هذه الإنسانية! لا تزال في عطش شديد إلى دماء الشهداء، بل لعل العطش الشديد يزداد كلما ازدادت فيها آفات الأثرة والأنانية ونسيان المصلحة الخالدة في سبيل المصلحة الزائلة، أو لعل العطش الشديد إلى دماء الشهداء يزداد في هذا الزمن خاصة دون سائر الأزمنة الغابرة.».

# ماذا يحدث لو...
# اختفت اللجنة الإدارية العُليا من غزة؟

**• كُتب بتاريخ:**
10 أغسطس 2017م

أضافت اللجنة الإدارية العُليا التي شكلتها حركة حماس لإدارة شؤون قطاع غزة وقودًا إلى نار الانقسام الموجود قبل تشكيلها في مارس الماضي، وأصبحت لُغزًا جديدًا أشبه بلغز البيضة والدجاجة من منهما الأول؟! حل اللجنة كشرط لعودة حكومة الوفاق الوطني، أم عودة حكومة الوفاق الوطني كشرط لحل اللجنة، في عملية استهبال واستخفاف بعقول ومشاعر الناس الذين كُتب عليهم أن يعيشوا في هذه البقعة البائسة من الكرة الأرضية المُسمّاة قطاع غزة، وأصبحوا قيد الإقامة الجبرية ورهن المحبسين -الاحتلال والانقسام- وأصبحت اللجنة الإدارية سببًا حقيقياً أو وهمياً لمزيدٍ من المعاناة للبؤساء أمثالي الذين يقطنون هذه المنطقة المنكوبة من فلسطين والتي ضربتها الأزمات من كل حدب وصوب لدرجة فقدنا فيها الإحساس بالألم؛ لأننا نعيشه يومياً في كل تفاصيل حياتنا ونحياه واقعًا لا يفارقنا حتى في كوابيس النوم، وإذا كانت المعاناة قد ازدادت بعد تشكيل اللجنة الإدارية العليا، فماذا يحدث لو اختفت اللجنة الإدارية العُليا من غزة؟!

على فرضية أن سبب الإجراءات العقابية التي تلت إعلان تشكيل اللجنة الإدارية العُليا لإدارة شؤون قطاع غزة حسب ما يقوله مسؤولو السلطة في رام الله وعلى رأسهم السيد محمود عباس الذي هدد مؤخرًا بوقف المخصصات المالية لغزة تدريجياً ما لم تلتزم حماس باستحقاقات المصالحة وفي مقدمتها حل اللجنة، فحسب هذه الفرضية فإن حكومة الوفاق الوطني ستعود لممارسة عملها في قطاع غزة، وهذا يعني عملياً إنهاء الانقسام بين الضفة وغزة. وهذا تبسيط غير منطقي للمأزق العميق الموجود





قبل تشكيل اللجنة الإدارية، والذي سيستمر وجوده حتى بعد إلغاء اللجنة؛ لأن اللجنة الإدارية هي إحدى إفرازات الانقسام العديدة وليست سببًا له فالانقسام كان موجوداً قبلها. والاحتمال الأقرب وإن كان مشكوكاً فيه هو وقف الإجراءات العقابية غير الأخلاقية التي تخالف القيم الإنسانية والوطنية، المفترض أنها تريد أن تصل إلى غاية نبيلة هي إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، فالغاية النبيلة لا تبرر الوسيلة غير النبيلة هذا لو كانت هذه الإجراءات فعلاً تستهدف الضغط على حركة حماس للرضوخ إلى شروط المصالحة من وجهة نظر السلطة في رام الله، ولم تكن لها أهداف سياسية أخرى أعمق من ذلك ترتبط بفرض البرنامج السياسي للسلطة على غزة.

ولو اختفت اللجنة الإدارية العُليا بإعلان حركة حماس حلها فهذا لا يعني فقدان حركة حماس سيطرتها على غزة، أو قدوم حركة فتح التي تُهمين على السلطة في رام الله لتسيطر على غزة، فالكل يعرف أن السيطرة الفعلية على غزة قبل إعلان تشكيل اللجنة الإدارية العليا ومنذ أحداث الانقسام في صيف 2007 كانت ولا زالت لحركة حماس، وسيظل الأمر كذلك حتى بعد حل اللجنة الإدارية ما لم يحدث اتفاق جديد بين الحركتين يُنهي الانقسام ويحقق الوحدة الوطنية ويُعيد بناء النظام السياسي في إطار سقف أوسلو، مع أن الأصل هو إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني خارج إطار أوسلو ليخدم المشروع الوطني الفلسطيني التحرري وهذا يقودنا إلى التساؤل حول قيمة التمسك باللجنة الإدارية العليا طالما أن وجودها أو عدم وجودها لن يُغيّر من واقع الأمر شيئاً بدون اتفاق مصالحة ترضى عنه حركة حماس، وهذه مدعاة للسؤال لماذا لا يتم سحب الذرائع والمبررات التي تتخذها السلطة حجة لاتخاذ الإجراءات العقابية تجاه غزة وتؤدي إلى تعميق المعاناة وتكريس البؤس وتوسيع قاعدة الفقر بين سكانه، أم أن هناك أسبابًا أخرى لا نعرفها للتمسك بوجود اللجنة ترتبط بأهداف سياسية أعمق لا يدركها إلاّ الراسخون في السياسة!.

وبناءً على ما سبق، وطالما بأن حركة حماس قد أعلنت أن تشكيل اللجنة الإدارية العليا لإدارة شؤون قطاع غزة هو إجراء مؤقت حتى تعود حكومة الوفاق الوطني

لممارسة مهامها في غزة، وطالما أن رام الله تربط إلغاء ووقف إجراءاتها العقابية ضد غزة بحل اللجنة الإدارية، وعلى فرض صدق كل ذلك، فلماذا لا يتم حل اللجنة الإدارية؟! مع وجود القناعة بأن حلها لا يعني إنهاء الانقسام فورياً وقد لا ينهيه أبداً، ولكن قد يوقف استمرار السلطة في إجراءاتها العقابية تجاه غزة وقد لا يوقفها أبداً، مما يخفف المعاناة –ولن ينهيها– عن الكثير من البشر المنسيين في غزة الذين لا يريدهم أحد.... فإن كانت اللجنة الإدارية العليا مهمة لهذه الدرجة التي يصبح مجرد وجودها أهم من كل هذه المعاناة المُضافة إلى طبقات المعاناة المتراكمة، وأهم من كل هذا البؤس المُحّمل فوق جبل البؤس الراسخ، وتتقدم على كل الأحلام العادية للناس العاديين المختزلة في أن يعيشوا حياة شبه عادية على أرض أشبه بالوطن إلى جانب بحر لوثه العجز والفساد واللامبالاة والجمود والحزبية... فإذن فلنغيّر اسم اللجنة من (اللجنة الإدارية العُليا) إلى (اللجنة الإدارية المُقدّسة) لتُضاف إلى أحد الثوابت الوطنية الفلسطينية التي لا يجوز التنازل عنها.





# ثورة اللِّحى بين رام الله وغزة

**• كُتب بتاريخ:**
17 أغسطس 2017م

كتب المفكر الإسلامي الثائر علي شريعتي في كتابه (العودة إلى الذات) أن الإمبراطور الروسي بطرس الأكبر كان يدرس في هولندا قبل توليه العرش، وكان يرى عمران هولندا ورقيها ويحزن على خراب روسيا وانحطاطها، وكان يفكر ما العمل؟ وفجأة اكتشف أن السبب الرئيسي في تقدم هولندا وعظمتها أن الرجال الهولنديين يحلقون لحاهم بالموس كل صباح، وعلى العكس من ذلك فإن السبب الرئيسي في تخلف روسيا وتأخرها هو أن الرجال الروس لا يحلقون لحاهم ويتركونها كثة طويلة مدلاة حتى السرة... وعندما عاد إلى وطنه وتوّلى العرش إمبراطورًا على روسيا أصدر أوامره بأن تجتث هذه اللحى باعتبارها سبب التخلّف والانحطاط في روسيا؛ ولكن الرجال أصحاب اللحى في روسيا لم يتقبلوا ذلك وقاوموه بشدة فاندلعت نيران (ثورة اللحى) فقد فيها الشعب الروسي عدة أميال من اللحى، وفي مقابلها لم يحصل على شيء قط، ربما كانت النتيجة الواقعية والأثر العيني لهذه الثورة على اللحى من نصيب الشركات الهولندية التي كانت تصنع شفرات الحلاقة.

هذه القصة يرويها فيلسوف الثورة الإيرانية علي شريعتي لاتخاذها مثلاً على الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات والشعوب والأمم التي تخطئ في فهم السبب الحقيقي لمشكلاتها، والتي تُفسر أزماتها بطريقة غير منطقية، والتي تقرأ واقعها السيئ بمنهجية غير علمية... ومن ثم تقوم بأعمال وتصرفات وإجراءات بناءً على هذا الفهم الخاطئ والتفسير غير المنطقي والقراءة غير العلمية؛ فتفشل في حل مشكلاتها وتجاوز

أزماتها والتخلّص من واقعها السيئ... فتقوم كل مرة بأعمال عشوائية وتصرفات متخبطة دون أن تُراكم التجارب والخبرات السابقة لتصحيح مسارها وتصويب اتجاهها والاقتراب من تحقيق أهدافها، وكأنها مُصابة بمرض (عُصاب المصير) الذي يُصيب الأفراد والجماعات والشعوب فتُكرر أخطائها الفادحة وتُعيد تجاربها الفاشلة وتعاود إنتاج مآزقها المستعصية، دون أن تستخلص العبر والدروس منها فتظل تدور في حلقةٍ مفرغة يضيع فيها الجهد والوقت والمال دون جدوى أو فائدة.

وقصة بطرس الأكبر مع اللحى تتكرر بصور وأشكال متعددة عند بعض الأمم والشعوب والجماعات، ونحن لسنا بدعًا من الشعوب، بل نحن أقرب من غيرنا – مع الأسف – لهذه القصة، وإلاّ كيف نُفسر استمرار مأزقنا الداخلي العميق منذ أكثر من عقدٍ من الزمان، والحديث هنا لا يتعلق بالاحتلال رغم كونه أساس كل أزماتنا ومصدر كل آلامنا وسبب كل مآزقنا، ولكن الحديث يتعلق بفشلنا في إدارة علاقاتنا الداخلية والتوّصل إلى صيغة معقولة للمشاركة السياسية وتحقيق وحدتنا الوطنية. وآخر فصول هذه القصة المأساوية هو الدعوة لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله، والدعوة لإيجاد فراغ سياسي وأمني في غزة.

الدعوة لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله سبتمبر القادم، دعوة متكررة كلما شعرت السلطة في رام الله أنها في مأزق وتحتاج إلى شرعية جديدة وتفويض جديد للمُضي قُدماً في سياستها اعتقادًا من قادة السلطة والمنظمة أن هذا سيخرجهم من مأزق تآكل الشرعية وتراجع الشعبية وفشل مشروع أوسلو في تحقيق الحد الأدنى من المشروع الوطني الفلسطيني... والدعوة لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بدون توافق وطني وتحت حراب الاحتلال في رام الله، وبدون حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وبشكل يناقض اتفاق القاهرة عام 2011 وإعلان القاهرة عام 2005، ويخالف مبدأ المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية إطارًا جبهوياً عريضاً وائتلافاً





وطنياً شاملاً وإطارًا جامعًا ومرجعية عليا للفلسطينيين في الوطن والخارج... لن يُساهم في الخروج من المأزق الفلسطيني بشقيه الحياتي والوطني، ولن يكون أكثر من صورة أخرى من ثورة اللحى العبثية.

والدعوة لإيجاد فراغ سياسي وأمني في غزة التي جاءت في (مبادرة القسام) كما جاءت في وكالات الإعلام المختلفة ليست بعيدة عن هذه المنهجية في معالجة الأزمات، فهي مبادرة غير عملية ويُصعب تطبيقها ومن المشكوك فيه أن تحل أزمات غزة أو تساهم في الخروج من المأزق الفلسطيني، وكان الممكن أن يكون لها جدوى لو جاءت في إطار رؤية وطنية شاملة للخروج من مسار أوسلو برمته، وتجد حلولاً لإشكالية الجمع بين السلطة والمقاومة، وتُعيد توجيه بوصلة الصراع نحو العدو المركزي المُغتصب لفلسطين، وتؤكد على أننا في مرحلة تحرّر وطني هدفها تحرير الأرض والإنسان قبل إقامة الكيان الوطني... والمبادرة أقرب إلى الرسالة التي خرجت من قاع بئر المأزق العميق في غزة، ومضمون الرسالة موّجه لكل الأطراف: (إسرائيل) والسلطة والإقليم والمجتمع الدولي... وربما الرسالة الأهم للمطالبين بحل اللجنة الإدارية العليا بأن البديل هو الحكم العسكري وليس أي شيء آخر.

# تفجير رفح..
# سلسلة الدم تبدأ من خِطبة الجمعة

**• كُتب بتاريخ:**
21 أغسطس 2017م

قبل ما يُقرب من ثلاثة سنين في لقاء -كنت أحد حضوره- مع مجموعة من قيادات حركة حماس البارزة تمّ فيه مناقشة بعض القضايا العامة في البلد، قمت بالتطرق فيه إلى خطب الجمعة منتقدًا المسؤولين عن وزارة الأوقاف في قطاع غزة لسماحهم للكثير من خطباء الفكر التكفيري باعتلاء المنابر نافثين سمومهم في عقول المصلين، كما انتقدت السماح لأصحاب الفكر التكفيري بإنشاء الجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية التي تحمل أسماء رموز الفكر التكفيري الإرهابي مشكلين بذلك البُنية التحتية والقاعدة الأساسية التي تخرّج الإرهابيين القتلة، الذين كانت أولى بواكيرهم في تفجير رفح الإجرامي الذي يُعتبر الحلقة الأخيرة من سلسلة الدم التي تبدأ من خطبة الجمعة والمؤسسات التعليمية التكفيرية.

ولقد جرّدت قلمي لكتابة العشرات من المقالات التي تناقش هذه الظاهرة وتدحض الفكر التكفيري وتهاجم أطروحاتهم المنحرفة رغم أن البعض نصحني بالابتعاد عن هذا الملف طلبًا للسلامة وبُعدًا عن وجع الرأس، إلا أنني اعتبرتها قضية لا تقل أهمية عن قضايا الاحتلال والانقسام والاستبداد والفقر... التي اكتب فيها، وفي هذا المقال من المفيد إعادة نشر بعض المقتطفات اقتبستها كما هي من بعض المقالات المنشورة في الأربع سنوات الماضية في قضية الفكر التكفيري.

في يناير 2014 في مقال بعنوان (عندما تنحرف البوصلة عن القدس وفلسطين) حذرت من ظاهرة خروج الشباب من فلسطين للقتال خارجها»وهذه الدعوات للجهاد





في أماكن أخرى غير فلسطين تندرج ضمن مخطط أعداء الأمة للحفاظ على أمن الكيان الصهيوني وصرف أنظار الأمة عن عدوها المركزي وحلفائه ليتحوّل الصراع بين الأمة وأعدائها إلى صراع داخل الأمة الواحدة والدولة الواحدة والمجتمع الواحد؛ لتندلع حروبًا أهلية: دينية ومذهبية وعرقية وقومية وغيرها».

وفي مايو 2015 في مقال بعنوان (أنت القاتل يا شيخ) حذرت من دور علماء التكفير والفتنة في التحريض على القتل»... فمن ينفذ عمليات القتل على الخلفية المذهبية أو الفكرية أو السياسية أو الحزبية يُعتبر هو الحلقة الأخيرة في مسلسل طويل تبدأ أولى حلقاته بهذه الفتاوى التكفيرية التي تُبيح دم وعرض ومال من يتم تكفيره، والمنبثقة بدورها من أرضية عقائدية وخلفية فكرية تُنظّر لهذه العقيدة المتعصبة ولهذا الفكر المتطرف وتعطي الشرعية لعمليات القتل وغيرها من الجرائم بل وتشجعها، فيصبح الدين دافعًا للقتل والجريمة بدلاً من أن يكون مانعًا للقتل والجريمة».

وفي يونيو 2015 ف مقال بعنوان (سلاح الفتنة وسلاح المقاومة.. ليسوا سواء) حذّرت من التهاون في ترك جماعات (السلفية الجهادية) من التسلّح لأن أولوياتهم ليست مقاومة العدو الصهيوني»... إن هذا العبث الذي يقوم به بعض الصبيان المُغرر بهم، الذي يطلقون الصواريخ من حينٍ لآخر لأسباب ليست لها علاقة بالمقاومة أو تحرير فلسطين، يملكون في أيديهم سلاحًا لا ينتمي للمقاومة والجهاد، بل هو سلاح الفتنة والشقاق، هذا السلاح موّجه لكل الاتجاهات ما عدا فلسطين، وتلك البندقية المصوّبة إلى كل الصدور ما عدا الكيان الصهيوني...».

وفي يوليو 2015 في مقال بعنوان (تفجيرات غزة.. إما أن ننهض جميعًا أو نُقتل فُرادى (في أعقاب تفجيرات سيارات المقاومين من كتائب القسام وسرايا القدس حذرت من خطر المخطط الذي يقف خلف تلك التفجيرات) إن الخطر الذي يُمثّله هذا الفكر وتجلياته التكفيرية المتطرفة على أرض الواقع... يقع في إطار فتنة مُخطط لها لإيقاع قطاع غزة بشعبه ومقاومته في أتون حرب أهلية وفتنة داخلية تكون نسخة

أخرى لما يحدث في بلدان عربية مجاورة... والتصدي لهذا الخطر لا يتم بالمعالجة الأمنية فقط رغم أهميتها الكبيرة، بل يتم بمعالجة أوسع يتحمل مسئولتها الجميع... فلا مجال للنأي بالنفس أو التخاذل أو الحياد في مواجهة هذا الخطر... ورحم الله القائل: إما أن ننهض جميعاً أو نُقتل فُرادى».

وفي أكتوبر 2015 في مقال بعنوان (تهديد داعش لإسرائيل وأولوية قتال المرتدين لا يستقيمان) توضيحاً لنشر فيديو منسوب لتنظيم داعش يهدد فيه بكسر الحدود ونحر اليهود مفندًا مضمونه»إن تهديد داعش لـ(إسرائيل) وأولوية قتلا (المرتدين) لا يستقيمان، ولا يستقيمان إلا بتغيير أولويات القتال ليكون الكيان الصهيوني هو بوصلة الجهاد الأولى وفلسطين هي قبلة المجاهدين المركزية، وقبل ذلك لا بد من تصحيح مفاهيم الكفر والردة الخاطئة المسؤولة عن سفك دماء الملايين من المسلمين وإدخال المسلمين في متاهة الفتن والصراعات».

وفي فبراير 2016 في مقال بعنوان (هزيمة الداعشية قبل هزيمة داعش) حذرت من نمط التفكير الداعشي»إن هزيمة الداعشية كنمط تفكير وفلسفة تاريخية ونظرية حكم يتطلب جهدًا فكرياً يقوم به العلماء والمفكرون والكُتّاب وغيرهم لدحض هذه الأفكار وتفنيدها وإزالتها من العقول ونشر الفكر الإسلامي الوسطي المعتدل، والتركيز على قيم التسامح والرحمة وتقبّل التعددية وقبول الآخر المختلف وغيرها من القيم الإسلامية الحضارية التي بها ساد المسلمون العالم، كما أن هزيمة الداعشية يتطلب إزالة مسبباتها من استبداد الأنظمة الحاكمة وفسادها وإرهابها ضد شعوبها».

وفي يوليو 2016 في مقال بعنوان (هل شرب الدواعش من خلاصة الشر؟) جاء فيه»وربما كانت خلطة خُلاصة الشر التي أعدها الشيطان خصيصًا لهم وأتت أُكلها إرهابًا وقتلاً وتدميرًا وإفسادًا في البر والبحر قد أُخذ بعضها.. وربما كلها. من خُلاصة الشر التي شرب منها الصهاينة، فالتقت القراءة الخاطئة لعقيدة الفرقة الناجية مع عقيدة شعب الله المختار لينتجا معاً أصل العنصرية ومنبع الكراهية وأم الفواحش





ممثلة في تقديس الذات الفردية والجمعية وتشرّبها لصفات العُجب والكِبر والغطرسة والغرور واحتقار الآخر – الكفار أو الغوييم– ونزع الصفة الإنسانية عنه أو جعله في مرتبة أدنى من البشر لتبرير قتله واستباحة دمه وعرضه وماله».

وآخر ما كتبته في هذا الموضوع كان الشهر الماضي يوليو 2017 بعنوان (في عقلنا داعش) منادياً للتخلّص من الثقافة التكفيرية»... لإخراج داعش – كمنهج تفكير وثقافة – من عقولنا وليس فقط من واقعنا لا بد من بذل جهد كبير في مختلف المجالات منها إخراجها من تراثنا الثقافي خاصة الديني والسياسي وإخراجها من مناهجها التعليمية والتربوية خاصة في المدارس والمساجد، وإخراجها من عقولنا وقلوبنا... وإخراج المجتمع من رواسب الثقافة الداعشية».

# غزة بانتظار
# محمد الفاتح الحقيقي..

**• كُتب بتاريخ:**
24 أغسطس 2017م

عندما تعيش المجتمعات البشرية فترات زمنية صعبة، وأوقات تاريخية حرجة، وتنزل بهم المحن والخطوب، وتمسهم البأساء والضراء والزلزلة، ويتملكهم الشعور الجمعي بالقهر والضيق والعجز؛ فإنهم حينئذٍ يتطلعون إلى بطلٍ يُخلّصهم من حالهم البائس وواقعهم اليائس، ويمنحهم الأمل بغدٍ أجمل ومستقبلٍ أفضل. وقد يكون هذا الأمل الوهم فيه أقرب من الواقع، والسراب فيه أقرب من الحقيقة، ولكنه وهمٌ مفيد وسرابٌ نافع؛ لأنه يُضفي على الحاضر أملاً يجعل الحياة مُحتملة، ويكسي الواقع بنوعٍ من الرجاء يُخفف ثقل كآبته؛ وهذا ما يُفسّر لجوء الناس إلى أحاديث المهدي المنتظر أو الإمام الغائب أو المسيح المُخلّص، أو انتظار قائد مثل فاتح القسطنطينية محمد الفاتح أو مثل فاتح القدس صلاح الدين الأيوبي إذا ما طالت أزماتهم واستحكمت مآزقهم ورسخت مأساتهم وضاقت عليهم الدنيا بما رُحبت، فتلجأ إلى المُخلّص المجهول الذي سيملأ الدنيا قسطاً وعدلاً بعد أن مُلئت جورًا وظلمًا.

وهذا المنطق المتكرر الذي يجمع بين سنن التاريخ وعلم نفس الجماعات البشرية، ينطبق بقدر أو بآخر على مختلف الشعوب بطريقة نسبية تتناسب عكسياً مع مستوى تقدمها ورُقيها، ويتناسب طردياً مع مستوى أزماتها ومشاكلها. وهذا المنطق يسري علينا في فلسطين كوننا نمر بمأزق دائم هو الاحتلال الصهيوني لكل فلسطين، ولكنه يسري علينا بطريقة أكثر وضوحاً في قطاع غزة بشكل أكثر حدة كوننا نعاني إضافة للاحتلال من الحصار والانقسام، ولكننا لا ننتظر المُلّخص الذي سيملأُ الأرض قسطاً وعدلاً، فمُخلصنا على قدر أحلامنا على رأي المثل القائل (الجوعان بيحلم برغيف





العيش)، فنحن ننتظر المُخلّص الذي سيفتح معبر رفح أمام المسافرين، وحينها سنضعه في مرتبة أعلى من الناصر صلاح الدين فاتح القدس للمسلمين، وتفوق مكانة محمد الفاتح الذي فتح القسطنطينية، وننتظر المُخلّص الذي يملأ الثلاجات لحمةً ودجاجًا وسمكاً بعد أن أصبحت خاوية على عروشها تشتكي إلى الله انقطاع الكهرباء وفراغ الجيوب من النقود، وننتظر المُخلّص الذي سيملأ السندويتشات شاورما وكباباً بعد أن مُلئت فلافلَ وفولَ.

وربما حديث الساعة المتكرر في غزة عن قرب تطبيق اتفاق التحالف بين حركة حماس وتيار دحلان يتم في إطار ذلك السياق من الرغبة الكامنة في مجيء المُخلّص الذي سينهي أو يخفف معاناة الشعب المحكوم عليه بالإقامة الجبرية الدائمة في قطاع غزة، ولكن هذه الآمال المبالغ فيها عمدًا لا تملك رصيدًا حقيقياً يُمكن البناء عليه في بيع الناس أوهام الانفراج الذي أن تمّ فعلاً لن يكون بحجم الآمال المعقودة عليه في إنهاء المعاناة أو تخفيفها، وبوادر ذلك ظهرت قبل أن تبدأ، فبعد الوعد بفتح معبر رفح يومياً في بداية سبتمبر، تغيّر الحديث إلى فتح المعبر على فترات متقاربة ثم أصبحت متباعدة، كما أن موعد فتح المعبر في سبتمبر مشكوك فيه في ظل تباطئ إعادة إعمار المعبر من الجانب المصري، ومنذ أن وُعدنا بزيادة ساعات الكهرباء تناقصت تدريجياً، والمساعدات الإماراتية الموعودة ليست بالحجم المؤثر بحيث تؤدي إلى تغير إيجابي ملموس في حياة الناس بالقطاع، كما أن الإجراءات العقابية غير الإنسانية التي بدأتها السلطة في رام الله ستبّتلع كل تحسّن يدخل على غزة في إطار مشروع التحالف بين حركة حماس وتيار دحلان.

وهذه الآمال المعقودة على التحالف بين حركة حماس و(التيار الإصلاحي) داخل حركة فتح الذي يتزعمه السيد محمد دحلان مرتبط بمزاج صانع القرار السياسي المصري المرتبط بدوره بالأمن القومي المصري والمصالح العليا للدولة المصرية التي لا يمكن أن تتناقض جوهرياً مع مصالح السلطة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية الرسمية، وبالتالي علاقة مصر بغزة ليست تحوّلاً استراتيجياً في السياسة المصرية، بل

هو تغيير تكتيكي يهدف إلى الحفاظ على أمن الحدود المصرية على غزة وهذا الهدف لا يمكن بدون التعاون مع الطرف الذي يسيطر على الطرف الثاني من الحدود وهي حركة حماس، ويهدف أيضاً إلى الضغط على السلطة للقبول بشروط الرباعية العربية للمصالحة مع النائب محمد دحلان، وقد يكون من أهدافه سحب ورقة حماس من أيدي كل من قطر وتركيا. وإذا ما انتهت فعالية هذه الأهداف فقد تغيّر مصر سياستها فيصبح تحالف حماس ودحلان بدون مضمون فعلي وفائدة ملموسة.

والآمال المعقودة على السيد محمد دحلان أو ما يُطلق عليه التيار الإصلاحي داخل حركة فتح تتجاهل كون الجهات والدول التي تقف خلفه وتموّل أنشطته ليس لديها مشروع خارج إطار المشروع الصهيوأمريكي في المنطقة وبدون الدخول في تفاصيل هذا المشروع فهو لن يكون بمنأى عن المصالح الأمريكية في المنطقة والمنسجمة مع المصالح الإسرائيلية، أو على الأقل لا تناقضه، وقد يكون إحدى أهدافها الإبقاء على حالة الانقسام الفلسطيني أطول فترة ممكنة. كما أن (التيار الإصلاحي) لا يملك مشروعًا وطنياً أو برنامجًا سياسياً يختلف عن مشروع وبرنامج حركة فتح المرتكز على البرنامج المرحلي الذي حط رحاله في مشروع أوسلو وانتهى مآله في سلطة فلسطينية تحت الاحتلال كان السيد محمد دحلان من مؤسسيها وواضعي فلسفتها الأمنية وبادئي التنسيق الأمني.

في الختام ما ذُكر سابقاً لا يستهدف بشكل شخصي النائب في المجلس التشريعي السيد محمد دحلان أحد القادة المعروفين في حركة فتح، ولا يستهدف التقليل من الجهد الذي يبذله لإنهاء أو التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني في غزة فهو جهد مشكور، ولا يستهدف كذلك التشكيك في نوايا الجهات المشتركة في هذا الجهد والداعمة له... ولكن يستهدف التحذير من بناء آمال وأماني لا تستند على أُسس متينة ثابتة في الأرض، خاصة وأن هذا التحالف لم يأتِ في إطار وطني شامل يُساهم في إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية ولم يتم في سياق مشروع وطني متكامل يُنهي الأزمات الحياتية للناس ويضع أقدامنا على الطريق الصحيح للتحرير والعودة والاستقلال الوطني. وحتى يظهر محمد الفاتح الحقيقي أو المهدي المنتظر غزة على موعدٍ مع الانتظار.





# أَيُها الرئيس..
# مسَّنَا وأَهْلَنَاَ الضُّرُّ..

**• كُتب بتاريخ:**
30 أغسطس 2017م

في مقالٍ للأديبِ الكبيرِ مصطفى لطفي المنفلوطي بعنوان (يوم العيد) منشور في كتاب (النظرات) قال فيه واصفًا ليلة العيد»لا تأتي ليلة العيد حتى يطلع في سمائها نجمان مختلفان، نجم سعود ونجم نحوس، أما الأول فللسعداء الذين أعدوا لأنفسهم صنوف الأردية والحُلل ولأولادهم اللعب والتماثيل، ولأضيافهم ألوان الطعام والمشارب، ثم ناموا ليلتهم نومًا هادئاً مطمئناً تتطاير فيه الأحلام الجميلة حول أسرتهم تطاير الحمائم البيضاء حول المروج الخضراء. وأما الثاني فللأشقياء الذين يبيتون ليلتهم على مثل جمر الغضا يئنون في فراشهم أنيناً يتصدّع له القلب، ويذوب له الصخر، حُزناً على أولادهم الواقفين بين أيديهم يسألونهم بألسنتهم وبأعينهم: ماذا أعدوّا لهم في هذا اليوم من ثياب يُفاخرون بها أندادهم، ولعب جميلة يزينون بها مناضدهم، فيعللونهم بوعود يعلمون أنهم لا يستطيعون الوفاء بها».

السعداء من الأغنياء والأثرياء التي طلع لهم نجم سعود ليلة العيد وكل ليلة فقد قلّ عددها ونقص عديدها في قطاع غزة، باستثناء قلة من بقايا أغنياء الزمن القديم الغابر، وثلة من أثرياء الزمن الجديد الحاضر، ومن حالفه الحظ واختاره السعد فأصبح من علية القوم وصفوة السادة ونخبة القادة وكبار الساسة وأغنياء التجار، ومن تبعهم من ذوي الحظوة عند الأسياد وخاصة أولي الطول ممن برع في فنون الفهلوة وحفظ أصول المداهنة ولم يغفل عن ضروب المصانعة في الزمنين -الغابر والحاضر- وكل زمن.

والأشقياء من الفقراء والبؤساء التي طلع لهم نجم نحوس ليلة العيد وكل ليلة كثر عددها وزاد عديدها في قطاع غزة، ولم تقتصر على جيش العاطلين عن العمل من العمال القُدامى والخريجين الجدد وإضرابهم من الناس الغلابة، بل أُضيِف إليهم طوابير الموظفين من الذين بالكاد يتقاضون نصف رواتبهم من غزة، أو موظفي سلطة رام الله بعد أن أُصيبت رواتبهم بلعنة الانقسام فالتهم قسمٌ كبير منها غول الخصومات والتقاعد المبكر.

والشعب الفلسطيني القاطن في قطاع غزة أُوذيَ من قبل أن تأتيهم اللجنة الإدارية العليا ومن بعد ما جاءتهم، ومصدر الأذى الأساسي هو الاحتلال الذي هجّر معظمهم من أرضهم المسلوبة في فلسطين المحتلة عام 1948 ثم حاصرهم في فلسطين المحتلة عام 1967، ثم تبع السلب والاحتلال الحصار الانقسام بنتائجه المتشعبة وآخرها تشكيل اللجنة الإدارية العليا وما تبعها من إجراءات عقابية اتخذتها السلطة في رام الله فآذت الناس وزعمت أنها تريد بها حماس. وإذا كانت نسبة الفقر في القطاع قبل العقوبات الأخيرة تتراوح بين (65٪ - 80٪) حسب المنظمات المحلية والدولية ونسبة البطالة تصل إلى (50٪) من الأيدي العاملة ونسبة الأسر التي تعتمد في تأمين حاجياتها المعيشية اليومية على المساعدات الخارجية تصل إلى (80٪). فلنا أن نتوقع بشكل مؤكد أن هذه النسب قد زادت، وزاد معها بالطبع حجم المعاناة وعمق المُقاساة.

وإذا ابتعدنا قليلاً عن لغة الأرقام إلى صور البؤس الإنسانية -وهي بالآلاف- فلنا أن نتخيل كم من أبٍ حفيت أقدامه في البحث عن عمل وأقصى طموحه أن يجد رغيف الخبز ليطعم أولاده، وكم من أمٍ دارت على الجمعيات الخيرية (كعب داير) لتؤمن لأطفالها قوت يومهم وطعام ساعتهم، وكم من عاملٍ يغدو لعمله صباحًا ويروح مساءً منهكاً لينتزع أجره الذي بالكاد يسد رمق أطفاله، وكم من خريج وخريجة ذهبت أحلامهم أدراج الرياح بعد أن ضاعت فرص عملهم ما بين اثنين لا ثالث لهما: متفوق من ذوي الأوصاف الكاملة، أو محظوظ من أبناء السادة ذوي الأوصاف الناقصة، وكم من شابٍ وشابة تحطمت آمالهم في بناء عش الزوجية





بعد أن توّقف قطار حياتهم عند محطة البطالة والفقر، وكم من أحلام البؤساء البسيطة تحطمت أمام صخرة الاحتلال والحصار والانقسام وغرقت في مستنقعات الفساد والحزبية والانتهازية.

وبعد كل هذا البؤس الضارب أطناب خيمته السوداء في سماء القطاع وكل فلسطين كلمة أخيرة إلى الرئيس والوزراء وكل القادة المسئولين في رام الله وغزة. أرضيتم أن تجلسوا أمام موائدكم العامرة بألوان الطعام والشراب وأصناف الفواكه والحلويات، ولم يُكدّر عليكم شهيتكم علمكم بأن الكثير من أبناء شعبكم لا يجد عُشر معشار ما تأكلونه وربما تمر عليهم الأيام والليالي الطوال وثلاجات الأكل عندهم صحراء جرداء خاوية على عروشها إلاّ من الماء وكسرات الخبز. أرضيتم أن تناموا ملء جفونكم على فراشكم الوثير وغطائكم الرغيد، ولم يؤرق عليكم نومكم علمكم بأن الكثير من أبناء شعبكم لا ينام إلا على شيء أشبه بالفراش لا يقي أجسامهم من قسوة البلاط وشدة البرد. أرضيتم أن يذهب أبنائكم وأحفادكم إلى المدرسة مرتدين الجديد من الثياب، وحاملين الحديث من الحقائب، ومنتعلين الغالي من الأحذية، ولم يُنغّص عليكم فرحتكم بهم علمكم بأن الكثير من أبناء شعبكم قد ذهب أولادهم إلى المدرسة بثيابهم القديمة وحقائبهم المخيطة وأحذيتهم العتيقة.

**أيها الرئيس.. أيها المسؤولون.. مسنا وأهلنا الضر.. فأوفوا لنا الكيل.. كي نراكم من المحسنين.**

# الانتحار...

**• كُتب بتاريخ:**
10 سبتمبر 2017م

عندما يتخذ شخصٌ ما قرار الانتحار، فيُقدم على إزهاق روحه، ويرتكب جريمة قتل نفسه، وفي تلك اللحظة البائسة يكون قد أدرك واهمًا أن الموت أفضل من الحياة أو مثلان، وأن العدم أجدى من الوجود أو سيان، وأن باطن الأرض خيرٌ من ظاهرها أو يتساويان. أما وقد وصل إلى ذلك القرار التعيس بالانتحار فعندها يكون اليأس قد تقدم عنده على الأمل، والجزع لديه قد سبق الصبر، والقنوط داخله قد تفوق على الرجاء. وعند ذلك القدر من البؤس فلاشك أن الحزن قد تمكن من نفسه، والإحباط قد بلغ مبلغه، والعجز قد وصل نهايته.

وإذا كان هذا حاله قبيل الانتحار فلاشك أن رحمة الله وروحه وفرجه قد بُعدت عنه بل بعد هو عنها، ولم يدرك قاتل نفسه ومزهق روحه أنه لا يقنط من رحمة ربه إلا الضالون، وأنه لا ييأس من روح الله إلا الكافرون، ولا يفقد الأمل بفرج الله إلا الخاسرون.

ولم يعِ أن ظنه بالخلاص من شقاء الدنيا بالموت ظنٌ خاطئ وآثم؛ ذلك بأنه استبدل شقاء الدنيا بشقاء أشدّ وأنكى -إلا من رحم الله- هو عذاب الآخرة وفي ذلك الاستبدال الخاسر يقول المنفلوطي:»لا عذر للمنتحر في انتحاره مهما امتلأ قلبه بالهم ونفسه بالأسى، ومهما ألمت به حوادث الدهر، وأزمت به أزمات العيش فإن ما أقدم عليه أشد مما فرّ منه، وما خسره أضعاف ما كسبه -ما أكثر هموم الدنيا، وما أطول أحزانها، لا يفيق المرء فيها من هم إلّا إلى هم، ولا يرتاح من فاجعة إلّا إلى فاجعة مثلها، ولا يزالُ بنوها يترجحون فيها ما بين صحةٍ ومرض، وفقرٍ وغنى، وعز وذل وسعادة





وشقاء؛ فإذا صح لكل مهموم أن يمقت حياته ولكل محزون أن يقتل نفسه خلت الدنيا من أهلها-.

وهذا يقودنا إلى المسؤولية الشرعية الفردية التي يتحمّلها المنتحر نفسه مرتكب جريمة قتل النفس التي حرّم اللهُ إلا بالحق، فقد نهى الله تعالى نهياً مشدداً عن قتل النفس في قوله تعالى:»وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ الله كَانَ بِكُمْ رَحِيماً»وقوله تعالى:»وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ»والانتحار هو قتل للنفس وإلقاء الروح في التهلكة كما نهانا الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- عن قتل النفس متوعدًا كل من ارتكب جريمة الانتحار بأنه سيظل في جهنم خالدًا فيها أبداً يُكرر فعل الانتحار سواء بحديدة أو بالسم أو بإلقاء النفس من علو أو بغير هذه الطرق.

وفي فتوى سابقة للأزهر بمصر يقول الناطق باسمه الشيخ محمد رفاعة الطهطاوي:»إن القاعدة الشرعية العامة تؤكد أن الإسلام يحرّم الانتحار تحريمًا قطعياً لأي سبب كان، ولا يبيح للإنسان أن يزهق روحه كتعبير عن ضيق أو احتجاج أو غضب»ولكن العلماء اعتبروا المنتحر كافراً إذا كان مستحلاً للانتحار فقط أي يعتبره حلالاً.

وهذه المسؤولية الشرعية الفردية التي يتحمّلها المنتحر لا تسقط المسؤولية الاجتماعية للمجتمع والمسؤولية الشرعية لأولى الأمر أي المسؤولين عن البلد. هذه المسؤولية مرتبطة بضرورة العمل على توفير الحياة العزيزة الكريمة والاحتياجات الأساسية للناس والبيئية الصحية السليمة لأفراد المجتمع، خاصة لجيل الشباب المقبلين على الحياة، كي لا يصابوا بالإحباط واليأس والقنوط فيصاب بعضهم بالاضطرابات والأمراض النفسية المُهيئة للانتحار، والى جانب ذلك كله وفي مقدمته أن نعمل سوياً وسط هذا البحر المتلاطم الأمواج من الأزمات والظلمات والفتن على غرس قيمة الإيمان في أنفسنا وفي نفوس الشباب ذلك الإيمان الذي جعله (الرافعي) نقيض الانتحار بقوله:»الإيمان الصحيح هو بشاشة الروح وإعطاء الله الرضا من

القلب ثقة بوعده ورجاء لما عنده، ومن هذين يكون الاطمئنان، وبالبشاشة والرضى والثقة والرجاء يصبح الإيمان عقلاً ثانياً مع العقل، فإذا ابتلي المرء بما يذهب معه الصبر ويطيش به العقل وصار أمره مثل المجنون برز عقله الروحاني وتولّى سياسة جسمه حتى يضيق عقله الأول ويجيء الخوف من عذاب الله ونقمته في الآخرة فيضم به خوف النفس من الفقر والمرض أو غيرهما فيقتل أقواهما ويخرج الأعزُ منهما الأذل».





# الحركة الإسلامية...
# الأزمة الفكرية والتكفير

**• كُتب بتاريخ:**
14 سبتمبر 2017م

قرأت الأسبوع الماضي مقال للدكتور غازي حمد بعنوان (حماس إذ تدخل عامها الثلاثين) أشاد فيه بحركة حماس لنجاحها في العديد من المجالات، وانتقدها لتعثرها في مجالات أخرى، وامتد نقده إلى تجربة الإخوان المسلمين على طول امتداد الدول العربية خاصة فيما يتعلق بممارسة السياسة والحكم، وأرجع تعثر تجربتهم إلى (عقدة الإخوان في حذق السياسة وفنونها وإتقان فن الحكم، ونموذج الإخوان في مصر وما كتبه عصام سلطان في شهادته أكبر دليل على ذلك، وأهم استنتاج خرج به سلطان أن الإخوان يغيب عنهم الوعي السياسي وممارسة السياسة على أصولها ويخلطون الأيدلوجي - الدعوي بالسياسي). ومن وجهة نظري أن ذلك الخلل هو الوجه الظاهر من الأزمة التي تعيشها الحركة الإسلامية بمختلف فروعها يخفي خلفه الوجه الخفي من الأزمة التي هي في جوهرها فكرية قبل أن تنعكس الأزمة على ممارسة السياسة والحكم.

الأزمة الفكرية للحركة الإسلامية وكل الحركات الأيديولوجية سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية كالمسيحية واليهودية والشيوعية والنازية والفاشية وغيرها هو إيمانها اليقيني الجامد بامتلاكها الحقيقة المطلقة لأنها تأخذها من مصدر معصوم من الخطأ ومنزّه عن الزلل، هذا المصدر المعصوم والمنزّه قد يكون الكتاب المقدس كالقرآن الكريم أو الإنجيل أو التوراة، وقد يكون الزعيم المُلَهم أو مجلس قيادة الثورة أو القيادة الحزبية العليا أو النخبة المميزة... وخطورة الاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة عند أي جماعة أو حزب أو حركة هو أنه يجعلها على قناعة ثابتة ويقين راسخ وإيمان جامد بأنها

تمثل الصواب والحق والخير بينما غيرها يمثل الخطأ والباطل والشر، وأنه يجعلها تؤمن بأنها الفرقة الناجية الوحيدة أو شعب الله المختار أو الطبقة المميزة الصالحة.

وإذا وصلت إلى هذه المرحلة من الجمود الفكري؛ فإن ذلك يقودها إلى درجة ما من تقديس الذات الفردية والجماعية والتعصب لها مقابل تحقير الأخر المغاير لها فردًا أو جماعة أو مجتمعاً أو نظام حكم والتعصب ضده، ثم يتحوّل اليقين المطلق بصوابية الحزب أو الجماعة أو الحركة إلى اعجاب بالذات الجمعية يشوبها نوعٌ من النرجسية (حب الذات)، وشيءٌ من الاستعلاء(العُجب و الكبر)، وضربٌ من الدوجماتية (الجمود الفكري)، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم رؤية الصواب عند الأخرين، ورفض الأخر المختلف، وعدم تقبّل الأفكار المخالفة، والإصرار على الرأي حتى لو ثبت خطأه... وهذا يقودها إلى رؤية أُحادية نخبوية ترى نفسها الأفضل والأعظم وبالتالي الأحق في أن تكون قيّماً على الشعب الذي (لا يعرف مصلحته)، ولا ضير إن رافق ذلك قليلٌ من المعاناة والمقاساة وبعض الضيق والعنت وشيءٌ من الخوف والجوع ونقصٌ من الأموال والثمرات، ولا بأس إن فنى جزء من الشعب قلَّ أو كثُر، فالأهم بقاء الجماعة أو الحزب أو النظام، لأن بقاؤهم يعني بقاء الفكرة التي ستحفظ الدين والوطن وكل القيم الجميلة.

وإذا كانت أزمة الاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة عامة لكل الحركات الأيديولوجية فإنّ أزمة الاعتقاد بجاهلية المجتمع خاصة بالحركة الإسلامية لاسيما التي لها مشروعًا سياسياً للحكم أو ما بات يُعرف إعلامياً بالإسلام السياسي وهذا ما يوضحه الدكتور محمد عمارة في كتابه (الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري) في قوله «... ولهذا سعَت الحركات الدينية عبر أدواتها التنظيمية إلى وضع فكرها موضع التطبيق وقبل كل شيء أن تخرج الأمة من جاهليتها إلى الإسلام من جديد كما صنع ذلك من قبل الصحابة بقيادة الرسول لأن المجتمع ارتد إلى الجاهلية ماثلت تلك التي أخرج الإسلام العرب من ظلماتها إلى النور». فمنطلق معظم تيارات الحركة الإسلامية في عملها الدعوي – ربما في مرحلة سابقة أكثر وضوحًا– هو أن الناس يحيون حياة جاهلية (غير إسلامية)





وأن (الدعوة اليوم تقوم لترد هؤلاء الجاهليين إلى الإسلام لتجعل منهم مسلمين من جديد) وبلغةٍ أكثر تطرفاً عند تيار إسلامي أخر يرى (إن هذا الشرك في زماننا أغلظ من الشرك في الأوليين لأنه طمس الإسلام الصحيح وصار شركاً دائماً) وبالتالي تصبح مهمة الحركة الإسلامية هي نقل الناس من الجاهلية إلى الإسلام أو من الشرك إلى التوحيد، وليس السعي لإقناعهم بالرؤية الفكرية أو البرنامج السياسي أو الفهم الديني للحركة، على اعتبار أنها جماعة المسلمين وليست جماعة من المسلمين، وعلى فرض أن اجتهادها في فهم الإسلام هو الإسلام وليس اجتهادًا داخل الإسلام، وأنّ فهمها للدين هو الدين ذاته وليس فكرًا دينياً.

وخلاصةُ الأمر يُمكن القول أنّ الاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة والاعتقاد بجاهلية أو شرك المجتمع هما اللذان مهدّا لظهور الفكر المتطرف بصوره المختلفة ابتداءً من عدم تقبل الأفكار والآراء المخالفة، ومرورًا بتوزيع تُهم الفسق والضلال والبدعة على الأخرين وانتهاءً بالتكفير الذي يقودُ إلى التقتيل. وللخلاص من هذا المأزق والخروج من الأزمة لا بُدّ من المراجعة الحقيقية لفكر الحركة الإسلامية التي دعا إليها الدكتور غازي حمد في مقاله النقدي الأخير خاصة أزمتي الحقيقة المطلقة وجاهلية المجتمع.

# المصالحة الفلسطينية..
# لماذا التفاؤل حَذِر؟

**• كُتب بتاريخ:**
21 سبتمبر 2017م

أعلنت حركة حماس فجر الأحد الماضي حل اللجنة الإدارية العُليا في قطاع غزة، وتعهدت بالسماح لحكومة الحمد الله بممارسة مهامها في قطاع غزة، إيذاناً بانطلاق قطار المصالحة حسب اتفاق القاهرة عام 2011. ورغم جدية ما تم بين حركتي فتح وحماس برعاية المخابرات المصرية في القاهرة إلا أن غالبية جمهور الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة لم يتعامل مع هذه الأخبار المُبشّرة بجدية، وفي أحسن الأحوال تعامل معها بتفاؤل حَذِر، أو تفاؤل يحوي في باطنه التشاؤم، أو بشكٍ من إمكانية وصول قطار المصالحة إلى محطة الوحدة الوطنية. وهذا غير نابع من حبٍ للتشاؤم والتطير أو ميلٍ للشؤم والنحس. بقدر ما هو حَذِر من الإفراط في التفاؤل مبني على أسباب منطقية وتجارب واقعية سيتم تناولها فيما يلي من السطور.

أثبتت التجارب السابقة لاتفاقيات المصالحة العديدة التي تم توقيعها في مكة والدوحة والقاهرة وغزة وغيرها أن المشكلة ليست في توقيع الاتفاق بل في تطبيقه على الأرض فكل مرة كان التطبيق يصطدم بانعدام الإرادة السياسية لإنهاء الانقسام، ويصطدم بمراكز القوى المستفيدة من الانقسام لدى الطرفين، ويصطدم بآلاف الشياطين المتربصة الكامنة في أزقة التفاصيل ومتاهات التأويل، ويصطدم بالشيطان الأكبر الحاضر الغائب في كل اتفاق وهو دولة الاحتلال إضافة لمصالح الدول الإقليمية وإرادة الدول الكبرى المعنية... فتكرار اتفاقيات المصالحة تم تعرّضها لانتكاسة عند التطبيق في كل مرة جعل الشعب يفقد الثقة في وصول المصالحة إلى بر الأمان، كما فقد





أهل القرية الثقة في مصداقية الراعي في قصة الراعي والذئب. أو على الأقل يستقبل كل اتفاق بشيءٍ من الشك حتى يرى المصالحة واقعًا ملموسًا على الأرض. وهذا ما يجعل التفاؤل حذر.

بعد أكثر من عقد من الزمان على وجود الانقسام الفلسطيني لم يعد مجرد انقسام في إدارة السلطة فقط، بل أصبح الانقسام عميقاً طال الكثير من جوانب حياتنا السياسية والثقافية والنفسية، ومن أمثلة ذلك الاختلاف حول المصطلحات والمفاهيم المتعلّقة بالانقسام ابتداءً من اسمه (الانقلاب أو الحسم) وليس انتهاء بترك العمل في الوظيفة العمومية (الإضراب أو الاستنكاف). وكذلك الخلاف حول الرواية التاريخية المتناقضة للانقسام التي أصبحت رافدًا إضافياً للانقسام نفسه، وكذلك ظهور بوادر الانقسام في الهوية الوطنية الفلسطينية ما بين (الهوية الغزاوية) و(الهوية الضفاوية) إضافة لتشظى الهوية الوطنية الفلسطينية ما بين فلسطيني الداخل المحتل عام 1948 وفلسطيني الخارج في المخيمات والشتات على حساب الهوية الوطنية الجامعة. إذا أضفنا إلى ذلك الانقسام السياسي والحزبي وما أحدثه من شرخ عميق في المجتمع الفلسطيني زاد من عمقه المناكفات السياسية المتقابلة والردح الإعلامي المتبادل، والتعبئة الحزبية التعصبية، والتثقيف السياسي العدائي، وشيطنة الآخر وإخراجه من الصف الوطني بتخوينه أو من الصف الإسلامي بتكفيره... نعرف كم نحتاج من الجهد الثقافي والتربوي الموازي للجهد السياسي لإزالة آثار الانقسام وتبعاته ونتائجه. ونعرف أن هذا ما يجعل التفاؤل حَذِر.

إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية مطلب شعبي ووطني يحقق المصلحة الشعبية والوطنية، وإنهاء أو تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في غزة مطلب إنساني ووطني وأخلاقي يدعم صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه؛ ولكن ذلك يجب أن يكون مبنياً على أسسٍ تضمن فعلياً إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية بطريقة دائمة، بخلاف الأسس التي ارتكزت عليها اتفاقيات المصالحة الحالية المستندة إلى تقاسم السلطة والمحاصصة الحزبية أو إدارة الانقسام وتوزيع النفوذ، والأفضل أن

يتم إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني ابتداء من منظمة التحرير الفلسطينية كإطار قيادي جامع لقوى الشعب الفلسطيني، وكحاضنة للمشروع الوطني الفلسطيني الجامع، وكمحافظة على الثوابت الوطنية الفلسطينية، وكأمنية على نهج المقاومة الشاملة، وانتهاء بالسلطة الفلسطينية التي ابتلعت في جوفها منظمة التحرير الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني وأُقيمت لتؤدي وظائف مدنية وأمنية وسياسية تخدم الاحتلال وتكرّس الاستيطان، فأي اتفاق لا يُعدّل جوهرياً من وظيفة السلطة لتكون داعمةً لصمود الشعب ورافعةً للمشروع الوطني وأي اتفاق لا يُعيد النظر في مشروع أوسلو الذي أوصلنا إلى مأزق الانقسام، بل ويعيد النظر في مجمل الفكر السياسي الذي قاد إلى أوسلو سيكون اتفاقاً هشاً ومُعرّض للانتكاسة في أي وقت، وهذا ما يجعل التفاؤل حَذِر.

ولكي يكون التفاؤل بدون حَذَر لا خيار أمامنا سوى بدء حوار وطني جاد بمشاركة الكل الفلسطيني –وليس فقط حركتي فتح وحماس– للتوصل إلى خارطة طريق وطنية تخرجنا من مأزقي أوسلو والانقسام تُنهي معاناة الحياة اليومية للشعب الفلسطيني خاصة في غزة وتضع أقدامنا على بداية طريق التحرير والعودة والاستقلال.





# تطور الهوية الوطنية الفلسطينية بين المقاومة والمساومة

**• كُتب بتاريخ:**
28 سبتمبر 2017م

(لا يوجد شعب اسمه الشعب الفلسطيني) هذه العبارة كانت ترددها جولدا مائير رئيسة وزراء الكيان الصهيوني في السابق، وهي تنسجم مع المقولة الصهيونية المزعومة (فلسطين وطن بلا شعب واليهود شعب بلا وطن) وهاتين المقولتين لم يكن المقصود منهما نفي وجود جماعة بشرية في فلسطين بالمعنى المادي بقدر ما هو نفي لوجود الشعب الفلسطيني كوجود معنوي أي شعب له هوية وطنية مميزة يستحق دولة وطنية خاصة به، وهذا التحدي الصهيوني للهوية الوطنية الفلسطينية ليس هو التحدي الوحيد، فقد برزت تحديات أخرى داخلية لها علاقة بنهجي المقاومة والمساومة في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية.

قبل الفتح العربي الإسلامي لفلسطين شكّل الكنعانيون العرب والبليستيون القادمون من البحر المتوسط شعبًا واحداً بعد أن اندمجا معاً، انضم إليهم القبائل العربية التي هاجرت إلى فلسطين قبل الفتح العربي الإسلامي كالغساسنة وغيرهم، ولم يكن لهم هوية وطنية مميزة منفصلة عن محيطهم السوري والعربي. وحتى بعد الفتح العربي الإسلامي لم تتبلور هوية وطنية مميزة خارج أُطر الهويات الشامية والعربية والإسلامية، بل كانت النزعات الوطنية (الشعوبية) مرفوضة في ظل النظام السياسي الإسلامي (الخلافة) القائم على رابطة العقيدة ووحدة الأمة الإسلامية والولاء للدولة والخليفة، كما أن التوّجه العالمي للدولة لا يقوم على أساس الوطنية أو القومية، وبالتالي كان من الطبيعي أن يشعر العرب في فلسطين بانتمائهم للأمة الإسلامية للانسجام مع المرحلة التاريخية آنذاك.

وظل الأمر كذلك حتى ضعفت آخر أنظمة الخلافة الإسلامية وهي الخلافة التركية العثمانية وظهور القومية التركية وسياسة التتريك ضد العرب، فبرزت القومية العربية لمقاومة سياسة التتريك وكرد فعل للقومية التركية، ثم تبلوّرت من خلال الصراع ضد الاستعمار الأوروبي الأجنبي، وفي إطار هذا السياق برزت الوطنية الفلسطينية في إطارها القومي من خلال الصراع مع الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني. وهما النقيض للشعب الفلسطيني كوجود وهوية فالمشروع الصهيوني ليس مجرد احتلال عسكري للأرض بل هو مشروع احتلال عسكري استيطاني إحلالي يُريد أن يقتلع شعب ليحل محله شعب آخر، ومن هنا الشعور بكونه النقيض التام للشعب الفلسطيني وهويته الوطنية، ومن خلال الوعي بالذات الجمعية الفلسطينية والوعي بالآخر النقيض الصهيوني تعزز لدى الشعب الفلسطيني الإحساس بهويته الوطنية وضرورة الحفاظ عليها للحفاظ على وجوده فوق أرضه، والحفاظ عليها يتطلب المقاومة ضد الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني.

المقاومة في مرحلة التحرر الوطني والكفاح ضد الاستعمار هي البُعد الأبرز للهوية الوطنية والعامل الأقوى للحفاظ عليها، والإطار الجامع والناظم لها، وهي التي تمنح الشرعية الوطنية أو تنزعها، فالوطني المنتمي للجماعة الوطنية هو الذي يقاوم الاحتلال، والخائن الخارج عن الجماعة الوطنية هو الذي يتعاون مع الاحتلال، وبينهما درجات مختلفة تُصنّف حسب القرب أو البعد عن المقاومة. وحتى شرعية أي عمل ديني أو أدبي أو فني أو ثقافي في مرحلة التحرر الوطني يرتبط بالمقاومة فيتم تقييمه حسب قربه أو بعده من المقاومة. فلقد شكلّت المقاومة الفلسطينية قبل النكبة أهم عوامل بروز الهوية الوطنية سواءً عبر الأُطر السياسية التي شكلها الفلسطينيون أو عبر الانتفاضات والثورات الشعبية التي فجروها، إلا أنها قد تلقت ضربة قاصمة بعد النكبة التي أدت إلى تشظي الهوية الوطنية الفلسطينية وبروز هويات وطنية فرعية في فلسطين المحتلة عام 1948 وفي الضفة وفي القطاع وفي الخارج في مخيمات اللاجئين والشتات.





فشلت كل الأُطر السياسية التي شُكلت بعد النكبة في تمثيل الشعب الفلسطيني وإبراز قضيتهم وهويتهم الوطنية حتى تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 التي تُعتبر التعبير الأقوى عن الهوية الوطنية الفلسطينية، فأصبح من خلالها للشعب الفلسطيني كياناً يمثلهم ورموزاً وطنية تعبر عن هويتهم ومؤسسات وطنية توّحدهم كالعلم والنشيد والميثاق والمجلس الوطني... وكان لدخول حركة فتح للمنظمة وقيادتها لها دور في مزيدٍ من الانزياح نحو البُعد الوطني على حساب البُعد القومي، إضافة إلى إبراز القضية الفلسطينية في بُعدها الوطني وليس فقط الإنساني في المحافل الدولية، ولا ننسى أن كل ذلك بفضل الشرعية الثورية التي انتزعتها المنظمة بفضل فعلها المقاوم.

وإذا كانت المقاومة هي الإطار الجامع والناظم للهوية الوطنية الفلسطينية فإن نهج المساومة قام بدور سلبي في هذا المجال، وهذا واضح لما آلت إليه الأمور بعد اتفاقية أوسلو التي أنشأت سلطة وطنية ليست على أرض محررة كما أراد البرنامج المرحلي للمنظمة، بل سلطة تحت الاحتلال وغطاء له فكرّست الاحتلال والاستيطان، وكرّست معهما ضعف وتشظي الهوية الوطنية الفلسطينية، وكانت سبباً مهماً في إحداث الانقسام فكاد أن يصبح للشعب الفلسطيني هويتين وطنيتين – الضفة وغزة – إضافة إلى هويات الداخل والخارج، فكان نهج المساومة واتفاقية وسلطة أوسلو والانقسام من عوامل ضعف وشرذمة الهوية الوطنية الفلسطينية مقابل المقاومة ضد المحتل التي وحدّت وأبرزت الهوية الوطنية الفلسطينية ولا زالت قادرة على ذلك.

وللحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية في ظل فقدان عنصر الإقليم الجغرافي المشترك وغياب فاعلية المؤسسة السياسية الموّحدة، وعدم تمثيلها للكل الفلسطيني، لا بد من التمسك بالقضية الوطنية المشتركة ممثلة في التحرير والعودة والاستقلال، وهذا يحتاج إلى إعادة الروح للمشروع الوطني الفلسطيني الجامع، وهذا لا يتم إلاّ بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أُسس تؤكد التمسك بالثوابت الوطنية ونهج المقاومة الشاملة كإطار سياسي جامع للكل الفلسطيني ورافعة للمشروع الوطني الفلسطيني.

# المصالحة الوطنية أكبر من ذلك

**• كُتب بتاريخ:**

03 أكتوبر 2017م

إنهاء الانقسام البغيض وتحقيق الوحدة الوطنية المرّجوة مطلب شعبي واستحقاق وطني يُحقق بالتأكيد المصلحة الشعبية والوطنية، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني المُحاصر في قطاع غزة ضرورة إنسانية وأخلاقية ووطنية، وحل مشكلات غزة العديدة المتراكمة عمل وطني من الطراز الأول يعزز صمود الناس فوق أرضهم، والعمل على توفير سُبل الحياة ومقوماتها الأساسية للناس في وطنهم يدعم صمودهم في وطنهم ومقاومتهم لعدوهم، وفتح آفاق العمل والإنتاج والإبداع أمام الأجيال الصاعدة من الشباب يجعلهم مشاركين في مستقبلهم وتحرير ونهضة بلادهم.

وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية هو الطريق لتحقيق كل ذلك، ولكي يتم كل ذلك من الطبيعي أن يكون مبنياً على أُسسٍ سليمة وأركان متينة تضمن فعلياً إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية وإعادة وضع عجلات قطار المشروع الوطني الفلسطيني مُجددًا على قضبان طريق التحرير والعودة والاستقلال، ولكي يتم ذلك لا بد من أن تكون المصالحة الوطنية أكبر من ذلك الذي يحدث الآن رغم علو ضجيجه ولمعان بريقه، ومن هذه الأسس والأركان التي تضمن فعلياً إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.

أي مصالحة وطنية من الطبيعي أن تُعالج الأسباب التي مهدّت للانقسام كي لا يتكرر سيناريو الانقسام من جديد، ومن هذه الأسباب بل في مقدمتها الفكر السياسي الفلسطيني الذي أنتج اتفاقية وسلطة أوسلو، هذا الفكر السياسي الذي انطلق من





البرنامج المرحلي المعروف ببرنامج النقاط العشر لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974 ثم انحرف بزاوية منفرجة ليحط رحاله في اتفاقية أوسلو والسلطة الفلسطينية، وبدلاً من إقامة سلطة وطنية على أي أرض يتم تحريرها من فلسطين كما ورد في بنود البرنامج المرحلي، أقام سلطة وطنية فلسطينية تحت الاحتلال في قلب واضح لقوانين المنطق وسنن الثورة التي يسبق فيها التحرير إقامة الكيان الوطني، فأصبح لدينا كيان سياسي وطني غير محدد المعالم أقل من دولة وأكبر من حكم الذاتي، وإذا كان هذا قد حدث بالفعل فأصبحت السلطة أمرًا واقعًا على الأرض ثم انقسمت إلى سلطتين وأردنا توحيدهما وتحقيق وحدتنا الوطنية ولكي لا نعود إلى تكرار سيناريو الانقسام فالأفضل أن يتم توحيدهما على أساس فكر سياسي جديد يخرج الشعب الفلسطيني من مأزقي أوسلو والانقسام معاً.

أي مصالحة وطنية من الطبيعي أن ترتكز على فلسفة وطنية مختلفة عن الفلسفة التي قادت إلى الانقسام وحافظت عليه أحد عشر عاماً متتالية، وبالتحديد التخلّص من الفلسفة الحزبية التي قادت وهيمنت طوال مرحلة الانقسام وكانت تنطلق من رؤية التقاسم الوظيفي للسلطة والمحاصصة الحزبية لامتيازاتها، وأحياناً ترى في إدارة الانقسام وتوزيع النفوذ مخرجًا مناسبًا للانقسام، وربما تلجأ إلى آليات الصلح العشائري والتراضي القبلي على اعتبار أن فتح وحماس قبيلتين متصارعتين.

فالمطلوب هو الانتقال من كل ذلك إلى الرؤية الوطنية الشاملة للمصالحة التي ترتكز على إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني برمته ليشمل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتكون بيتاً للكل الفلسطيني وقائدة للمشروع الوطني الجامع ومحافظة على الثوابت الوطنية ونهج المقاومة الشاملة، وإعادة تحديد وظائف السلطة الوطنية لتكون تحت إشراف المنظمة ورافعة للمشروع الوطني – وليس معيقاً له – وداعمة لصمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، أما الفصائل الفلسطينية فلا مانع من أن تحافظ على خصوصيتها ولكن في إطار النسيج الوطني العام بعد التوافق على المشروع الوطني الفلسطيني الذي يحافظ على الثوابت الوطنية ونهج المقاومة، أما مؤسسات المجتمع

المدني المختلفة فيجب أن تكون جزءاً من وسائل الصمود والمقاومة ومشروع التحرير والعودة.

أي مصالحة وطنية من الطبيعي أن يحدد أطرافها بوضوح ودون لبس موقفهم من المقاومة بجميع أنواعها وأشكالها وفي مقدمتها المقاومة المسلحة وتعترف بمشروعيتها تحت الاحتلال وتهديد الاستيطان واستمرار جرائم وإرهاب المحتل، وأن تُعلن مُقدماً وصراحةً أنها لن تمس سلاح المقاومة ورجالها وبنيتها التحتية على الأرض وفوقها وأن تكون العقيدة الأمنية للسلطة الواحدة مختلفة عن عقيدة سلطة أوسلو الأمنية على أن يبقى ذلك السلاح نظيفاً لمواجهة العدو فقط عند الحاجة إليه ولا يُستخدم في أي صراع داخلي مجددًا، ولا يكون له أي دور في إدارة الشأن الداخلي الفلسطيني الذي يجب أن يستند إلى أحكام القانون وضوابط الدين والأخلاق والأعراف الاجتماعية فقط. أم الإعلان أن أي سلاح غير سلاح السلطة غير شرعي وغير قانوني فهو تجاهل واضح لشرعية الثورة وسلاحها منذ الطلقة الأولى في عمر الثورة الفلسطينية وحتى آخر الطلقات التي نفذ بها الشهيد نمر الجمل عمليته البطولية فأردى ثلاثة من جنود الاحتلال صرعى فوق أرضنا المحتلة.

ختامًا المصالحة الوطنية التي تُنهي الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية وتنهي معاناة شعبنا الفلسطيني في غزة مطلب شعبي ووطني وإنساني وأخلاقي، ولضمان تحقيقها واستمرارها ينبغي أن تكون في إطار مراجعة الفكر السياسي الذي مهّد للانقسام، وتغيير الفلسفة الحزبية التي قادت وهيمنت طوال مرحلة الانقسام، وتغيير العقيدة السياسية والأمنية للسلطة التي تخرج المقاومة وسلاحها من دائرة المشروعية الوطنية والثورية.





# سلاح السلطة وسلاح المقاومة.. الشرعية لمن؟

**• كُتب بتاريخ:**
9 أكتوبر 2017م

بعد اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس الأخير في القاهرة وفي إطار تعكير جو التفاؤل الذي تلاه تعالت بعض الأصوات التي تتحدث عن سلاح المقاومة باعتباره سلاحًا غير شرعي وأن السلاح الشرعي الوحيد هو سلاح السلطة منادية بتوحيد السلاح الفلسطيني تحت مظلة السلطة. لو كان المقصود بذلك إثبات شرعية سلاح السلطة مقابل سلاح الفلتان الأمني والصراعات العائلية والعصابات الإجرامية والإرهابيين التكفيريين وقطاع الطرق واللصوص فلا شك في شرعيته، أما إذا كان المقصود بذلك نزع شرعية سلاح المقاومة فالأمر بحاجة إلى مناقشة.

مفهوم الشرعية من الناحية السياسية يعني «إضفاء الصفة القانونية على شيء ما» أي المرجعية القانونية التي يستند إليها شيء ما، وفيما يخص السلاح فهو يكتسب شرعيته من الجهة التي تمسك به من حيث مدى شرعيتها القانونية وشرعية أهدافها التي تسعى لتحقيقها وشرعية الوسائل التي تتبعها لتحقيق هذه الأهداف، فإن كانت شرعية فسلاحها شرعي، وإن كانت غير شرعية فسلاحها غير شرعي، وهذا ينطبق على كل من السلطة الوطنية الفلسطينية ككيان سياسي وعلى المقاومة سواء المنظمة في أُطر ومجموعات مقاومة أو غير المنظمة بمبادرات شعبية أو حالات فردية.

السلطة الوطنية الفلسطينية بعيدًا عن التقييم السياسي والوظيفي والوطني، وبغض النظر عن الخلاف القانوني حول شرعية التمديد لرئيسها أو مجلسها التشريعي وبالرغم من المعارضة الفصائلية والشعبية العريضة لها فإنها قد اكتسبت شرعيتها من

اتفاقية أوسلو الموقعة في سبتمبر 1993 في واشنطن بين منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثلاً عن الشعب الفلسطيني وبين الحكومة الإسرائيلية بصفتها ممثلاً عن دولة (إسرائيل)، وهي اتفاقية ثنائية برعاية وتأييد دولي، كما اكتسبت شرعيتها من قرار (المجلس المركزي الفلسطيني) لمنظمة التحرير الفلسطينية في أكتوبر 1993 في تونس، ثم اكتسبت شرعيتها الانتخابية من الانتخابات الرئاسية التشريعية عام 1996 وفق بنود اتفاقية أوسلو، والانتخابات الرئاسية الفلسطينية عام 2005 بعد وفاة الزعيم الراحل ياسر عرفات، ثم الانتخابات التشريعية عام 2006 وهي آخر الانتخابات.

أما المقاومة الفلسطينية فقد اكتسبت شرعيتها من وجود المحتل نفسه على الأرض الفلسطينية والحق الطبيعي والإنساني والديني والوضعي والوطني في مقاومة المحتل والعمل على طرده من الأرض المحتلة، وهو حق يستند إلى حقين طبيعيين للشعوب وهما حق الدفاع عن النفس وحق تقرير المصير، ولذلك فقد أيدته كل المواثيق الدولية وأحكام القانون الدولي الذي أعطى الحق لسكان الأراضي المحتلة في الثورة على سلطات الاحتلال ومقاومتها كما هو واضح من اتفاقية لاهاي 1907 واتفاقية جنيف 1949 ومبادئ محكمة (نورمبرغ) لمحاكمة مجرمي الحرب وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنص الكثير من قراراتها على حق الشعوب في الحرية والدفاع عن النفس وتقرير المصير والتحرر من الاستعمار ومقاومة الاحتلال، إضافة إلى قرارات منظمات المؤتمر الإسلامي دول عدم الانحياز والوحدة الأفريقية والجامعة العربية وغيرها.

وفي بحث حول شرعية الثورة في الفلسفة السياسية يقول الدكتور محمد طه بدوي أستاذ القانون العام الأسبق في جامعة فؤاد الأول (القاهرة) «إن مقاومة الفرد للجور ما هي في الواقع إلا مظهر من مظاهر مباشرة ذلك الحق الطبيعي- حق الدفاع عن النفس -إنه حق طبيعي ينشأ للفرد لمجرد كونه إنساناً وليس ثمة سلطة تملك أو تستطيع نزعه منه لأنه من مقوّمات الإنسانية نفسها- سواءً أقر هذا القانون وجوده أو أنكره» وبالتأكيد ليس هناك جور أكبر من جور الاحتلال وخاصة الاحتلال





الصهيوني لفلسطين ذو الطبيعة العسكرية الاستيطانية الاحتلالية العنصرية فلا مجال للمطالبة بنزعه طالما أن الاحتلال لا زال جاثمًا على الأرض الفلسطينية يعيث فيها قتلاً وتدميرًا وإفسادًا، خاصة وأن سلاح المقاومة هو سلاح الثورة الفلسطينية منذ أول طلقة رصاص أو طعنة سكين أو رمية حجر أو هتاف غضب أو مظاهرة احتجاج- إنه سلاح عزالدين القسام وعبدالقادر الحسيني وياسر عرفات وخليل الوزير وفتحي الشقاقي وأحمد ياسين وأبو علي مصطفى وكل الثوار والشهداء الذين مضوا على درب التحرير والعودة والاستقلال.

وبناءً على ما سبق فإن سلاح الثورة والمقاومة يمتلك شرعية أسبق وأعم وأكبر من سلاح السلطة، ومن الأفضل تنظيم الشرعية بدلاً من تنازعها في إطار الحوار الوطني للتوصل إلى توافق وطني يحدد مهام كل منهما ويحفظ سلاح المقاومة نظيفاً وبعيدًا عن استخدامه في الصراعات الداخلية والنزاعات العائلية والاستقواء به على مخالفة القوانين وإرهاب الآمنين، وضمان عدم وصوله لأيدي العابثين والمستهترين من أصحاب مشاريع الفتنة التي ضربت لعنتها دول (الربيع العربي)، وأن يخدم إستراتيجية التحرير الشاملة لفلسطين. وفي المقابل فإن شرعية سلاح السلطة تتأكد في نجاحه في منع الفلتان الأمني والنزاعات العائلية، وحفظ القانون والنظام العام، وتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع الفلسطيني، وتوفير بيئة آمنة للعمل والإنتاج والإبداع في المجتمع. وبدون تحقيق ذلك من تنظيم الشرعية بين السلاحين فيبقى الأصل لشرعية سلاح المقاومة.

# الجهاد الإسلامي والمصالحة وأبو المعاطي

**• كُتب بتاريخ:**
16 أكتوبر 2017م

أن يقوم أي شخص بانتقاد موقف أي حركة سياسية فلسطينية من قضية ما هذا أمر طبيعي ومن حقه بل من واجبه أحياناً، وهذا مبدأ عام ينطبق على الجميع بما فيها حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وموقفها من المصالحة الوطنية، فإن قام شخصٌ ما بانتقاد موقفها من المصالحة فهذا أمر طبيعي ومن حقه، ولكن غير الطبيعي والذي ليس من حقه أن يقوم بتشويه موقفها من المصالحة ويصورها كأنها خارجة عن الإجماع الوطني وتابعة لدولة معينة ليتسنى له انتقادها ومهاجمتها بما ليس فيها، خاصة وأن هذا الشخص ينادي ليل نهار بالحرية والديمقراطية والتعددية والتنوّع ثم يُنكر على حركة الجهاد الإسلامي أن يكون لها موقف حر متميز -ليس رافضًا- من المصالحة التي طالما دعت إليها وعملت على تحقيقها طوال عهد الانقسام البائس، ثم يُطالب الجميع -أفراداً وجماعات وفصائل- بالتطابق في الموقف السياسي مُلغياً الاختلاف الطبيعي والتنوّع الفكري والتعددية السياسية التي دعا إليها بلسانه ولّما تدخل مبادئها في قلبه، وكيف تدخل المبادئ في قلبه وهو بعيدٌ عنها بُعد المشرق عن المغرب وعلى النقيض منها فهو أستاذ في أصول الانتهازية وضليع في فن الوصولية.

ولتوضيح موقف الجهاد الإسلامي من المصالحة نلجأ إلى آخر بيان رسمي صدر عن الحركة بعد بيان القاهرة الأخير الصادر عن حركتي فتح وحماس، وهو موقف ينسجم مع نهج الحركة الفكري وخطها السياسي وسلوكها العملي. فقد رحب البيان بما تم التوّصل إليه بين حركتي فتح وحماس في العاصمة المصرية القاهرة، وشكر مصر





على دورها الإيجابي في المصالحة، وشدد على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتخفيف معاناة المواطنين وإلغاء كافة العقوبات المفروضة على غزة، ووقف الاعتقالات السياسية والملاحقات الأمنية في الضفة، ودعت الحركة إلى استكمال الحوارات في باقي الملفات الوطنية المهمة وبناء إستراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الاحتلال وتحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في التحرير والعودة والاستقلال.

هذا الموقف يؤيد المصالحة ولكنه يضعها في إطارها الوطني العام والشامل لتكون مقدمة حقيقية لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني في غزة، وخطوة مهمة لتحقيق أهدافه الوطنية الكبرى، والاتفاق على مشروع وطني جامع، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتكون بيتا للكل الفلسطيني وقائدة للمشروع الوطني الفلسطيني، ويؤيد المصالحة ولكنه يرفض أن تكون مدخلا لنزع سلاح المقاومة أو صفقة القرن الأمريكية. فمن أراد أن ينتقد هذا الموقف فمن حقه، ولكن ليس من حقه أن يأتي بموقف من عنده يشوّه موقف الحركة الحقيقي ليُخرج أضغانه الداخلية على الحركة ويسقط عُقده النفسية الكامنة عليها.

وإذا ذهبنا بعيدًا في العمق لتفسير هذا الموقف غير الموضوعي لمثل هؤلاء الأشخاص فنجد أن البعض منهم قد كان يُظهر التعصب لحزبه -آنذاك- في أسوأ صوره بشاعة، والتطرف ضد مخالفي حزبه في أشد ألوانه قتامة، والجمود على أفكاره في أقصى درجاته تخلفاً، والتصلب في التمسك بآرائه في أدنى دركاته انحطاطاً... وما أن تغيّر الزمن وأفل زمن حزبه -أو هكذا خُيّل له- قفز سريعاً في قطار أوسلو، وضبط ساعته بتوقيت السلطة، وغيّر شكله وأزال لحيته وتنكرٌ لحزبه وقت المحنة وفتح دكاناً بيافطة إسلامية ليبيع الوهم ويمارس الارتزاق من خلالها، لينسجم والمرحلة الجديدة، ويُعدّل أفكاره القديمة بغيرها جديدة لتتناسب مع الواقعية السياسية التي تُخفي في باطنها انتهازية شديدة النفعية، وأنانية في منتهى النرجسية، ونزعة مصلحية هي في حقيقتها جوهر الميكافيلية، فأصبح هو والانتهازية وجهين لجوهر واحد عرّفه إبراهيم مدكور في معجم العلوم الاجتماعية»اتجاه يلحظ لدى الفرد والجماعة ويتلّخص

في تحيّن الفرص وتخيّر الظروف لتحقيق هدف أو غاية دون استمساك بمبدأ أو التزام بخطة أو برنامج»، وجسدّها التلفزيون المصري في شخصية (إحسان بك أبو المعاطي) في مسلسل (الكهف والوهم والحب) الذي بثه عام 1989، وكان أبو المعاطي فيه نموذجا للشخصية الانتهازية حيث كان جاسوسًا ومقربا للنظام الملكي قبل الثورة المصرية عام 1952، وما أن جاءت الثورة لم يلبث طويلا حتى أصبح مسؤولاً كبيرًا في النظام الثوري الحاكم.

وبناءً على ما سبق فإن (أبو المعاطي الفلسطيني) ربما أراد من تشويه موقف الجهاد الإسلامي من المصالحة ثم مهاجمتها على خلفية هذا الموقف المشوّه ما أراده سحرة فرعون منه إن هم غلبوا موسى -عليه السلام- أي الأجر والقُربى من سيده الجديد بعد عودة السلطة بموجب اتفاقية المصالحة إلى غزة، ولكن نسي أن عصا الحق تغلب دائمًا حبال الباطل.





# قرار الحرب والسلام.. بيد من؟

**• كُتب بتاريخ:**
26 أكتوبر 2017م

يبدو أن جوقة الردح السياسي وجدت نفسها عاطلة عن العمل بعد اتفاق المصالحة، فأرادت أن تجد لها عملاً في دهاليز السياسة المُعتمة، فعثرت على ضالتها في بعض القضايا الخلافية المؤجلة، فاتخذتها فرصةً لممارسة هوايتها المُفضّلة في فن المناكفة ومهارة المنازعة، فوجدت في إعادة إنتاج رواية (الحرب والسلام) للأديب الروسي المبدع (ليوتولستوي) عملاً يتسق وطاقتها السلبية المكتسبة طوال عهد الانقسام، مع الفارق الكبير بين الروايتين؛ فإذا كانت رواية (الحرب والسلام) لتولستوي من أجود الروايات العالمية، فإن رواية (الحرب والسلام) الفلسطينية من أسوأ ما قدمته جوقة الردح السياسي للشعب الفلسطيني، وإذا كانت رواية تولستوي فيها كل معايير الحبكة الدرامية، فإن رواية الجوقة تنقصها كل معايير الحبكة الدرامية، وإذا كانت رواية تولستوي تُصّنف ضمن الأدب الواقعي الذي يصف الواقع كما هو، فإن رواية الجوقة تصنف ضمن الأدب الخيالي المُخادع البعيد عن الواقع.

عبارة (قرار الحرب والسلام) التي يُثيرها بعض السياسيين الفلسطينيين، ويُطالب بأن تكون من اختصاص الرئيس والقيادة الشرعية والمؤسسة الرسمية، مطلب لا غبار عليه ولا يختلف عليه اثنان لو كان الأمر متعلقاً بقرار دولة مستقلة ذات سلطة فعلية وسيادة حقيقية على إقليمها وشعبها ككل الدول المستقلة في العالم التي تحدد دساتيرها آليات اتخاذ قرار الحرب والسلام وتحصره في مؤسسات الدولة العُليا نظرًا لأهميته وخطورته كالرئيس والحكومة ومجلس الشعب ومجلس الأمن القومي

أو الدفاع الوطني... هذا الأمر لا ينطبق على حالتنا الفلسطينية فللأسف لسنا دولة مستقلة ذات سيادة، فلا زلنا تحت الاحتلال حسب القانون الدولي، والذي تم الاتفاق عليه في اتفاقية أوسلو وحسب نص الاتفاقية هو مجرد نقل بعض الصلاحيات من إدارة الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية في أجزاء جغرافية معينة من الضفة والقطاع. وحتى إخلاء المستوطنات والقواعد العسكرية تحت ضغط المقاومة من قطاع غزة سمته دولة الاحتلال (إعادة الانتشار على حدود قطاع غزة) ولا زالت السيطرة الإستراتيجية والسيادة الفعلية والتحكم بالمنافذ البرية والبحرية والجوية بيد دولة الاحتلال.

وإذا كانت الضفة والقطاع تحت الاحتلال الإسرائيلي الفعلي وكذلك حسب القانون الدولي بغض النظر عن الكيان السياسي الذي يُدير شؤون السكان تحت الاحتلال سواء كان الحكم العسكري المباشر أو الإدارة المدنية الاحتلالية في السابق، أو السلطة الوطنية الفلسطينية في الحاضر، أو حكومة دولة تحت الاحتلال في المستقبل، فإن هذا الوضع لا يُغيّر من الحقيقة شيئاً طالما أن الاحتلال موجود، فوجود الاحتلال هو الذي يحدد طبيعة العلاقة وهي المقاومة وليس الحرب، فاستخدام مصطلح الحرب في هذا السياق مفهوم مُخادع لا يتسق مع حالتنا الفلسطينية، ومفهوم المقاومة هو المفهوم الصحيح، ويؤكد ذلك أستاذ القانون الدولي في جامعة القدس الدكتور محمد فهد الشلالدة في مقابلة مع موقع الجزيرة الإلكتروني بتاريخ 22 يوليو 2014 ومما جاء فيه: (إن المقاومة تتم وفق القانون الدولي والقانون الإنساني... إن حركات التحرر تناضل ضد الاحتلال من أجل حق تقرير المصير بما يقضي أن أعمالها العسكرية تُعتبر دفاعًا عن النفس وبالتالي لها حق المقاومة بكافة الوسائل ومنها الكفاح المسلح... إن الفصائل الفلسطينية يحق لها المقاومة سواء انضمت لمنظمة التحرير الفلسطينية أو لم تنضم لها).

وبناء على ذلك يُمكن القول إن المقاومة لا تُمارس قرار الحرب والسلم بل تُمارس حق الدفاع عن النفس ومقاومة الاحتلال وانتزاع الحقوق الوطنية، وهو حق طبيعي وغريزة فطرية وفريضة دينية وواجب وطني، يُمارسه الفرد والجماعة والمجتمع والدولة





بالطريقة المُتاحة أمامهم. فالخلط بين مفهومي: الحرب والمقاومة يؤدي إلى إحداث اللبس والارتباك في النتائج، كالتي توصلت إليها جوقة الردح السياسي فحجرت على المقاومة وجعلت قرارها محصوراً في يد المؤسسة السياسية الرسمية المحكومة بسقف أوسلو، والتي لم تتخذ قرار السلام إن جاز التعبير بطريقة الشراكة السياسية أو الإجماع الوطني أو التوافق الوطني الذي تنادي بأن يتخذ قرار الحرب بهذه الطريقة، ووقعت اتفاقية أوسلو رغم معارضة أكبر فصيلين في منظمة التحرير الفلسطينية بعد حركة فتح وهما الجبهتان الشعبية والديمقراطية وأكبر فصيلين خارج المنظمة وهما حركتا حماس والجهاد الإسلامي.

وهذا لا يعني أن تنفرد كل حركة أو فصيل بوضع إستراتيجية خاصة بها في إدارة الصراع مع العدو، بل الأفضل أن يُجرى حوار وطني شامل للوصول إلى توافق وطني يلتقي فيه الفلسطينيون على مشروع وطني جامع وإستراتيجية مقاومة موّحدة تضمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتؤدي إلى تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية الكُبرى. دون أن ننسى أن قرار الحرب والسلام هو بيد (إسرائيل) وليس بيد فصائل المقاومة أو مؤسسات السلطة، فدولة الاحتلال هي التي تبدأ العدوان وتشن الحرب دائماً، بل إن قرار الحرب قد اتخذته (إسرائيل) منذ لحظة إعلان دولتها عام 1948 ولا زالت تشن الحرب الدائمة على الشعب الفلسطيني في صورها المتعددة: احتلالاً وحصارًا واستيطاناً وقتلاً وتدميرًا واعتقالاً وتهجيرًا.

# وصم حزب الله بالإرهاب: قرار برائحة البترودولار

**• كُتب بتاريخ:**
23 نوفمبر 2017م

يبدو أن العرب هذه الأيام لم يكتفوا بعدم العمل بالحديث الشريف القائل «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت» فقرروا العمل بعكس مضمونه وبخلاف معناه، فلم يعودوا يقولون خيرًا أو يلتزمون الصمت، بل أكثروا من قول الشر ومقولة السوء، وعندما صمتوا كان صمتهم أسوأ من قولهم وسكوتهم أسوأ من كلامهم، وإلاّ كيف نُفسّر مدحهم المتكرر وإشادتهم المستمرة لعدو الأمة ومصدر إهانتها -الكيان الصهيوني- والاكتشاف المذهل بأنها ليست العدو، بل الصديق والحليف والقريب وابن العم. في حلقات متتالية من مسلسل العشق الممنوع المقابل صمتهم المشبوه أمام جرائم الإرهاب الصهيوني في فلسطين وخلو بيان الجامعة العربية الأخير من إدانة للإرهاب الإسرائيلي بينما يصف البيان حزب الله بأنه منظمة إرهابية ويصمه بالإرهاب.

وصم حزب الله بالإرهاب في قرار الجامعة العربية الأخير يوم الأحد الماضي في اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة قرار سياسي يُشم من رائحته البترودولار السعودي الذي يشتري المواقف السياسية من الدول العربية وغير العربية بالمال السياسي الذي يوّفره فائض إنتاج البترول خاصة بعد تراجع الدور الإقليمي لدول عربية مركزية بفعل لعنة الربيع العربي المسمومة كمصر وسوريا والعراق، فيصبح مال البترودولار وتيار الوهابية وفروعها العديدة أدوات بيد المملكة السعودية لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية التي تدور في محصلتها النهائية لخدمة المشروع الأمريكي





الصهيوني في المنطقة العربية الإسلامية، ومن هذه الأهداف إضعاف حركات المقاومة والنهضة والثورة في المنطقة ووصم حزب الله بالإرهاب يصب في هذا الاتجاه.

وهذا القرار البائس مرتبط بالصراع الإقليمي في المنطقة الذي تُعتبر المملكة السعودية أحد أقطابه الرئيسية، ولكنها القطب الذي يخسر باستمرار أمام القطب الآخر (إيران) في كل مناطق الصراع، بل يخسر داخل مجاله الإقليمي في اليمن وقطر، ولم تجد مئات مليارات الدولارات نفعًا ولم تزدها إلاّ خسارا؛ ولذلك لجأت إلى توجيه ضربة معنوية إلى أحد عوامل القوة في صراع إيران ضد السعودية وهو حزب الله، وهذا يترافق مع افتعال فتنة سعد الحريري المغلوب على أمره في لبنان لخلط الأوراق وتفجير أوضاعه الداخلية المستقرة لإيجاد بؤرة توتر جديدة في ساحة الصراع المفتوحة التي تدفع الأمة من دماء وأرواح أبنائها وقوت وثروات شعوبها الكثير.

والقرار مرتبط أيضاً بالحلف المزيف الآخذ في التشكل في المنطقة بين الكيان الصهيوني والمملكة السعودية وأذنابها، فهو عربون محبة لتطوير العلاقات العربية مع إسرائيل التي يسميها نتنياهو (الدول العربية السُنّية) ويعتبر هذا التحول بوصم حزب الله بالإرهاب بعد قرار دول مجلس التعاون الخليجي قبل أكثر من عام باعتبار حزب الله (إرهابياً) إننا نعتبر ذلك تحوّل إيجابي مهم ومذهل للغاية، هناك دول كثيرة في منطقتنا تدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى إن إسرائيل ليست عدوة بل هي تقف إلى جانبها في كفاحها ضد إيران». فلا يوجد هدية أكبر من هذه يقدمها العربي للكيان الصهيوني تقرباً إليه اعتقادًا وهمياً منهم أن التحالف مع دولة (إسرائيل) هو الوصفة السحرية التي ستحمي عروشهم التي نخر فيها السوس، والتي ستجعلهم أكثر قرباً من سيدهم الأمريكي، دون أن يعلموا أنهم قد لجأوا إلى بيت العنكبوت واستندوا إلى جدارٍ مائل.

والقرار العربي في عدائه لحزب الله ينسجم والموقف الإسرائيلي المعادي لحزب الله والذي يعتبره تهديدًا مركزياً للدولة العبرية كما جاء على لسان قادة العدو في محافل

ومناسبات عديدة وأهمها مؤتمر هرتسيليا السابع عشر في يونيو من هذا العام 2017، ومنهم رئيس أركان حرب العدو غادي آيزنكوت الذي قال في المؤتمر»إن حزب الله يشكل التهديد المركزي الأول ضد إسرائيل»ونقلت مختلف وكالات الأنباء وجهات نظر العديد من المشاركين في المؤتمر ومعظمهم أكد أن الخطر الأكبر على إسرائيل يتمثل في التهديد المحتمل الذي يشكله حزب الله على حدودها الشمالية، وأن حزب الله اللبناني أكثر التنظيمات تهديدًا لأمن إسرائيل من حيث قدراته الصاروخية والقتالية، إلى جانب منظمات المقاومة الفلسطينية كحماس والجهاد.

والقرار العربي بوصم حزب الله بالإرهاب يتناقض مع تعريف الإرهاب حسب الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية التي تُعرّف الإرهاب بأنه»الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد باستخدامه وتعريض حياة الأبرياء للخطر لتحقيق أهداف سياسية غير مشروعة، سواء قام بهذا الفعل فرد أو جماعة أو دولة». وما قام به حزب الله منذ نشأته ينطبق عليه مفهوم الكفاح المسلح ضد الاحتلال والمقاومة المسلحة ضد الاستعمار، فهو حركة تحرر وطني أو حركة مقاومة إسلامية حررت لبنان من الاحتلال الإسرائيلي عام 2000، وتصدت وطردت الغزو الإسرائيلي للبنان مرة أخرى عام 2006، ودعمت حركات المقاومة الفلسطينية بالتدريب والتسليح باعتبارها حركات تحرر وطني.





# مذبحة الروضة..
# من أين جاء كل هذا التَوحّش؟!..

**• كُتب بتاريخ:**
27 نوفمبر 2017م

يقف الإنسانُ مذهولاً أمام حجم المذبحة الرهيبة في مسجد قرية الروضة بشمال سيناء التي حدثت يوم الجمعة الماضية التي راح ضحيتها المئات من رجال القرية الصغيرة الآمنة في عملية إبادة جماعية للذكور من أهل القرية شيوخًا وشبابًا وأطفالاً. ويندهش المرء من حجم الوحشية التي قُتل بها هؤلاء الضحايا ومقدار الحرص الشديد على القتل بالعبوات الناسفة وإطلاق الرصاص وحتى الإجهاز على الجرحى بالسلاح الأبيض من مجموعة متوحّشة فقدت كل صفاتها الإنسانية وارتكست إلى ما دون الحيوانات المفترسة، ويُجبر الفرد على التساؤل: من أين جاء كل هذا التوحّش؟ وكيف تراكم هذا المخزون الهائل من الحقد والشر في نفوس هذه المجموعة المفترسة ومن أرسلهم وكل أمثالهم وأضرابهم من الجماعات البشرية المتوحّشة في شتى أنحاء الأرض؟

ربما جاء كل هذا التوحّش من الطبيعة العربية المتوحّشة حسب نظرية ابن خلدون التي ذكرها في مقدمته في فصل (إن العرب إذا تغلبوا على الأوطان أسرع إليها الخراب) بقوله: (.... والسبب في ذلك أنهم أمة وحشية باستحكام عوائد التوحّش وأسبابه فيهم، فصار لهم خلقاً وجبلّة، وكان عندهم ملذوذًا لما فيه من الخروج من ربقة الحكم وعدم الانقياد للسياسة، وهذه الطبيعة منافية للعمران ومناقضة له... فصارت طبيعة وجودهم منافية للبناء الذي هو أصل العمران، وهذا حالهم على العموم). ويقول في فصل آخر عن العرب (وذلك أنهم بطبيعة التوحّش الذي فيهم

أهل انتهاب وعيث (فساد)). وربما كان ابن خلدون يقصد العرب إذا لم تهذبهم سماحة الإسلام فظهرت عوائد وطبيعة التوحّش في المجرمين الذين ارتكبوا مذبحة الروضة كتجسيد فعلي لنظرية ابن خلدون وأضافوا عليها من عندهم نظرية إدارة التوحّش التي تسير عليها داعش وأخواتها الذين ساروا على دربها بغير إحسان.

ربما جاء كل هذا التوحّش من شربهم من نهر أفرغ فيه الشيطان دواء (خُلاصة الشر) فأُشربوا في قلوبهم الغلظة والقسوة، وفي عقولهم الجهل والتطرف وفي سلوكهم الهمجية والوحشية؛ في عملية قلب عكسية لمضمون رواية الأديب الكبير يوسف السباعي (أرض النفاق) التي ألقى فيها بطل الرواية كيس دواء في نهر النيل مكتوباً عليه (خُلاصة الأخلاق) في محاولة منه لحل مشكلة تدني الأخلاق في المجتمع ليشرب منه الناس جميعًا فيصبح المجتمع المصري مجتمعًا أخلاقياً تسوده الفضائل ويخلو من الرذائل. وإن لم تكن هذه المجموعة المتوحّشة قد شربت من خُلاصة الشر فكيف يمكن تفسير كل هذا الجنون الذي أصاب هذه الجماعات التكفيرية المتطرفة من قتل للناس بالجملة في الأسواق والمساجد والكنائس، بل والتفنن في عمليات القتل حرقاً بالنار أو غلياً بالماء أو دهساً بالدبابات أو تفتيتاً بالمتفجرات...

ربما جاء كل هذا التوحّش مصداقاً للحديث الشريف الذي رواه الشيخان عن حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه- عندما سأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن صفة أهل الشر فأجابه: (هم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها، وهم قوم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا). ومصداقاً لنبوءة الإمام علي -كرّم الله وجهه-. عندما وصفهم وكأنما ينظر إليهم ردًا على سؤال حول أشرار آخر الزمان كما رواه نُعيم بن حماد في كتاب الفتن: (... قلوبهم كزبر الحديد، هم أصحاب الدولة لا يفون بعهد ولا ميثاق، يدعون إلى الحق وليسوا من أهله، أسماؤهم الكُنى ونسبتهم القُرى، وشعورهم مرخاة كشعور النساء...). وبعد كل هذا الوصف يُمكن أن نعرف مقدار قسوة قلوبهم فهي كالحجارة أو أشد قسوة.





ربما جاء كل هذا التوحّش من تراث عقيدي وفكري ومذهبي ثقيل يمتد بجذوره إلى عمق التاريخ ليبدأ من الخوارج الذين ابتدعوا جريمة تكفير المسلم فقادتهم إلى سفك الدماء واستباحة الأعراض وسرقة الأموال، فحملوا متلازمة التكفير والتقتيل فذهبت سُنّة شريرة إلى يومنا هذا فحملها الأشرار والجُهّال من الأمة وتوّلي كبرها كل أفاكٍ أثيم. وصورت أحد مشاهدها في صحراء نجد القاحلة الجدباء عندما تحالف الشيخ مع الأمير فتلاقح التطرف الديني مع الاستبداد السياسي لينتجا دعاة على أبواب جهنم وزعوا فتاوى التكفير والتضليل والتفسيق على ما عداهم من المسلمين. واعتبروا ان اجتهاد علمائهم في فهم النصوص الشرعية هو الإسلام نفسه وليس اجتهادًا في فهم الإسلام، وفكرهم الديني هو الدين نفسه وليس رؤية لفهم الدين، فأصبحت فتاويهم كأنها دين جديد ينسخ الدين القديم.

ربما جاء كل هذا التوحّش من قراءة خاطئة لعقيدة الفرقة الناجية التي تلتقي مع عقيدة شعب الله المختار عند اليهود، لينتجا معاً أصل الحقد ومنبع الكراهية وأم الجرائم ممثلة في تقديس الذات واحتقار الآخر فيتم نزع الصفة الإنسانية عن الآخرين باعتبارهم كفارًا أو (غوييم)، ووضعهم في مرتبة أدنى من البشر ليسهل قتلهم وإراقة دمائهم وانتهاك أعراضهم. وإذا التقوا مع اليهود الصهاينة في ذلك فإنهم يلتقون معهم أيضاً في اتباعهم لإستراتيجية الرعب التي اتبعها الصهاينة للاستيلاء على فلسطين وتفريغها من سكانها العرب، وهي نفس الإستراتيجية التي اتبعتها داعش في سوريا والعراق في إقامة دولتها البائدة، وما تقوم به بقايا داعش في سيناء لا يخرج من هذه الإستراتيجية التي تشترك بها الصهيونية والداعشية على حدٍ سواء.

ربما جاء كل هذا التوحّش من عقيدة (أولوية قتال المرتدين والرافضة) على (الكفار الأصليين) من الأعداء المحتلين لبلاد المسلمين كالصهاينة في فلسطين، وهذا ما يؤكده أبو بكر البغدادي زعيم داعش بقوله: (... فو الله لقتل المرتد أحب إليَّ من مائة رأسٍ صليبية) والذي استند فيه إلى فتوى للإمام أحمد بن تيمية (قتال المرتدين مقدّم على قتال الكفار الأصليين). ويبرر ذلك أحد منظري التيار السلفي التكفيري

بقوله: (ذلك بأن كفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي، وأنه لم يصبح للكافرين على المسلمين سبيل إلاّ بهؤلاء المرتدين»والمقصود بالمرتدين وفق فهم هذه المجموعات المتوّحشة هم المسلمون من السنة المخالفون لفكرهم، أما الرافضة فهم المسلمون من الشيعة بكافة مذاهبهم. وهذه الرؤية تم تطبيقها على أرض الواقع بالفعل كما حدث في مسجد الروضة.

خُلاصة الكلام مهما بحثنا عن أسباب ومؤامرات خارجية موجودة فعلاً ولا ننكرها لكل هذا التوحّش الذي أنتج هذا الكم الهائل من العنف والقسوة لا مناص من البحث عن المنبع الذاتي الكامن في تراث الأمة الذي أنتج كل هذا الحقد والعنف والتوحّش وأدى إلى سفك هذا الكم الهائل من الدماء على مدار التاريخ. نبحث عن هذا المنبع الذاتي لننقيه ونتخلّص من الذي هو أدنى ونستبدل به الذي هو خير.





# الأسرار الخفية لمعاني التمكين المخفية

**• كُتب بتاريخ:**
02 ديسمبر 2017م

أفرز الانقسام الفلسطيني مصطلحاته الخاصة التي أثرت قاموس المصطلحات السياسية الفلسطينية، وعلى هذا المنوال سار قطار المصالحة فأفرز مصطلحاته الخاصة، ويبدو أن عدوى الإطالة من زمن الخصام قد انتقل إلى زمن الوئام إذا ما قُدِر له الاستمرار، فوّظفت المصطلحات لإدارة عملية المصالحة واستدامتها كما وُظّفت في الزمن الغابر. ومن هذه المصطلحات العجيبة والمفاهيم الغريبة مصطلح (التمكين) ليكون أول المصطلحات التي نفث شيطان المصالحة في روع جوقة الردح السياسي لفنون الانحطاط الوطني سمومه، وليكون أول المفاهيم التي سوّلت الأنفس الأمّارة بالسوء لأصحابها شرًا؛ ولما لهذا المصطلح من أهمية في المسيرة اللا وطنية كان من الضروري أن يأخذ مصطلح التمكين نصيبه من التبيين، ولما لهذا المفهوم من مضمون غير معلوم كان من المفيد توضيح الأسرار الخفية لمعاني التمكين المخفية.

التمكين -أيها السادة المبجلون- يقترب معناه من التمتين، وغيرُ بعيدٍ عن إقامة حكم الدين، كما ورد في القرآن الكريم، وعند أهل اللغة المتبحرين، يُقال: مَكّنَ له الشيء بمعنى جعل عليه سلطاناً وقدرةً، ومَكّنَ فلاناً من الشيء يعني أمكنه منه وقدر عليه. ويشترك في هذه المعاني معنى التمكين الاصطلاحي، الذي يشير إلى معاني التمتين والتقوية والقدرة والاستطاعة، فنقول تمكين الشعب أو المرأة أو العاملين أو الشباب بمعنى تقويتهم وتمتينهم ليأخذوا حقوقهم وليتحكموا في مسار حياتهم وليشاركوا في صنع مستقبلهم. أما مصطلح (تمكين الحكومة) فهو مصطلح جديد -على حد

علم الكاتب- ابتكره بعض أهل الشقاق من الضالعين بطرق الافتراق، والمتمرسين بأساليب تخريب الوفاق، في مرحلة المصالحة التي تبعت مرحلة المناكفة، ولزيادة الطين بلة، أن أُضيف لمنشار التمكين العُقدة، فتنوّعت أنواعه واختلفت أشكاله، فحار العُقّال في معرفة الفروق بين أنواع التمكين الفعّال.

ومن العجب العجيب والنادر الغريب أن يزعم أحد الأحمدين ويشاركه في الرأي أحد الشيخين، أن في التمكين فائدتين: الأولى أنه يُبعد المكروه عن الثقلين، والثانية أنه يُقّرب المسافة بين الخصمين، في الوطن الواحد ذي الإقليمين - وفي كل الأحوال مهما كان نوع التمكين الفعّال، وكيفما كان شكل التمكين المطلوب، فقد اتضح لكل ذي عقلٍ غير معطوب، أن التمكين يختلف عن التسليم، بخلاف ما اعتقد بعض أهل غزة المُعاقبين، من بسطاء الناس المقهورين أو البؤساء المكلومين أو التعساء المُعذبين، فقد ظهر أن الفرق بينهما دقيق، وفي نفس الوقت عميق، وربما أكثر عمقاً من جرح أهل غزة أجمعين، بل ويزيد عمقاً وأهمية من قضية فلسطين؛ ذلك بأن مفهوم التسليم لا يعني أكثر من حل اللجنة الإدارية، واستلام المكاتب الوزارية، وتفعيل الصلاحيات الإدارية، وإدارة المعابر الحدودية. وقد تم ذلك بالفعل أو في طريقه إلى الفعل. بخلاف مفهوم التمكين الذي لا يعرف معناه إلاّ الراسخون في السلطة من أصحاب القرار والسادة الأحرار وأولى الشرف والفخار من أهل التمكين الذي أزالوا الغشاوة عن عيوننا فوضحوا لنا المعنى المرغوب من وراء التمكين المحبوب.

ذهب بعد أهل التمكين بأن التمكين لا يكون دقيقاً أو عميقاً إلاّ بتمكين الحكومة في غزة كما هو الحال في الضفة، مع العلم أن الحال في الضفة معروف، وقد يكون أكثر من مكشوف، فالحكومة تُمارس التمكين وتتقلّب في نعمة التمتين، جنبًا إلى جنب مع وجود الاحتلال المكين والاستيطان المتين، ولا يضرها أن كانت منقوصة السيادة أو مسلوبة الإرادة، طالما أنها تتمرغ في نعمتي التمتين والتمكين اللذين هما حق الحكومة على المواطنين.





وذهب بعض أهل التمكين بأن التمكين لا يكون كاملاً أو وافياً إلاّ بتوحيد السلاح فيتبعه تسريح المقاومين من أهل الكفاح، وامتلاك قرار السلام وإشعال فتيل السلاح. وهذا يعني بصراحة وبشيءٍ من الوقاحة أن تُترك مدن وقرى ومخيمات غزة وكل الوطن المُحتَل، تحت رحمة العدو المُحتَل؛ ليستبيحها متى أراد وكيفما حل، كما يعني نزع أحد أهم عوامل القوة من الشعب الأشم، التي لم يتخلَ عنها شعبٌ إلاّ ذل.

وذهب بعض أهل التمكين بأن التمكين لا يكون فاعلاً أو عاملاً إلاّ بعد أن يتم تسريح موظفي غزة عاجلاً أو آجلاً، ثم إعادتهم إلى بيوتهم، وإغلاق عليهم باب دورهم، ليتسنى لموظفي السلطة القُدامى أخذ دورهم؛ وهذا مُخالف لاتفاقية المصالحة الوطنية، ومناقض لمفهوم الشراكة الوطنية، ولمبدأ دمج الموظفين القُدامى والحاليين، ولا ينسجم مع روح الوحدة والوفاق، بل يُعيد زمن الفرقة والشقاق.

فإن كان هذا هو التمكين المطلوب فبئس التمكين وليذهب إلى الجحيم، والمشكلة الأساسية ليس في تمكين الحكومة، بل في تمكين الشعب الفلسطيني فوق أرضه ودعم صموده عليها، وتمكين المقاومة الفلسطينية في كل فلسطين لتدافع عن شعبها وتعيد الحقوق إلى أصحابها، وتمكين الشعب الفلسطيني في غزة، من الحياة الحرة الكريمة بعزة، وأول خطوات التمكين تبدأ برفع العقوبات عنه من الذين يزعمون تمثيله والنطق باسمه.

# ترامب والقدس..
# قراءة في الخلفيات والجذور...

**• كُتب بتاريخ:**
14 ديسمبر 2017م

في السادس من ديسمبر الحالي 2017 وفي خطاب مُنتظر أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لدولة (إسرائيل)، وقال إنه وجّه أوامره إلى وزارة الخارجية الأمريكية للبدء بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، وذكر في خطابه الاستفزازي أن القدس عاصمة الشعب اليهودي منذ العصور القديمة مما يعني أنه تبنى الرواية اليهودية الصهيونية التي تزعم أحقيتها الدينية والتاريخية في القدس وكل فلسطين، كما أن ذلك يعني أن ترامب ينطلق من منطلقات عقائدية أكثر عمقاً من المنطلقات السياسية أو المصلحية ولكن لا تنفيهما كبُعدين مؤثرين في اتخاذ قرار ترامب الاستفزازي بشأن القدس.

ينتمي معظم الرؤساء الأمريكان إلى المذهب البروتستانتي سواءً جاءوا من الحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي، وبعضهم ينتمي إلى أكثر كنائسها تطرفاً فيما يتعلق بالعلاقة بـ (إسرائيل) وهي الكنيسة الإنجيلية التي تركز على الإيمان بالعهد القديم (التوراة)، وبالتالي يؤمّن أتباعها بأن اليهود هم شعب الله المختار والإيمان بالوعد الإلهي لليهود في امتلاك الأرض المقدسة (فلسطين)، والإيمان بعقيدة (هار مجدون) ومحورها عودة اليهود إلى أرض الميعاد وبناء الهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى كشرط لعودة المسيح المنتظر الذي سيُقتل (الكفار) المسلمين ويُنصّر اليهود لتبدأ بعد ذلك الألفية السعيدة التي سيحكم بها المسيحيون العالم ألف سنة سعيدة. ووفق هذه العقيدة التي يؤمن بها ترامب وطاقمه الرئاسي وجماعات الضغط المسيحية





الصهيونية من البروتستانت وخاصة الإنجيليين فإن إعلان ترامب أن القدس عاصمة (إسرائيل) أمر طبيعي في ظل غياب الضغط العربي والإسلامي وتأكد ترامب من عدم تهديد المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

والقرار الأمريكي يأتي في سياق انحياز أمريكي كامل للكيان الصهيوني بدأ منذ نشأة الكيان المشابهة لنشأة أمريكا، فقد نشأت الدولتان على أساس فكر استعماري غربي واحد يرى أحقية وواجب الجنس الأبيض (المتحضّر) في احتلال واستيطان أراضي الشعوب غير الأوروبية (المتخلّفة) من أجل تعمير أرضها (البور) وترقية سكانها (الهمج)، ولا ضير إن قُتل وهُجّر واستُعبد في سبيل ذلك الهدف (النبيل) الملايين من البشر. ولذلك فعندما غزا الأوروبيون البلاد الجديدة (أمريكا) أطلقوا عليها اسم (أرض كنعان الجديدة) وسموا مستوطناتهم الأولى أسماء عبرية، واعتبروا الأرض المستعمرة (أرضاً بلا شعب) تماماً كما روّجت الرواية الصهيونية عن فلسطين فيما بعد في تشابه غريب يُشير إلى أن الاستعمارين الأمريكي والصهيوني خرجا من بوتقة واحدة وحملا طبيعة واحدة عنصرية استعلائية واستيطانية احتلالية، ولذلك يتباهى ترامب وطاقمه بأنهما -أمريكا وإسرائيل- يحملان نفس القيم والمبادئ فليس من الغريب أن يُعلن ترامب أن القدس عاصمة (إسرائيل) الشيء الذي لم يقم به لأسباب سياسية تكتيكية الرؤساء الثلاثة الذين سبقوه منذ اتخاذ الكونغرس للقرار عام 1995.

وهذا القرار الأمريكي غير بعيد عن تكريس دور (إسرائيل) الوظيفي في المنطقة العربية الإسلامية كرأس حربة للمشروع الاستعماري الغربي والإبقاء على حالة الهيمنة الغربية وترسيخ التبعية والإلحاق السياسي والاقتصادي والثقافي بالغرب. وبعد وراثة أمريكا لبريطانيا في زعامة المشروع الاستعماري الغربي ضد الأمة تبنت (إسرائيل) كدولة وظيفية تتبادل المصالح والوظائف مع الغرب الذي يدعم استمرار وجودها واستقرارها وازدهارها مقابل قيام (إسرائيل) بدور الشرطي الذي يمنع وحدة ونهضة واستقلال شعوب المنطقة؛ ولذلك أيد أمريكا بالتحديد كل المشاريع التي ساهمت في وجود

دولة الكيان الصهيوني وأهمها: وعد بلفور وصك الانتداب وقرار التقسيم وإعلان قيام دولة إسرائيل... وساندتها في كل حروبها العدوانية ضد العرب والفلسطينيين... وتبنّت مشروع أوسلو لترويض الثورة الفلسطينية، والآن في عهد ترامب فقد نضجت الثمرة بعد الانقسام الفلسطيني وثورات الخريف العربي وإيجاد العدو البديل... للبدء في تطبيق ما يُسمى (صفقة القرن) لتفكيك وتصفية القضية الفلسطينية مفتتحًا ذلك بضرب قضية القدس وسيتبعها بلا شك تفكيك قضايا أخرى كاللاجئين والحدود... للوصول إلى صفقة تاريخية تُنهي القضية الفلسطينية لصالح تثبيت وجود دولة الكيان الصهيوني كدولة طبيعية في المنطقة، بل ودولة حليفة ضد عدو وهمي للأمة.





# التطبيع الإعلامي وأُكذوبة الرأي والرأي الآخر..

**• كُتب بتاريخ:**
21 ديسمبر 2017م

بعد حلقة برنامج الاتجاه المعاكس في قناة الجزيرة القطرية التي استضاف فيها فيصل القاسم المستوطن الصهيوني موردخاي كيدار وأعطاه مساحة واسعة لتقديم وجهة نظره الاحتلالية الاستيطانية وروايته الإسرائيلية الصهيونية المُطعّمة بالاستعلاء اليهودي وتوجيه الإهانات للفلسطينيين والعرب والمسلمين؛ برز إلى السطح مجددًا موضوع التطبيع الإعلامي بأدواته وأساليبه المتعددة، وأهمها: استضافة القادة والناطقين والصحفيين الإسرائيليين على القنوات الفضائية العربية والصُحف الورقية والإلكترونية وغيرها، وعندما تناقش الإعلاميون المطبعون في أسباب استضافتهم لهم يتكلمون عن المهنية الصحفية التي تقتضي نشر الرأي والرأي الآخر، وكأن سماع الرأي الآخر الإسرائيلي الصهيوني يدخل في إطار هذه القاعدة الإعلامية، وهو نوعٌ من الخداع وضربٌ من التضليل لا ينبغي أن يمر مرور الكرام.

قبل مناقشة وتفنيد هذا الزعم الباطل من المفيد توضيح معنى التطبيع بشكل عام والتطبيع الإعلامي بشكل خاص، فالتطبيع في اللغة مصدر طبّع، أي جعل الأمر طبيعياً، وطبّع العلاقات بين الدولتين جعلها طبيعية عادية، ومن مرادفاتها (الترويض) بمعنى ذلل وطوّع وأخضع، فعندما نقول روّض الفرس أي جعل سلوكه مضبوطاً كما يريد صاحبه، وقياسًا على ذلك إذا عرفنا أن التطبيع مطلب إسرائيلي فإن معناه هنا جعل سلوك العرب مضبوطاً كما تريد (إسرائيل). وهذه المعاني تنطبق على المعنى الاصطلاحي السياسي للتطبيع، فيعني جعل العلاقات طبيعية بين الدول بعد فترة

زمنية من الحروب والصراعات والقطيعة. وفي الحالة العربية الإسرائيلية يشير إلى قبول دولة (إسرائيل) باعتبارها دولة طبيعية وسط الدول العربية والإسلامية، والاعتراف بشرعية وجودها والتعايش السلمي معها، واقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية معها، ومدخل كل ذلك وبوابته التطبيع الإعلامي.

جوهر التطبيع الإعلامي نشر الرواية الإسرائيلية للصراع بأبعادها اليهودية المزوّرة والصهيونية المُلفقة عبر المنابر الإعلامية العربية لتدخل كل بيت عربي من أجل اختراق عقولهم وقلوبهم ونفوسهم للتشويش على الرواية الفلسطينية للصراع ببعديها القومي العربي والديني الإسلامي وصولاً إلى استبدالها بالرواية الإسرائيلية، أو على الأقل كسر الحاجز النفسي واختراق المناعة العاطفية الذي يحول بين شعوب الأمتين العربية والإسلامية وبين قبول دولة (إسرائيل) كأمر واقع في المنطقة وفي العقل العربي والإسلامي. هذا الهدف من التطبيع لم يُعدْ سرًا فقد صرّح به مدير قناة الجزيرة في فلسطين وليد العمري في مقال سابق له نشره في جريدة هآرتس العبرية بعنوان (قتل حامل الرسالة) قال فيه: (كانت إسرائيل إحدى الدول المعزولة في الشرق الأوسط ولولا الدور الذي لعبته القناة لما عُرفت إسرائيل... منذ تأسيسها قدمت الجزيرة لإسرائيل قناة نادرة لعرض وجهة نظرها ورؤيتها أمام العالم الإسلامي وإقامة حوار معه).

هذا الحاجز النفسي الذي اعتبره السادات عقب زيارته للكيان وعقد صلح معه أنه العائق أمام السلام وإزالته شرط لقبول التعايش السلمي مع الكيان الصهيوني، وهو الحاجز الذي يعمل الإعلاميون المطبعون على إزالته من عقول وقلوب ونفوس كل العرب والمسلمين من أجل تقبل دولة (إسرائيل) في نفوسهم قبل تقبلها في واقعهم، وهو نفس الحاجز الذي تحدّث عنه نتنياهو متبرّمًا بأن (العائق أمام السلام في المنطقة هو معاداة الشعوب العربية لإسرائيل وليس قادة دولهم»ولقد صدق نتنياهو وهو كذوب فهؤلاء القادة ونخبهم الحاكمة ومن تبعهم من الإعلاميين المطبعين ارتبطت مصالحهم ووجودهم بعلاقتهم بأمريكا التي أوحت لهم أن بوابة الرضى تمر عبر (إسرائيل)، بينما ظلت الشعوب بفطرتها السليمة بعيدة عن التطبيع ورافضة له.





ولتبرير التطبيع الإعلامي زعم المطبّعون أن ذلك من باب المهنية التي تقتضي نشر الرأي والرأي الآخر، مع العلم أن ذلك المبدأ لا يتم الالتزام به مع المعارضين للأنظمة الحاكمة التي يعمل لحسابها المطبعون. وهذا المبدأ لا ينطبق على الصراع مع الكيان الصهيوني؛ ذلك بأنه ليس خلافاً في الرأي يُمكن حله بالحوار والنقاش أو تقريب وجهات النظر بين الطرفين، أو يمكن أن يكون كلا الطرفين على صواب، فإذا قلت: من الأفضل للمرأة أن تخرج للعمل، وجاء غيري فقال: من الأفضل للمرأة أن تجلس في البيت، فكلا الرأيين يحتمل الصواب والخطأ. ولكن لو قلت: أن الأرض تدور حول الشمس، فهذه حقيقة لا يستطيع أحد أن يناقضها بالقول: أن الشمس تدور حول الأرض، وهذا ما ينطبق على الصراع مع الكيان الصهيوني فاحتلال وسرقة فلسطين حقيقة راسخة لا يقابلها إلاّ الباطل، وصواب مطلق لا يقابله إلا الخطأ. وبالتالي الحقيقة لا تخضع للرأي والرأي الآخر بخلاف الرأي الذي يخضع لهذه القاعدة ومن هنا فإن المجيء بممثلي دولة الاحتلال لطرح آرائهم وروايتهم مقابل الرواية الحقيقية هو تضليل وخداع يُراد منه تثبيت وترسيخ الرواية الإسرائيلية الباطلة وزعزعة الثقة والإيمان بالرواية الفلسطينية الحقيقية.

والخلاصة أن التطبيع الإعلامي الذي يتم تحت أُكذوبة الرأي والرأي الآخر يتجاهل طبيعة الصراع مع الكيان الصهيوني، فهو صراع وجودي بمعنى أنهم اقتلعوا وجودنا من فلسطين كشعب وككيان وطني، ولا يتم حسم الصراع إلاّ بإزالة وجودهم، وليس مجرد نزاع على الحدود يتم حله بتقاسم فلسطين بيننا وبينهم أو إعادة ترسيم الحدود، وبالتأكيد ليس مجرد خلاف في الرأي يتم حله بالمناظرات التلفزيونية والاتيان بالروايتين أمام الناس ليأخذوا بأحسنها... إذن فلتُدفن هذه الأُكذوبة وليتوار المطبعون عن وجوهنا.

# هل أصبحت المصالحة أسوأ من الانقسام؟

**• كُتب بتاريخ:**
28 ديسمبر2017م

عرفنا أن النصر قد يكون أسوأ من الهزيمة إذا أصاب المنتصرين بالغطرسة والعجرفة، وأن الغني ربما يكون أسوأ من الفقر إذا انتاب الأغنياء شعور الكبر والبطر، وأن الصحة ممكن أن تكون أسوأ من المرض إذا قادت الأصحاء إلى الزهو والعتو، وأن القوة من المحتمل أن تكون أسوأ من الضعف إذا أُبتلِيَ الأقوياء بالكبرياء والخُيلاء، وأن العلم لعله يكون أسوأ من الجهل إذا أردى العلماء في مهاوي الكفر والضلال. والأمر الجديد وهو من النادر الغريب والعجب العجيب الذي لم نكن نعرفه من قبل أن المصالحة قد تكون أسوأ من الانقسام إذا لم تؤدِ إلى تحقيق الأهداف المرجوّة منها، وأن الفُرقة قد تصبح أرداً من الوحدة إذا لم تأخذ الشعب إلى بر الأمان.

المصالحة قد تكون أسوأ من الانقسام عندما يكون الناس في زمن المصالحة أكثر تعاسة من زمن الانقسام، وحياتهم أكثر قتامة من زمن الخصام، وحاضرهم أكثر بؤساً من ماضيهم، ومستقبلهم أكثر شؤماً من حاضرهم. وعندما يُدرك الناسُ في غزة أن الفرج ليس بقريب، والاستبشار بالخير أمرٌ غريب، والكرب قد يستمر لأمدٍ بعيد، وانتهاء الانقسام غير أكيد، والشك في ذلك أقرب إليهم من حبل الوريد. ولا يبدو في الأُفقِ شعاع أملٍ جديد، يُعيد الضوءَ إلى ليل الشعب المُظلم، ويردُ الإشراق إلى لون حياتهم المُعتم، ويرسم صورة فرح على لوحة مستقبلهم المُبهم.

المصالحة قد تكون أسوأ من الانقسام عندما يزدادُ كلَ شيءٍ بشعٍ وقبيح، ويقلُ كل شيء حسن ومليح، فالفقر يتمدد وعدد الفقراء يزيد، والبؤس يتعمّق وعديد





البؤساء يكثر، والتعسُ يشتد وسواد التعساء يتضاعف، والعنوسة تتفشى وأفواج العُنّس من الذكور والإناث تتراكم، والبطالة تشيع وجمهور العاطلين عن العمل يتعاظم، وخصومات الرواتب تترسخ وجموع الموظفين المُعاقبين تتوالى، والكساد الاقتصادي يستفحل فتتسابق المحلات التجارية إلى الإغلاق، وتتنافس المشاريع الاقتصادية على الإفلاس، وتتسارع القطاعات الإنتاجية في الانهيار... والمعبر تقل أيام افتتاحه، والكهرباء تنخفض ساعات تشغيلها...

المصالحة قد تكون أسوأ من الانقسام عندما تتحول إدارة الانقسام في الزمن الغابر إلى إدارة المصالحة في الزمن الحاضر، وعندما تتغير من محاولة إنهاء الانقسام على أساس تقاسم السلطة والمحاصصة الحزبية بين طرفين إلى أساس جديد أكثر سوءًا يستند إلى احتكار السلطة وإقصاء الآخر من طرف واحد، وعندما تصبح المصالحة غطاءً لاستمرار فرض العقوبات على شعب فلسطين المُحاصر والصامد والمقاوم في غزة بذريعة عدم اكتمال التمكين اللعين، وعندما يوّظف مفهوم التمكين ستارًا لانعدام الإرادة السياسية في اتمام المصالحة، ومخرجًا لفئة المستفيدين من استمرار الانقسام ومراكز القوى المرتبطين بنهج التنسيق الأمني، وعندما تُستخدم المصالحة مدخلاً للمطالبة لنزع سلاح المقاومة واتباع طريق المساومة تحت مبررات واهية وذرائع زائفة تبدأ بخدعة توحيد السلاح تحت شرعية السلطة وتنتهي بوهم مركزية امتلاك قرار الحرب والسلام.

ولكي تكون المصالحة والوحدة أفضل من الانقسام والفُرقة، ينبغي أن تحقق الأهداف المرجوّة منها وتأخذ الشعب الفلسطيني إلى بر الأمان، ولتحقيق ذلك لا مناص من وضع قطار القضية الفلسطينية على قضبان سكة المشروع الوطني الفلسطيني مُجددًا، وهذا يحتاج إلى حوار وطني جاد وحقيقي يضم الكل الفلسطيني ينتهي بوضع خارطة طريق وطنية تضع عجلات قطار مسيرتنا الوطنية على طريق المشروع الوطني الفلسطيني، تبدأ أولى محطاته برفع العقوبات المفروضة على غزة لتصل إلى محطات عديدة تخرجنا من مأزقي أوسلو والانقسام ولا تنتهي إلاّ بالوصول إلى محطات التحرير والعودة والاستقلال.

# تراجّيديا 2018

الصورة أثناء توقيع الرئيـس الأمريكي "دونالد ترامب" قرار الاعتراف بالقدس عاصمة "لإسرائيل"

# تراجّيديـا فلسّطينية

د. وليد علي القططي

# ما الذي أغضب إسرائيل من صورة عهد التميمي؟

**• كُتب بتاريخ:**
4 يناير 2018م

يُطلق على عصرنا مُسّمى عصر الإعلام، وأهم أدواته نقل الصورة من أي مكان إلى كل العالم في بضع ثوان أو أقل، فتؤثر في الرأي العام وتغيّر الأفكار وتبدل الانفعالات وتحوّل الاتجاهات، بما تحمله تلك الصورة من مضامين إيجابية أو سلبية ولهذا يُقال إن الصورة تساوي ألف كلمة، وفي بعض الحالات تساوي مليون كلمة كصورة عهد التميمي-أيقونة المقاومة الشعبية الفلسطينية- وهي تتحدّى جنود الاحتلال وتطردهم من بيتها، لتنضم إلى آلاف الصور المعروفة والمجهولة في مسيرة كفاح الشعب الفلسطيني، كصورة الطفل محمد الدرة وهو يُقتل في حضن والده، وصورة الطفل فارس عودة وهو يتحدى الدبابة، وصورة الطفل فوزي الجنيدي وهو يُعتقل من عشرات الجنود، وصورة الشهيد مبتور القدمين إبراهيم أبو ثريا وهو يقتحم السلك الشوكي... وغيرهم كثير ممن أصبحوا رموزًا تُجسّد مضامين البطولة والتضحية ومعاني الأمل والألم، وإرادة الثورة والحياة المتجذرة في روح شعبهم.

وصورة الفتاة الفلسطينية المناضلة عهد التميمي التي تتحدى فيها جنود الاحتلال وتصفعهم وتركلهم وتطردهم من بيتها هو نفس التحدي الذي يقوم به ألاف وعشرات آلاف الفلسطينيين في ساحات الاشتباك وميادين المواجهة ونقاط التماس ولكن بدون كاميرا توّثق تحديهم وإجرام المُحتل، وهذا ما أغضب (إسرائيل) من صورة عهد التميمي فسعت إلى الانتقام منها بحبسها ومحاكمتها والحرص على إبقائها أطول فترة ممكنة في السجن كما صرّح به قادة الاحتلال. وقد زاد الغضب بعدما





انتشرت صورها المُعبّرة عن روح التحدي وعنفوان الثورة وإصرار المقاومة كملصقات على محطات الحافلات في عدد من عواصم الدول الأوروبية، وبدت مظاهر التعاطف الأوروبي معها والمطالبة بإخراجها من السجن الأمر الذي جعل قادة الكيان والزعماء الصهاينة في أوروبا للتحرك السريع من أجل المطالبة بإزالة الملصقات والقيام بحملة إعلامية مُضادة ضد عهد التميمي.

وقد يكون غضب (إسرائيل) من صورة عهد التميمي المتحدية لأنها فتاة فلسطينية شقراء، وهي ببشرتها البيضاء وشعرها الأصفر وعيناها الزرقاوين تشبه الأوروبيين فتكسب تعاطفهم معها ومع القضية التي حملتها، فالناس تميل للتعاطف بفطرتهم مع من يشبههم، وهي في نفس الوقت تناقض الصورة النمطية التي صورها الإعلام الصهيوني عن العرب عامة وعن الفلسطينيين خاصة شكلاً ومضموناً، والتي تصوّرهم بطريقة سلبية وتلصق بهم صفات التوّحش والتخلّف والإرهاب وكراهية الحياة، وتبعدهم عن صفات المدنية والتقدم والتحضر وحب الحياة. وهذا ما جعل المؤرخ الإسرائيلي والسفير السابق مايكل اورين يُنكر في إحدى تغريداته بالانجليزية على تويتر أن تكون عهد التميمي فلسطينية مُدّعياً أن الفلسطينيين أصبحوا يجندون أجانب للنيل من (إسرائيل).

وقد يكون غضب (إسرائيل) من صورة عهد التميمي الثائرة لأنها تعكس الصورة التي حاولت ترسيخها في أذهان الغرب، وهي صورة الضحية المجني عليها دائمًا من الوحش النازي ثم الجيوش العربية ثم (الإرهاب الفلسطيني)، لتضعها أمام صورتها الحقيقية ممثلة في الجلاد المُدجج بالسلاح والمجرم الطافح بالحقد أمام الشعب الفلسطيني الضحية الذي تمثله صورة عهد التميمي وهي تطرد الجنود من بيتها لا تملك إلى جسدها الصغير تُلقي به في وجه عدوها فيصبح كبيراً بروحها النضالية وإرادتها الوطنية وغضبها الثوري. فالصورة هنا تعزز انقلاب مشهد الضحية الذي أتقنوا تمثيله على العالم ليجلب لهم التعاطف والمال وليعطيهم المبرر لممارسة أبشع جرائمهم وكل مذابحهم. فالصورة الجديدة التي بدأت تترسخ منذ الانتفاضة الأولى وجسدتها صورة

عهد التميمي جاءت لتبطل روايتهم الكاذبة من جذورها وتهدم دعايتهم الخادعة من أساسها.

وقد يكون غضب (إسرائيل) من صورة عهد التميمي الغاضبة كونها تكشف معضلة الاحتلال الأمنية في التعامل مع الشعب الفلسطيني المنغرس في أرضه كشجر الزيتون، وتظهر مأزق الكيان الوجودي في عدم قدرته على التخلّص من أصحاب الأرض الحقيقيين الذي زعم أنهم غير موجودين لتهدم أساس الفكرة الصهيونية بأن فلسطين أرض بلا شعب. وهذا المأزق الذي عبر عنه قادة ومفكري المشروع والكيان الصهيوني معبرين عن القلق الوجودي وعُصاب المصير،»والخشية من زوال إسرائيل في المستقبل»،»والشك في استمرار وجود إسرائيل على المدى البعيد»و»إسرائيل غيتو يحمل بذور زواله في ذاته». وهذا المأزق الوجودي بدأ منذ نشأة الكيان الصهيوني غير الطبيعية وغير الشرعية، وازداد عمقاً بعد أخر الانتصارات الإسرائيلية الواضحة عام 1967، وهو من ذلك الحين يعيش حالة انكماش كمشروع استعماري رغم كل مظاهر القوة الزائفة غير الذاتية المستمدة من ضعف العرب وقوة الغرب.

هذا الذي أغضب (إسرائيل) من صورة عهد التميمي وغيرها من صور النضال الفلسطيني المُشرّفة باعتبارها رمزاً لروح الشعب الفلسطيني الثورية وإرادته الوطنية التي ترفض الذل وتأبى العبودية وتقاوم الاحتلال وتصر على نيل الحرية والكرامة والاستقلال ولا ترضى بأقل من اقتلاع جذور الاحتلال وإزالة دولته وتطهير فلسطين من رجس الصهيونية.





# في الرواية الفلسطينية..
# الجريمة بدون عقاب..

**• كُتب بتاريخ:**
12 يناير 2018م

في الرواية الروسية (الجريمة والعقاب) للكاتب الروائي (فيدور دوستويفسكي) تتناول موضوع الجريمة بطريقة فلسفية نفسية، وبطلها (راسكولينكوف) طالب جامعي يعجز عن إكمال تعليمه بسبب الفقر، يتعرّف على فتاة ليل تمتهن الدعارة لتوفير الطعام لأسرتها؛ فيبرر لنفسه جريمة قتل امرأة عجوز مرابية وسرقة خزنتها لينقذ الفتاة من الضياع في مستنقع الرذيلة ويستكمل دراسته الجامعية، مُعتقدًا في ذاته أنه من العظماء الذين يحق لهم تجاوز القواعد الأخلاقية والقانونية التي يفرضها المجتمع ليلتزم بها الناس العاديون من أجل تحقيق أهداف كُبرى سامية لشعوبهم وللبشرية، فإذا كان يحق لهؤلاء العظماء تجاوز تلك القواعد وقتل الملايين من البشر والتسبب بالمعاناة لملايين أخرى فلماذا لا يحق له قتل امرأة عجوز واحدة (ضارة لا لزوم لها) من أجل (هدف نبيل)، ولكنه اكتشف بعد تنفيذ جريمته أنه ليس من العظماء، فقد دخل في نوبات ذعر وهذيان، وسيطرت عليه مشاعر الذنب وتأنيب الضمير، وأصبح أسيرًا لتبعات جريمته وعاجزاً عن تحمل جُرمه، فوجد أن الاعتراف بالجريمة أمام الشرطة لينال العقاب الذي يفرضه القانون أرحم من عقاب الذات.

والشعور الوهمي بالعظمة والتميز الذي سيطر على بطل رواية الجريمة والعقاب هو نفس الشعور الذي يوحي للزعماء بتجاوز القواعد الأخلاقية وتحطيم القيم الإنسانية لتحقيق أهداف يعتقدون أنها نبيلة، وقد تكون كذلك ولكن الوصول إليها وتحقيقها قد يكون مُكلّفاً يذهب ضحيته الآلاف وربما الملايين من البشر سواء

بإزهاق أرواحهم أو بإزهاق إنسانيتهم وتحطيم حاضرهم ومستقبلهم وتقويض أمالهم وطموحاتهم، وربما ما يحدث لأهل غزة من مأساة إنسانية لا يبعد كثيرًا، وإذا كان بطل رواية الجريمة والعقاب قد نال عقابه النفسي والقانوني فإن الجريمة التي تحدث في رواية غزة المأساوية تمر بدون عقاب، وربما لكثرة أبطالها واختلاف فصول روايتها وتعدد الجناة في أحداثها. فرواية غزة المأساوية جزء من الرواية الفلسطينية التي بدأت فصولها منذ وعد بلفور فالنكبة ثم العدوان الثلاثي فالنكسة وصولاً إلى الانتفاضة الأولى التي كتب فيها الشعب الفلسطيني فصلاً بمداد الدم على صفحات البطولة التي وُقعت في آخر أرواق فصلها اتفاقية أوسلو.

اتفاقية أوسلو افتتحت فصلاً جديدًا من تاريخ الشعب الفلسطيني بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية ليست على أرض مُحررة كما جاء في البرنامج المرحلي بل على أرض تحت الاحتلال وبجوار الاستيطان، وبغض النظر عن الموقف السياسي من أوسلو والسلطة فقد أصبحت هي المسؤولة عن السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع بموجب اتفاقية أوسلو والقانون الدولي وأمام المجتمع الدولي كما نص البند السادس منها نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة. وانتهت المرحلة الانتقالية بسنواتها الخمس دون أن تتحوّل السلطة إلى دولة، والذي حدث أن (إسرائيل) تخلّصت من عبء السكان واحتفظت بالأرض... فاندلعت الانتفاضة الثانية لتصويب خطيئة أوسلو... وكان أحد نتائجها الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ومن ثم دخول حركة حماس في سلطة لا تعترف بمرجعيتها القانونية (أوسلو) وليست جزءًا من مرجعيتها السياسية (المنظمة) وتتناقض مع برنامجها السياسي... فكان الانقسام الذي أفرز سلطتان متخاصمتان: تحت الاحتلال في الضفة وتحت الحصار في غزة.

تكرست معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال في الضفة، ولكن معاناته في غزة كانت أكبر بفعل ثلاثية الاحتلال والحصار والانقسام، وبسبب الآثار المُدّمرة للحروب العدوانية الثلاث المتتالية على غزة، إضافة إلى عجز حكومة غزة التي شكلتها





حماس عن توفير احتياجات الناس الأساسية، وتخلّي حكومة السلطة في رام الله تدريجياً عن مسؤولياتها تجاه غزة، وكان آخرها اتخاذ الإجراءات العقابية تجاه غزة بداية العام الماضي ردًا على تشكيل حماس اللجنة الإدارية العليا لإدارة قطاع غزة... واتجهت الأمور فيما بعد نحو توقيع اتفاقية المصالحة بين الحركتين في القاهرة فحلت حماس لجنتها الإدارية وجرت مراسم تسلم الوزارات في غزة وانتظر الناس الفرج ولكن مصطلح التمكين اللعين خرج لهم من بين فصول المأساة وصفحات المعاناة.

المصالحة إذن -حتى الآن على الأقل- لم تنهِ فصول الرواية المأساوية لأهل غزة، وللأسف ازدادت صفحاتها سوادًا، والعرض المسرحي لفصول الرواية التراجيدية لا زال مُستمرًا، رغم أن الاحتلال وكيانه هو المسؤول الأول عن كتابه الرواية المأساوية للشعب الفلسطيني كله، إلا أن بعض فصولها قد كُتبت بأيد فلسطينية، ومنها جزء كبير من مأساة غزة، ومن هذا الجزء المعاناة التي نتجت عن الانقسام وآثاره وتبعاته بما فيها جريمة العقوبات على غزة التي عمّقت المعاناة وكرّست الفقر ورسّخت البؤس، وآن الأوان أن يدرك عظماء القادة وعليّة القوم وأولي الأمر في السلطة المسؤولون عن ذلك أن استمرار فرض العقوبات على غزة جريمة ولكنها تمر بدون عقاب ولا تخدم أي هدف نبيل ولا يحقق أي مصلحة وطنية، بل يُدّمر بقية الحياة ويضيع بصيص الأمل ويسحق حاضر الناس ويحطم مستقبل الشباب.

# كيف نجعل السلطة بسلطة والاحتلال بُكلفة؟

**• كُتب بتاريخ:**
18 يناير 2018م

في خطاب الرئيس محمود عباس أمام المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الثامنة والعشرين المنعقدة في رام الله هذا الأسبوع قال: «نحن سلطة بدون سلطة وتحت احتلال من دون كُلفة» هذه العبارة المقتبسة حرفياً من خطابه المطوّل تعني أن الرجل الذي لعب دورًا مركزياً في إخراج اتفاقية أوسلو للوجود وبناء السلطة الفلسطينية وصياغة السياسة الرسمية الفلسطينية التي أوصلتنا إلى الوضع الحالي يقر بالواقع الموجود السيء ويعترف بالحقيقة القائمة المُرة التي لخصها بأن السلطة بدون سلطة والاحتلال بدون كُلفة، ثم عقّب بقوله: (ولن نقبل أن نبقى كذلك). أي الخروج من هذا الواقع السيء نحو واقع أفضل تكون فيه السلطة بسلطة والاحتلال بُكلفة، والسؤال المهم الموّجه للسيد الرئيس هو كيف يُمكن تحقيق ذلك؟

بالنسبة للسلطة فهي بدون سلطة حقيقية لسببٍ بسيط هو أنها تحت الاحتلال وعلى أرض غير مُحررة بخلاف ما ورد في البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المُسمّى ببرنامج النقاط العشر الذي أقره المجلس الوطني عام 1974 كما جاء في البند الثاني منه (تُناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المُسلح لتحرير الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها) فما تم في اتفاقية أوسلو وتأسيس السلطة يُناقضُ هذا البند نصًا وروحًا، فالكفاح المُسلح تم وصفه بالإرهاب وإدانته واستبعاده كطريق للتحرير، وسلطة الشعب انتهى بها الأمر أن تُعاقب الشعب أو جزءًا





كبيرًا منه كُتب عليهم أن يعيشوا في الرُكن البائس من فلسطين في قطاع غزة المُحاصر والمنكوب بالانقسام.

أما صفة الوطنية فلم تُعد كذلك وهي تتخذ التنسيق الأمني نهجًا في علاقتها بالاحتلال وشريكاً له في قمع المقاومة الوطنية التي تسعى للتخلّص من الاحتلال، وبالتأكيد ليست سلطة مُقاتلة وقد تخلّت عن أهم إستراتيجيات حركات التحرر الوطنية التي اتخذتها أسلوباً لنضالها قبل أوسلو وهي حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، وأرضها التي من المفترض أن تُمارس سلطتها عليها غير مُحررة لأنها تحت الاحتلال وبالتالي لا يمكن أن تشكل نقطة ارتكاز آمنة لاستكمال عملية التحرير. أما كيف نجعلها سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على أرض مُحررة بالفعل، فهذا يبدأ بتغيير وظائف السلطة الوطنية الفلسطينية لتكون داعمًا حقيقياً لصمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه وجزءًا من المشروع الوطني الفلسطيني وبوصلته: التحرير والعودة والحرية والاستقلال.

وبالنسبة للاحتلال فهو بدون كُلفة، ولا يمكن أن يكون بُكلفة طالما أن طالما أن اتفاقية أوسلو تُعفيه من تحمل أعباء السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع وتُبقي سيطرته على الأرض فتحول بذلك إلى احتلال رخيص بدون كلفة. و طالما أنّ أبا مازن يصر على إستراتيجية (المقاومة الشعبية السلمية) التي -رغم أهميتها وضرورتها- لا يمكن أن ترفع كُلفة الاحتلال بحيث تُجبر المُحتل على الرحيل بجيشه ومستوطنيه من الضفة الغربية على الأقل تماشياً مع البرنامج المرحلي للمنظمة دون التنازل عن فلسطين من البحر إلى النهر، فرغم أن المقاومة الشعبية السلمية التي يتمسك بها السيد عباس تستند إلى فلسفة اللاعنف الأخلاقية، أمام كيان قام على العنف وإدامة العنف، وترتكز على إستراتيجية مقاومة نجحت في أماكن أُخرى لا يوجد بها شبيه بالكيان الصهيوني الذي يجمع بين الاحتلال العسكري والاستيطان الإحلالي، ومستوحاة من تجارب شعوب عدوها ليس كعدونا الذي تحكمه فكرة استعمارية عنصرية مرتبطة بمشروع استعماري عالمي وتستغل الدين لتبرير استعلائها وتغطية جرائمها.

وجعل الاحتلال بُكلفة وباهظ الثمن عن طريق المقاومة بكافة أنواعها الشعبية والمسلحة هي السبب الوحيد الذي أخرج الاحتلال من لبنان على مراحل وآخرها عام 2000 تحت ضربات المقاومة المُسلّحة، وأخرج الاحتلال ومشروعه الاستيطاني من قطاع غزة عام 2005 تحت ضغط المقاومة رغم تطوع البعض لاختلاق أسباب أخرى للانسحاب الإسرائيلي من غزة التي كان أرئيل شارون يعتبر مستوطناتها مثل تل أبيب ثم اعترف بأنها عبء أمني واقتصادي على كيانه. وهذا السيناريو يُمكن أن يتكرر في الضفة الغربية بطريقة واحدة هي أن يكون للاحتلال والاستيطان ثمناً باهظاً يستنزف العدو بشرياً ونفسياً ومادياً يجعله يعيش مأزقاً أمنياً ووجودياً يكون فيه أمام خيارين: إما الانسحاب من الضفة والمحافظة على وجود دولة (إسرائيل) في حدود عام 1948 -إلى حين- أو الذهاب نحو المجهول بمواجهة المخاطر الأمنية والديموغرافية المُحتملة والمغامرة بمصير ووجود الدولة العبرية.

ختامًا إذا أردنا أن نتخلّص من واقع وجود سلطة بدون سلطة واحتلال بدون كُلفة فلا خيار أمامنا سوى أن نحوّل السلطة إلى سلطة الشعب الوطنية المستقلة المُقاتلة كما جاء في البرنامج المرحلي للمنظمة، أو على الأقل أن نُغّير وظائفها لتنسجم مع مشروع التحرير، وأن نحوّل الاحتلال إلى احتلال تكلفته باهظة الثمن بشرياً ونفسياً ومادياً بإتباع نهج المقاومة الشاملة وفي مقدمتها الكفاح المُسلّح، أو على الأقل بإنهاء نهج التنسيق الأمني وإطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية لتقوم بدورها الوطني الذي يقوم به كل شعب تحت الاحتلال.





# الديكتاتور
# يُبعث من جديد..

**• كُتب بتاريخ:**
30 يناير 2018م

الديكتاتور كلمة لاتينية الأصل تعني المُستبد، وجذورها التاريخية رومانية حيث كان الرومان أثناء الأزمات الكُبرى يُعطلّون مجلس الشيوخ والحياة الديمقراطية ويسلمون السلطة كاملة لأحد القادة العسكريين ليتصدّى للخطر المُهدد للدولة ويُخرجها من أزمتها. والديكتاتورية نظام حكم شمولي مُطلق قائم على الاستبداد، والاستبداد كما عرّفه عبد الرحمن الكواكبي في (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) بأنه: (تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعه، وهو صفة للحكومة المُطلقة العنان التي تتصرف في شئون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب، وهي حكومة الفرد المُطلق الوارث للعرش القائد للجيش الحائز على سلطة دينية). ولقد صُوّرت شخصية الديكتاتور في كثير من الأعمال الأدبية والفنية والدرامية فجسدّت الواقع كما هو.

رواية (رائحة مولانا) للأديب أحمد رمضان تناولت موضوع إعادة إنتاج الديكتاتور وتعاقب الحكام المستبدين على إحدى القرى وكيفية سيطرة ديكتاتور على الحكم بعد أن خلع ديكتاتورًا سبقه.. وتنتهي الأحداث بموته وبثورة تقضي على خليفته قبل أن يجلس على العرش ولكنها تُمهّد الطريق لديكتاتور آخر وكأن قدر القرية ألاّ تنعم بحكم ديمقراطي حر. والرواية تصور تشابه الطغاة في صفاتهم رغم اختلاف أسمائهم ومنها: اقترابهم من تأليه أنفسهم وكأن لسان حالهم يقول (أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى)، واحتكار الحقيقة المطلقة وفق الشعار الفرعوني (مَا أُرِيكُمْ إِلا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلا

سَبِيلَ الرَّشَادِ)، وزعمهم أن إرادتهم هي إرادة الشعب بل إرادة الله تعالى، والاستخفاف بشعوبهم لكثرة طاعتهم لهم خوفاً وطمعاً، وإتباعهم لمبدأ مكيافيللي في كتابه (الأمير) القائم على الغاية تبرر الوسيلة، وتقديسهم لذواتهم في نرجسية مركبة من صفتي العُجب والكِبر.

مسرحية (الزعيم) للكاتب فاروق صبري والمخرج شريف عرفة تدور أحداثها حول ديكتاتور يُحيط نفسه بحاشية فاسدة اختارها من الشعب واصطنعها لنفسه لتصبح عيوناً له تترصد تحركات الشعب وسياطاً بيده تُلهب ظهورهم، وتتحوّل إلى شركاء الطاغية في قتل شعبهم وسرقة قوتهم. وتتطور الأحداث عندما يموت الطاغية فجأة فتُخفي الحاشية نبأ وفاته لتضمن استمرار وجودها وبقاء نفوذها والحفاظ على مصالحها، وتهتدي إلى حيلة تأتي فيها بأحد أفراد الشعب بينه وبين الحاكم شبه مُتطابق ليقوم بدور الزعيم أمام الشعب ليُبعث الديكتاتور من جديد ويُنتح الطاغية مرة أخرى، في تصوير واقعي لما يحدث في الحقيقة وكأنها صناعة للزعيم المستبد يُشارك فيها فئات عديدة من السياسيين الفاسدين ورجال الأعمال النفعيين والمثقفين الانتهازيين والثوريين المزيفين والإعلاميين المرتزقين، ويُقدّم فيها الديكتاتور للشعب كمنقذٍ وحيد ومهدي منتظر ومسيح مُخلّص.

فيلم (شيءٌ من الخوف) للأديب ثروت أباظة والمخرج حسين كمال يُجسّد شخصية الطاغية من خلال شخصية (عتريس) حيث يفرض سلطته على أهل القرية من خلال زرع الخوف في قلوبهم بواسطة عصابته بالعنف والإرهاب إلى أن تتحداه (فؤاده) وترفض الزواج منه فيتزوجها بالإكراه والخداع ولكنها تتمرد عليه وتصر على عدم تسليم نفسها له مما يُشجع أهل القرية على كسر حاجز الخوف من الطاغية والثورة عليه وقتله بعد أن هربت عصابته الإجرامية عندما تأكدت من خسارة المعركة أمام الثورة. والفيلم يوضح الآلية التي يحكم بها الديكتاتور شعبه وهي زرع الخوف في نفوسهم بالعنف والإرهاب أو بخلق الوهم حول قدراته أو بتهديدهم بخطر الأعداء من الخارج والداخل، والفيلم يؤكد أن لا وجود للطاغية المستبد إلاّ بوجود شعب





سكن الخوف قلبه ثم استخفه فأطاعوه، وبمجرد أن ينزع الشعب عن جسده رداء الجبن ولباس الخور ويستأصل من نفسه داء الوهن وآفة العجز ويكسر حاجز الخوف وعقبة الرعب ينتهي حكم الديكتاتور على الفور.

ولعلماء السلطان دورٌ في بعث الديكتاتور من جديد وإعادة إنتاج الطاغية وتجديد زمن الاستبداد من خلال إصدار الفتاوى لوجوب طاعة الحكام المستبدين والولاء لأنظمة الحكم الظالمة، والتنظير الديني لشرعية أنظمة الاستبداد السياسي كإمارة التغلب والسيطرة على السلطة بالقوة، والتأصيل الشرعي لحصر اختيار الحاكم في فئة صغيرة من أهل الحل والعقد، وإسقاط حق الشعب في المشاركة بالحكم واختيار حكامه، وربط معصية الحاكم بمعصية الله تعالى، ولي عنق النصوص الدينية لتصبح الشورى مُعلمة اختيارية وليست مُلزمة إجبارية للحاكم، وقصر نظام الحكم الإسلامي على قوالب نمطية جامدة مستنسخة من أزمنة غابرة تركز على شكل الحكم وتتجاهل جوهره كالشورى والعدالة والمساواة والبيعة والعقد التي تؤكد على مساءلة الحكام ونقدهم وعزلهم إذا أخلوا بشروط البيعة والعقد.

وأخيرًا قد يُروّج للديكتاتور بأنه مبعوث القدر الإلهي لإنقاذ الشعب، وأمل الأمة البائسة في الإصلاح والتغيير، والضامن الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار، ويُطلق عليه صفات القائد المُلهم والزعيم العبقري والرئيس العظيم والأب الحنون... إلى غير ذلك مما ورد في قاموس العبودية الطوعية ومعجم الارتزاق الفكري وموسوعة الانتهازية السياسية... وخير رد على ذلك ما قاله الفيلسوف المفكر إمام عبد الفتاح إمام في كتابه (الطاغية))«فحتى لو فرضنا أن للطاغية إيجابيات هامة فما قيمة هذه الايجابيات إذا كان ثمنها تدمير الإنسان وتحطيم قيمه وتحويل الشعب إلى جماجم وهياكل عظمية تسير في الشارع منزوعة النخاع وشخصيات تافهة تطحنها مشاعر الدونية والعجز والـلا جدوى؟.

# ماذا يحدث عندما يتحالف الأمير مع الشيخ؟

**• كُتب بتاريخ:**
01 فبراير 2018م

شهد التاريخ نماذج عديدة لأنظمة حكم جمعت بين الاستبداد السياسي والتطرف الديني على مدار الزمان واختلاف المكان وتنوّع الأديان؛ ذلك بأنها «إخوان أبوهما التغلّب وأمهما الرياسة، أو هما صنوان قويان بينهما رابطة الحاجة لتذليل الإنسان» كما وصفهما عبد الرحمن الكواكبي. أو هما فرعان لشجرة خبيثة تستقي من نهر آسن ماؤه ملوّثة بفيروسات التطرف والتعصب، وترتوي من بركة راكدة عفنة بجراثيم التخوين والتكفير. والجمع بينهما على شر أمرٌ ليس بغريب بعد أن أخبرنا من لا ينطق عن الهوى بأن الكتاب والسلطان سيفترقان ونادرًا ما يلتقيان على خير بعد عصر الخلافة الراشدة، فماذا يحدث عندما يلتقي الاستبداد السياسي مع التطرف الديني في صورة تحالف بين الأمير والشيخ؟

من هذه النماذج لأنظمة حكم جمعت بين الشرين -الاستبداد والتطرف- تحالف الإمامين الأمير محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب في (ميثاق الدرعية) عام 1745م الذي بناءً عليه أُقيمت الدولة السعودية الأولى والثانية والثالثة ليصبحا شريكين في الحكم على أن تكون السلطة السياسية للأمير والسلطة الدينية للشيخ، وبذلك تقاسما السلطة والثروة بينهما ووزعت الأدوار عليهما ليفرض الشيخ مذهبه الديني ورؤيته للإسلام في المملكة مقابل إضفاء الشرعية الدينية على حكم الأمير وقراراته وأفعاله، ونتج عن تحالفهما: عقيدة تنفي الآخر، وفقه عطّل الاجتهاد، وثقافة تنفي التنوّع، وفكر ضد الإبداع، وحكم يرفض الشراكة، وسلطة لا تقبل التداول.





ظلت صيغة التحالف بالشراكة في الحكم بين الأمير والشيخ ممتدة في إتباعهما من آل سعود وآل الشيخ حتى بدأت تتغير بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2000م بعد تدمير البرجين في نيويورك والحملة الأمريكية التي تبعتها ضد السعودية باعتبارها الدولة التي خرّجت الانتحاريين من مدارسها وجامعاتها ومذهبها الوهابي الذي لم يشكل خطرًا على المصالح الأمريكية بل يتم توظيفه لخدمتها مثل ضرب المشروع القومي العربي زمن جمال عبد الناصر، وضرب النفوذ السوفيتي في أفغانستان زمن الحرب الباردة، وضرب محور المقاومة زمن (الربيع العربي)... وطالما أنه يسمح بتمرير المخططات الأمريكية لصالح (إسرائيل) ونهب نفط العرب وابتلاع أموالهم وثرواتهم.

والضغوط الخارجية لتقليص دور المؤسسة الدينية وتغيير المنهاج التعليمي وإحداث إصلاحات اجتماعية تزامنت مع ضغوط داخلية قام بها التيار الليبرالي الذي يمثله الشباب السعودي العائد من الدارسة في الغرب الأوروبي والأمريكي لاقت دعمًا من ولي العهد الأمير الشاب محمد بن سلمان وأدت إلى نتائج مهمة على الصعيد الاجتماعي وحقوق المرأة وأحدثت حراكاً دعوياً في مراجعة أطروحات الوهابية الفقهية ومذهبها الاعتقادي.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد؛ فقد صرّح الأمير محمد بن سلمان في أكتوبر الماضي مُعلّقاً على هذا التحوّل»... نحن فقط نعود إلى ما كنا عليه، الإسلام الوسطي المعتدل المنفتح على العالم وعلى جميع الأديان... سوف نقضي على التطرف في القريب العاجل». رغم الغموض في عبارة «نعود إلى ما كنا عليه» لأن المملكة لم تغير مذهبها منذ نشأتها إلاّ إذا كان يقصد الوضع قبل المملكة، ولكن من الواضح أن «الإسلام الوسطي المعتدل المنفتح «بمفهوم المخالفة يعني وجود» إسلام متطرف متعصب منغلق «أنتجه تحالف الأمير والشيخ يريد الخروج منه.

هذا الخروج من الإسلام المتطرف المتعصب المنغلق إلى الإسلام الوسطي المعتدل المنفتح على حد وصف الأمير لن يجد طريقه إلى النور باستمرار صيغة التحالف

بالشراكة كما تمت في ميثاق الدرعية لأنها وصفة لاستمرار التصادم مع الخارج والصراع في الداخل، كما لن تتم بإلغاء التحالف والانفصال التام بين المؤسستين -السياسية والدينية- لعمق تغلغل المؤسسة الدينية في الدولة والمجتمع، والسيناريو الأقرب هو تغيير صيغة التحالف من الشراكة إلى التبعية بحيث تكون المؤسسة الدينية تابعة للمؤسسة السياسية الحاكمة، مع استمرار إحداث تغييرات اجتماعية مدروسة متدرجة ترضى التيار الليبرالي وتحافظ على بعض النفوذ والمصالح للمؤسسة الدينية، مع إحداث تحوّل في العقيدة الوهابية لصالح الوسطية والاعتدال بدون إحداث صدمات للمجتمع. أما السيناريو الأفضل فهو ثورة تطيح بأساس التحالف بين الأمير والشيخ لتسقط كلاً من الاستبداد السياسي والتطرف الديني.





# القضية الفلسطينية
# بين التدويل والتدوير...

**• كُتب بتاريخ:**
08 فبراير 2018م

بعد قرابة قرن على اتفاقية أوسلو عادت إلى الواجهة مرة أُخرى المطالبة بتدويل القضية الفلسطينية في محاولة للخروج من مسار أوسلو بعد أن دخل إلى نفقٍ مُظلم بدون مخرج، وبعد أن أخذ العدو منه ما يريد فاستخدمه غطاءً للتهويد والاستيطان وتكريسًا لاحتلال الأرض والإنسان. وعودة مفهوم التدويل في ظل المأزق الوطني الحالي الناتج عن أوسلو والانقسام يتطلب تحديد وضبط مفهوم التدويل كي لا يكون مجرد تدوير القضية الفلسطينية دولياً ومدخلاً لتضييع الوقت والحقوق.

التدويل في اللغة مصدر الفعل (دوّل)، ودوّل الأمر جعله دولياً يخضع لإشراف دول مختلفة ومن شأن مجموع الدول، وعندما نقول: تدويل منطقة ما يشير إلى إخراجها من إشراف السلطة الوطنية إلى المسؤولية الدولية، ونفس المعنى إذا قلنا تدويل قضية يدل على نقلها من الدائرة الوطنية والإقليمية إلى الدائرة الدولية الأوسع، وهذا المعنى ينطبق على القضية الفلسطينية فتدويلها يعني تحويلها لقضية دولية تخص المجتمع الدولي سواءً على المستوى الرسمي الحكومي أو الشعبي المدني أو المؤسسات الدولية الحكومية والشعبية.

وهذا المعنى للتدويل يتسق مع دلالاته في سياقه التاريخي وأهمها: تحمّل المجتمع الدولي المسؤولية السياسية والقانونية عن استمرار الاحتلال وعدم تطبيق القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال وتقرير المصير وعودة اللاجئين. وجعل القرارات الدولية مرجعية حل الصراع والقضية وفق ما يُعرف

بالشرعية الدولية. واعتماد إطار دولي كآلية لحل الصراع كالمؤتمر الدولي والرباعية الدولية. وطلب الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال. وتوظيف الضغط الدولي على دولة الاحتلال لنيل الحقوق الوطنية أو جزء منها. واستخدام وسائل نضالية لا تتعارض مع القانون الدولي لمقاومة الاحتلال.

هذه المعاني لتدويل القضية الفلسطينية في إطار دلالاتها اللغوية والسياسية وفي سياقها التاريخي تجعلنا نعود لبداية تدويل القضية الفلسطينية عندما أرادت بريطانيا إضفاء الشرعية الدولية على وعد بلفور والكيان الاستعماري الصهيوني الناتج عنه، فدمجت وعد بلفور في صك الانتداب الذي أصدرته (عصبة الأمم) عام 1922م فأصبح إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين شأناً دولياً ومهمة أُممية وليست بريطانية فقط. والمحطة الثانية الأبرز في تدويل القضية الفلسطينية كانت بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصدرت (الجمعية العامة للأمم المتحدة) قرار التقسيم عام 1947م وأعطت بموجبه أكثر من نصف فلسطين للحركة الصهيونية ليصبح قرار التقسيم وثيقة دولية استند إليها الصهاينة في إعلان دولتهم (إسرائيل) وشرعنة وجودها دولياً.

وفق هذا السياق التاريخي من الواضح أن التدويل قد خدم المشروع الصهيوني بإعطاء الشرعية الدولية لقيام كيانه السياسي، وبعد النكبة عام 1948م أصدرت منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات عديدة ممن نجت من الفيتو الأمريكي لصالح القضية الفلسطينية أهمها: قرار (194) عام 1948م الذي ينص على حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وقراري (242) عام 1967 و(338) عام 1973 المطالبين بانسحاب (إسرائيل) من الأراضي المُحتلة في حرب النكسة... وآخرها قرار رقم (2334) عام 2016 المُطالب بوقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، غير أن كل هذه القرارات لم تجد طريقها للتطبيق الفعلي وظلت حبراً على ورق.





وتدويل القضية الفلسطينية كان له ثمن تم دفعه من فاتورة الحقوق الوطنية الفلسطينية وعلى حساب أرض فلسطين التاريخية؛ فالتدويل يتطلب القبول بالشرعية الدولية، وهذا بدوره يقتضي تحوّل في الفكر السياسي الفلسطيني الوطني لينسجم مع مفهوم الشرعية الدولية، فاضطر للانتقال من مفهوم الشرعية القائمة على الحقوق الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين من البحر إلى النهر، إلى مفهوم الشرعية القائمة على القرارات الدولية التي قسّمت فلسطين بين أصحابها الشرعيين والغزاة المُحتلين في قرار التقسيم عام 1947م، ثم انتهى بها المطاف إلى اعتبار فلسطين هي الأراضي المحتلة عام 1967م فاقتصرت على 22٪ من فلسطين الانتدابية، وحتى هذه النسبة الصغيرة من الوطن أصبحت أراضي متنازعاً عليها وموضع مفاوضات في اتفاقية أوسلو، فالتدويل لم يساهم في استرجاع حقوقنا الوطنية أو جزء منها، بل ساهم في تحوّل الفكر السياسي الوطني باتجاه القبول بتقاسم فلسطين مع الغزاة.

خُلاصة الأمر أن مفهوم التدويل ينبغي ضبطه سياسياً ووطنياً كي لا يكون مجرد تدوير للقضية الفلسطينية في المؤسسات الدولية دون مخرجات إيجابية تخدم القضية الفلسطينية وتُسهم في انتزاع حقوقنا الوطنية، وكي لا يكون التدويل مدخلاً لتضييع الوقت والدوران في المكان. فضبط التدويل يجب أن يسلك مسارات محددة أهمها: تحرير القضية الفلسطينية من قبضة الاحتكار الأمريكي، ومحاصرة وعزل الكيان الصهيوني دولياً بفضح جرائمه ومحاسبته ومقاضاته دولياً، وتعزيز التعاطف والتأييد والدعم الدولي الرسمي والشعبي للحقوق الوطنية الفلسطينية، وترسيخ الهوية الوطنية والكيان الوطني الفلسطيني في المحافل الدولية، وتأمين الحماية الدولية لفلسطين الشعب والأرض، والدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة أشكالها وفي مقدمتها الكفاح المسلح المشروع بالقانون الدولي وفقاً لحقي الدفاع عن النفس وتقرير المصير، وانطلاقا من أن الحق الذي تكفله المواثيق والقوانين الدولية يحتاج لقوة تنزعه من فك الاحتلال، وبدون ذلك لن يخرج مفهوم تدويل القضية الفلسطينية عن إعادة تدويرها في المؤسسات الدولية.

# عندما تلبس الضحية عباءة الجلاد

**• كُتب بتاريخ:**

22 فبراير 2018م

الإنسانُ كائنٌ غريب ومخلوقٌ عجيب، وإحدى وجوه تصرفاته الغريبة وأفعاله العجيبة أنه أحياناً يتقمّص دور عدوه ويتماهى مع صفات خصمه ويلبس عباءة جلاده، وتأكيدًا على ذلك أفرد العلاّمة عبدالرحمن بن خلدون في مقدمته فصلاً بعنوان (في أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده)، وفي هذا الإطار ناقش الدكتور مصطفى حجازي في كتابه (سيكولوجية الإنسان المقهور) كيفية تماهي المقهور بأحكام المتسلّط الذي يستغل الفرصة ليتسلّط على من هم أضعف منه.

ولم تغفل مدرسة التحليل النفسي عن ذلك المضمون فأطلقت عليه مفهوم (التوّحد بالمعتدي) باعتباره آلية نفسية لاشعورية دفاعية يقوم بها الشخص المغلوب بتقمص صفات الشخص الغالب أو بعضها أو إحداها فيتم استدماجها ثم إعادة إسقاطها على شخص آخر، وهذا يُصيب الأفراد كما يُصيب الجماعات، فقد تُمارس الجماعة الحاكمة الأقوى القهر على الجماعة المحكومة الأضعف بعد أن تشرّبت صفة القهر المُمارس عليها من عدوها الغالب لتُعيد إسقاطه على جماعة أُخرى عندما يُتاح لها الفرصة.

وقد شهد التاريخ نماذج عديدة لهذه الظاهرة النفسية من أبرزها ما قام به اليهود الذين نجوا من الوحش النازي تجاه الشعب الفلسطيني في حرب النكبة وما بعدها، فقد فسرّه بعض علماء مدرسة التحليل النفسي بأنه توّحد بالمعتدي ومن أبرزهم العالم





المصري مصطفى زيور الذي ربط بين القسوة التي تعرّض لها اليهود في أوروبا على يد النازيين وبين القسوة التي مارسوها تجاه الفلسطينيين فيما بعد كنوع من استدماج صفات الحركة النازية في الحركة الصهيونية، ونحن لسنا بدعًا من الشعوب ولا نوعًا جديدًا من الجماعات فقد تنتقل إلينا هذه الظاهرة لاشعورياً لنمارس التسلّط والقهر فيما بيننا كنوع من التماهي مع صفة التسلط والقهر المُمارس علينا من عدونا.

ولعل استمرار السلطة في فرض العقوبات على الشعب الفلسطيني في غزة يدخل في هذا الباب؛ وإلا كيف يُمكن تفسير الإصرار على مواصلة فرضها رغم العلم باستفحال خطرها على المجتمع الغزي، وكل هذا العناد في رفض النداءات الداعية لرفعها عن جماهير البؤساء والتعساء في غزة، رغم مضي شهور على المصالحة وتسليم الوزارات والمعابر لحكومة التوافق بحجة عدم اكتمال التمكين اللعين الذي أصبح كقميص عثمان يُرفع في وجه الصامدين المرابطين في غزة ليذكرهم بأن سيد السلطة المقهور حتى النخاع لم يرضَ عنهم بعد، وأن أولي الأمر والطول الراسخين في السلطة من السادة العبيد لم يصلوا إلى درجة النشوة بعد من التلذذ بعذابات الغلابة الذين فتك بهم ثلاثي الاحتلال والحصار والانقسام وأنهكتهم الحروب والعقوبات ونال منهم العجز والفشل والحزبية والفساد واستوطنت دورهم البطالة والفقر ورافقهم في نهارهم وليلهم البؤس واليأس.

وبعد كل ذلك ليس من المعقول أو المقبول أن تُطالب بعض المنظمات الدولية برفع الحصار والعقوبات عن قطاع غزة، وترتفع الأصوات في الساحة العالمية كمبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ورئيس بعثة الصليب الأحمر الدولي في غزة مطالبة برفع الحصار والعقوبات... ولا نسمع أي صوت فلسطيني خارج قطاع غزة يُطالب السلطة برفع العقوبات عن غزة، وليس من المنطقي أن يكون رفع العقوبات مطلبًا دولياً ولا يتحوّل إلى مطلب وطني فلسطيني يضغط على فريق السلطة ليتحمل مسؤوليته التي أخذتها المنظمة على عاتقها بموجب اتفاقية أوسلو بأن تتحمل عبء إدارة السكان في الضفة والقطاع بديلاً عن الإدارة المدنية للحكم العسكري

الإسرائيلي.. أليست غزة هي التي قال فيها محمود درويش شاعر فلسطين الأول «ليست غزة أجمل المدن... وليست غزة أغنى المدن، وليست أرقى المدن، وليست أكبر المدن... لكنها تعادل تاريخ أمة، لأنها أشد قبحاً في عيون الأعداء... لأنها أشدنا قدرة على تعكير مزاج العدو وراحته... لأنها كذلك فهي أجملنا وأصفانا وأغنانا وأكثرنا جدارة بالحب».





# فيلم (الحمل بعد التمكين).. كلاكيت عاشر مرة..

**• كُتب بتاريخ:**
01 مارس 2018م

في آخر جلسة لحكومة الدكتور رامي الحمد الله التي عُقدت بتقنية الفيديو كونفرنس في رام الله وغزة اعتمدت موازنة عام 2018 وفيها استيعاب عشرين ألف موظف من غزة من أصل حوالي أربعين ألف موظف غير أنها علّقت ذلك باكتمال التمكين للحكومة في غزة، وجاءت تصريحات السادة الوزراء في ذلك الاتجاه الذي يربط المصالحة وتبعاتها بالتمكين الكامل أو الفعّال أو الدقيق حسب اختلاف مذاهب أهل التمكين. وهذا الكلام فيه إعادة مُملّة وتكرار مقيت كلما حك كوز مفاوضات المصالحة بتنكة زيارات الوزراء لغزة، وكأننا أمام تكرار مشاهد فيلم كئيب بدون ألوان من الزمن الرديء اسمه (الحمل بعد التمكين)؛ ذلك بأن المصالحة لم تحمل مولودها البكر بعد ليسعد به الشعب بانتظار التمكين اللعين.

لم يكن التمكين وليد اللحظة أو نتاج وقته، بل الحلقة الأخيرة من مسلسل الانقسام الطويل والحلقة الأولى من مسلسل المصالحة الذي قد يكون أكثر طولاً منه، وفي عودة إلى البداية وبالتحديد في المشهد الأول للانقسام عندما بدأت أحداث الانقسام الدامية في قطاع غزة التي انتهت بسيطرة حركة حماس على مؤسسات السلطة في غزة، وبعد أيام من ذلك المشهد الحزين جرى حوار بيني وبين أحد المؤيدين لـ (الحسم) أو (الانقلاب) كما يُعرّف في المشهد الآخر، وكان موضوع الحوار الأقرب إلى الجدل هو مستقبل ومصير الوضع الجديد في غزة، وكان رأيي آنذاك أن هذا الوضع لا مستقبل له ومصيره الفشل وفق معطيات السياسة بغض النظر عن معايير الحق والباطل،

وبعيداً عن تحميل طرف المسؤولية فيما حدث دون الطرف الآخر، ولكن وفق قراءة موضوعية للبيئة السياسية المحلية والإقليمية والدولية، وضمن رؤية لاستحالة إدارة سلطة من حركة لا تعترف بمرجعيتها القانونية (أوسلو)، وغير شريكة في مرجعيتها السياسية (المنظمة) وتحمل مشروعًا سياسياً ووطنياً مناقضاً للمشروع الذي أُقيمت عليه السلطة.

هذا الرأي وتلك القناعة احتاجت من أولى الأمر في غزة عقداً من الزمان وحجمًا هائلا لا يمكن قياسه من المعاناة الناجمة عن الحروب والحصار والانقسام والعقوبات ذاق ويلاتها جزء كبير من الشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم في غزة، كان بالإمكان إنهاء الانقسام قبل ذلك بكثير لولا الحزبية وضيق الأفق والعجز في إدارة غزة وقبل أن يستفحل المأزق الاقتصادي في غزة وقبل أن تستحكم حلقات الأزمة حول أعناق أهل غزة وتفتك بهم. وقبل أن يمارس أولو الطول في السلطة عنجهيتهم وغطرستهم على شعبهم مشبعين بإحساس القوة الكاذبة وشعور العظمة الوهمية، لندخل في جدل عقيم حول من الأول في التطبيق: استلام الجباية الداخلية أم صرف رواتب الموظفين، لنعيد جدل البيضة والدجاجة. أيهما الأول؟ كما حدث في جدل اللجنة الإدارية العليا لقطاع غزة، أيهما الأول: إلغاء العقوبات أم إلغاء اللجنة؟! وعندما أُلغيت اللجنة الإدارية اكتشفنا أن وقت (التوبة) قد انتهى بعد أن بلغت الروح الحلقوم ولم يعد أمام البؤساء في غزة سوى الموت البطيء تحت الحصار أو الموت السريع تحت القنابل.

لم تكتفِ قيادة السلطة بأنها أدخلت الشعب الفلسطيني في نفق مظلم ناتج عن مأزق أوسلو الذي أوصلنا إلى (سلطة بدون سلطة تحت احتلال بدون كلفة (بل إلى) سلطة تعمل لدى الاحتلال) -على حد تعبير السيد الرئيس- وكذلك ما قاله كبير المفاوضين أن «الرئيس الحقيقي للشعب الفلسطيني هو أفيغدور ليبرمان، ورئيس الوزراء هو المنسق بولي مردخاي» في إشارة واضحة لتحكم الاحتلال في السلطة. التي أصبحت شريكة في نشأة وإطالة مأزق الانقسام، والآن هي شريكة في إطالة زمن المصالحة من خلال إدارة المصالحة وليس إتمامها مستخدمة مصطلح التمكين





غير المحدد المعايير ليكون غطاءً لانعدام الإرادة السياسية في إنهاء الانقسام وإلغاء العقوبات وتحمل السلطة لمسؤوليتها عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة التي أخذتها على عاتقها بموجب اتفاقية أوسلو، وصولاً إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطيني لتكون بيتاً للكل الفلسطيني وحاملة للمشروع الوطني الفلسطيني الهادف إلى التحرير والعودة والاستقلال.

# صمت المرأة عورة...

**• كُتب بتاريخ:**

8 مارس 2018م

كل عام في يوم المرأة العالمي وعلى هامشه تُثار قضية المرأة: مكانتها ودورها وحقوقها ومشكلاتها في المجتمعات العربية والإسلامية، ولقد ظُلمت المرأة وقضيتها في تلك المجتمعات بين تيارين متطرفين: أحدهما مستورد من الثقافة الغربية يذهب باتجاه تحرير المرأة وفق النموذج الغربي ذو النزعة العلمانية المتطرفة باعتباره المثال الأفضل الذي ينبغي تعميمه على نساء الأرض. والثاني مستورد من عصر الانحطاط وأُعيد إنتاجه في إحدى الصحراوات العربية القاحلة بفعل تلاقح الاستبداد السياسي مع التطرف الديني المضاف أليهما رائحة البترودولار العفنة، يذهب باتجاه تقييد المرأة وفق النموذج الصحراوي بعد ارتدائه الثوب الإسلامي. وبين هذين التيارين المتطرفين تقف نماذج أخرى أبرزها النموذج الإسلامي الوسطي الحضاري الذي يعمل على تحرير المرأة بالإسلام وليس من الإسلام، وعتق المرأة من الظلم وليس من الفطرة، ويرى في صمت المرأة عن حقوقها عورة أما صوتها المدافع عن حقوقها فثورة.

التيار الغربي يذهب باتجاه تحرير المرأة من الإسلام والفطرة، ويرى في نموذج المرأة الغربية مثالاً للرقي والتقدم يجب فرضه على نساء العالم الثالث انطلاقاً من رؤية استعمارية استعلائية تُقدّس حضارة وثقافة الرجل الأبيض وتحتقر ما عداها من حضارات وثقافات، وترتكز على مقولات خاطئة فيما يخص قضية المرأة منها: حق المرأة في تقاسم المشاركة بالنشاط الإنساني بين الرجل والمرأة في إطار الندية والصراع بين الجنسين وليس في إطار التكامل بينهما، ومنها حق المرأة في المساواة بالرجل بدون اعتبار للفروق الطبيعية الفطرية بينهما وما يتبعها من ضوابط شرعية، ومنها حق المرأة





في الحرية التي تصل إلى التحرر من ضوابط الدين ومعايير الأخلاق وقيود الفطرة حتى تفقد المرأة أنوثتها الحقيقية وشخصيتها المتميزة وكرامتها الإنسانية لتصل إلى تدمير النموذج الإسلامي على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

التيار الصحراوي يذهب باتجاه تقييد المرأة بالإسلام وتكبيلها بالشرع، ويرى في نموذج المرأة التابعة العورة مثالاً للمرأة المسلمة انطلاقاً من ثقافة التحريم وهوس التكفير التي توّسعت في أبواب سد الذرائع والأخذ بالأحوط والخوف من الفتنة على حساب النص الديني الصحيح قرآناً وسنة، فأنتجت ثقافة تؤصل لدونية المرأة مقارنةً بالرجل، فلم ترَ فيها إلاّ متاعًا للرجل ومربيةً لأبنائهِ وطاهيةً لطعامهِ وراعيةً لبيتهِ، وأبدعت ثقافة ترى في المرأة عورة كلها حتى اسمها، فيجب إخفاء وجهها بالنقاب حتى في الحرم المكي واستبعدت الحجاب كزي شرعي لأنه يكشف وجهها، ويجب إخفاء صوتها بالصمت باعتباره عورة لا يجوز إظهاره إلا لمصلحة راجحة أو ضرورة واجبة، وحتى اسمها يجب إخفاؤه ومداراته بالرموز أو الكنى وكأننا أمام نوع جديد من وأد البنات يتم فيه طمس شخصيتها وتذويب ذاتها وحرمانها من اسمها والانتقاص من كرامتها تحت ستار الدين وبذلك يتم وأدها بدفنها حية فوق الأرض بدل أن يتم وأدها بدفنها ميتة تحت الأرض.

أما عن رؤية النموذج الإسلامي الوسطي الحضاري لتحرير المرأة بعيدًا عن التطرفين: الغربي والصحراوي، فقد كتب الدكتور المفكر محمد عمارة في كتابه (تحرير المرأة بين الإسلام والغرب) (لقد حرر الإسلام المرأة وحدد القرآن النموذج الإسلامي لتحريرها فسوّى بينها وبين الرجل في الخلق والإنسانية والكرامة ومناط التكليف وملكاته والجزاء والحساب مع التميز في الأنوثة والذكورة حفظاً لتميز وتكامل الفطرة التي فطر الله عليها النساء والرجال ليكون التكامل هو الدعوة الدائمة لتحقيق سعادة النوع الإنساني). وفي مقال بعنوان (المرأة المسلمة: تيار جديد.. مهام جديدة) للدكتور الشهيد فتحي الشقاقي حول نفس المضمون دعا إلى تحرير المرأة من قيم الجاهلية التي تعبّر عن ثقافة عصر الانحطاط العربي الإسلامي ومفاهيم الغرب

التي تعبّر عن الثقافة الغربية المستوردة، وشرح رؤيته للمساواة بين الرجل والمرأة في إطار ضوابط الشرع والفطرة التي تحفظ للمرأة أنوثتها وكرامتها، وأكد على دور المرأة في الثورة والعمل الوطني والفعالية الاجتماعية والمشاركة السياسية، واعتبر أن حجاب المرأة إضافة الى أنه التزام ديني فهو رمز حضاري وهوية ثقافية ومقاومة للاستلاب.

وانسجامًا مع رؤية النموذج الإسلامي الوسطي الحضاري من المفيد تغيير فلسفة المطالبة بحقوق المرأة بالانتقال من مفهوم تسوّل المرأة لحقوقها من مجتمعها إلى مفهوم تمكين المرأة لتنزع حقوقها بنفسها بكدحها ونضالها، وأول مراحل تمكين المرأة هو أن تُغّير المرأة ما بنفسها لكي تتغير مكانتها في المجتمع، وتغيير ما بالنفس يبدأ باكتساب مفهوم إيجابي لذاتها وتصوّر حسن لنفسها وإيمان راسخ بقدراتها وثقة كبيرة بإمكانياتها وتصميم صلب على تحقيق أهدافها... هذا هو جوهر التمكين الذي يبدأ من الذات وينطلق من النفس فيدفع المرأة للنهوض وكسر حاجز الخوف والخروج من دائرة الصمت حتى تترسخ حقيقة أن صوت المرأة المطالبة بحقوقها الطبيعية والشرعية والقانونية وكذلك حقوق شعبها ووطنها ثورة وإذا لم تفعل ذلك فحينئذٍ يكون صمت المرأة عورة.





# نتنياهو فاسد
# ولكن ماذا عنّا؟

**• كُتب بتاريخ:**
15 مارس 2018م

اهتمت ولا زالت وسائل الإعلام العربية والفلسطينية بتغطية الأخبار المُتعلّقة بتهم الفساد الموجّهة إلى نتنياهو وزوجته سارة وما صاحبها من حراك قانوني وسياسي وإعلامي داخل الكيان الصهيوني، وذهب بعض الكتّاب والمحللين إلى المبالغة في إيجاد علاقة بين الموضوع وقرارات التصعيد العسكري أو الحرب التي من المحتمل أن يتخذها نتنياهو وحكومته ضد غزة أو لبنان أو سوريا، ولم يوازن الكثير منهم بين دلالات الموضوع السلبية كفساد المؤسسة السياسية الإسرائيلية، ودلالاتها الإيجابية كخضوع القادة الإسرائيليين مثل غيرهم من المواطنين لسيادة القانون ومحاسبتهم ومعاقبتهم إذا أُدينوا، وربما لم يقارن أحد -على حد علم الكاتب- بين خضوع القادة الإسرائيليين لسيادة القانون وعدم خضوع الزعماء والقادة وكبار المسؤولين العرب لسيادة القانون إلاّ بعد عزلهم من مراكزهم وخلعهم من مناصبهم، وهذا يقودنا إلى طرح السؤال التالي: وماذا عن الفساد عندنا؟

الفساد عندنا مرتبط بالاستبداد في متلازمة واحدة يُمكن تسميتها بمتلازمة الفساد والاستبداد كصفتين مشتركتين للأنظمة العربية الديكتاتورية، وكجزء من آلية الحكم وممارسة السلطة وجمع الثروة، وكضمان لاستمرار احتكار النخبة الحاكمة للسلطة والثروة. وهذه المتلازمة- الفساد والاستبداد- ليست مرتبطة بأنظمة عريقة في الاستبداد فقط؛ بل نجدها في أنظمة ثورية- سابقاً- ناضلت ضد الاستعمار الأجنبي والاضطهاد الداخلي تحوّل فيها الثوار بعد وصولهم للحكم إلى طبقة حاكمة فاسدة

ومستبدة وغنية بعد أن استغلوا نفوذهم ووظفوا سلطتهم في جمع الثروة واحتكارها وتوريثها لأبنائهم وأحفادهم من بعدهم، وإذا كان ذلك حدث مع ثورات انتصرت وحققت أهدافها الوطنية، فالغريب والعجيب حدوث ذلك مع ثورة لم تنتصر بعد كالثورة الفلسطينية ولم تحقق هدف التحرير والاستقلال واستبدلتها بالسلطة التي حسب تقارير المنظمات المختصة مثل الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة (أمان) التي تؤكد في تقاريرها السنوية انتشار الفساد في السلطة.

الفساد عندنا مرتبط بالاستعمار في شكله القديم المباشر والحديث غير المباشر، فقد ساهم الاستعمار في إيجاد وتقديم نخب حاكمة مرتبطة به فكرياً وسياسياً واقتصادياً. كان ولا زال الفساد جزءًا من منظومة سيطرة النخب على شعوبها وكذلك سيطرة الاستعمار على تلك النخب الحاكمة، ولم تكن السلطة الفلسطينية بعيدًا عن ذلك فقد كان تحوّل الثورة الفلسطينية من حركة تحرر وطني إلى سلطة تحت الاحتلال ترتبط بشراكة أمنية واقتصادية مع الاحتلال أسست لها اتفاقية أوسلو أول بوادر هذا الفساد وجوهرة ارتباط مصالح جزء من النخبة الحاكمة في السلطة بهذه الشراكة، وهذا ما أشارت إليه الصحفية الإسرائيلية (عميرة هاس) الكاتبة في جريدة (هآرتس) بقولها: إن الزعماء الفلسطينيين يواصلون عملهم في مهامهم القيادية... بفضل الدعم الدولي مقابل استمرار المفاوضات مع إسرائيل... وهذا يعني استمرار السيطرة الإسرائيلية وتسارع الاستيطان والوضع الأمني المستقر... لذلك لن يستطيعوا قلب الطاولة على إسرائيل... لأن ذلك كفيل بالتشويش على وضعهم الاقتصادي وهذا هو عين الفساد.

الفساد عندنا مرتبط بإعطاء الأولوية لقيم ومفاهيم: القرابة العائلية والصداقة الشخصية والمعرفة البلدية والانتماء الحزبي والولاء السياسي والتبعية الاجتماعية على حساب قيم ومفاهيم: العدالة الاجتماعية والمساواة القانونية وتكافؤ الفرص والشفافية الإدارية والمساءلة المالية والكفاءة المهنية وإثابة المجتهد ومعاقبة المقصّر... مما يؤدي إلى توظيف وترقية من لا يستحق وغير الكفء على حساب من يستحق والكفء؛ فينعكس سلباً على الأداء الوظيفي والارتقاء بالعمل وتطوير المؤسسة؛ بل يحدث أثرًا





سلبياً عميقاً على المجتمع يؤدي إلى إعاقة الحراك الاجتماعي الإيجابي الصاعد فبدل تصعيد الأصلح والأفضل لإدارة عجلة المجتمع يؤدي إلى تصعيد الأسوأ ممن يعيقون تقدم المجتمع.

ولا نستغرب بعد ذلك في ظل هذه الأنظمة إن تحوّل الجمود إلى استقرار والفساد إلى أصل والاستبداد إلى نمط حياة والغش إلى شطارة والوصولية إلى ذكاء اجتماعي. ولا نستغرب في ظل سيادة قيم الانتماء الحزبي والولاء السياسي أن يكون الانقسام الفلسطيني معززاً لظاهرة الفساد في السلطة سواء في رام الله أو غزة فيتم الفصل من الوظيفة العمومية على خلفية الانتماء الحزبي والولاء السياسي، كما يتم التعيين في الوظيفة العمومية على نفس الخلفية إضافة إلى استخدام الوظيفة والراتب لعقاب المعارضين أو للضغط على الطرف الآخر.

في الختام إذا كان نتنياهو فاسدًا وهو كذلك، فإن النظام السياسي والقضائي في الكيان الصهيوني يسمح بكشفه ومعاقبته، أما الفساد عندنا فرغم أن القانون يسمح نظرياً بكشفه ومعاقبته؛ إلاّ أن ذلك لا يحدث إلاّ بطريقة انتقائية ترتبط بالصراع داخل النخبة الحاكمة، أو بعد فضيحة فساد لمسؤول من المستحيل سترها، أو بعد عزل الحاكم أو المسئول من منصبه... ولا مجال للتخلّص من الفساد قبل التخلّص من الاستبداد والتبعية للاستعمار والقيم المرتبطة بالفساد... وبناء منظومة لمكافحة الفساد بطريقة منهجية متواصلة ترتكز على قيم النزاهة والكفاءة والشفافية والمساءلة وغيرها.

# أُغنية على الممر

**• كُتب بتاريخ:**
22 مارس 2018م

بعد هزيمة السادس من حزيران المعروفة بالنكسة كتب الروائي والمسرحي علي سالم قصة بعنوان (أُغنية على الممر) لُيذكّر المصريين أن ثمة بطولات منسية وسط ليل الهزيمة الحالك الظُلمة، وأن هناك قصصًا مُشرّفة رغم طوفان قصص النكسة المُذلّة، والقصة أصبحت فيلمًا سينمائياً في بداية السبعينات تدور أحداثه حول فصيل من خمسة جنود مشاة تم حصارهم أثناء الحرب في موقعهم على قمة جبل يتحكم بممر استراتيجي في سيناء، الجنود الخمسة رفضوا الاستسلام رغم تناقص الماء والغذاء والذخيرة وقصف الدبابات وغارات الطائرات ونداءات العدو لهم بالاستسلام وإنقاذ حياتهم فظلوا صامدين مدافعين عن الممر حتى واجهوا مصيرهم ببطولة وشجاعة.

أثناء الحصار حكى كل جندي لزملائهِ قصته الإنسانية قبل الحرب ذاكرًا أفراحه وأتراحه ومُعبّرًا عن مشاعره وعواطفه، ومستحضرًا عثراته وإنجازاته، وحكى كل جندي عن أمانيه وأحلامه بعد الحرب إذا ما قدر الله لهم النجاة. فكان كل جندي منهم يُعبّر عن نموذج إنساني متميز، ومن هذه النماذج (حمدي) الشاعر المغمور الذي يطمح إلى الارتقاء بالأغنية بعيداً عن الابتذال فيصطدم بالواقع، ولم ينس أثناء دفاعه عن الممر أن يكتب أُغنية وطنية مفعمة بقيم التضحية والفداء من أجل الوطن وتدعو إلى تجاوز الهزيمة نحو النصر، وكان كل همه أن تصل الأغنية إلى الإذاعة بعد أن يستشهد لتصل معانيها إلى كل المصريين.

قصة أُغنية على الممر تتجلّى فيها قيم البطولة والشجاعة والتضحية والوطنية وسط طغيان الشعور بالهزيمة والعجز والفشل والانكسار، أليس هذا يقترب في معناه





بشكل أو بآخر مما يحدث عندنا في الكثير من قصص النجاح أو محاولات النجاح التي ينحتها أولادنا في صخرة الواقع السيئ والتي تحفرها بناتنا على جدار الحاضر الرديء وسط طغيان الشعور بالإحباط والإخفاق صحيح أن هذه القصص ضئيلة إذا ما قورنت بالكم الهائل من أحلام الشباب -الذكور والإناث- التي تحطّمت على صخرة الاحتلال والحصار والانقسام والعقوبات والتي دُفنت تحت ركام حُطام الحروب والمناكفات السياسية والعنصرية الحزبية وإدارة البؤس، ولكن الأمر غير مُتعلّق ببعض الشباب المميزين بل نجدها في آلاف الناس البسطاء العاديين.

نجدها في قصة كل تلميذ يحمل حقيبته ليذهب إلى مدرسته أو جامعته وبالكاد يجد مصروف المواصلات وقد لا يجده، نجدها في قصة كل مرابط باتت عينه تحرس في سبيل الله قابضًا على بندقيته وأحلامه بين يديه وداخل صدره، نجدها في قصة كل سيدة توقظ أولادها صباحًا لتقدم لهم الفطور ومعه تقدم لهم حب الوطن والأمل بغدٍ أفضل، نجدها في قصة كل مزارع يُصلّي الفجر فيغدو إلى مزرعته ليضرب الأرض بفأسه مُخرجاً منها قوت أسرته، نجدها في قصة كل عامل يكدح طوال النهار ليجد حد الكفاف مُبعدًا شبح البؤس عن أهله، نجدها في كل موظف لم يتخذ من خصومات الراتب أو قلته مبررًا للإهمال والتسيب في العمل... نجد هذه القصص وغيرها في كل معلم مخلص وطبيب موثوق ومهندس مستقيم وتاجر أمين وسائق شريف.

كل قصة تعبّر عن بطولة نابعة من إرادة الحياة وقوة الأمل انُتزعت من مستنقع اليأس واستُلّت من براثن القنوط، ولولا إرادة الحياة وقوة الأمل لما رأى كل بطل قصة بصيص الضوء في نهاية النفق المظلم، ولأصبحت الحياة والموت عنده مثلين، والوجود والعدم سيين، والبقاء والفناء توأمين، وظاهر الأرض كباطنها متساويين؛ فالأمل هنا يساوي الحياة بمفهومها الفعلي والمعنوي، وهو ما يدفع الناس إلى الاستيقاظ من نومهم كل يوم أملاً في غدٍ أفضل وهم يرْون-أو يخيل لهم- الضوء في نهاية النفق المُظلم، ولكن ماذا لو كان الغد أسوأ والضوء في نهاية النفق مجرد سراب ووهم؟!

ماذا لو كان هذا ما سيحدث بالفعل على الأقل في الأُفق المنظور؟!، رغم إيماننا بوجود غدٍ أفضل وضوء في نهاية النفق في الأفق غير المنظور، ألم يزد حال الناس سوءًا بعد المصالحة في كل نواحي الحياة- في غزة على الأقل - ثم هاهم ينتظرون الأسوأ بعد تفجير موكب الحمد الله واستعداد السلطة لإنزال المزيد من الإجراءات العقابية على رؤوس الغلابة المحكوم عليهم بالمؤبد في سجن غزة. ثم ماذا لو اتضح أن الضوء الباهت في نهاية النفق هو الضوء المُشع من نار الحرب التي تلوح في الأفق فنكون كمن هرب من رمضاء الحصار والعقوبات إلى نار الحرب الفاتحة فاها لتلتهم المزيد من الأرواح والأحلام وتقضي على ما تبقى من شبه الحياة في غزة؟!.





# أجراس العودة
# حتمًا ستُقرع...

**• كُتب بتاريخ:**
29 مارس 2018م

مع اقتراب الذكرى السبعين للنكبة، وفي خضم التجهيز لفعاليات مسيرة العودة الكبرى، نتذكر أُغنية فيروز عن العودة التي غنتها عام 1966 وقالت فيها: (الآن الآن وليس غداً.. أجراس العودة فلتُقرع»مُعبّرةً عن الأمل الكبير الذي كان يسكن اللاجئين الفلسطينيين بالعودة المؤكدة إلى الوطن والرجوع القريب إلى الديار، وهذا الأمل اليقيني بالعودة أكده هارون هاشم رشيد في إحدى قصائده قائلا: (عائدون عائدون إننا لعائدون.. فالحدود لن تكون والقلاع والحصون.. فاصرخوا يا نازحون إننا لعائدون).

ولم يستمر هذا الأمل طويلاً فقد أجهضته النكسة عام 1967 عندما ضاعت بقية فلسطين لتصبح (إسرائيل) فضاع حُلم العودة للوطن وتبدد الأمل في الرجوع إلى الديار وخيم اليأس على اللاجئين وتحوّل حلمهم إلى كابوس جعل نزار قباني يعتذر إلى فيروز مشككاً في العودة فكتب قصيدة يُعبّر فيها عن ذلك الشعور اليائس قال فيها: (عفواً فيروز ومعذرةً.. أجراس العودة لن تُقرع). إلا أن نزار قباني لم يكن يعلم أن حال العرب سيزداد سوءاً بعد عقودٍ من الزمن على النكبتين، هذا الواقع السيء صرّح به تميم البرغوثي قائلا: (عفواً فيروز ونزار فالحال الآن هو الأفظع إن كان زمانكما بشعًا فزمان زعامتنا أبشع).

ومع كل ذلك اليأس من العودة إلى فلسطين، إلا إن حجم الأمل بالعودة أكبر منه، والحديث عن الأمل هنا ليس مجرد أمل مبني على عاطفة الحنين للوطن أو مجرد

حُلم بعيد المنال أو أُمنية لا يمكن تحقيقها؛ بل يقيناً مستمداً من سُنن التاريخ ومعطيات الواقع ومنطق القرآن، فالعودة هنا يقينية وأجراس العودة حتماً ستُقرع، وأصوات المآذن المنادية بالعودة قطعاً ستصدح، وحلم العودة بالتأكيد سيتحقق كما أنشد عبد الكريم الكرمي قصيدته (غداً سنعود) التي قال في أبياتها: (غداً سنعود والأجيال تصغي.. إلى وقع الخطأ عند الإياب.. مع الأمل المُجنّح والأغاني.. مع النسر المُحلّق والعقاب).

وإذا انتقلنا إلى التاريخ لنستمد منه إيماننا بيقين العودة وقارنا بين نموذج الاحتلال الصليبي لفلسطين الذي زال ونموذج الاحتلال الصهيوني لفلسطين الذي سيزول حتمًا لنرى أوجه الشبه بينهما، فكلاهما يرتكزان على شرعية دينية تزعم أحقيتها بالأرض المقدسة (فلسطين)، وكلاهما مرتبط بمشروع استعماري غربي أكبر ورأس حربة له ويعتبر نفسه طليعة للحضارة والتقدم، وكلاهما احتلال عسكري توسعي واستيطاني إحلالي وله طبيعة عنصرية، وكلاهما اعتمد على العنف وإدامة العنف في وجوده واستمرار وجوده وعلى ضعف العرب والمسلمين وتفرّقهم في المحافظة على كيانه وما يجمعهم أيضاً هو الرفض العربي والإسلامي لشرعية الاحتلال- رغم توقيع اتفاقيات هدنة وسلام في كلتا الحالتين- وهذا الرفض الشعبي هو كلمة السر التي قضت على الكيان الصليبي، وهي نفس كلمة السر التي ستقضي على الكيان الصهيوني مهما طال الزمان أسوة بالكيان الصليبي.

أما معطيات الواقع الدالة على يقيننا بالعودة فهي عناصر الضعف التي بدأت تظهر في الكيان الصهيوني ومنها تفكك وضعف الكيان من الداخل وأن النواة العلمانية الصهيونية الصلبة التي كانت أساس الاستيطان اليهودي بدأت تتآكل، وأن المجتمع الإسرائيلي تحوّل إلى أقليات سماها رئيس الكيان بالقبائل المختلفة التي لا تتخالط فيما بينها وتفضل كل قبيلة أن ترى نفسها وتتجاهل الآخرين، كما أن الميزان الديموغرافي بدأ يميل لصالح الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية الأمر الذي يقوّض أساس المشروع الصهيوني المستند إلى مقولة فلسطين أرض بلا شعب وهو السبب الذي جعل الكاتب الأمريكي اليهودي (بنيامين شفارتس) يتنبأ بزوال (إسرائيل) قبل تمكنها من





الاحتفال بالذكرى المائة لتأسيسها، وهو نفس السبب إضافة للمقاومة التي جعلت رئيس الأركان السابق (موشي يعلون) يخشى بسببها من زوال دولته. وأضاف آخرون عوامل أخرى تُعجل من زوال الدولة العبرية منها عدم قدرتها على شرعنة وجودها في الإقليم واستمرار رفضها عربياً وإسلامياً وتراجع الرواية الصهيونية عالمياً وتآكل قوة الردع لجيشها.

وأخيرًا وفق منطق القرآن وآياته فإن زوال (إسرائيل) حتمية قرآنية، وهذا يُفهم من نصوص الآيات ومنطقها وروحها التي تتحدث في سورة الإسراء التي تُسمى أيضاً بسورة بني إسرائيل ودون الدخول في التفاصيل فهي تتحدث عن إفسادين وعلوين لبني إسرائيل هناك خلاف بين المُفسرين على زمان الإفساد والعلو الأول، ولكن لا خلاف بين المُفسرين المعاصرين على الإفساد والعلو الثاني الذي نعيش زمانه، أو على الأقل فنحن في مرحلة (وإن عدتم عدنا) أي إن عدتم إلى الإفساد عدنا إلى إساءة وجوهكم وتتبير علوكم وتدمير إفسادكم، وكلا الرأيين يؤديان إلى نفس الفهم وهو أن بني إسرائيل قد جاءوا من كل أنحاء الأرض إلى فلسطين وأن دولتهم تعيش إفسادًا حقيقياً عظيمًا وقوة وعلواً وأنهم قد أُمدوا بأموال وبنين وهم أكثر قدرة على الحرب بحبل من الناس ودعم الدول الكبرى ولم يبق إلاّ العودة إلى تدمير إفسادهم بتدمير دولتهم عندما يأتي وعد الآخرة. وبذلك يُمكن القول بأن أجراس العودة حتمًا ستُقرع.

# طارق عز الدين..
# حكاية شعب...

**• كُتب بتاريخ:**
06 أبريل 2018م

**طارق عز الدين**.. اسمٌ ورد في الأخبار ومر على البعض مرور الكرام بدون التفطّن بأن خلف هذا الاسم إنساناً بمفهومه الإنساني والأخلاقي، وقد يكون خبر منعه من السفر للعلاج توارى تحت أنقاض ركام أخبار الأحداث المتدافعة بدون الانتباه إلى القصة الإنسانية الكامنة وراء الخبر، وربما قصة مرضه وإرجاعه من معبر رفح أكثر من مرة قد تركت أثرًا حزيناً وأسىً بليغاً في نفوس الكثير منّا بدون إدراك حكايته منذ البداية، وهي حكاية شعب طارق عزالدين أحد تجلياتها التي تجمع بين البطولة والمأساة، بطولة شعب صامد مقاوم ومأساة وطن أسير حزين.

طارق عز الدين.. المقاوم العنيد.. الثائر المُطارد.. الأسير المُحرر.. المُبعد إلى غزة.. المتبني لقضية الأسرى.. المُصاب بمرض لوكيميا الدم.. الممنوع من السفر... حكايته هي حكاية شعبه وقصته هي قصة وطنه، حكاية شعب قاوم الاحتلال وثار ضد الظلم وتمرد على الطغيان وانتفض رافضًا العبودية، كأي شعبٍ عزيزٍ حُر يأبى الخنوع ويأنف الخضوع ويصرُ على المجد والشموخ، فيدفع ضريبة العزة والكرامة وهي زهيدة إذا ما قورنت بضريبة الذلة والمهانة عندما يركن الشعب للهوان والإذعان.

ضريبة العزة والكرامة دفعها الشعب الفلسطيني ولا يزال نزيفاً متواصلاً من فلذات أكباده، فمنهم من قُتل فاتخذهم اللهُ شهداء، ومنهم من سُجن فهم أحرار خلف القضبان، ومنهم من نُفىَ وأبعد وأُخرِجوا من وطنهم كما أُخرج قدوتهم ورسولهم عليه الصلاة والسلام من وطنه، ومنهم من هُجِر فانضم إلى جموع اللاجئين





أو هُدمَ بيته فأمسى مع المشردين داخل وطنهم... وغير ذلك من صنوف القمع وألوان التنكيل؛ لتروى بالدم والعرق والدموع حكاية شعب هي مجموع حكايات أبنائه التي تجمع في مضامينها الدرامية معاني البطولة والمأساة، وطارق عزالدين اختزال لهذه الحكاية تماماً ككل أبطال ورموز الشعب العظيم.

**طارق عز الدين**.. حكايته هي حكاية شعب وقع ضحية لكل قوى الشر في العالم التي أخرجت من بينها خُلاصة الشر وحصيلة القبح ومنُتهى الرذيلة فألقتها في وجهنا فإذا هي دولةٌ تسعى أُمدت بالأموال والبنين والقدرة على النفير، وكانت النكبة ثم النكسة التي وُلد طارق عزالدين بعدها بسبع سنين، ففتح عينيه على رؤية جنود الاحتلال ومستوطنيه يعيثون في بلدته (عرابة) قضاء جنين فساداً كما في كل فلسطين، فلم يكن من السهل عليه أن يرى ذلك ويسكت وهو الذي رضع مع حليب أمه- ككل أمهات فلسطين- لبن العزة والكرامة وتشّرب معه رحيق الأنفة والإباء، فبلغ مبلغ الرجال مُبكرًا وبالكاد شق عن الطوق عندما اندلعت الانتفاضة الأولى.

قاوم طارق عز الدين الاحتلال مشاركاً في فعاليات الانتفاضة الأولى، وخاض تجربته الاعتقالية الأولى ولم يتجاوز عمره الستة عشر ربيعًا ليمكث في السجن بضعة شهور، ليخرج من السجن أشد عودًا وأشحذ عزيمة وأقوى إرادة على مواصلة النضال والسير على درب الثوّار؛ فاعتُقل بعدها ثلاث مرات قبل الانتفاضة الثانية بلغ مجموعها ما يقرب من أربع سنوات، ولكن أهم فصول الحكاية يبدأ مع بداية انتفاضة الأقصى عندما التحق بسرايا القدس -الجهاز العسكري لحركة الجهاد الإسلامي- وشارك في التخطيط والإعداد لعمليات فدائية آذت العدو في جنوده ومستوطنيه أصبح مطاردًا بعدها دون أن يمنعه ذلك من مواصلة دربه الجهادي، فشارك في معركة جنين بشكل فاعل ولكنه غير مباشر، مما أدى إلى اعتقاله بعد المعركة بشهرين وهُدمَ بيته وحُكم عليه بالمؤبد وخمس وعشرين سنة وعشرة شهور.

وللشهور العشرة في الحكم قصة فقد زادها قاضى الاحتلال العسكري على الحكم عندما ضحك طارق بعد النطق بالحكم فاستُفز القاضي وزاد عشرة شهور وهي كانت وقف تنفيذ من حكم سابق على طارق وأوصى بعدم خروجه بأي صفقة تبادل، فما كان من طارق إلاّ أن قال (إن الحكم إلا لله وليس لك سأخرج من السجن والأيام بيننا) وقد نفذ حكم الله تعالى، وقد أحسن به ربه إذا أخرجه من السجن مع زملائه الأسرى في صفقة وفاء الأحرار المعروفة بصفقة شاليط بعد أن قضى في سجون الاحتلال ثلاثة عشر عاماً، ولكن نصيبه كان الإبعاد إلى غزة ولم يعد إلى بيته وأهله في عرابة وقال في ذلك إنه لا يعتبر نفسه مُبعداً لأنه متواجد بين أهله في قطاع غزة، وإنه لا يوجد فرق بين جنين القسام وبين غزة هاشم فهي كلها فلسطين وكلها أرض مقدسة طاهرة.

عاش طارق عز الدين وأسرته المكوّنة من زوجة وولدين وبنتين بين أهله في قطاع غزة وعاش مأساتهم وعانى ما عانوا من ويلات الحروب والحصار والانقسام والعقوبات، ونذر حياته لخدمة قضية الأسرى من خلال عمله كمدير لإذاعة الأسرى منذ خروجه من السجن فكان خير من حمل قضيتهم وأفضل من يُعبّر عن همومهم حتى غلبهُ همهُ عندما أُصيب بمرض لوكيميا الدم منذ أكثر من شهرين، ورقد في المستشفى ينتظر كغيره من طوابير المرضى الذين اصطدموا بصخرة بوابة معبر رفح المُغلقة طوال أيام السنة تقريباً، ومنهم من قضى نحبه شاكياً إلى الله تعالى ظلم العدو والأخ والصديق، ومنهم من ينتظر أيهما أسبق الموت أم فتح المعبر، ومنهم من مُنعَ من السفر مثل طارق عز الدين، وهو منعٌ يساوي تماماً انتظار موته في غزة لتكتمل الحكاية.. حكاية شعب قرر أن يتحدى الموت ويصر على تمسكه بالحياة، ولكنها الحياة التي تسر الصديق، وإن لم تكن كذلك فليكن الموت الذي يغيظ العدا.





# غزة (بتحب)
# موّال النهار...

**• كُتب بتاريخ:**
11 أبريل 2018م

بعد الانفجار الذي استهدف موكب الدكتور رامي الحمد الله أثناء دخوله إلى قطاع غزة، وما تبعه من اتهامات متبادلة بين حركتي فتح وحماس، وما لحقه من تهديدات تتوّعد غزة بالويل والثبور وتُنذر أهلها بالثأر والدمار، صادرة من أولى الأمر والقرار في السلطة، كان من الواضح أننا ننتظر الأسوأ ونترقب الأبشع، وأوهمنا أنفسنا لبرهةٍ من الزمن أن تلك التهديدات قد ذهبت أدراج الرياح إجلالاً للدم المسفوك من شهداء وجرحى مسيرة العودة على محراب الوطن، وأن تلك النُذُر قد توارت استحياءً من أحلام الشباب والشابات المُحطّمة على أسلاك وبوابات قطاع غزة المُحاصر. ولم تطل تلك الأماني كثيرًا حتى أيقظنا كابوس الواقع المر على جملة عقوبات جديدة ضربت عميقاً في قلب الأمل فطالت ما تبقى من رواتب الموظفين العموميين في قطاع غزة، واتضح لنا أن الضوء الباهت الذي لمحناه في نهاية نفق الانقسام لم يكن إلاّ الضوء المُشع من نار الحرب التي تلوح في الأُفق التي قد يلجأ إليها العدو للخلاص من مأزق مسيرة العودة، أو يُهيئ للبعض أنها الخلاص من مأزق الحصار والعقوبات.

المنطق الذي تعتمد عليه السلطة في فرض العقوبات على جزء مهم وكبير من الشعب الفلسطيني المُحاصر والصامد والمقاوم في قطاع غزة منطق يعتمد على فرضيات خاطئة ترى في تلك العقوبات وسيلة للضغط على الناس في غزة بتجويعهم وإذلالهم وتدمير مقومات الحياة في حدها الأدنى ليقوموا بدورهم بالضغط على حركة حماس المُمسكة بمقاليد الأمور والسلطة في غزة وصولاً إلى الانفجار في وجهها- وليس في

وجه الاحتلال – كي تُسلّم بشروط السلطة كاملة وتمكين حكومة (الوفاق الوطني) في غزة أسوة بالضفة الغربية المُحتلة؛ بدلاً من الحوار مع حماس على أساس تطبيق اتفاقية المصالحة القائمة على الشراكة السياسية والمسؤولية الوطنية، وبدلاً من إجراء حوار وطني شامل بمشاركة الكل الفلسطيني للخروج من مأزقي أوسلو والانقسام وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني على أساس الثوابت الوطنية ونهج المقاومة الشاملة وتوظيف السلطة لخدمة صمود الشعب فوق أرضه كرافد للمشروع الوطني.

هذا المنطق المعتمد على العقوبات وتخلّي السلطة تدريجياً عن مسؤولياتها عن السكان في قطاع غزة يناقض المسؤولية القانونية التي توّلتها منظمة التحرير الفلسطينية عبر السلطة التي أنشأتها لإدارة شؤون السكان بموجب البند السادس من اتفاقية أوسلو بغض النظر عن الموقف السياسي من اتفاقية أوسلو بالرفض أو التأييد وحلت بناءً عليه مكان الإدارة المدنية لسلطة الاحتلال العسكري الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وما حدث بعد ذلك من دخول حركة حماس في سلطة لا تعترف بمرجعيتها القانونية وليست جزءًا من مرجعيتها السياسية وبرنامجها السياسي يناقض البرنامج الذي أُقيمت على أساسه السلطة، وما ترتب على ذلك من خلاف ثم انقسام لا يُغير من جوهر الأمر شيئاً، ولا يُعطي المبرر للتخلّي عن المسؤولية القانونية والوطنية عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

ومنطق العقوبات يعتمد على مبدأ غير أخلاقي يرى في الغاية مُبررًا للوسيلة، فعلى فرض أن الغاية فعلاً إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية وهي غاية نبيلة بلا شك، فإن الوسيلة إلى تحقيقها عبر العقوبات الجماعية هي وسيلة غير نبيلة بدون شك؛ لما تؤدي إليه من استنزاف طاقة الصمود لدى سكان غزة فوق أرضهم وتُدمر روحهم المعنوية وترسخ مأساتهم وتعمق معاناتهم وتزيدهم فقرًا وبؤسًا وتعسًا. كما أنها تؤدي إلى نتائج مُضرة بالنسيج الوطني الفلسطيني كترسيخ التمييز بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد في كل من الضفة والقطاع، وتحويل الانقسام المؤقت إلى انفصال





دائم قد يؤدي إلى تحويلنا إلى جماعات بشرية مُبعثرة وليس شعبًا واحدًا له قضية وطنية واحدة.

ومع كل ذلك لا يمكن الاستسلام لمنطق اليأس والإحباط المُراد فرضه على الشعب الفلسطيني في كل مكان لا سيما في قطاع غزة المُحاصر والمعاقب خاصة في الوقت الذي يخوض سكانه ملحمة بطولية من خلال فعاليات مسيرة العودة الكبرى المعمّدة بالدم والعرق والدموع، المفعمة بثقافة الحياة والأمل –وليس الموت واليأس– كما يزعم البعض. وما أشبه اليوم بالغد عندما كتب الشاعر المصري الكبير عبدالرحمن الأبنودي عقب النكسة قصيدته (عدّى النهار) في اعتراف صريح بالهزيمة قائلاً في مطلعها:«عدّى النهار.. والمغربية جاية تتخفى ورا ظهر الشجر.. وعشان نتوه في السكة.. شالت من ليالينا القمر...). ولكن مع إصرار قوي على تجاوز الهزيمة وبث الأمل بالنصر قائلا:)... أبداً.. بلدنا للنهار.. بتحب موّال النهار.. لّما يعّدي في الدروب.. ويغني قدام كل دار).

القصيدة تحوّلت إلى أُغنية لحنها باليغ حمدي وأداها عبد الحليم حافظ، فكان مفعولها كالسحر رفعت معنويات الناس وأعطتهم يقيناً بالنصر القادم، وأملاً في الصباح المُشرق وما أحوج أهل غزة لهذا اليقين والأمل ليمحو عن ليل غزة الحزين سواده ويزيل ظلمته انتظارًا للصباح المشرق حتمًا مع طلوع الشمس وقدوم النهار، فغزة ككل فلسطين خلقت للنهار (بتحب) موّال النهار.

# قطع الرواتب..
# خلل فني أم خلل وطني وأخلاقي؟!...

**• كُتب بتاريخ:**
19 أبريل 2018م

قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح السيد عزام الأحمد إن قطع رواتب موظفي قطاع غزة كان نتيجة لخلل فني كما أعلن وزير المالية، وأكد ذلك السيد عباس زكي في تصريحٍ له نقلاً عن وزارة المالية مُضيفاً أنه لم يصدر أي قرار بشأن قطع رواتب موظفي السلطة بقطاع غزة، وأن عدم صرفها أسوةً بموظفي الضفة ناتج عن خلل فني سيتم حله خلال الأيام القادمة. هذا الكلام بعد صرف رواتب موظفي السلطة في الضفة، والأيام القادمة جاءت ولم تُحل إشكالية الخلل الفني وعاد الموظفون المنتظرون على بوابات البنوك إلى بيوتهم بخُفي حُنَين وجيوبهم فارغة إلاّ من الخيبة واليأس والقنوط؛ مما يوحي بأن قطع الرواتب غير ناتج عن خلل فني بل عن خلل وطني وأخلاقي.

الذي ينفي فرضية الخلل الفني ويؤكد فرضية الخلل الوطني والأخلاقي أن الرواتب لم تُصرف حتى كتابة هذا المقال، وأن قطع الرواتب يسير في السياق العام لفرض الإجراءات العقابية التصاعدية وفق سياسة السلطة التي بدأتها منذ مارس 2017 بخصم نسبة كبيرة من الرواتب وتقليص كمية الكهرباء وغيرها من إجراءات، كما أنها جاءت بعد تهديدات الرئيس محمود عباس برفع يده عن كامل المسؤوليات والالتزامات تجاه قطاع غزة بخطوات عملية غير مسبوقة إذا لم تُسلم حماس قطاع غزة من الألف إلى الياء بما فيها الوزارات والدوائر والأمن والسلاح وفق مبدأ «يا بتشيلو يا بنشيل» أو «بنتهم عندهم وابني عندي». وهو ينسجم مع الخبر الذي نُشر في موقع (دنيا الوطن) الإلكتروني نقلاً عن مصادر مُطلعة في السلطة قبل صرف رواتب موظفي





الضفة فحواه أن عزام الأحمد طالب بضرورة قطع رواتب موظفي غزة من أجل زيادة الضغط على حركة حماس لتستجيب لشروط السلطة.

فرض الإجراءات العقابية كما يسميها أهل غزة أو إجراءات إنهاء الانقسام كما يُسميها أهل السلطة تُخالف البند السادس من اتفاقية أوسلو الذي ينص على «نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخوّلين بهذه المهمة» أي السلطة الوطنية الفلسطينية التي أنشأتها منظمة التحرير الفلسطينية لتُدير شؤون السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع تحت الاحتلال كمرحلة انتقالية للدولة المستقلة استمرت ربع قرن ولا زالت مستمرة وفق شرعية أوسلو قانونياً وشرعية المنظمة سياسياً، والذي حدث في انتخابات 2006 للمجلس التشريعي أن حركة حماس دخلت وفازت في انتخابات وفق هاتين الشرعيتين وهي ليست شريكة في أيٍ منهما؛ بل وتبني مواقف فكرية وسياسية مناقضة لمشروع أوسلو السياسي فكان مأزقها الذي قادها مع الكل الفلسطيني إلى مأزق الانقسام الذي عمّق بدوره مأزق أوسلو؛ ورغم ذلك فإن السلطة لم تتخلَ عن مسؤوليتها تجاه غزة وبالتحديد عن موظفيها في غزة سواء من بقوا منهم على رأس عملهم أو من تركوا أماكن عملهم باعتبارهم غير مسئولين عن الانقسام وعدم تحملهم لتبعاته وبالتالي عدم معاقبتهم عليه، ولكن واضح أن هذه الرؤية قد تغيّرت منذ أكثر من عام بعد معاقبة الموظفين ومعهم كل الشعب الفلسطيني في قطاع غزة كوسيلة للضغط على حماس.

استخدام العقوبات وآخرها قطع رواتب الموظفين في قطاع غزة كوسيلة ضغط على الناس في غزة ليضغطوا بدورهم على حركة حماس التي تُمسك بمقاليد السلطة في غزة أو ينفجروا في وجهها للتسليم بشروط السلطة خلل وطني قائم على فرضية خاطئة تسعى لتوجيه غضب الناس إلى سلطة غزة بدلاً من دولة الاحتلال التي تقهرنا جميعاً، وللأسف فهي نفس الفرضية التي تُمارسها دولة الاحتلال في محاصرة غزة للتأثير سلبياً على صمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزة باعتباره الحاضنة الشعبية للمقاومة. كما أن استخدام العقوبات كوسيلة لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية ليس هو

المدخل الصحيح لذلك، فالطريق الأفضل هو الحوار الوطني على أرضية اتفاقية المصالحة الموّقعة في أكتوبر 2017 القائمة على مبدأ الشراكة الوطنية وتغليب المصلحة العامة كما جاء في مقدمة الاتفاقية، والمستندة بدورها إلى اتفاقية القاهرة لعام 2011 ووثيقة القاهرة 2009 إضافة لاتفاقية الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير 2005 وغيرها وجميعها قائمة على مبدأ الشراكة السياسية والمسؤولية الوطنية في كل الملفات المتعلقة بالسلطة والمنظمة.

فرض العقوبات على غزة من السلطة ليس فقط خللا وطنياً ؛ بل خللا أخلاقياً أيضاً باعتباره يستخدم مبدأ غير أخلاقي في السياسة، يعتبر الوسيلة مُبررًا للغاية، فالوصول إلى إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية غاية أخلاقية ووطنية نبيلة، ولكن استخدام وسيلة العقوبات الجماعية ضد مليونين من الشعب الفلسطيني كُتب عليهم الشقاء في غزة وسيلة غير نبيلة كونها تُعمّق مأساة أهل غزة وتُمعن في إذلالهم وتزيدهم فقرًا وبؤسًا بعد أن أنهكهم الاحتلال والحصار والانقسام، وحتى لو تحقق هدف إنهاء الانقسام بفعل هذه العقوبات بعد حينٍ من الزمن وإلى أن نصل إلى هذه المرحلة فسيكون جيلٌ بأكمله قد ضاع بين مطرقةِ الحصار وسندان الانقسام، وستكون الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية قد وصلت مرحلة لا يمكن تعويضها.

في الختام أرجو أن تكون فرضية الخلل الفني في عدم صرف رواتب موظفي غزة فرضية صادقة لتنفي فرضية الخلل الوطني والأخلاقي، وأن يمتد إصلاح الخلل الفني إلى إصلاح الخلل الوطني الذي يُعيق مسيرة العودة والتحرير والاستقلال، فينتهي الانقسام وتتحقق الشراكة السياسية والوطنية والانطلاق من أرضية حركة التحرر الوطني والثوابت الوطنية الفلسطينية.





# المجلس الوطني ينعقد في الزمن المُلّوث..

**• كُتب بتاريخ:**
26 ابريل 2018م

بكل عنفوان الثوار وعزيمة الأبطال وعناد الفدائيين وتصميم المجاهدين الخارجين لتوهم من خنادق القتال، والعائدين للحال من ميادين النزال، والراجعين للفور من ساحات الوغى، ظهر أحد كبار الثوار الأبطال وغبار الحرب لا يزال على جبهته ليتحدث عن غزوة المجلس الوطني القادمة قائلاً:)... سيُعقد المجلس الوطني في موعده... شاء من شاء وأبى من أبى واللي مش معجبهُ يشرب من البحر الميت... ومن بحر غزة من الجانب اللي فيه تلويث»واتبع كلامه الثوري بضحكة وطنية بريئة، ربما كانت شفقة ورأفة على المساكين والغلابة الذين سيضطرون للشرب من بحر غزة المالح بسبب رفضهم المشاركة في دورة المجلس الوطني القادمة، ومن (الجانب اللي فيه تلويث»بالتحديد حسب المناطق التي حددتها سلطة جودة البيئة الفلسطينية كمناطق ملوثة يُحظر السباحة فيها حرصًا على صحة المواطن الفلسطيني الصالح الملتزم بالشرعية أو الرشيدة.

المساكين الذين سيضطرون للشرب من بحر غزة المالح ومن (الحتة) الملوّثة فيه يُمكن القول بكل ثورية ووطنية بعيدًا عن التملق والنفعية (يستاهلوا اللي يجري لهم)؛ بسبب تصرفاتهم (الوحشية غير الوطنية)، ولركونهم للذين (ظلموا وانقلبوا على السلطة)، وعدم ثورتهم على (خاطفي الطائرات الإرهابيين)، ليذوقوا من طعم الملوحة دون طعم التلوّث زيادة في العذاب لعلهم يرجعون إلى الصف الوطني وعسى الله أن يتوب عليهم قبل بلوغ الروح الحلقوم. وإذا كان تلوث البحار أمرًا معروفاً ومكشوفاً

فإن الأمر غير المعروف وبالتأكيد غير مكشوف وفق النظرية الجديدة العابرة للوطنية والخارقة للثورية فهو (تلوّث الزمن) الناتج عن جرائم غريبة وفيروسات عجيبة يقول العلماء إنها تتكاثر عندما يطفو إلى السطح أشباه الرجال وأرباع الثوار، وعندما تشيع النفعية والارتزاق وينتشر التزلف والنفاق.

ولمعرفة كيفية وصولنا إلى الزمن المُلوّث القبيح الذي سيُعقد فيه المجلس الوطني تحت حراب الاحتلال في رام الله وبمن حضر من أصحاب الحظوة والرضى المضمون صوتهم وصمتهم الفرحين بما آتاهم صاحب الأمر من فضله وأنعم عليهم من خيره، لا بد من الرجوع إلى الزمن النقي الجميل للمجلس الوطني الفلسطيني قبل ظهور أشباه الرجال وأرباع الثوار. فالدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في القدس عام 1964 برئاسة أحمد الشقيري مُعلناً تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ومُصدِرًا الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أكد على البُعد القومي للهوية الوطنية الفلسطينية وللصراع مع الكيان الصهيوني، ومُحدداً مساحة فلسطين الانتدابية الكاملة من البحر إلى النهر ومن رأس الناقورة إلى أم الرشراش. والدورة الرابعة للمجلس الوطني المنعقدة في القاهرة عام 1968 برئاسة يحيى حمودة أصدر الميثاق الوطني الفلسطيني مؤكدًا على حدود ومساحة فلسطين الانتدابية الكاملة وعلى الكفاح المسلح كطريق وحيد لتحرير فلسطين.

استمر المجلس الوطني عنواناً للتمسك بالثوابت الوطنية والكفاح المسلح والوحدة الوطنية حتى بدأ التحوّل في الفكر السياسي العربي بعد حرب أكتوبر 1973 محوره تقبل (دولة إسرائيل) كأمر واقع وقبول قرارات (الشرعية الدولية) كأقصى ما يُمكن تحقيقه، وانتقل هذا الفكر إلى الفلسطينيين مصحوبًا بمبررات الواقعية الثورية وإمكانية التحرير المرحلي لفلسطين، فكانت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة في القاهرة عام 1974 برئاسة خالد الفاهوم ترجمة لهذا التحوّل في الفكر السياسي الفلسطيني عندما تبنى المجلس الوطني البرنامج السياسي المرحلي المعروف ببرنامج النقاط العشر، وأهم بنوده: البند الثاني الذي ذكر (إقامة سلطة الشعب





الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها)، والبند الثامن من البرنامج الذي اعتبر السلطة الوطنية الفلسطينية بداية لاستكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني.

احتجنا إلى ما يُقرب عقدين من الزمن تلوّثت فيه مفاهيم الثورة ومعاني التحرير وقيم الوطنية لنصل في نهاية المطاف إلى «سلطة بدون سلطة تحت احتلال بدون كُلفة» على حد وصف الرئيس محمود عباس رئيس السلطة وأحد مؤسسيها، ولتصبح «السلطة المُقاتلة» سلطة تُنسّق مع الاحتلال، ومن سلطة مُقامة على أرض مُحررة إلى سلطة تحت الاحتلال أو (تحت بساطير الإسرائيليين) كما قال الرئيس حرفياً، وبات من المؤكد أن السلطة التي أُريد لها أن تكون بداية (لاستكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني) أمست نهاية لمشروع التحرير وفق مشروع التسوية القائم على فرضيات خاطئة وفكر سياسي عقيم أنتج لنا هذا المأزق الكبير بوجود سلطة تحت الاحتلال منقسمة على نفسها ومُعيقة للمشروع الوطني الفلسطيني القائم على محاور التحرير والعودة والاستقلال.

المجلس الوطني خلال هذا الزمن المُلوّث كان مُشرّعًا للتنازل عن الثوابت الوطنية لاسيما في دورته الحادية والعشرين المنعقدة في غزة عام 1996 برئاسة سليم الزعنون وفي ظل السلطة وبحضور الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) حيث تم فيه إلغاء بنود الميثاق الوطني التي تتعارض مع اتفاقية أوسلو خاصة البنود التي تنص على وحدة الأرض الفلسطينية الكاملة، والكفاح المُسلّح لتحرير فلسطين، وعدم قانونية دولة إسرائيل.

ولكي يؤدي المجلس الوطني دوره كمؤسسة تشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهيئة برلمانية جامعة للكل الفلسطيني، وقائد للمشروع الوطني الفلسطيني، من الضروري إخراجه من تحت سقف أوسلو مكانياً بعيدًا عن حراب الاحتلال، وزمانياً بعيدًا عن زمن أوسلو، وبناءً على وثيقة إعلان القاهرة عام 2005 التي نصت على

تفعيل وتطوير المنظمة وفق أُسس توافقية تضمن تمثيل كل القوى الفلسطينية حسب موازين القوى الشعبية والنضالية والسياسية بالانتخاب أو بالتوافق، وبناء على قرارات اللجنة التحضيرية التي شاركت فيها كل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحركتا حماس والجهاد في بيروت يناير 2017. ليكون المجلس الوطني الفلسطيني بيتاً للكل الفلسطيني وحارسًا للمشروع الوطني وضامناً للثوابت الوطنية ومُجددًا للقيادة الوطنية.





# العودة الكبرى أم كسر الحصار.. ماذا نريد؟...

**• كُتب بتاريخ:**
07 مايو 2018م

مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الاسم الذي أطلقته الهيئة الوطنية العُليا للمسيرة على فعاليات المقاومة الشعبية السلمية المتواصلة على السلك الحدودي المُقام على خط الهُدنة الفاصل بين قطاع غزة والأرض المُحتلة عام 1948. ومن خلال مضمون اسم الفعاليات من الواضح أنها تحمل هدفين: أحدهما هدف عام لكل الشعب الفلسطيني المُهجّر من أرضه يتمثل في العودة الفعلية إليها، والآخر هدف خاص بجزء من الشعب الفلسطيني المُحاصر في قطاع غزة يتمثل في إنهاء الحصار عن قطاع غزة المفروض من دولة الاحتلال وزاده الانقسام والعقوبات وإغلاق المعبر قساوةً وبؤسًا.

وبعد أكثر من شهر على بدء الفعاليات والاقتراب من ذروة الفعاليات في يوم النكبة من المفيد أن نراجع خطواتنا ونحدد موضع أقدامنا والتوّقف لحظة للتفكير كي نواصل المسيرة بخطى ثابتة وواثقة، وفي إطار هذه المنهجية لقراءة المسيرة تأتي محاولة معرفة ماذا حققنا من أهداف؟ وماذا نريد تحقيقه في حدود المُمكن والمتاح في الوقت الراهن؟

بالتأكيد لا يتوقع أحد أن تتحقق العودة الفعلية إلى فلسطين المحتلة عام 1948 من خلال فعاليات مسيرة العودة، ولكن من المتوقع وحدث بالفعل هو أن هذه الفعاليات قد أحيت ورسخت ثقافة حق العودة في عقول ووجدان الجيل الفلسطيني الجديد الذي تلا جيل الآباء والأجداد، هذا الجيل تنبأ زعماء المشروع الصهيوني

ومؤسسو الكيان الصهيوني أن ينسوا وطنهم فلسطين بعد موت الكبار. وإحياء ثقافة العودة ونقلها من جيلٍ لآخر في تواصل مبدع للأجيال يُسهم بلا شك في العودة الفعلية يومًا ما؛ فمسيرة العودة حلقة من حلقات النضال الوطني التراكمي الذي سيصل لا محالة إلى إرجاع الحق إلى أصحابه عندما تكتمل دائرة هزيمة (إسرائيل) مع دائرة نصر أصحاب الحق.

والمسيرة إضافة إلى ذلك ثبتت حق العودة وهو جوهر الصراع مع الكيان الصهيوني المتمثل في الأرض التي اغتصبها وطرد منها سكانها الأصليين، وهذا الأمر يُبطل الرواية التي روّجها الصهاينة في العالم بجوهر القضية الفلسطينية مُبطلةً الرواية الإسرائيلية الصهيونية ومُرسخةً للرواية الفلسطينية العربية، وهي أن شعبًا بأكمله قد طُرد من أرضه وحل مكانه (شعب) آخر تم اختراعه لا علاقة له بالأرض التي اغتصبها، كما أن المسيرة عمّقت المأزق الوجودي للكيان الصهيوني باعتبارهم موجودين في المكان الخطأ والزمان الخطأ وأنهم طارئون على مكان سيلفظهم يومًا ما وعابرون في زمن سيتجاوزهم.

وقد لا تؤدي مسيرة العودة إلى إنهاء الحصار بشكل فوري وتلقائي، ولكنها أوجدت لا شك قناعة لدى الاحتلال والأطراف المساعدة له في حصار قطاع غزة والتضييق عليه ومعاقبته بأن الشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم في غزة لن يسكت على الحصار إلى ما لا نهاية وأن لديه أرواق ضغط فعّالة ومؤثرة للضغط وأنه مستعد للتضحية ودفع ثمن في سبيل رفع الحصار تمامًا كما كان على الدوام خلال مراحل الانتفاضة الأولى والثانية وحروب غزة الثلاث، لأن الحصار لم يعد مسألة رفاهية يبحث عنها الشعب الفلسطيني في غزة؛ بل هي مسألة حياة أو موت بالنسبة له، ومسألة كرامة لن يتنازل عنها ومهما كان حجم التضحيات. وهذه القناعة لدى الاحتلال ستؤدي في نهاية المطاف إلى التوصل إلى نتيجة مفادها عدم جدوى الحصار في دفع الشعب الفلسطيني إلى الاستسلام، كما أنها ستدفعه إلى الضغط على السلطة لوقف وإلغاء العقوبات على غزة عندما يتأكد أنها تقود إلى الانفجار في وجه دولة الاحتلال.





وعدم تحقيق هدفي العودة وإنهاء الحصار فورًا لا يعني عبثية الجهد الوطني الشعبي السلمي المبذول في فعاليات المسيرة، ولا يعني ضياع تضحيات الشعب الكبيرة من أرواح ودماء وعرق ومعاناة سُدى، فهذه المسيرة حلقة من سلسلة النضال الوطني الفلسطيني المتواصل والمتراكم منذ قرن من الزمان تُصب في نهر النضال الوطني الجاري باتجاه هدف واحد هو التحرير والعودة والاستقلال، كما أنها تتكامل مع أشكال المقاومة الأخرى ورديف لها وليست بديلاً عنها ولن تتوقف حتى انتزاع الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة.

ووفق هذه الرؤية للمسيرة من المفيد تحديد سقف زمني غير معلن لها تكون فيه الرسالة قد وصلت للاحتلال ولكل من يهمه الأمر، كي لا يكون الثمن المدفوع فيها أكبر من الضروري واللازم استعدادًا لجولة أخرى من النضال والمقاومة حتى يأذن الله تعالى بالنصر المبين.

# مسيرة العودة ومذبحة النكبة.. وقفة للمراجعة والتأمل..

**• كُتب بتاريخ:**
15 مايو 2018م

استمعت إلى آخر نشرة أخبار مساء الاثنين بعد يوم عاصف من مسيرة العودة ومذبحة النكبة، كان عدد الشهداء قد ارتفع إلى اثنين وخمسين شهيداً والجرحى قد اقترب عددهم نحو ثلاثة آلاف جريح، نمت بعد منتصف الليل بصعوبة متجاوزاً سقف السهر عندي بأكثر من ساعتين، واستيقظت مُبكّرًا وتصفحت المواقع الإخبارية الفلسطينية لأجد أن عدد الشهداء قد وصل إلى ثمانية وخمسين شهيداً، وشاهدت بعض صور الشهداء لا تعرّف ملامحهم وأرى تفاصيل سحناتهم، وأطّلع على قصصهم الإنسانية بعيدًا عن الأرقام المجردة والمشاعر الجافة إيماناً مني بأن وراء كل اسم شهيد إنسان وحياة بأكملها قد توّقفت وأسرة قد فُجعت وتغّيرت مجرى حياتها وربما دُمرّت... خرجت من بيتي ذاهبًا إلى عملي رغم إعلان الإضراب وفي الطريق فتح السائق مذياع السيارة على نشرة أخبار السابعة صباحًا فإذا بعدد الشهداء قد زاد اسماً كان هذا الاسم هو للطفلة الرضيعة ليلى الغندور متأثرة باستنشاق الغاز أثناء تواجدها مع ذويها في معسكر العودة شرق مدينة غزة.

قبل أسبوع من مذبحة النكبة كتبت مقالاً بعنوان (العودة الكبرى أم كسر الحصار.. ماذا نريد؟) جاء في هذا المقال»... وبعد أكثر من شهر على بدء الفعاليات والاقتراب من ذروة الفعاليات في يوم النكبة من المفيد أن نراجع خطواتنا ونحدد موضع أقدامنا والتوّقف لحظة للتفكير كي نواصل المسيرة بخطا ثابتة وواثقة... ومن المفيد تحديد سقف زمني غير مُعلن لها تكون فيه الرسالة قد وصلت للاحتلال ولكل





من يهمه الأمر، كي لا يكون الثمن المدفوع فيها أكبر من الضروري واللازم»وكتب آخرون في هذا الإطار، ولكن على ما يبدو أن أصحاب القرار ليس لديهم وقت للقراءة وإذا قرأوا»يطنشون»فثرثرة الكُتّاب لا تستحق الاهتمام ومقالاتهم لمجرد ملء الفراغات في الصحف الورقية والالكترونية!!. واليوم أزيد على ما كُتب في المقال السابق إذا ما أُريد لهذه الفعاليات أن تتواصل من الضروري أن تكون كما أُعلن عنها منذ البداية جماهيرية سلمية ولضمان ذلك من الأفضل توجيه وإرشاد الشباب إلى عدم الاقتراب من السلك الشائك وإن لم يكفِ ذلك فلماذا لا يتم منعهم بالطرق التي تُمنع فيها المظاهرات وسط غزة؟

ومن المفيد مراجعة وتأمل السقف الذي وُضع للجماهير من بعض المُنظّرين والخطباء في معسكرات العودة وغيرها الذين رفعوا سقف أهداف مسيرة العودة -بخلاف الخطاب الإعلامي الرسمي الذي حددته الهيئة الوطنية العُليا المُشرفة على المسيرة- فأوهموا الجماهير الثائرة أن بإمكانهم العودة الفعلية إلى أراضيهم داخل الأرض المُحتلة عام 1948، وأن بإمكانهم اختراق الحدود، وحرّضوا الشباب المتحمّسين على اقتحام السلك والالتحام بالحجارة وبالأيدي مع جنود الاحتلال... وكانت النتيجة هذا العدد الكبير والهائل من الشهداء والمُعاقين والجرحى شكّل صدمةً كبيرةً لأهالي غزة سترافقهم طويلاً وستجعل البعض منهم يتساءل إن كان بالإمكان أن يكون الثمن الذي دفعناه من أرواح أبنائنا ودماء شبابنا أقل من ذلك، وهذا لا يعني بالطبع إعفاء العدو المجرم من مسؤوليته عن مذبحة ال1 نكبة ولكن يعني أن نقف وقفة مع أنفسنا للمراجعة والتأمل في أدوات ووسائل وتكتيكات مسيرة العودة الحالية.

والدعوة لعدم دفع ثمن باهظ في فعاليات مسيرة العودة لا يعني أن أرواح الشهداء قد ارتقت إلى بارئها سُدى، وأن دماء الجرحى قد سالت عبثاً، وأن تضحيات الثوار قد ضاعت هدرًا، وأن عذابات المفجوعين والمكلومين والمجروحين قد ذهبت بدون جدوى... وإلاّ لكانت كل أرواح الشهداء ودماء الجرحى وتضحيات الثوار وعذابات المفجوعين منذ أول التاريخ وحتى الآن كانت بلا جدوى، وهذا يُخالف

منطق الثورة وسُنن التغيير التي تؤكد على أن النضال الوطني فعل جماهيري تراكمي وعمل شعبي تواصلي، ومسيرة العودة وفق هذا المفهوم حلقة من سلسلة النضال الوطني الفلسطيني المستمر منذ وعد بلفور المشئوم بقيام دولة (إسرائيل) كتجسيد للمشروع الصهيوني على الأرض الفلسطينية وانتهاءً بمسيرة العودة تتكامل مع كافة أشكال النضال الوطني والمقاومة الشعبية الأخرى-السلمية والمسلحة- لتصب جميعها في مسيرة المشروع الوطني الفلسطيني الهادف إلى التحرير والعودة والاستقلال.

وفي هذا الإطار -من الجهة الأخرى- فإن مسيرة العودة قد ساهمت في تحقيق أهداف النضال الوطني الكُبرى المتمحّور حول التحرير والعودة، فقد ثبّتت حق العودة كحق طبيعي وتاريخي وقانوني للشعب الفلسطيني، ورسّخت ثقافة العودة في عقول ووجدان الجيل الفلسطيني الصاعد، وعمّقت القلق الوجودي للكيان الصهيوني الذي لم يُفلح في التخلّص منه رغم غطرسة القوة وأوهام النصر، وأكدت على أن سبعين عاماً من قيام دولة (إسرائيل) لم تُفلح في أن تجعل الوهم حقيقة ولم تفلح في تحويل الشعب الفلسطيني إلى هنود حمر جدد.

ومن جانب آخر ما أكدته مسيرة العودة أن أثني عشر عاماً من الحصار وما تبعه من عقاب لم تُفلح في دفع الشعب الفلسطيني إلى رفع الراية البيضاء والاستسلام لإرادة العدو؛ بل أكدت على أن هذا الحصار الظالم والوضع القاسي في قطاع غزة لا يُمكن أن يستمر، فالأمر ليس مسألة رفاهية زائدة بل مسألة حياة أو موت وقبل كل ذلك مسألة كرامة وأن هذا الوضع غير قابل للاستمرار ولا بد أن ينكسر الحصار ويُرفع العقاب الآن وليس غداً اليوم قبل الغد؛ وإلا فعلى العالم أن يتحمل مسؤولية ما قد يحدث من مآسي وكوارث قادمة على الشعب الفلسطيني في غزة.





# خدعوه بقولهم: (فوّضناك)...

**• كُتب بتاريخ:**
24 مايو 2018م

في مارس الماضي أطلق بعض نشطاء شبكات التواصل الاجتماعي في غزة حملةً بعنوان «فوّضناك» دعمًا لسيادة الرئيس محمود عباس ليصمد أمام الضغوط الأمريكية كي لا يقبل بصفقة القرن أو صفعة القرن كما سمّاها سيادته، وفي نفس الوقت انطلقت حملة موازية في مدن الضفة الغربية بعنوان «بايعناك» تحمل نفس المضمون. الحملتان تزامنتا مع إطلاق حزمة جديدة من إجراءات إنهاء الانقسام المباركة التي يسميها أهل غزة -زورًا وبهتاناً- «عقوبات» متناسين ما أنعم عليهم سيادته من بحبحة في الكهرباء وقصقصة للرواتب ودكدكة للعواطف، ومتجاهلين نصيحة أحد كبار التبيعة بالشرب من بحر غزة المُلوّث كحل لكل الأزمات والمشاكل الاقتصادية والنفسية الجانبية الناتجة عن تلك الإجراءات المباركة.

وفي كل الأحوال فإن الحملتين لتفويض ومبايعة السيد الرئيس للصمود والتصدي أمام الضغوط الأمريكية ومن ورائها الإسرائيلية ومعها ضغوط نواطير الكاز العرب في حد ذاتها وفي هذا الاتجاه حملتان إيجابيتان ووطنيتان خاصة وأن المطروح أمريكياً هو تصفية القضية الفلسطينية وليس حلها، وكانتا ستكونان أكثر انتشارًا وأوسع مشاركة لو أنهما كانتا في سياق وطني وحدوي عام وفي بيئة سياسية ووطنية أكثر انسجامًا واتفاقاً على المستوى الوطني، ومع ذلك فهما أحد وجوه الحقيقة التي لها أكثر من وجه.

الوجه الآخر للحقيقة أخفاها عن السيد الرئيس بطانة السوء والحاشية النهيبة من الأتباع الفرحين بما أغدق عليهم سيدهم من وظائف ومناصب وأُعطيات وهبات لهم ولمن حضر من أولادهم ومن لم يحضر من ذراريهم، ومن العالة المبتهجين بما آتاهم ولي أمرهم من فضله وأنعم عليهم من خيره.

هؤلاء الأتباع العالة خدعوه بدل أن ينصحوه وكذبوه ولم يصدقوه وأضروه من حيث زعموا أنهم ينفعونه، فزينوا له قراراته الخاطئة ليراها حسنة وجمّلوا له إجراءاته العقابية ليراها مفيدة... فكانت النتيجة عدم التقدم في معظم هذه الملفات لأسباب موضوعية وذاتية.

في ملف حركة فتح التي قادت النضال الوطني عقودًا من الزمن وقدّمت آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين انتهى المطاف بها في عهده ليتحكم بها فريق السلطة المرتبطة مصالحهم بها وجعلوا سقف الحركة السياسي هو سقف السلطة، وحوّلوها من حركة تحرر وطني إلى حزب السلطة بعد أن فرّغوها من مضمونها الثوري والنضالي لتعيش على ذكريات الزمن الثوري الجميل، وأغرقوا كوادرها أو من حالفه الحظ منهم بوظائف بيروقراطية بدل الانشغال بالهم الوطني العام. وفي عهده انقسمت حركة فتح على نفسها بسبب خلافه الشخصي مع القيادي في الحركة محمد دحلان على أرضية التنافس على القيادة والمواقع وتوزيع تهم الفشل أمام حماس.

وفي ملف المنظمة التي كانت بيتاً للكل الفلسطيني وحامية للثوابت الوطنية وقائدة للمشروع الوطني أصبحت بعد مشروع أوسلو وخاصة في عهده تعاني من أزمة في الشرعية الثورية والقانونية بعد أن ابتلعتها مؤسسات السلطة أو كادت، وبعد أن هُرس الثوار في طاحونة السلطة التي لا تتوقف، وبعد أن أصبحت تستخدم عند الحاجة لتجديد شرعية الرئيس المتآكلة بمن حضر من المضمون صوتهم أو صمتهم، وبعد أن وقف حجر عثرة أمام بناء وتجديد هياكل المنظمة بما يتوافق مع المتغيرات الفصائلية وحجم حركتي حماس والجهاد الإسلامي النضالي والشعبي، وبعد أن عجزت المنظمة





عن تجديد المشروع الوطني الفلسطيني وتجاوز مرحلة أوسلو المتجمدة عند المرحلة الانتقالية.

في ملف السلطة التي أريد لها أن تكون جسرًا للعبور إلى الدولة المستقلة وتحقيق الحد الأدنى من المشروع الوطني على جزء من الأرض الفلسطينية، في عهده –ومن قبل عهده– أصبحت مقبرة للدولة المستقلة ومدفناً للمشروع الوطني، وتحوّلت السلطة من وسيلة إلى غاية في حد ذاتها، بل أصبحت إنجازًا وطنياً يجب الحفاظ عليه، وأداةً لقمع مقاومة الاحتلال عبر آلية التنسيق الأمني (المُقدس) وبطش الأجهزة الأمنية للسلطة... هذا كما أن السلطة في عهده عانت ولا تزال من أزمة الشرعية بعد أن انتهت الولاية الدستورية لكلٍ من الرئاسة والمجلس التشريعي، ولتصبح السلطة في وضعها الحالي بعيدة بُعد المشرق عن المغرب عن البرنامج المرحلي الذي يتحدث عن سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على أرض مُحررة، ولتكون في النهاية كما وصفها السيد الرئيس سلطة بدون سلطة تحت احتلال بدون كلفة أو تعمل لدى الاحتلال.

في ملف الانقسام والعقوبات لم يكن الحال أفضل ففي عهده حدث الانقسام الفلسطيني الكبير وهذا لا يعني تبرئة حركة حماس من مسؤوليتها في المشاركة في حدوث الانقسام كونها دخلت سلطة لا تعترف بمرجعيتها القانونية وليست جزءًا من مرجعيتها السياسية ولم تدرك أصول لعبتها أو لا ترغب في ذلك ولجأت إلى القوة المسلحة لحسم خلافها مع فتح بدون أُفق سياسي انتهى المطاف إلى مأزق الانقسام كمُحصلة لمأزق السلطة التي أُقيمت تحت الاحتلال، إلى أن وصلنا إلى مأزق المصالحة التي أصبحت أسوأ من الانقسام بعد فرض العقوبات على الشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم في غزة، فطبّق نوعٌ جديد من التمييز بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد على حسب مكان السكن، وانطلاقاً من فرضية خاطئة ترى بأن الضغط على الناس في غزة سيؤدي بهم إلى الانفجار في وجه حماس، ووفق رؤية غير أخلاقية ترى في وسيلة تجويع الناس وإذلالهم طريقاً لإنهاء الانقسام عملاً مُبررًا بدل الحوار الوطني... فكانت النتيجة أن الانقسام تعمّق وذهب نحو الانفصال– تمامًا كما يُريد الاحتلال – وازداد

عـدد الأشـقياء مـن الفقـراء والبؤسـاء والمُعدمـين وتأثـر بتلـك العقوبـات أبنـاء فتـح أولاً وعمـوم الشـعب الفلسـطيني في غـزة ثانيـاً وأخيـرًا حركـة حمـاس.

في ملـف الاحتـلال والاسـتيطان ألم يتضاعـف عـدد المسـتوطنين والمسـتوطنات أكثـر مـن مـرة منـذ إنشـاء السـلطة وبشـكل متسـارع في عهـده ليصـل عـدد المسـتوطنين إلى مـا يقـرب مـن 800 ألـف مسـتوطن وتلتهـم المسـتوطنات حـوالي نصـف مسـاحة الضفـة الغربيـة، وتواتـرت عمليـة تهويـد القـدس وأسرلتهـا، واسـتمر بنـاء الجـدار العـازل ليلتهـم المزيـد مـن أراضي الدولـة الفلسـطينية المنشـودة التـي تبخّـرت تحـت وطـأة المسـتوطنات، فلـم يعـدْ مـكان أو معنـى لحـل الدولتـين الـذي أُقيمـت عليـه مـا يُسـمى بالمسـيرة السـلمية ومـشروع السـلام الفلسـطيني المُختـزل في اتفاقيـة أوسـلو.

وختامًا بالتأكيـد لا يمكـن تحميـل السـيد الرئيـس المسـؤولية عـن كل ذلـك الإخفـاق بشـكل كامـل خاصـة وأن بعضهـا مـن فعـل الاحتـلال وبعضهـا شـاركه فيهـا أطـراف فلسـطينية أخـرى وبعضهـا بسـبب الظـروف الإقليميـة والدوليـة القاهـرة... ولكـن مـا تبقى مـن مسـؤولية يتحملهـا بشـكل جزئـي كافيـة لإعـادة النظـر في حملتـي (فوضنـاك وبايعناك).





# لماذا كسرت سرايا القدس الصمت؟ (2)..

**• كُتب بتاريخ:**
30 مايو 2018م

لم يُـدرك العـدو بغطرسـته المعهـودة مغـزى تصريـح الناطـق باسـم سرايـا القـدس قبل أربـع سـنوات بـأن التهدئـة التـي أُرسـيت بعـد حـرب 2012 بوسـاطة مصريـة تُعـاني مـن مرحلـة الشـيخوخة أي أنهـا بحاجـة إلى تجديـد؛ فلـم تكـد تمـرُ أربـع وعـشرون سـاعة عـلى هـذا التصريـح حتـى قامـت سرايـا القـدس بعمليـة كـسر الصمـت الأولى فأمطـرت مواقـع ومسـتوطنات العـدو في غـلاف غـزة بعـشرات القذائـف والصواريـخ فـاق عددهـا المائـة والثلاثـين صاروخًـا كانـت كافيـة لإفقـاد العـدو توازنـه، والتخفيـف مـن غلـواء غطرسـته، وإعـادة الوعـي لـه بالعـودة إلى تفاهمـات 2012 والالتـزام بقواعـد الاشـتباك المعمـول بهـا بـين المقاومـة والعـدو.

مـرَّ عـلى عمليـة كـسر الصمـت الأولى أكثـر مـن أربـع سـنوات تخللهـا حـرب 2014 التـي أرسـت بدورهـا قواعـد اشـتباك جديـدة بنـاءً عـلى تفاهمـات القاهـرة التـي أوقفـت الحـرب العدوانيـة عـلى غـزة، هـذه القواعـد رغـم أنهـا تُكبّـل يـد المقاومـة وتجعـل عملهـا المقـاوم يأخـذُ الطابـع الدفاعـي؛ إلاّ أنهـا أرسـت قواعـد اشـتباك فيهـا قـدر كبـير مـن النديـة بـين المقاومـة والعـدو، ورسّـخت قواعـد ردع متبـادل نسـبية بسـبب الفـارق الهائـل في القـوة العسـكرية، وفرضـت تـوازن رعـب غـير متكافـئ إلا أنـه يسـتطيع لجـم عـدوان الكيـان إلى حـدٍ مـا، وهـذه القواعـد مـن غـير المسـموح للعـدو أن يُغيّرهـا لصالحـه مـن خـلال اعتداءاتـه المتكـررة، ولذلـك كانـت عمليـة كـسر الصمـت الأولى التـي أوصلـت رسـالة المقاومـة

وفحواها أن قواعد اللعبة لن تتغير من طرف واحد، وأن التهدئة لا تعني الاستسلام، وأن العدو ليس المتحكم الوحيد في إدارة الصراع وتحديد أدواته وزمانه ومكانه.

الوضع الذي نشأ قُبيل جولة التصعيد الأخيرة يشبه الوضع الذي سبق عملية كسرت الصمت الأولى، فكان رد سرايا القدس ضرورياً بل وجبرياً بعد تكرار اعتداءات العدو على مواقع المقاومة وارتقاء العديد من الشهداء من رجالها، وبعد أن أصبح الرد مطلبًا شعبياً للجم العدو والانتقام منه خاصة بعد المجزرة التي ارتكبها ضد المتظاهرين السلميين المشاركين في مسيرات العودة في ذكرى النكبة. ولم تكن الخيارات أمام المقاومة كثيرة فعدم الرد على الاعتداءات سيؤدي بلا شك إلى تكرارها وتصاعدها بحيث تؤدي حتمًا إلى تغيير قواعد الاشتباك لصالح العدو، وستؤدي إلى استنزاف قدرات وإمكانيات المقاومة المادية والبشرية وصولاً إلى إضعافها وربما إخراجها من المعادلة، وسيؤدي إلى فقدان ثقة الشعب الحاضن للمقاومة بمقاومته ونهجها.

أما خيار الرد على العدوان والاعتداءات المتكررة فقد يؤدي إلى تدحرج الأمور إلى الحرب بما تحمله من معاناة وخسائر تُضاف إلى المعاناة الموجودة أصلاً بفعل الاحتلال والحصار والعقوبات التي تُثقل كاهل الشعب الفلسطيني الصامد والمرابط والمقاوم في قطاع غزة، كما أن الحرب قد تكون النهاية لفعاليات مسيرة العودة وكسر الحصار التي لم تصل إلى غايتها بعد. وفي كل الأحوال ذهبت سرايا القدس ومن ورائها حركة الجهاد الإسلامي مدعومة بكل فصائل المقاومة والشعب الفلسطيني إلى خيار الرد وكسر الصمت إدراكاً منها أن الرد كان ضرورياً ولا مناص منه ولا محيص عنه؛ وذلك لمنع العدو من تغيير قواعد الاشتباك من طرف واحد، ولوقف نزيف المقاومة مادياً وبشرياً، وللحفاظ على ثقة الشعب الفلسطيني بمقاومته ونهجها النضالي والسياسي.

وبدون ذلك سيكون ثمن السكوت على العدوان المتواصل والاعتداء المتكرر





وعدم الرد عليه أكبر بكثير من ثمن الرد عليه مهما كان الثمن الذي سيدفعه الشعب والمقاومة باهظاً فعلى الدوام وعبر التاريخ كانت الضريبة التي تدفعها الشعوب المستكينة الخانعة ثمناً للذلة والمهانة أكبر بكثير من الضريبة التي تدفعها الشعوب الحرة الثائرة ثمناً للعزة والكرامة.

# صحة الرئيس بخير
# وصحة الوطن ليست بخير

**• كُتب بتاريخ:**
04 يونيو 2018م

بعد خروج السيد الرئيس محمود عباس من المشفى الاستشاري برام الله قال للصحفيين المتجمعين أمام المشفى (صحة الوطن بخير وسأباشر عملي في الغد). تقارير المشفى الطبية وخروج السيد الرئيس ماشياً على قدميه وحديثه أمام الصحفيين تؤكد أن صحة الرئيس بخير، ولكنها لا تؤكد أن صحة الوطن بخير كما ذكر سيادته؛ وكيف تكون صحة الوطن بخير وهو مُحتل من أقصاه إلى أقصاه، ونصف الشعب الفلسطيني في الشتات ونصفه الآخر موّزعٌ على ثلاثةِ أنواع من الاحتلال في الوطن الواحد ما بين الضفة وغزة والأرض المُحتلة عام 1948، وكيف تكون صحة الوطن بخير والانقسام يضرب خيمته السوداء على الوطن منذ أكثر من عقدٍ من الزمان... وكيف تكون صحة الوطن بخير والنظام السياسي الفلسطيني مريض؟!

والدليل على أن النظام السياسي الفلسطيني مريض وبالتالي صحته ليست بخير هي طريقة تعامل السلطة مع مرض الرئيس باعتباره سرًا من أسرار الأمن القومي لا يجوز الاقتراب منه أو الحديث عنه، وكأن الرئيس ليس بشرًا يتعب ويمرض ويموت، وهذا ليس خاصًا بالسلطة الفلسطينية فمعظم الأنظمة السياسية المُتخلّفة خاصة العربية منها تتعامل بهذه الطريقة، ومن أمثلة ذلك طريقة تعامل النظام المصري في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك عندما مرض لدرجة أنه قدّم صحفي كبير هو إبراهيم عيسى للمحكمة بتهمة (نشر أخبار كاذبة عن صحة الرئيس حسني مبارك على نحو أضر بالأمن القومي المصري). ولذلك ليس من الغريب أن تتشابه الحالتان





-المصرية والفلسطينية- فيما يتعلّق بمرض الرئيس، فكلاهما فوق الثمانين من العمر وليس لديهما نائب رئيس وعدم صدور بيان رسمي حول مرضهما وتضارب الأخبار من المسؤولين الحكوميين حول مرضهما ووجود تسريبات أجنبية: أمريكية وإسرائيلية.

والنظام السياسي الفلسطيني مريض كالأنظمة العربية التي تعتمد على تركيز السلطة والقرار بين شخص الرئيس أو الملك يلتف حوله حاشية اتخذها من الشعب وانفصلت شعورياً عن شعبها وأصبح لديها مصالح خاصة منفصلة عن مصالح الشعب، واصطنعها لنفسه لتكون ركيزته في السيطرة على الشعب ونهب قوتهم وجلد ظهورهم، وهي حاشية متنوّعة المهارات من فساد ونفعية وانتهازية وارتزاق من السياسيين ورجال الأعمال والمثقفين والإعلاميين والثوار السابقين... وهذه النخبة تُجيد دوري التبعية للرجل الكبير وخداعه في نفس الوقت حتى إذا غيّبهُ المرض أو الموت أصبح همّهم وديدنهم هو الحفاظ على وجودهم ومصالحهم وامتيازاتهم بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة من خلال تصعيد خليفة للرئيس يضمن لهم كل ذلك.

والنظام السياسي الفلسطيني مريض كونه يُعاني من أزمة الشرعية أسوة بالأنظمة العربية التي تحكمها نخبة مفصولة عن شعبها وتُعاني من أزمة في تمثيلها الحقيقي للشعب فضلاً عن عدم تمثيلها لأهدافه وطموحاته إضافة لمشكلة في طريقة وصولها وبقائها في الحكم. والنظام السياسي الفلسطيني يُعاني من أزمة شرعية حتى في وجود الرئيس محمود عباس، والمتوقع أن تشتد هذه الأزمة بعد غيابه ما لم تُحل قبل ذلك، وأزمة الشرعية نابعة من فقدان أو ضعف الشرعية الثورية للنخبة السياسية بعد أوسلو، وتحوّل الثوار إلى موظفين طحنتهم السلطة في دواليبها، وبعد تراجع دور المنظمة أمام طغيان مؤسسة السلطة الفلسطينية، وهناك أزمة في الشرعية الدستورية أو القانونية في مؤسسة السلطة بعد انتهاء الولاية الدستورية لكلٍ من الرئيس والمجلس التشريعي وما نتج عن آثار الانقسام على النظام السياسي الفلسطيني.

وشيءٌ آخر بالنسبة للنظام السياسي الفلسطيني فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية منذ إقامتها في العام 1964 ثم دخول حركات المقاومة الوطنية هي البُنيان

الأساس لهذا النظام القائم على أساس متطلبات وطبيعة مرحلة التحرر الوطني، والذي حدث بعد أوسلو بإقامة السلطة الفلسطينية عام 1994 هو تحوّل في النظام السياسي باتجاه إقامة مؤسسات الدولة على أرض فلسطينية غير محررة تقع تحت الاحتلال، فوضعنا العربة أمام الحصان، مُخالفين طبيعة حركات التحرر الوطني التي تُحرر الأرض ثم تُقيم سلطتها عليها، فنشأ بذلك نظام سياسي مشوّه وكيان وطني غير محدد المعالم بُنيَ على فرضية خاطئة تعتبر أن بالإمكان إنشاء سلطة وطنية على أرض مُحتلة قبل تحريرها بالفعل.

ختامًا بالنسبة لصحة الرئيس محمود عباس فُيمكن علاجها في المشفى وقد عولج بالفعل وندعو الله أن يشفى بالكامل ويسترد صحته على أمل أن يعمل على استرداد صحة الوطن ليكون بخير بالفعل، وأول الخطوات لذلك هي إصلاح النظام السياسي الفلسطيني وإعادة بنائه على أساس طبيعة ومتطلبات مرحلة التحرر الوطني التي لا زلنا نعيشها بعيدًا عن وهم السلطة التي تقبع تحت الاحتلال، أو على الأقل الفصل بين المنظمة ككيان سياسي وطني يقود المشروع الوطني الفلسطيني ويجمع الكل الفلسطيني، وبين السلطة ككيان وظيفي يدير شؤون السكان في الضفة والقطاع.





# العقوبات على غزة
# مصلحة وطنية!

**• كُتب بتاريخ:**
14 يونيو 2018م

مع بدء الحراك الشعبي في الضفة الغربية الهادف إلى الضغط على السلطة الفلسطينية كي ترفع العقوبات التي فرضتها منذ أكثر من عام على الشعب الفلسطيني القاطن في قطاع غزة بدأت بعض الأصوات المُضادة في التشكيك في هذا الحراك الشعبي ومهاجمته لا سيما من الفريق المرتبط وجودهم السياسي بالالتصاق بالرئيس واستمرار ممارستهم لفنون التزلف والنفاق وإجادتهم لطرق التسلّق والتملّق ومن هذه الأصوات النشاز من نفى وجود عقوبات على غزة وبالتالي لا يرى داعي لهذا الحراك والمظاهرات، ومنها من اعترض على تسميتها بالعقوبات واستبدلها بالإجراءات، ومنها من شكك في هذا الحراك الشعبي واعتبره مشبوه ويخدم أجندة خارجية... وكان الشيخ بتاع الرئيس أكثر الأصوات جدلاً وأشدها استغرابًا؛ ذلك بأنه صوت من أهل غزة- سابقاً- أبى إلاّ أن يكون أكثرها قسوة وأشدها حدة على غزة، وربما كان ذلك بفعل ميكانزم التكوين العكسي الذي يبطن فيه الفرد ما لا يُظهر بطريقة لا شعورية ليتخلّص من القلق والتوتر وعدم الاتزان الداخلي، ولذلك كان المُحرض الأكبر على فرض العقوبات على غزة معتبرًا إياها في تصريحه الأخير أنها مصلحة وطنية، وأن الدعوة لرفعها تساوق مع مشاريع تصفية القضية الفلسطينية وتمرير صفقة القرن.

إذا كانت العقوبات المفروضة على قطاع غزة مصلحة وطنية ستجلب الخير على الشعب الفلسطيني حسب رؤية الشيخ بتاع الرئيس، فهل هو من يرى هذه المصلحة فقط دون غيره من أولي الألباب في الشعب الفلسطيني وآخرها الحراك الشعبي في

الضفة الغربية الذي يُعبّر عن وحدة الشعب الفلسطيني وتماسكه، ولماذا تختلف رؤيته للمصلحة الوطنية عن رؤية غالبية القوى الوطنية والإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني التي طالبت برفع العقوبات عن غزة باعتبارها وصمة عار من الناحية الأخلاقية والوطنية ومساهمة في الحصار الإسرائيلي المستمر على غزة، وكذلك مطالبة غالبية أعضاء المجلس الوطني في دورته الأخيرة واجتماعه الأخير برفع الإجراءات العقابية عن قطاع غزة رغم إسقاط ذلك عمدًا من قرارات المجلس الوطني، حتى أن السيد الرئيس محمود عباس أعلن بعد تجديد انتخابه رئيسًا أن رواتب الموظفين والمستحقات في قطاع غزة سوف يُعاد صرفها مؤكدًا أن تأخر صرفها قد حدث لأسباب فنية، وقد نفى أنه يُعاقب شعبه وأهله في غزة على الأقل من الناحية النظرية.

الدليل على أن العقوبات المفروضة على غزة ليست مصلحة وطنية أنها أتت بنتائج عكسية بخلاف المتوّقع منها وفق رؤية أولي الأمر والقرار في السلطة فإذا كان الهدف منها إنهاء الانقسام فقد ذهبت به نحو تكريس الانقسام وترسيخ الخصام، وإذا كان الهدف منها تحقيق المصالحة الداخلية والوحدة الوطنية فقد ذهبت نحو مزيد من الفُرقة والتشرذم في الساحة الوطنية، وإذا كان الهدف منها إنهاء معاناة الناس في غزة تحت حكم سلطة حماس فقد رسخت معاناتهم وعمّقت مأساتهم وزادتهم فقرًا على فقر وبؤسًا على بؤس، وإذا كان الهدف الضغط على حركة حماس وسلطتها في غزة لتستجيب لشروط السلطة فالذي تعرّض للضغط والضرر هو الشعب الفلسطيني في غزة عامة وحركة فتح في غزة خاصة وأخيراً حركة حماس وسلطتها. وإذا كان الهدف منها التصدي لمؤامرات تصفية القضية الفلسطينية وتمرير صفقة القرن ومنع انفصال غزة، فقد ذهبت أو كادت بغزة نحو الانفصال وفي ذلك أكبر خدمة لمشاريع تصفية القضية الفلسطينية عبر ما يُسمى بصفقة القرن.

العقوبات المفروضة على غزة ليست مصلحة وطنية، لأنها تعتمد على فرضية خاطئة تنسجم بكل أسف مع نفس الفرضية التي تسير عليها دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني لا سيما في قطاع غزة والتي عبّر عنها أحد وزرائهم في السابق





قائلاً: (إننا لا نفرض عقوبات على السكان المدنيين إلاّ من خلال دفع هؤلاء للضغط على حماس بإيقاف الصواريخ والهجمات الإرهابية على المدن الإسرائيلية)، وهي نفس الفرضية التي تنطلق منها العقوبات الحالية على غزة بهدف الضغط على الناس غير المسؤولين بغالبيتهم عن حدوث الانقسام وبالتالي يتم معاقبتهم بدون ذنب اقترفوه، وهذا الضغط على الناس مطلوب منه أن يتحوّل إلى ضغط على حماس لتقبل بشروط السلطة في إنهاء الانقسام أو إيجاد أزمة اقتصادية في غزة تؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار سلطة غزة بطريقةٍ ما. ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن ومن الواضح أنه لن يحدث لأسباب عديدة... ومن الواضح أن سلطة حماس في غزة تتأقلم مع كل الظروف والأزمات وبالتالي لا جدوى من استمرار فرض العقوبات ومزيدٍ من الضغط على الناس وإفقارهم وإذلالهم ولذلك لا خيار سوى العودة للحوار الوطني الجاد للخروج من مأزق الانقسام ومن قبله مأزق أوسلو الذي قادنا إلى الانقسام.

# من رام الله إلى غزة..
# سجانٌ يُمسك سجان

**• كُتب بتاريخ:**
19 يونيو 2018م

في إحدى مرات الاعتقال لدى أجهزة أمن السلطة الفلسطينية في النصف الثاني من عقد التسعينات في القرن العشرين الغابر، وبالتحديد في المعتقل الرئيسي لجهاز الأمن الوقائي بغزة فُتح عليَّ باب الزنزانة لإعطائي وجبة العشاء، ففوجئت بمن يشرف على توزيع الطعام للمعتقلين حيث كان أحد رفاق السجن القُدامى كان قد قضى عشرين عاماً في سجون الاحتلال على مرحلتين، فمرت على كلينا لحظات صمت مشوبة بالوُجُوم والحيرة قطعها صاحبي السجّان قائلاً:»أبو أحمد.. إيش اللي جابك على السجن؟!»، فقلت له»أبو... اللي جابك على السجن سجّاناً هو اللي جابني على السجن سجيناً»، وتابعت كلامي له»قضيت نصف عُمرك سجيناً، هل ستقضي النصف الآخر سجّاناً؟!». سمعت فيما بعد أنه ترك العمل في السجن بعد أن طلب نقله إلى مكان آخر بعيدًا عن السجن وبعيدًا عن المعاناة النفسية التي يسببها السجن سواءً كان الإنسان سجيناً أو سجاناً.

في دراسة سيكولوجية ترصد هذه المعاناة النفسية لكلٍ من السجين والسجان أُجريت في سبعينات القرن العشرين بجامعة ستانفورد الأمريكية شارك فيها سبعين متطوعًا بأجر مُجزي من الشباب الأصحاء جسدياً وعقلياً ونفسياً تم تقسيمهم إلى مجموعتين: سجانين وسجناء، ووضعوا في قبو الجامعة بُني خصيصاً ليكون أشبه بالسجن الحقيقي وأُعطى المتطوعون الذين تقمصوا دور السجانين صلاحيات واسعة لإدارة السجن... لم تكدْ تمر أيام قليلة على التجربة حتى أُصيب المتطوعون الذين





تقمصوا دور السجناء بنوبات اكتئاب قوية ونوبات هستيرية من البكاء والصراخ واضطراب في التفكير والسلوك، وانقسم السجناء إلى قسمين: متمردين ومذعنين. أما النتيجة الأغرب فكانت عند المتطوعين الذين قاموا بدور السجانين حيث تقمصوا أدوارهم بسرعة كبيرة واتبعوا أساليب سادية من التعذيب النفسي والجسدي ضد السجناء فقاموا بتفتيشهم عُراة وعاقبوهم بالحبس الانفرادي والتمارين البدنية القاسية، وأصدروا أوامر بقطع إمدادات الطعام والشراب مدة معينة وحرموهم من دخول الحمام من وقت لآخر... التجربة أُوقفت بعد ستة أيام من بدءها وقبل الوقت المحدد لاكتمالها لمدة اسبوعين، وتعرّض فريق الباحثين المشرفين عليها لانتقادات أخلاقية عميقة.

قد يكون ما يحدث عندنا في فلسطين قريب إلى حدٍ ما من تجربة جامعة ستانفورد بعد إقامة السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو التي حوّلت الكتلة الأساسية في الحركة الوطنية الفلسطينية إلى سلطة وطنية تحت الاحتلال وكيان سياسي غير محدد المعالم نصفه يواجه الاحتلال ببناء مؤسسات الدولة الوطنية ونصفه الآخر ينسق أمنياً مع الاحتلال فيقمع أي مقاومة ضد الاحتلال، وفي كل الأحوال سلطة أوجدت أدوات ضمان وجودها ككل الأنظمة العربية التي تعتمد على العسكر والأجهزة الأمنية في حماية منظومتي الفساد والاستبداد برعاية النخبة الحاكمة المرتبطة -بشكل أو بآخر- بالأجنبي المُحتل والمسيطر والمهيمن والحامي... في هذا السياق يأتي قمع أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية للحراك الشعبي والمظاهرات المطالبة برفع الإجراءات العقابية المفروضة على غزة، وربما كان التركيز في القمع على الصحفيين مقصودًا لمنع وصول الصورة إلى الرأي العام خوفاً من الصورة التي يخاف منها كل من لا يستطيع مواجهة الحقيقة الواضحة سواء كان في السلطة أو خارجها وربما ما رافق عملية القمع من عنف وقسوة وتصريحات معادية تهدد كل من يتعاطف مع غزة تشير إلى تلك الميول السادية التي يتشربها من يتقّمص دور السجّان تجاه القسم الآخر من شعبه الذي فُرض عليه دور السجين.

وربما ما حدث في ساحة السرايا بغزة من قمع لمظاهرة تُطالب بإنهاء الانقسام وإزالة العقوبات ووقف الاجراءات العنصرية التي تميز بين أسرى غزة والضفة نظمها حراك الأسرى المُحررين ليس ببعيد من الذي حدث في دوار المنارة برام الله من قمع للمظاهرة المُطالبة بنفس المطالب تقريباً رغم الفارق في خلفية السلطتين الحاكمتين في كل رام الله وغزة في الموقف بالنسبة للنهج السياسي وبالنسبة للمقاومة التي لا يمكن أن تكون صك غفران لمن يحملها إلا أن جوهر التعامل الأمني مع المظاهرات متشابه في المضمون والشكل، ورغم نفي حركة حماس تورّط أجهزتها الأمنية في قمع المظاهرة إلا أن مصادر متطابقة مشاركة في الفعالية تؤكد مسؤولية أجهزة أمن سلطة غزة عن قمع المظاهرة التي لها حسابات مختلفة حتى ربما عن حسابات حماس كحركة، فالسلطة والمحافظة عليها توجد وسائلها وأدواتها الخاصة التي قد تناقض في بعض تصرفاتها الأهداف والمصالح الإستراتيجية للشعب الفلسطيني كإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.

وأخيراً معذرة إلى الشاعر العراقي الكبير مظفر النواب إن كنت قد غيّرت بعض الكلمات في قصيدته (في الحانة القديمة) لتناسب واقعنا»فهذا الوطن الممتد من البحر إلى النهر.. من رام الله إلى غزة.. سجون متلاصقة.. سجانٌ يمسك سجان.





# عندما يُقتل الأملُ ويُغتال الحُلمُ.. يُهاجر الشباب...

**• كُتب بتاريخ:**
28 يونيو 2018م

لطالما تمنينا أن يُفتح معبر رفح بطريقة متواصلة يومية دون إغلاق، وكثيرًا ما رجونا أن يُسافر الناس من وإلى قطاع غزة بطريقة حُرة كريمة دون قيود أسوةً بكل البشر وكحق طبيعي للإنسان... وها هو المعبر منذ بداية شهر رمضان المبارك مفتوح بطريقة متواصلة حتى عيد الأضحى وفق إعلان الحكومة المصرية مشكورة رغم استمرار القيود على معايير السفر ومواصفات المسافرين والتكلفة الباهظة للسفر التي تجعل هذا الحق منقوصًا لعدم قدرة الفقراء على السفر... ولكن فتح معبر رفح خفّف بلا شك من قسوة الحصار وخفّض من ضغط الحياة ونفس من احتقان الغضب؛ ولكنه إلى جانب ذلك سمح بالهجرة من غزة ولاسيما هجرة الشباب وخاصة من ذوي الكفاءات والشهادات، وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة توّثق ظاهرة الهجرة من غزة إلا أنها موجودة بقوة ومُلاحظة بوضوح فيكفي أن يُحصي كل واحد منا من هاجر من جيرانه وأقاربه ومعارفه ليكتشف حجم هذه الظاهرة الخطيرة التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تفريغ الوطن من قواه الحية والمنتجة والمبدعة التي تتجسّد في الشباب والشابات.

عندما اقتتل إخوة الوطن ورفاق النضال وشركاء السلطة قبل أكثر من عقدٍ من الزمان كان شباب وشابات اليوم أطفالاً لم يدركوا بعد حقيقة ما رأت أعيُنهم من سفكٍ للدماء وإزهاقٍ للأرواح وتقطيعٍ للأطراف، ولم يعِ عقلهم الواعي أبعاد ما حدث فاستقر في عقلهم الباطن كغيره من المشاهد المؤلمة المستبعدة؛ لتبقى أحد

المؤثرات السلبية في ذواتهم وسلوكهم. ولم يحتمل إحساسهم المرهف قسوة الصور فدفنها في عمق اللاشعور كغيرها من المشاعر الموجعة المكبوتة لتظل عاملاً كامناً سلبياً في شخصياتهم... ولكنهم الآن بعد عقدٍ ونيّف من الزمان بلغوا مبلغ الشباب وطحنتهم الحياة في رحاها وعركتهم الأحداث في معمعتها وعاشوا تبعات ونتائج ما حدث واقعاً ملموساً بكل شؤمه ونحسه وبعد ما أُحرقوا بنار الحصار والحروب، واصطُلوا بلهيب الانقسام والعقوبات، بحثوا عن الخلاص وهرعوا نحو الأمل ولجأوا إلى الحُلم... فلم يجدوه ووجدوا اليأس مكانه فزاد حياتهم كمدًا وغمًّا وأرهق معيشتهم ضنكاً ونصباً وملأ دنياهم بؤسًا وتعسًا.

لم يكن هذا الشعور الطاغي بفقدان الأمل وضياع الحُلم، وربما الإحساس بقتل الأمل واغتيال الحُلم وليد عام واحد من المعاناة والمقاساة، بل هو تراكم سنوات طويلة ممتدة التهم فيها غول اليأس حمامة الأمل فاغراً فاه ليلتهم معها كل آمال وأحلام الشباب من الذكور والإناث التي تحطمت على صخرة الاحتلال والحصار والانقسام والعقوبات، وليبتلع معها كل طموحاتهم المدفونة تحت حُطام الحروب العدوانية والمناكفات السياسية والعنصرية الحزبية والمحسوبية العائلية، وليدمر معها كل أُمنياتهم التي غطّاها رُكام الإدارة البائسة والسياسة الفاسدة والسلطة المستبدة... تلك السنوات الطويلة الممتدة تعود إلى عامي النكبتين عندما ضاعت فلسطين على مرحلتين واستبدلت بها دولة (إسرائيل) بداية المأساة الفلسطينية التي أصبح فيها معظم الشعب الفلسطيني لاجئين بعد أن حُرموا من مصدر رزقهم الوحيد وهو الأرض ليتحوّلوا إلى مُشردين على رصيف الانتظار لإحسان الأمم المتحدة.

المأساة الفلسطينية ولدت مع ولادة المشروع الصهيوني والمشروع الاستعماري الغربي الذين أنتجا الكيان الصهيوني مجسداً في دولة (إسرائيل) وهي المصدر الأول لكل معاناة الشعب الفلسطيني ومفرداتها المتعددة وفي مقدمتها الهجرة من فلسطين، لم تُكن هي الفصل الأول والأخير من المأساة التي اكتملت مع بداية فيلم (مشروع السلام الفلسطيني) المكتوب بسيناريو ركيك عنوانه (اتفاقية أوسلو)، وأخرج بطريقة





رديئة ليُعرض باسم (السلطة الوطنية الفلسطينية) كان الشعب الفلسطيني متفرّجًا على الفيلم يحسبه وطناً ودولة أو بداية الوطن المفقود والدولة المنشودة؛ حتى إذا ما انتهى الفيلم وتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود الفاصل بين الحقيقة والوهم لم يجده وطناً أو دولة، ووجد الاحتلال والاستيطان والتهويد مكانه بصوره الأكثر بشاعة في تاريخ الاستعمار.

إذا كان الاحتلال هو مأساتنا التي لن تنتهي إلاّ بزوال الاحتلال، وهو أمر حتمي بمنطق القرآن والتاريخ والواقع، فإلى ذلك الحين لا مفر من إنهاء فصول المأساة التي كتبناها بأيدينا وأوقعنا أنفسنا في مأزقي أوسلو والانقسام وما نتج عنهما عن عجز وفشل في إدارة السلطة في غزة وما فرضته السلطة في رام الله من تمييز وعقوبات ضد غزة... وكانت نتيجة كل ذلك ارتفاع نسبتي الفقر والبطالة بطريقة غير مسبوقة وتدهور وانهيار الوضع الاقتصادي في القطاع... حوّلت غالبية الشعب الفلسطيني في غزة مضطرين إلى متسوّلين على أبواب الشؤون الاجتماعية ووكالة الأونروا والمؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية، والأخطر من كل ذلك هو إغلاق باب الأمل ثم الإجهاز عليه وقتله أمام الجيل الجديد وضياع ما تبقى من أحلام الشباب بل واغتيال أحلامهم... بدون بصيص ضوء في نهاية نفق الحصار والانقسام والعقوبات إلاّ بصيص ضوء نار الحرب التي تلوح في الأفق.

في الختام لا مناص من تجاوز مرحلتي التشخيص وتحديد المسؤولية عن ظاهرة الهجرة من فلسطين عامة ومن غزة خاصة، كما أنه ليس من الحكمة استخدام أسلوب الوعظ والإرشاد لإقناع الشباب بعدم الهجرة استجابة للواجب الوطني للبقاء والصمود في الوطن، والثواب الديني للرباط في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، فهذا كله مُهم ولكن الأهم منه أن نوّفر فرص الحياة الكريمة للشباب والشابات من الجيل الجديد ليبقى صامدًا في أرض الآباء والأجداد وليظل مرابطاً في أرض الإسراء والمعراج، وبداية الصمود هو أن نعمل ما يُمكن القيام به بإرادتنا وبأيدينا وفي مقدمته إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية وإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على

أساس الثوابت الوطنية ونهج المقاومة وليكن أحد مفردات المشروع الوطني الجوهرية وركائزه الأساسية مشروع تشغيل الشباب وتوفير فرص العمل لهم لتوفير مقومات الحياة التي تمكنهم من الصمود فوق ثرى بلدهم فالصمود هو نصف المقاومة وأحياناً كل المقاومة.





# هل أتاك حديث لجان الرواتب؟!

**• كُتب بتاريخ:**
05 يوليو 2018م

أنهت (لجنة غزة) المكوّنة من أعضاء في اللجنة التنفيذية للمنظمة أعمالها وقدمت تقريرها وتوصياتها للسيد الرئيس، وفي مقدمتها وضع حلول عملية لمشاكل غزة الناجمة عن الانقسام أولها إعادة رواتب موظفي السلطة في غزة حسب تسريبات حصلت عليها بعض وكالات الأخبار، كما أوصت بإنهاء الانقسام المزمن، وتمكين الحكومة شبه المُحال، وإجراء الانتخابات التي أصبحت رابع المستحيلات بعد الغول والعنقاء والخل الوفي. ودعت اللجنة إلى تعزيز الشراكة السياسية المفقودة، وتقوية الجبهة الداخلية المفككة، وتحقيق الوحدة الوطنية الضائعة... بعد هذه الأخبار المُبشّرة والأنباء السارة جاء الخبر اليقين والنبأ الحزين عبر رسائل البنوك الصادمة لتتبعها أجهزة الصراف الآلي مُخرجة لسانها هازئة ساخرة بالموظفين لتردهم إلى الحقيقة المُرة والواقع الأليم ولتخرجهم من الشك إلى اليقين ومن الظن إلى النبأ المُبين.

حديث لجان الرواتب وآخرها لجنة غزة الحقيقي والواقعي واليقيني هو ما حدثت به البنوك لا ما حدّثت به جوقة القطط السمان المترفين في نعيم السلطة، فالبنوك أصدق إنباءً من الكتب خاصة إذا كانت صادرة من مُدمني الخداع والدجل وأرباب السوابق في التضليل والختل. والحقيقة أن تشكيل اللجنة الأخيرة - إن كانت موجودة فعلاً- لم تخرج عما سبقها من لجان تم تشكيلها بعد آخر اتفاق للمصالحة في أكتوبر الماضي والتي شكلتها المنظمة أو السلطة أو فتح وغيرها بغض النظر عن فوضى الصلاحيات وتداخل الاختصاصات وخربطة المهمات ولخبطة الوظائف بين

المؤسسات الثلاث كان هدفها جميعًا تمويت قضية الخصومات المستقطعة من رواتب موظفي السلطة في غزة فضلاً عن عدم بحث قضايا موظفي سلطة غزة والموظفين المفصولين وتوّقف توظيف الخريجين الجدد منذ أحد عشر عاماً والإجراءات العقابية الأخرى المفروضة على غزة عملاً بالمقولة الذهبية (إذا أردت لموضوع أن يموت شكّل له لجنة).

تمويت القضايا أو ترحيلها إلى الزمن القادم المجهول عن طريق تشكيل اللجان ديدن الأنظمة السياسية الاستبدادية والفاسدة كآلية عفنة للروتين الحكومي والفساد الإداري للتغطية على انعدام الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة المحتكرة للسلطة والثروة في الإصلاح الحقيقي الذي يُهدد مصالحها وامتيازاتها. فإذا ما وقعت كارثة ما، أو تم اكتشاف خطأ لا يمكن إخفاؤه، أو عُرفت جريمة من الصعب سترها أسرعت الوزارة أو المؤسسة المختصة إلى تشكيل لجنة لبحث الأمر، وسرعان ما تُشكّل اللجنة الرئيسية لجنة فرعية متخصصة منبثقة عنها، وهذه بدورها تُشكّل لجنة فرعية فنية أو أكثر للتمحيص في الموضوع... لتبدأ سلسلة تقديم التقارير من اللجان الأدنى إلى الأعلى وصولاً إلى اللجنة الرئيسية فالوزارة التي تُشكّل لجنة أخرى تبحث في كيفية تطبيق قرارات وتوصيات اللجان المختلفة لتأخذ طريقها في نهاية المطاف إلى غياهب النسيان في الأرشيف بعد أن يكون قد مات أحد الثلاثة: الملك أو جحا أو الحمار حسب قصة جحا وحماره.

هذه الصورة البائسة للفساد الإداري والبيروقراطية الجامدة قدمها الأدب الروائي وجسدّها الفن السينمائي في أعمال عديدة تنتقد الواقع السياسي والاجتماعي في المجتمعات التي تحكمها أنظمة سياسية الاستبداد والفساد جوهرا طبيعتها البنيوية، ومن هذه الأعمال رواية (أرض النفاق) للأديب المصري الكبير يوسف السباعي التي تحوّلت إلى فيلم سينمائي يحمل نفس الاسم. وفي أحد فصول الرواية ومشاهد الفيلم حوار بين المدير العام ورئيس أحد الأقسام في مؤسسة حكومية اكتشف رئيس القسم أن شنكل الشباك مفقود في غرفته فشكّل لجنة لبحث الموضوع ومعرفة سبب عدم





وجود الشنكل مكانه، واللجنة الرئيسية شكلّت لجنة فرعية، واللجنة الفرعية شكلّت لجنة داخلية أوصت برفع قضية ضد المقاول الذي لم يُركّب الشنكل... لتصل تكاليف اللجان والقضية إلى أربعمائة جنيه مصري في حين أن ثمن شنكل الشباك المفقود (44) مليمًا.

بقى أن نعرف بالنسبة لتشكيل اللجان في العالم المُسمّى تأدبًا بالنامي ولم يصل بعد إلى مصافِ الحضارة المعاصرة أن تشكيلها لا يبعد كثيراً عن الآلية النفسية الدفاعية التي يبتعد فيها الشخص عن مصادر الضغط والمواجهة الفعلية فيُظهر سلوكاً ويُبطن نقيضه كالإسراف في أدلة التأكيد والجزم غطاءً للخداع والتضليل، وتكرار صيغ القسم والحلف لإبعاد تهمة الكذب والإفك، والمبالغة في سلوك الثقة بالنفس والغرور إخفاءً للشعور بالنقص والدونية، والغلو في كلمات الحب والود إضماراً لمشاعر الكراهية والحقد، والإفراط في مظاهر التدين والورع حجاباً لغياب التقوى وخشية الله... وعلى المستوى الجماعي أليس هذا ما يحدث في الدول الأكثر فساداً التي تُشكّل لجان مكافحة الفساد، والأكثر قمعاً للحريات التي تُشكّل لجان الحريات العامة، والأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان التي تُشكّل لجان حقوق الإنسان... أليس هذا ما يحدث عندنا مع لجان الرواتب التي تمضي إلى طريقها واحدة تلو الأخرى وتبقى خصومات الرواتب كما هي تشتكي إلى الله ضعف قوتنا وقلة حيلتنا وهواننا على إخواننا.

# ليته رسب...!

**• كُتب بتاريخ:**
12 يوليو 2018م

بلا أدنى شك لو خُيرّت أي أم بين أن يكون ابنها طالبًا حياً راسباً أو طالباً ميتاً ناجحًا لاختارت الأولى ولأسرعت بالقول (لَيْتَهُ رَسَبَ...»وليت في اللغة العربية حرف ناسخ يُفيد التمني، ويُستعمل غالبًا للمستحيل، كأن نقول (ليت الشبابَ يعود يوماً) أو (ليت المسافر حاضرٌ)، وإذا كان آخر ضحايا إطلاق الرصاص في الهواء ابتهاجًا بالنجاح في الثانوية العامة الطالب رامز داود من غزة قد سقط صريعًا بسبب هذه العادة القبيحة، وهدمت حياة أسرة بأكملها تعلقت أمالها بنجاح ابنها ولا يمكن إعادته للحياة حتى لو تمنينا رسوبه منعًا لمقتله، فانه بإمكاننا على الأقل أن نوقف هذا الجنون ونمنع سقوط المزيد من الضحايا كل عام سواءً في حفلات الزفاف أو احتفالات النجاح أو غيرها من المناسبات السعيدة فيحوّل الفرح إلى ترح والسعادة إلى مناحة والمسرّةَ إلى مأتم.

ظاهرة إطلاق الرصاص في المناسبات السعيدة أو الحزينة وما يُرافقها حتمًا من سقوط قتلى وجرحى موجودة في كل المجتمعات العربية تقريبًا وما شابهها من مجتمعات غير عربية تشاركها بعض العادات والتقاليد تعود في أصلها إلى عصر الجاهلية الذي سبق الإسلام عندما كانت القبائل العربية في الجزيرة العربية تعيش في الصحراء على التنقل والترحال والغزو- في معظمها- فأصبحت تُمجّد قيم القوة والشجاعة والرجولة وعدم الخوف من الموت التي يُعبّر عنها بحمل السلاح الضروري للدفاع عن النفس والقبيلة وغزو القبائل الأخرى، فكان حمل السلاح وإظهاره من أهم دلائل الرجولة والشجاعة والشرف والفخر، وأصبح التباهي بحمل السلاح من سمات القوة والرجولة





والتلويح بالسيوف. وأدوات القتال في السلم والحرب إظهارًا للشجاعة والفخر من عادات العرب وتقاليدهم خاصة في المناسبات القبلية والاجتماعية كحفلات الزواج وغيرها.

والسلاح الأبيض كالسيوف والسهام تحوّل في العصر الحديث إلى سلاح ناري كالبندقية والرشاش، وأصبح التلويح بالسلاح الناري كما السلاح الأبيض يؤدي نفس الوظيفة التي تُظهر القوة والرجولة والشجاعة، ولم يقتصر الأمر على التلويح بل تعداه إلى إطلاق الرصاص في الهواء، ومع الوقت نسي الناس المغزى من وراء التلويح بالسلاح والوظيفة التي كان يؤديها في المجتمعات العربية القديمة ولم يبقَ إلاّ الفعل الفارغ من المضمون مُعبرًّا بطريقة مشوّهة عن الفرح والسرور والابتهاج وأحياناً في المناسبات الحزينة عند الغضب والأسى والحزن، وقد يكون مصحوبًا بالتعويض عن عُقدة النقص الناجمة عن فقدان جزءٍ من الرجولة والشجاعة بحمل السلاح وإطلاق الرصاص.

ولذلك نحن بحاجة إلى التخلّص من وهم إثبات الرجولة بحمل السلاح والتباهي به، والتحرر من خداع إثبات الشجاعة بإطلاق الرصاص والتفاخر به إلاّ في مواطن الجهاد والمقاومة، وتغيير ثقافة (السلاح زينة الرجل) فزينة الرجل علمه وتقواه وأخلاقه إلاّ في مواطن قتال العدو فقط.

لم يغفل الرسول -صلى الله عليه وسلم- عن الخطر الذي يشكله التلويح بالسلاح الأبيض على الناس، فكيف بالخطر الذي يشكله إطلاق الرصاص من السلاح الناري وليس مجرد التلويح به، فقد قال -صلى الله عليه وسلم- ناهياً ومُحرّمًا مُجرد الإشارة بالسلاح في وجه الناس لا يشر أحدُكمُ إلى أخيه بالسلاح فإنه لا يدري أحدُكمُ لعل الشيطان ينزع من يده فيقع في حفرةٍ من النار»كما دعا - صلى الله عليه وسلم- إلى تأمين السلاح (إذا مرَّ أحدُكمُ في مسجدنا أو في سوقنا وبيده نبل فليمسك على نصالها، أو قال: فليقبض بكفة أن يُصيب أحدًا من المسلمين منها بشيء) وبشكل عام فقد نهى

-صلى الله عليه وسلم- عن ترويع المسلمين (لا يحل لمسلمٍ أن يُرّوع مسلمًا) ومعروف كم الترويع والتخويف والإرهاب الناجم عن إطلاق النار العشوائي في المناسبات وغيرها، وليت الأمر مقتصر على الترويع والتخويف بل تجاوزه إلى إزهاق أرواح بريئة لا ذنب لها سوى أنهم جاءوا لتهنئة أصحاب الفرح بفرحهم ومشاركتهم سرورهم.

خُلاصة الأمر إن ظاهرة إطلاق الرصاص في المناسبات السعيدة كالزواج والنجاح وغير السعيدة كالجنازات وحفلات التأبين ظاهرة سيئة مُخالفة للشرع والقانون، ومخالفة لأصول الرجولة والشجاعة تحتاج لمُعالجة قانونية بتشديد العقوبة والحرص على تطبيقها، ومعالجة ثقافية عبر منابر المساجد ومنصات الإعلام وفصول الدراسة تُغّير ثقافة المجتمع لتؤكد أن زينة الرجل علمه وأخلاقه إلا في مواضع القتال ضد العدو فزينته سلاحه.





# (إسرائيل) والمقاومة: نصرٌ مستحيل وهزيمة ممنوعة

**• كُتب بتاريخ:**
17 يوليو 2018م

جولة التصعيد الدموي الأخيرة للعدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني عامة، وعلى قطاع غزة خاصة انتهت على الأرجح، وأخذت معها أرواح طفلين بريئين؛ ليلتحقا بقافلة الشهداء المتواصلة التي لا تمضي سُدى مُعجلّةً بمضي الطغيان، وقُرب نهاية دولة بيت العنكبوت الواهن. ولكن الصراع المستمر بين الحق والباطل لم ينتهِ بعد: حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وعودته إلى وطنه، وباطل الصهاينة في امتلاك أرض فلسطين والهيكل المزعوم.

رغم فداحة الثمن الذي دفعناه، ولا زلنا ندفعه من أرواح ودماء أبنائنا، آخرهم الشهيدين الطفلين: (أمير النمرة، ولؤي كحيل)، ومن حياة ومستقبل شبابنا وشاباتنا فلا خيار آخر أمامنا؛ لأن البديل المتمثل بعدم الرد على العدوان وفق معادلة:»القصف بالقصف»سيكون ثمنه أكبر بكثير، أقلها: تغيير قواعد الاشتباك لصالح العدو، واستباحة غزة، وتكرار عدوانه متى وأينما شاء. لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، بل يتجاوزه إلى موضوع أكثر أهمية، وأبعد عُمقاً، بترسيخ قاعدة لم تستطع»إسرائيل»كسرها منذ عقود من الزمن أصبحت فيها عاجزة عن تحقيق النصر، في المقابل المقاومة مُصرّة على منع الهزيمة.

لم تُحقّق «إسرائيل» نصرًا واضحًا وحاسمًا على العرب بعد حروبها الذهبية الثلاثة الأولى: (المعروفة بالنكبة، والعدوان الثلاثي، والنكسة بين عامي 1948 – 1967) التي رسّخت وجود وحدود دولة العدوان؛ لتكون أول صدماتها في حرب أكتوبر 1973

باستحالة تحقيق النصر على العرب عسكرياً، ولتبدأ مرحلة النصر المستحيل في حروبها مع المقاومتين: الفلسطينية، واللبنانية ابتداءً من حرب غزو لبنان 1982 التي انتهت عملياً بخروج الجيش الإسرائيلي من لبنان مُكرهاً، وبدون شروط مسبقة، أو معاهدة سلام تفرض إرادة العدو عام 2000م، ثم هزيمة مرة أخرى في حرب لبنان الثانية عام 2006م. وفي فلسطين كانت انتفاضة الحجارة عام 1987م مؤشرًا على انتقال الصراع داخل فلسطين، وعجز العدو على حسمه عسكرياً، ثم انتفاضة الأقصى عام 2000م، وتفكيك المشروع الاستيطاني في غزة، وانسحاب جيش الاحتلال منها تحت ضغط المقاومة عام 2005، ثم عجزه عن تحقيق أهدافه العسكرية والسياسية في حروبه العدوانية الثلاثة التي شنتها على غزة منذ عام 2008م؛ لتترسخ قاعدة النصر المستحيل للعدو على المقاومة.

نصر (إسرائيل) المستحيل على الشعب والمقاومة نابع من تراكم نضالي متواصل وعنيد جسدته المقاومة واقعًا على الأرض في كُلٍّ من: لبنان، وفلسطين، -رغم فارق القوة العسكرية التدميرية الكبير بين الطرفين لصالح العدو-، ونابعٌ من طبيعة وإستراتيجية حرب العصابات التي تتبعها المقاومة والتي لا يُقاس فيها النصر باحتلال الأرض، وحجم الخسائر البشرية والمادية التي يلحقها العدو بالشعب والمقاومة بل يُقاس بقدرة الشعب على الصمود، وقدرة المقاومة على القتال والمحافظة على إرادة النصر والتحرير، ومواصلة النضال؛ لجعل الاحتلال باهظ الثمن، ووضع دولة الكيان في مأزق أمني ووجودي يؤدي به في نهاية المطاف إلى الزوال الحتمي بعد اكتمال حلقات التدمير الذاتي الداخلي مع حلقات التدمير الموضوعي الخارجي مصداقاً لقوله تعالى: «يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ». فإصرار المقاومة على التمسك بحقوق الشعب، وتحقيق النصر، وإنجاز مشروع التحرير مهما كان حجم الثمن باهظاً هو السر في استحالة تحقيق العدو للنصر على الشعب المقاوم.





إذا كانت دولة العدوان والاحتلال تحلمُ بنصرٍ مستحيل على المقاومة، ويعيش قادتها وهمًا خادعًا بإمكانية إخضاع شعب المقاومة لإرادتهم؛ فإن المقاومة وقيادتها العسكرية والسياسية مصرون على منع الهزيمة التي يسعى العدو لإلحاقها بالمقاومة، بل وتحقيق النصر عليه، فرغم كُلفة الرد على العدوان المرتفعة واحتمال تدحرج التصعيد إلى حرب تحملُ في جعبتها المزيد من المعاناةِ المُضافة على معاناة الحصار والعقوبات، إلا أن المقاومة تدرك من المنظور الإستراتيجي أن عدم الرد يعني استباحة غزة، وتكرار يومي للعدوان، وتلاشي قواعد الاشتباك الحالية وصولاً إلى الهزيمة والاستسلام، الأمر الذي لا يمكن قبوله من الشعب ومقاومته الباسلة.

**خلاصة الأمر**: إن سعي دولة الاحتلال والعدوان»إسرائيل»إلى نصرٍ مستحيل على الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة لا يمكن تحقيقه، والمقاومة تصر بعناد بطولي على منع الهزيمة التي يُحاول العدو إلحاقها بها، بل وتجاوز ذلك إلى السعي نحو تحقيق النصر الذي يحتاج بدوره إلى إحياء المشروع الوطني الفلسطيني المرتكز على: التحرير، والعودة، والمستند على الصمود والمقاومة، -صمود الشعب فوق أرضه فلسطين، ومواصلة المقاومة الشاملة بكافة أشكالها حتى النصر بإذن الله-.

# حديث المصالحة..
# شيء من الاستهبال وقليل من الاستحمار...

**• كُتب بتاريخ:**
19 يوليو 2018م

حديث المُصالحة الجديد المُبشّر بقرب إنجاز المُصالحة يبعث على التفاؤل والارتياح الشديد؛ ولكنّهُ يُذكّرنا أيضاً بقصة الراعي والذئب المغروسة في مخزون الذاكرة الجمعية الشعبية الفلسطينية، مع الفارق الواضح بين نهايتي القصتين: فالراعي كان صادقاً في نهاية القصة، بينما قصتنا مع المصالحة لم تنتهِ بعد، ولم يُعرف مدى مصداقية حديث المُصالحة الجديد، خاصة التصريحات الصادرة عن مُخترع نظرية الطائرة المخطوفة، ومبتكر نصيحة الشرب من ماء بحر غزة المُلوّث. وإلى أن يتم التأكد من مصداقية حديث المصالحة الجديد يواصل بعض المسؤولين السلطويين والقادة السياسيين مسلسل الاستهبال والاستحمار في تصريحاتهم الإعلامية بنوعٍ من الاستخفاف بوعي الشعب وفطنته، وبشيء من الاستهتار بعقول الناس وبصيرتهم. وإضافةً إلى ذلك هو نوعٌ من التناقض بين الأقوال والأفعال يمقتهُ اللهُ تعالى ويبغضه الناس.

هذا التناقض نوعٌ من (الكوميديا السوداء) التي تتحوّل فيها المواقف الجادة المُحزنة إلى مواقف ساخرة مُضحكة، ويُعبّر عنها المثل الشعبي (شرُّ البلّيةِ ما يُضحك)، الذي يُقال عندما يكون الموقف المأساوي قد وصل إلى درجةٍ من الجدية والقسوة والشدة بحيث تؤدي إلى الشلل والعجز عن مواجهة الموقف وتجاوزه، ولم يُعدْ له مخرج إلا السخرية والضحك، وهذه المواقف من الكوميديا السوداء متكررة في الواقع الحقيقي، ومن أمثلتها: عندما يتحدّث الرئيس الديكتاتور عن الديمقراطية ويُهاجم الطغيان، ويتكلم الزعيم المستبد عن الحرية ويتوّعد الظلم، ويُلقي الخطيب





المُترف خطبةً عن الزهد ويهجو البذخ، ويتغنّى السياسي الفاسد بالنزاهة ويستهجن الانحراف، ويُرشد الواعظ الكذّاب الناسَ إلى قول الصدق ويحذّرهم من الإفك، ويكتب المثقف الانتهازي عن الإخلاص ويُنفّر من النفاق، ويحلف التاجر الغشّاش بالأمانة ويسب الخداع، ويمدح الموظف المرتشي العفاف ويذم العَوجَ، ويشيد الساقط أخلاقياً بالفضيلة ويسقّه الرذيلة.

إضافة إلى التناقض الممقوت والتضارب المبغوض في المواقف السابقة الذي لا يبعد كثيراً عن الكوميديا السوداء في الأفلام الأمريكية؛ فإن في ذلك شيء من الاستهبال، وقليلا من الاستحمار، يساويه أو يزيد عليه في درجة المأساة المُحزنة التي تحوّلت إلى ملهاةٍ مُضحكة حديث المُصالحة الجديد، فعندما يتحدّث كبارُ المحرّضين على الانقسام عن الوحدة الوطنية، ويتغنّى مشعلو نار الخصام بالمصالحة الداخلية، ويُصرّح صانعو بدعة العقوبات على غزة عن معاناة أهلها... ويتمّ تكرار ذلك منذ أكثر من عقدٍ من الزمان دون كللٍ أو ملل، ومن غير برمٍ أو سأم في استخفاف واضح بعقول الناس ومشاعرهم ومعاناتهم وعذاباتهم المتواصلة بفعل الاحتلال والحصار التي زادها الانقسام بؤساً، وضاعفتها العقوبات ألماً، وعمّقها عدم اكتراث المسؤولين السلطويين بأوجاعهم ومشاعرهم وكرامتهم. وهذا هو الاستهبال بعينه والاستحمار بذاته.

الاستهبال في اللغة العربية الفصحى يعني تظاهر بالهَبَل وهو فقدان العقل والتمييز، والاستهبال خليط من الغباء والاستحمار: الغباء الممزوج بشيءٍ من الحُمق والبلاهة النابع من الذات على نمط (غبي منّهُ فيه)، والاستحمار المخلوط بقليلٍ من الاستعباط والاستخفاف، النابع من الاعتقاد أن الآخرين لا يملكون عقولاً يُفكّرون بها وذاكرة يميزون بها، على عادة (الخاصة) من السادة الأكابر وعليّة القوم وولاة الأمر منّا أو علينا في الاستخفاف بـ (العامة) من (العوام السُذّج البسطاء) و(الرعايا القُصّر دون سن الرشد).

والاستهبال في العامية تُطلق على الشخص الذي (يسوق الهبل على الناس) فيُمارس الدهاء والخداع والتمثيل عليهم اعتقادًا منه بأنه أذكى منهم. أما في السياسة

فهو قريب من مفهوم (الاستحمار) الذي استخدمه (علي شريعتي) كمرادف لمفاهيم: الاستغلال والاستعمار والاستبداد والاستعباد المُمارسة على الشعوب المستضعفة المغلوبة على أمرها لتطويعها بعد تزييف وعيها. وهو قريب من مفهوم (الاستخفاف) في القرآن الكريم الذي مارسه فرعون على الشعب المصري، ويمارسه الطغاة على شعوبهم منذ أول التاريخ حتى قيام الساعة.

زبدة الكلام ومُنتهى الحديث فيما سبق من قول عن الاستهبال والاستحمار أن بيع الوهم الخادع للشعب لم يعدْ يجدي نفعاً، وتسويق السراب الكاذب للناس لم تعد تجارة رائجة، واستمرار التصريحات المُبشّرة بقرب إنجاز ملف المُصالحة أشبه بإعطاء الآخرين شيكات بدون رصيد، وفيها استخفاف بعقول ومشاعر الناس لا يستحقه هذا الشعب العظيم الذي ارتقى هؤلاء المسؤولون ووصلوا إلى مناصبهم الرفيعة بفضل صمودهم ومقاومتهم ومعاناتهم وعذاباتهم، والأفضل لهم ولشعبهم قول الحقيقة للناس، أو فليصمتوا حتى تتم المصالحة فعلاً، وحينها سيشعر الناس بها واقعًا ملموسًا دون الحاجة إلى تصريحات المسؤولين التي نأمل أن تكون صادقة هذه المرة.





# إبليس مُفكِراً
# وداعش مُنفّذاً

**• كُتب بتاريخ:**
02 أغسطس 2018م

كتب مصطفى الرافعي في كتابه (وحي القلم) مقالاً بعنوان: الشيطان يُعلّم، روى فيه حوارًا مُتخيّلاً بين شيخ وإبليس، موضوعهُ: طُرق الشيطان في غواية الإنسان، وعندما حَمَي وطيس الحوار واشتد أوار الجدال وصل إلى سُبل إبليس في إفساد إيمان الزُهّاد وإتلاف يقين العُبّاد، إذا عجز بكل مكره عن إفسادهم من أبواب الشهوات ومداخل النزوات، قال إبليس: (الزُهّاد والعُبّاد هم الصالحون لأن يكونوا أعظم الأبالسة)، فاستغرب الشيخُ من مقولتهِ، فزادهُ إبليسُ توضيحًا بقوله: (ما غلا إنسانٌ في زعمِ التقوى والفضيلة إلاّ كانت هذه هي الإبليسية)، وفي نهاية الحوار سألَ الشيخُ إبليس: (لعنك الله، فإن لم تستطع إفساد يقين المؤمن، فكيفَ تصنعُ في فتنتهُ؟)، قال إبليس: (إن لم استطع إفساد يقين المؤمن زدته يقيناً فيفسد، واستحسان الرجل لأعماله السامية قد يكون هو أول أعماله السافلة، وبأي عجيب يكون الشيطان إلاّ بمثل هذا؟!).

إذا كان الحوار بين الشيخ العالم وإبليس الملعون من نسج خيال الكاتب أو بنات أفكار الراوي؛ فإن مضمونها قد أصاب كبد الحقيقة وقلب الواقع، فالإفراط في الدين، والغلو في مظاهر التدين، والتنطع في شعائر العبادة... هو الوجه الآخر للتفريط في الدين، والتقصير في مظاهر التدين، والاستهانة بشعائر العبادة... وكلاهما -الإفراط والتفريط- من تفكير وإبداع إبليس يوحي به إلى ذريته وأتباعه من شياطين الإنس والجن، فيلبس الحق بالباطل، ويولج الطاعة بالمعصية، ويُدخل الفضيلة بالرذيلة، حتى

يوقع الإنسان في حباله وشباكه مُستغّلاً الثغرات التي يغفل عنها الانسانُ في نفسه. وما الذي أضل الخوارج وأمثالهم في الزمن الغابر، وأغوى الدواعش وإضرابهم في الزمن الحاضر، غير هذا الإفراط والغلو والتنطع في الدين؟!، فصدّق عليهم إبليسُ ظنّهُ، وصبَّ في عقولهم خُلاصة خبثه، وغرس في نفوسهم حصيلة مكره، وزرع في قلوبهم مُنتهى شرهِ، فأوهمهم أنهم الطائفة المنصورة في الدنيا، والفرقة الناجية في الآخرة، والجماعة الوحيدة المالكة للحقيقة، والعُصبة الفريدة القابضة على الدين.

هذا الاعتقاد المنحرف والفكر الفاسد الذي يستحوذ على عقول المتطرفين؛ فيوهمهم بامتلاك اليقين الكامل، واحتكار الحقيقة المُطلقة، وحيازة حصرية للدين، يمنحهم شعوراً مريضاً بالأفضلية والتميّز، وإحساساً خادعاً بالتفوّق والاستعلاء... يتطور إلى مرضٍ مُركّب من العُجب والكِبر، العُجب بالذات الفردية والجمعية، والكِبر على الآخرين -أفراداً وجماعات- فينتهي بهم المطاف إلى الغرور واحتقار ما عداهم من البشر، ويتحوّل الاحتقار إلى حقد وضغينة ورغبة في الانتقام وهوّس في سفك الدماء، تحت غطاء شرعي يُخرج غير المسلمين من دائرة الإنسانية، ويُخرج المسلمين المُخالفين من دائرة الإسلام، تمهيداً لاستباحة دمائهم وأعراضهم وأموالهم، فيكون إبليس بذلك قد نجح في حيلته، وأفلح في خديعته، بعد أن جمّلَ لهم معتقداتهم الشريرة فرأوْها خيّرة، وزيّنَ لهم سوءَ أعمالهم فرأوْها حسنة، وأغراهم باتخاذ فتاوي جُهّالهم ديناً بدلاً من دين الله، وأهواء سفهائهم آلهةً تُعبدُ من دون الله.

إذا كانت خدعة إبليس بزيادة يقين (المؤمن)، أو توهمه الخادع بوصوله إلى عين اليقين؛ لإيهامه بامتلاك الحقيقة المُطلقة، وفهمهُ الحصري للدين، هي إحدى إبداعات إبليس الفكرية في إضلال بني آدم وإفساد إيمان العُبّاد، فإن شياطين الإنس لا يقلّونَ خطورة عن إخوانهم شياطين الجِن، فبعضهم يوحي إلى بعضٍ زُخرُف القولِ غرورًا، وقد جاء نتيجة لهذا الوحي المتبادل الآثم كل الحركات الأيديولوجية الدوجماتية (الجامدة) المتطرفة الدينية والقومية والشيوعية والعنصرية، التي يجمعها أدّعياء امتلاك الحقيقة المُطلقة، وتنزعها عن الآخرين كُليّاً، وتذهب أبعد من ذلك بإخراجهم من





دائرة الدين بتكفيرهم، ودائرة الوطن بتخوينهم. بل تذهب إلى إخراجهم من دائرة الإنسانية فتضعهم في مرتبة دون الإنسان وأقرب إلى الحيوان أو الشيطان...، أليس هذا ما تفعله داعش وأخواتها في إطلاق مصطلحات الكفار والمرتدين والرافضة وغيرها على كل من لا ينتمي إليهم ويدخل في جماعاتهم، وقد يكون هذا أيضاً ما يفعله بعض خصومهم بهم غير المبرئين من التطرف المضاد.

ويدخل في هذا الإطار كل الجماعات التكفيرية المتطرفة التي تنسب نفسها للإسلام، والتي يعود جذورها التاريخية منذ صدر الإسلام، عندما استحل حفنة من المتمردين قتل الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان -رضي الله عنه- وعندما ابتكر الخوارج بدعة تكفير المسلم التي قادتهم إلى قتل الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه- واستحلوا دماء وأموال وأعراض كل مخالفيهم من المسلمين... لتنتهي هذه البدعة الشريرة والفرية الأثيمة إلى القاعدة وداعش وأخواتها التي خرجت جميعها من لهيب الصحراء حيث خرج قرن الشيطان، كما جاء في الحديث الشريف الذي رواه الشيخان -البخاري ومسلم- وأخبرنا فيه عن مكان خروج الفتن ومعها قرن الشيطان، وكما أخبرنا الإمام علي بن أبي طالب -كرّم الله وجهه- قبل أربعة عشر قرناً عنهم وكأنه يشاهدهم عياناً (قلوبهم كزبر الحديد، هم أصحاب الدولة... يدعون إلى الحق وليسوا من أهله، أسماؤهم الكُنى ونسبتهم القُرى، شعورهم مُرخاة كشعور النساء.....).

بعد كل ذلك؛ أليست داعش وأخواتها أكبر مُنفذّة لفكرة إبليس التي ذكرها الرافعي في مقالة (الشيطان يُعلّم)، وأكبر خادمة لدولة (إسرائيل) والمشروع الاستعماري الغربي والأنظمة الاستبدادية، وأكبر أداة لتشويه الإسلام والتحريض ضد المسلمين، وقبل ذلك وبعده أليست دليلاً على أن إبليس مُفكّرٌ، ولكنه مفكرٌ من النوع الخبيث الذي ينفخ في قرن الشيطان، ربما قرن الشيطان هو الذي نفخ فيه أسوة بأخيه (بلعم بن باعوراء) الذي انسلخ من آيات الله فاتبعهُ الشيطانُ فكان من الغاوين.

# كلام غير مفيد في التهدئة..

**• كُتب بتاريخ:**
9 أغسطس 2018م

أفرز الصراع المتواصل مع العدو الصهيوني العديد من المفاهيم والمصطلحات، لم تكن موجودة في القاموس السياسي الفلسطيني والعربي، ومن أمثلتها: النكبة، والنكسة، والخط الأخضر، وجدار الفصل العنصري، والهبة الجماهيرية، والانتفاضة الشعبية، وغيرها من المفاهيم والمصطلحات، ويأتي في نفس السياق مصطلح (التهدئة)، ويعني كمفهوم لغوي واجتماعي: تهدئة النفوس، وتخفيف الانفعال، وإخماد نار الغضب، وتسكين الروع، بعد شجار أو نزاع بين أفراد أو جماعات -عائلات أو عشائر أو أحزاب- تمهيدًا للعودة إلى الحالة الطبيعية قبل الشجار أو النزاع. والمصطلح دخل القاموس السياسي الفلسطيني بشكل واضح أثناء الانتفاضة الثانية، وبالتحديد في نهايتها، وما تبعها من حروب عدوانية إسرائيلية وجولات تصعيد دموية على قطاع غزة، وفترات تهدئة قصيرة أو طويلة.

جاء مصطلح (التهدئة) في نهاية الانتفاضة الثانية لأول مرة في وثيقة إعلان القاهرة الموّقعة بين الفصائل الفلسطينية في شهر مارس 2005، وبالتحديد في بندها الثاني ونصه: (وافق المجتمعون على برنامج لعام 2005 يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيلي مُتبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني...). وهذا يعني ببساطة: الهدوء مقابل الهدوء،أي تسكين جبهات القتال، وميادين المعارك، ووقف العمليات العسكرية، بدون تسوية سياسية،أو تغييرات ميدانية على الأرض، ومصطلح التهدئة بهذا المفهوم مُتداخل ومُختلف في





نفس الوقت مع غيره من المصطلحات الأخرى: وقف إطلاق النار، والهُدنة، وفك الاشتباك.

مفهوم (التهدئة) الموجود في (وثيقة إعلان القاهرة) قريب من مفهوم (وقف إطلاق النار)، بمعنى وقف أو تعليق أو تجميد العمليات العسكرية بين طرفي النزاع، قبل أن تبرز مشكلة الحصار المفروض على غزة، وتُصبح التهدئة مرتبطة بإنهاء الحصار أو تخفيفه عقب كل جولة عدوانية، باعتبار الحصار عملا عدوانياً، وشكلا آخر للحرب لا يقل بشاعة عنها. والتهدئة تتداخل مع (الهدنة)، التي تعني وقف مؤقت للقتال بدون الإعلان عن نهاية الحرب أو الصراع، وقد تكون بداية لمعاهدة سلام دائمة. ولا يبعد كثيرًا عن مفهوم (فك الاشتباك)، الذي برز عقب الإعلان عن وقف إطلاق النار في حرب أكتوبر 1973م، ويشير إلى الفصل بين القوات المُتحاربة على الأرض، بوجود منطقة عازلة بينهما، وترتيبات عسكرية تمنع الاشتباك المُسلح بينهما، ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية فك الاشتباك بين سوريا و(إسرائيل) لا زالت سارية المفعول رسمياً، بينما مهدّت لمعاهدة سلام دائمة بين مصر و(إسرائيل) لاحقاً.

التهدئة من جانب آخر تختلف عن المفاهيم السابقة؛ لأنه مفهوم مطاطي فضفاض لا يمكن ضبطه، ولا ينص صراحةً على وقف كل الأعمال العسكرية، ويُعطي الحق لأي طرف بتحديد مدى التزام الطرف الآخر بالتهدئة، وبالتالي خرقها، والتحلل من التزاماتها عندما يرى أن من مصلحته ذلك،كما تحاول (إسرائيل) على الدوام بعد حرب 2014 تغيير قواعد الاشتباك دون جدوى، أو شن حرب جديدة لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية معينة... والتهدئة التي قد تتبلوّر معالمها قريبًا لا تخرج عن هذا الإطار إلاّ من حيث مدتها الطويلة المقترحة، وستكون أقرب للمقايضة من التسوية، عنوانها الجوهري: التهدئة مقابل حل مشكلة غزة الإنسانية كُليّاً أو جزئياً، ويدخل تحت هذا العنوان مقايضات: وقف مسيرة العودة وكسر الحصار مقابل فتح المعابر، وتجميد المقاومة مقابل تسهيلات اقتصادية، وإذا شملت المُصالحة يصبح تمكين حكومة الحمدلله مقابل رفع العقوبات عن غزة.

هـذه المقايضـة أو الطريقـة في التعامـل مـع غـزة لم تكـن لتتـم لـولا المـأزق الإنسـاني العميـق المفـروض عـلى غـزة، والناتـج بـدوره عـن الحصـار المتواصـل، والحـروب المتكـررة، والعقوبـات المفروضـة. ولم تكـن لتأخـذ المسـار الثنائـي الحـالي بعيـدًا عـن الـكل الفلسـطيني لـو لم يكـن الانقسـام موجـودًا، ولم تكـن لتحـوّل قضيتنـا الوطنيـة إلى مشـكلة إنسـانية، لـو كانـت القضيـة الوطنيـة حـاضرةً في بـؤرة العمـل الوطني، ولم تكـن لتتزامـن مـع خطـة فصل غـزة عـن الوطـن كمقدمـة لصفقـة القـرن، لـو كانـت لدينـا خطـة وطنيـة موّحـدة للتصـدي لصفقـة القـرن الصهيوأمريكيـة.

إلى هنـا قـد يكـون الـكلام في التهدئـة مُفيـدًا، أو عـلى الأقـل غـير ضـار؛ أمّـا الـكلام غـير المُفيـد في التهدئـة، فهـو الـذي يوظفهـا في المناكفـات السياسـية، ويسـتخدمها وقـودًا جديـدًا يُصـب عـلى نـار الانقسـام، ويحـرض عـلى سياسـة العقوبـات ضـد غـزة، والطعـن في وطنيـة الطـرف الآخـر، واتهامـه بالمسـاهمة في فصـل غـزة وتمريـر صفقـة القـرن. بـدلاً مـن امتـلاك الإرادة الحقيقيـة لإنهـاء الانقسـام، والقيـام بالعمـل الوطنـي الفعـلي لتحقيـق الوحدة الوطنيـة، تمهيـداً لإعـادة بنـاء المـشروع الوطنـي الفلسـطيني القائـم عـلى التحريـر والعـودة والاسـتقلال، وإعـادةُ بنـاءِ كلٍ مـن المنظمـة والسـلطة بنـاءً عـلى اسـتحقاقات مرحلـة التحـرر الوطنـي، وحينئـذٍ ستسـقطُ صفقـة القـرن وكل مشـاريع تصفيـة القضيـة الفلسـطينية، ولـن تكـون بحاجـة إلى الاتهامـات المتراشـقة والمناكفـات المتبادلـة عـلى خلفيـة اتفاقيـة التهدئـة المرتقبـة، وقـد لا نكـون بحاجـة إلى اتفاقيـات تهدئـة مـع العـدو مـن الأسـاس.





# عُذراً سيدي الشهيد عبد الله
# ما خلصت الحكاية...

**• كُتب بتاريخ:**
16 أغسطس 2018م

كتـبَ الشـهيدُ عبـد الله القُططي في آخـر تغريـدة لـه عـلى صفحتـه في (الفيـس بـوك) باللهجـة العاميـة التلقائيـة مـا يـلي: (متـل كل جمعـة رايـح عـلى الحـدود، بـس هالجمعـة غـير رايـح متـل أي شـب ثائـر بدافـع عـن وطنـه وأرضه،مـو هامنـا شـو مبتغـى المسيرة،وشـو هـدف كل تنظيـم مـن هـاد المسـيرات، اليّ يهمنـا أرضنـا وعرضنا،مـن الآخـر شـاردين مـن مـووت لمـوت، لعـل المـوت الثـاني أرحـم مـن الأول، خلصـت الحكايـة..).

انتهـت تغريـدة عبـد الله الأخـيرة، ثـم انتهـت حياتـه الدنيـا باستشـهاده، آخـر فصـول حكايتـه في الدنيـا، في الجمعـة العشريـن لمسـيرات العـودة وكسـر الحصـار، التـي حملـت اسـم (جمعـة الحريـة والحيـاة لغـزة)، أثنـاء تأديـة واجبـه الإنسـاني والوطنـي، كمسـعف متطـوع في الفريـق الشـبابي الـذي حمـل اسـم (نبـض الحيـاة)، عندمـا حـاول مـع فريقـه إنقـاذ الجرحـى الـذي سـقطوا قبلـه عـلى أرض مخيـم العـودة شرق مدينـة رفـح بتاريـخ العـاشر من أغسـطس الحـالي.

لم يكـن الشـهيد عبـد الله القُططـي يعلـم أن يـوم الجمعـة العشريـن مـن مسـيرات العـودة المُسـمّى بجمعـة الحريـة والحيـاة لغـزة، سـيكون اليـوم الـذي سـينزع قنـاص إسرائيلي مُدجـج بالسـلاح والحقـد حياتـه الدنيويـة، لتتحـرر روحـه مـن سـجن الجسـد، المُثقـل بـكل همـوم الدنيـا، والمُكبّـل بـكل قيـود الأرض المضروبـة على غـزة؛ لينـال حريته الحقيقيـة وحياته الأبديـة. ولم يكـن يعـرف أن فريـق نبـض الحيـاة الـذي طالمـا أعطـى نبـض الحيـاة للجرحـى في مسـيرات العـودة سـيكون سـببًا لتوّقـفَ نبـض حياتـه، ومعهـا سـتتوّقف كل أحلامـه وآمالـه

وطموحاته، التي حملها بين جنبيه، رغم مستنقع الإحباط وبحر اليأس ومحيط العجز. ولم يكن يُدرك أن الحكاية التي تحدّث عنها سيكون هو بنفسه محور أحداثها وبطل قصتها في الجمعة العشرين لمسيرات العودة، كما كانت حكايات الشهداء الذين سبقوه على نفس الدرب، ومن ينتظر من الشهداء اللاحقين. وربما كان يعلم ويعرف ويدرك كل ذلك، بما كُشف له من حُجبٍ مستورة عنّا لالتصاقنا بالطين وإخلادنا إلى الأرض.

الشهيد المُسعف عبد الله صبري القُططي، تجاوز ربيعة الثاني والعشرين ببضعة شهور، هي كل عمرهِ الذي كَتَبَهُ اللهُ تعالى له في اللوح المحفوظ، قضى معظمها -كما كل أبناء جيله- في خضم الانتفاضة الثانية، وأحداث الانقسام الدموية، وأهوال ثلاث حروب وحشية، وتبعات الحصار والحروب والانقسام والعقوبات المأساوية، وأخيرًا مسيرات العودة وكسر الحصار، التي شارك فيها مُسعفاً متطوعًا في فريق نبض الحياة الشبابي، وتزامناً مع كل ذلك أنهى جميع مراحل دراسته حتى أنهى دراسته الجامعية دون أن يحضر حفل تخرّجه بعد، ولم يستلم شهاداته الجامعية بعد، لعله أراد أن يقول لنا قُبيل استشهاده، وأن يبلغنا رسالة نيابةً عن كل أبناء جيله فحواها:»لا حاجة لي بالشهادة الأرضية، إني ذاهبٌ إلى ربي سيهدين شهادة سماوية خيرًا منها، وماذا سأصنع بالشهادة سوى الاصطفاف خلف طوابير الخريجين الواقفين على أرصفة البطالة القاتمة، أو الانضمام إلى جيوش العاطلين عن العمل التائهين وسط صحراء الفقر القاحلة، أو الالتحاق بحشود المتسوّلين على أبواب الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية المذلة، أو السير على درب أفواج المُهاجرين الذين حزموا حقائب سفرهم، ولملموا ذكريات حياتهم، وطووا كُتب أحلامهم، وفروا بها هربًا من المجهول نحو المجهول.

لعلَّ مأساة الشعب الفلسطيني التي رمز إليها الشهيد عبد الله بالموت الأول، إشارة إلى المأساة التي يعيشها جيل ما بعد أوسلو الذي عاصر الانقسام، فتوّقفت حياتهم عند محطة أوسلو الكئيبة، التي لم نستطع مغادرتها إلى محطة أجمل منها، وتجمدّت طموحاتهم داخل سجن الانقسام الموحش، دون أن نفلح في تحطيم قيوده للانعتاق منه، وتحطمت آمالهم أمام ضربات موج بحرٍ لوثه العجز والفساد والحزبية. وقبل كل ذلك





وأثناءه وبعده ومصدر مأساة الشعب الفلسطيني هو الكيان الصهيوني بكل جرائمه ابتداءً من احتلال فلسطين واغتصاب أرضها وتهجير شعبها...وانتهاء بحصار غزة والحروب العدوانية عليها، وسرقة أراضي الضفة وتحويلها إلى معازل مُغلقة.

عُذرًا سيدي الشهيد عبد الله ما خلصت الحكاية، صحيح أن حكايتك خلصت كما ذكرت في تغريدتك الأخيرة،فقد انتقلت إلى حياة أكثر راحة وسكينة وطمأنينة بجوار ربك بمشيئته وكرمه وانتهت حكايتك في الدنيا. أما حكاية مئات الآلاف من شباب وشابات الوطن لم تنتهِ بعد، ولن تنتهي إلاّ بانتهاء الاحتلال وزوال الطغيان- وسينتهي حتمًا بعون الله- وحتى ذلك الحين من الممكن أن نجعل نهاية حكاياتهم وختام رواياتهم أكثر سعادة وأبهى جمالاً؛ إذا ما امتلكنا الإرادة الوطنية لتجاوز مأزقي أوسلو والانقسام،وتوحدنا حول مشروع وطني جامع يكون أهم أولوياته دعم صمود الشعب الفلسطيني ليبقى في وطنه، لاسيما الشباب مستقبل وأمل هذا الوطن.

# اللي استحوا سكتوا

**• كُتب بتاريخ:**
21 أغسطس 2018م

الأمثال الشعبية عبارة عن جمل قصيرة بليغة؛ تحمل معاني كبيرة عميقة، متوارثة عبر الأجيال، غالباً ما يكون ورائها قصة اختفت وبقى المثل مُعبّراً عنها، ومن هذه الأمثال المنبثقة من قصص حقيقية مثل (اللي استحوا ماتوا) بالنسخة الشامية، أو (اللي اختشوا ماتوا) بالنسخة المصرية، وقصة المثل حدثت في آخر العصر العثماني في أحد الحمامات العامة المنتشرة آنذاك في القاهرة أو دمشق، عندما كان يوم النساء في الحمام نشب حريقٌ أتى على ملابسهن وامتد إليهن، فاضطررن إلى الهروب عاريات للنجاة بأنفسهن، ولكن بعضهن استحين من الخروج فقضين حرقاً في الحمام، وعندما جاء صاحب الحمام وسأل عن وجود أموات في الحمام، قيل له: (اللي استحوا ماتوا)، فذهبت مثلاً.

هذا المثل يُقال عندما يختفي الأدب، ويتلاشى الحياء، وينزوي الخجل في القول والفعل بين الناس، في المواقف التي تظهر فيها أقوال وأفعال تناقض الأدب والحياء والخجل. وهذا ما ينطبق على بعض المُعلّقين على مفاوضات التهدئة الجارية في القاهرة، سواءً من أولي الأمر في السلطة، أو من المتنطعين خارج السلطة، مع تعديل طفيف من المُستحسن إدخاله على المثل، مع الاعتذار لمبتكر المثل الأول، ليصبح (اللي استحوا سكتوا)، والسكوت هنا من باب الصمت المحمود بدلاً من قول الشر، وليس السكوت الذي يدخل في باب الساكت عن الحق شيطانٌ أخرس، بل الكلام في هذه الحالة مطلوب وواجب مرغوب، ويدخل في باب ضرورة إبداء الرأي الآخر المختلف، وأهمية النقد البناء المُعارض.





المثل ينطبق على صنفين من المُهاجمين لموضوع التهدئة: أحدهما مُناكف سياسي، والآخر متنطع أيديولوجي، وكلاهما قد جاوزا الحد، وبالغا في الرد، والوسط الناجي بينهما الناظر لموضوع التهدئة من منظور وطني شامل، ورؤية كلية توازن بين مصلحة المقاومة في استمرار الصراع وإبقاء جذوة الجهاد مشتعلة حتى تحرير كل فلسطين، وبين مصلحة الشعب حاضن المقاومة وحقه في العيش الكريم، بتوفير مقومات البقاء والصمود في وطنه، وعوامل الحياة والوجود على أرضه. وهذا المنظور وتلك الرؤية في موضوع التهدئة، لا ينبغي أن تغفل البُعد الوطني البعيد عن المصلحة الحزبية الضيقة المرجوّة من التهدئة، كما لا ينبغي أن تكون ضمن أي مشروع سياسي يُسهم في تحقيق انفصال غزة سياسياً عن الضفة الغربية، وعزل غزة عن الوطن وأن لا تكون على حساب حق المقاومة في الرد على الاعتداءات الإسرائيلية، أو إستراتيجية المقاومة لتحرير فلسطين على المدى البعيد، أو يُدفع مقابلها ثمن سياسي على حساب الثوابت الوطنية والوحدة الوطنية.

من يُهاجم التهدئة من مدخل غياب الشرعية عنها، باعتبار التهدئة مع الاحتلال مسؤولية وطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وليست مسؤولية فصائلية، وهذا صواب من حيث المبدأ، ولكن بعد توضيح لمفهوم الشرعية التي حصلت عليها المنظمة بقرار من الجامعة العربية، ثم التف حولها الشعب الفلسطيني كإطار وطني جامع لمشروعه الوطني التحرري، ودون أن ننسى أن حركة فتح بنفسها قد شككت في شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني عندما كانت خارجها قبل عام 1968م، وهذا المنطق ينسحب على حركتي: حماس، والجهاد الإسلامي طالما أنهما خارج المنظمة،كما أن وجود الحركتين الشعبي والمقاوم منذ عشرات السنين في ساحة النضال الوطني الفاعل والمؤثر يعطيهما شرعية ثورية تتقدم على كل شرعية أخرى، إضافة إلى أن حركة حماس قد حصلت على شرعية انتخابية عام 2006 م أيضاً. والمفترض أن الإطار الشرعي الوحيد المتفق عليه كقيادة وطنية جامعة للشعب الفلسطيني هو (الإطار القيادي المؤقت للمنظمة) المُشكّل عام 2005م ويضم

منظمة التحرير وكل من قيادة حركتي حماس والجهاد مُعطل بقرار من الرئيس محمود عباس. وبعد كل ذلك لا ينبغي مهاجمة التهدئة من هذا الباب.

من يُهاجم التهدئة من كونها مدخلاً لتطبيق صفقة القرن، باعتبارها ستؤدي إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، في حال تم تطبيقها بعيدًا عن السلطة الفلسطينية صاحبة الولاية القانونية على غزة بموجب اتفاقية أوسلو. وهذا في الظاهر صواب، فمن الأفضل أن تتم المصالحة الفلسطينية قبل التهدئة لتتوّلى السلطة مسؤولية إدارة وإعمار قطاع غزة، ولكن من المسؤول عن تعطيل المصالحة؟! أليس من يضع العراقيل أمامها بوضع شروط مستحيلة لتطبيقها كتسليم سلاح المقاومة للسلطة بعد نزع الصفة الشرعية عنها؟!.أليس من يمارس الإقصاء الوطني ويُدّمر الشراكة السياسية وفق منطق غريب عجيب أشبه بتجار الدرجة الثالثة (يا بتشيلوا يا بنشيل)؟!.أم أن الموضوع له علاقة بإبقاء المأزق الاقتصادي والأزمة الإنسانية والمعاناة اليومية في غزة،وهذا المرة بغطاء وطني واتهام كل من يوّقع على التهدئة بأنه يُمرر المخططات الصهيوأمريكية، ويرتكب خيانة وطنية، كنوع من الإرهاب الفكري تُعفي العدو المُحاصِر لغزة من المسؤولية، وتُبقي سيف العقوبات المفروضة على غزة سيفاً مُسلّطاً على رقاب أهلها؟!.

ومن يُهاجم التهدئة من باب التنطع الأيديولوجي في أن الأصل في العلاقة مع الاحتلال هو الصراع والمقاومة وليس التهدئة والهدنة، فهذا صواب وصحيح، ولكن التهدئة المنشودة ليست جديدة على ساحة الصراع مع الاحتلال، وآخر تفاهمات حول التهدئة هي التي أنهت حرب 2014 م الأخيرة على غزة، والتهدئة الحالية -إذا تمت- هي تثبيت للتهدئة السابقة بعد جولات التصعيد المتكررة بين المقاومة والعدو،مع التأكيد على الشق الثاني من التهدئة المتمثلة بإنهاء الحصار المفروض على غزة وحل مشكلة غزة الإنسانية كُلياً أو جزئياً الأمر الذي طالما أتهمت المقاومة بأنها مسؤولة عنها وعن معاناة أهل غزة واستُخدمت مدخلاً للتشكيك في جدوى المقاومة وفائدتها في ظل الواقع الإنساني البائس في غزة الناتج عن الحصار والحروب والعقوبات، إضافة إلى سوء الإدارة الداخلية. وفي كل الأحوال التهدئة لا تعني نهاية الصراع والمقاومة أكثر





مما تعني دعم صمود الشعب فوق أرضه بجعل مقوّمات الحياة معقولة إلى حدٍ ما وتوفير متطلبات الصمود.

فعلاً (اللي استحوا سكتوا)، ولم يُهاجموا التهدئة من بابي المناكفة السياسية أو التنطع الأيديولوجي، وحفظوا ألسنتهم من التحريض على مزيدٍ من العقوبات ضد الشعب الفلسطيني الصامد والمرابط في قطاع غزة، مع التأكيد على أولوية أن تكون التهدئة في الإطار الوطني الجامع للكل الفلسطيني.

# الوطنية
# شيكا بيكا...

**• كُتب بتاريخ:**
30 أغسطس 2018م

شيكا بيكا اسم أغنية كتبها الفنان صلاح جاهين في سبعينات القرن الماضي، الكلمة لا تُعبّر في ذاتها عن أي معنى مُحدد، تعبيرًا عن عصر السادات الذي أصبح بدون معنى، بعد أن انقلب على عصر جمال عبد الناصر وقيمة القومية الاشتراكية. عبقرية الأُغنية تتمثل في قدرة الشاعر صلاح جاهين على وضع معانٍ حزينة في كلمات ساخرة، وإيصال معانٍ موجعة في كلمات أُغنية ظاهرها التفاؤل وباطنها التشاؤم، ومطالبته للناس بالضحك علاجًا لحالة الفوضى والكآبة والحزن في مطلع الأُغنية (شيكا بيكا وبوليتيكا ومقالب انتيكا، ولا تزعل ولا تحزن، اضحك برضه ياويكا)، وتفسيره الغامض لمعنى الشيكا بيكا في آخر الأُغنية (هتقولي الشيكا بيكا ايه هيَّ؟.. هيّ الحركات إلّي مش هية.. الفرقة والحرقة والغرقة والزمبة في البمبة الذرية.. بدل ما نطق لأ نضحك).

شيكا بيكا هنا تعني الضحك بدلاً من الموت حُزناً، والسخرية بدلاً من الهلاك قهرًا، والتهكّم بدلاً من الاحتضار نكدًا. وهو نوع من الكوميديا السوداء التي تتحوّل فيها المواقف الجادة المأساوية المُحزنة إلى مواقف هزلية ساخرة مُضحكة، كمخرج لمعالجة حالة العجز عن مواجهتها، وحالة الفشل عن تجاوزها، وحالة الشلل عن تغيير واقع البؤس وشعور التعس وإحساس النحس، ويختصر هذه الحالة التي وصفها صلاح جاهين بالشيكا بيكا المثل الشعبي (شرُّ البلية ما يُضحك). بعد الأُغنية استُخدمت





الكلمة في العديد من الأعمال الفنية أهمها: مسرحية استعراضية وفيلم سينمائي وبرنامج تلفزيوني، وجميعها تُعبّر عن نفس المعنى الساخر في المواقف المحزنة المؤلمة.

النسخة الفلسطينية لكوميديا الشيكا بيكا تتمثل في العديد من المواقف التراجيدية التي لا مخرج و لا حل لها في المدى المنظور على الأقل، والحديث هنا لا يشمل الاحتلال وما سببه من مآسٍ طالت كل الشعب الفلسطيني فهو إلى زوال حتمًا، ولكن ينسحب على المآسي التي صنعتها أيدينا، والسجون التي صنعنا قيودها بأنفسنا، وأولها مأزق أوسلو، وما تبعه من مأزق الانقسام، وجدل الدجاجة والبيضة السابق في أيهما يسبق الآخر: حل اللجنة الإدارية أم إلغاء الإجراءات العقابية، والجدل العقيم الحالي في أيهما الأول: تحقيق التمكين أم رفع العقوبات، وبأيهما نبدأ: المصالحة أم التهدئة. ولم نعد ندرك أن القضية الوطنية محورها التحرير والعودة والاستقلال وليس إدارة سلطة تحت الاحتلال، وأن الوطن الضائع قبل كل هذا الهراء ويسبق كل هذا الهذاء.

وتطبيقاً لكوميديا الشيكا بيكا في نسختها الفلسطينية لا بأس من أن نأخذ الحكمة من أفواه المجانين، وأن نتعلم الفضيلة من سلوك الفاسدين، وأن نمارس الصدق اقتداءً بأفعال الكذابين... وقياساً على ذلك لمَ لا نأخذ دروساً في الوطنية من أفواه الخائنين، ونستمع لمحاضرات الثورية من عتاولة المنبطحين، وننصت لعظات الشجاعة من كبار المهزومين، ونتعلم الزُهد من خطب المُترفين، وإذا وصلنا إلى هذه المرحلة من فوضى المفاهيم ولخبطة الموازين وخربطة المعايير، تصبح الوطنية شيكا بيكا، فنضحك كي لا نموت قهرًا ونهلك كمدًا و»بدل ما نطق لأ نضحك... والضحك ده مزيكا كهربا على ميكانيكا).

وكيف لا نضحك من القهر، وقد خرج علينا أحد الوطنيين الكبار، بكل عنفوان الثوار الأبطال، العائدين لتوهم من ميادين النزال، ليعطينا درسًا في أصول الوطنية، وجذور الثورية، مُعلناً بشجاعة يتخللها شيءٌ من الوقاحة، أن التهدئة مع الاحتلال خيانة، والسعي لرفع الحصار أكثر من جناية، والمطالبة بإلغاء العقوبات

إثـم وفاحشـة، وبمفهـوم المخالفـة تُصبـح الحـرب وآلامهـا والحصـار ومآسـيه والعقوبـات ومعاناتهـا هـي الوطنيـة بعينهـا والثوريـة بشـحمها.

وكيـف لا نضحـك مـن القهـر، وقـد خـرج علينـا أحـد الثـوار العظـام، بـكل حماسـة الفدائيـين الشـجعان، الخارجـين في الحـال مـن خنـادق القتـال، وسـيماهم في كروشـهم مـن أثـر النضـال، ليُذّكرنـا بالمشروع الوطنـي الفلسـطيني الـذي سـيُدّمر مـع أدراج ريـاح صواريـخ التهدئـة، ولينبهنـا إلى أن ظهـر القضيـة الوطنيـة سـيُقصف بقنابـل رفـع الحصـار. وكأن المشروع الوطني الفلسطيني لم يتحوّل إلى مشروع استثماري للربح السريع والغنى غـير البطـيء، وبمفهـوم المخالفـة عنـد مـن يملـك قـدرًا متوسـطاً مـن الـذكاء، وقليـلاً مـن الفطنـة والدهـاء يـدرك أن المحافظـة عـلى الحصـار والعقوبات سـيحفظ المشروع... ويصون القضيـة...

وكيـف لا نضحـك مـن القهـر، وقـد خـرج علينـا أحـد الخطبـاء المفوّهـين، بـكل بلاغـة المتفيهقـين، المنغمسـين في نعمـة الانقسـام، والمتمرغـين في نعيـم الخصـام، فدعـا الناس إلى الصـبر والقناعـة، وحرّضهـم عـلى الصمـود والشـجاعة، والحـرص عـلى نعيـم الـدار الآخـرة الآجلـة، وهـو يتقلـب في نعيـم الـدار الدنيـا العاجلـة، وقـد كان مـن قبـل يعيـش حـد الكفـاف، وبعـد تغـيّر الحـال وتبـدل المآل تجـاوز حـد الكفـاف، ثـم تجـاوز مرحلـة البحبوحـة والثـراء، إلى مرحلـة الرفاهيـة والرخـاء، وزاده اللهُ بسـطةً في العقـارات والسـيارات والأتبـاع. ونكـح مـا طـاب لـه مـن النسـاء مثنـى وثـلاث ورباع.

بعـد اسـتعراض مفهـوم الشـيكا بيكا، كنـوع مـن الكوميديـا السـوداء، وتطبيقـه عـلى الحالـة الفلسـطينية، التـي يمتـزج فيهـا الجـد بالهـزل، والمأسـاة بالملهـاة، والحـزن بالضحـك، في تصويـر كاريكاتـوري لشـخصيات يناقـض قولهـا فعلهـا، لا مجـال أمامنـا سـوى أن نضحـك بـدل المـوت قهـرًا وكمـدًا، ونقهقـه بـدل الانفجـار غـمًّا وهمًّـا؛ اسـتجابةً لنصيحـة الفنـان المُبـدع صـلاح جاهـين (ولا تزعـل ولا تحـزن اضحـك برضـه يـا ويـكا، هـا هـاع الشـيكا بيكا... والضحـك دة مزيـكا.. كهربـا عـلى ميكانيـا... بـدل مـا نطـق لأ نضحـك).





## رسالة السنوار:
## الحصار يجب أن يُكسر..

**• كُتب بتاريخ:**
3 سبتمبر 2018م

إن هـذا الحصـار سـيُكسر بعـز عزيـز أو بـذل ذليـل، هـذا الحصـار لا بـد أن ينتهـي إننـا قـد اتخذنـا قـرارًا أن هـذا الحصـار لا بـد أن يُكسر، وأن يـأكل النـاس لقمـة عيشـهم قـرار قـوى المقاومـة: هـذا الوضـع يجـب أن ينتهـي.. سـيُفرض هـذا الأمـر، نقطـة وأول السـطر). هـذه آخـر مـا قالـه قائـد حركـة حمـاس في قطـاع غـزة يحيـى السـنوار، أو مـا تمكنـت مـن تسـجيله بقلمـي رغـم تأثـير عوامـل التعريـة التـي أصابـت ذاكـرتي المُنهكـة بفعـل تـآكل الزمـن وتزاحـم الأحـداث. هـذه العبـارات ختمـت لقـاءً اسـتمر خمـس سـاعات لم يقطعهـا إلا صـلاة المغـرب، مـع الكتـاب الصحفيـين والمحللـين السياسـيين، تنـاول مختلـف الملفـات المطروحـة عـلى السـاحة الفلسـطينية، بـما فيهـا مـن صراع متواصـل مـع العـدو، وللأسـف الـصراع الداخـلي الفلسـطيني، وحمّـل اللقـاء رسـائل عديـدة، ذكرهـا زملائـي الكُتّـاب والمحللـون في مقـالات سـابقة، وفي تقديـري الخـاص كانـت الرسـالة الجوهريـة لهـذا اللقـاء الممتـد هـي: (أن هـذا الحصـار يجـب أن يُكسر).

الحصـار يجـب أن يُكسر، وينتهـي إلى غـير رجعـة، وليـس مجـرد تخفيفـه بطريقـة جزئيـة. فالحصـار المفـروض عـلى قطـاع غـزة لا يتعلّـق برفاهيـة الحيـاة في القطـاع؛ بـل يمـس جوهـر مقومـات الحيـاة، وأصـاب الحـد الأدنـى مـن متطلبـات الحيـاة للنـاس داخـل وطنهـم، فالموضـوع يتعلّـق بحـق الحيـاة؛ بـأن يتمكـن النـاس مـن ممارسـة أبسـط مقوّمـات الحيـاة، مـن أكل وشـرب وسـكن ولبـس وعـلاج وتعليـم وعمـل وسـفر وزواج وتربيـة الأبنـاء وغيرهـا. والأمـر يمتـد إلى تشـكيل خطـر عـلى المشروع الوطني الفلسـطيني، فـإذا فقـد أولادنـا وبناتنـا

الأمل في الحياة على أرضهم، ويأس شبابنا وشاباتنا في إيجاد فرصة للعمل والحياة في بلدهم، وفقد الجيل الحالي الإيمان بإمكانية تحقيق أحلامهم في وطنهم- فلن نجد من يحمل المشروع الوطني الفلسطيني من الجيل الحالي والقادم، وهذا هو جوهر ما أراد قوله السنوار حول آثار الحصار المُدّمرة على المشروع الوطني (إذا أولادنا بيفقدوا الأمل، المشروع الوطني في خطر).

قائد حركة حماس في القطاع يحيى السنوار كان على ما يبدو واثقاً من إمكانية كسر الحصار في غضون شهرين، أو على الأقل البدء بتفكيكه بعد شهرين بناء على توقعات بإنجاز تفاهمات التهدئة مع العدو بعد شهرين من الزمن. مستعرضًا تطورات ملف التهدئة أو تثبيت وقف إطلاق النار بناء على تفاهمات 2014م، التي بدأت بعد الضغط الذي حدث على العدو بفعل مسيرات العودة، وما رافقها من أشكال نضالية مختلفة، وفشل العدو في تغيير قواعد الاشتباك لصالحه مع المقاومة، وقدرة المقاومة السير على حافة الهاوية بطريقة مُبدعة- مما أدى إلى انطلاق مسارين للتهدئة هما: المسار المصري والمسار الأُممي، توافق مع مصلحة فلسطينية في كسر الحصار، وإرادة المقاومة في إنهاء معاناة الحاضنة الشعبية لها بفعل الحروب العدوانية والحصار المتواصل والعقوبات المفروضة الناتجة عن الاحتلال والانقسام.

التهدئة التي من المفترض أن تؤدي إلى إنهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم في قطاع غزة، بوابتها الصحيحة المصالحة الشاملة على أساس اتفاقية القاهرة 2011م، التي تبدأ برفع العقوبات عن غزة، وإقامة حكومة وحدة وطنية، وتغيير العقيدة الأمنية للسلطة، وتُعيد بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتكون بيتاً للكل الفلسطيني وقائدة للمشروع الوطني الفلسطيني؛ لكن إذا تعذّر تحقيق المصالحة في الوقت الحالي أوضح السنوار إمكانية الذهاب للتهدئة بدون المصالحة. لأولوية وأهمية كسر الحصار، وتحدث عن بدائل محتملة لمسار المصالحة، دون أن يتطرق لخطورتها في حالة نفّذت السلطة تهديداتها بتشديد الإجراءات العقابية ضد غزة، أو





أدت إلى انفصال غزة عن الضفة في إطار صفقة القرن، اكتفى بالقول: (إن السلطة ستخسر أكثر من حماس لو طبقت إجراءاتها العقابية).

رسالة السنوار بأن الحصار يجب أن يُكسر عبر المصالحة أو التهدئة أو كليهما يحتاج إلى وسائل ضغط تجعل العدو مقتنعًا أو مُجبرًا على الذهاب إلى خيار التهدئة وإنهاء الحصار، ومن خلال التجارب السابقة في صراعنا مع الاحتلال، بأنه لا يتراجع أو يتنازل إلاّ تحت الضغط المباشر بالمقاومة الشعبية أو المسلحة، لذلك كانت رسالة السنوار واضحة في هذا الاتجاه -السابقة والحالية- بقوله: (قبل ان تنفجر الأوضاع في قطاع غزة سنلقي بمرجل الجمر في وجه الاحتلال»وكذلك (وأن الحرب إذا فرضت على غزة ستجعل صفارات الإنذار تضرب في (قوش دان) ستة أشهر»وكذلك (ما ضربته المقاومة في واحد وخمسين يومًا سيُضرب في خمس دقائق بطريقة متكررة).

السنوار في اللقاء بدا واثقاً من امتلاك المقاومة لقدرات قد تجعل العدو يفكر مرتين أو أكثر قبل بدء الحرب، أو القدرة على إيقافها بعد اندلاعها بما تملكه من توازن رعب، دون الاستهتار بقدرات العدو التدميرية الهائلة. وهذا ما يؤدي بالعدو إلى الذهاب نحو خيار التهدئة وإنهاء الحصار، مذكرًا بأن مراكمة القوة العسكرية للمقاومة هدفه التحرير في إطار المشروع الوطني الفلسطيني.

ختامًا بعيدًا عن دائرة المناكفات السياسية، والصراعات الحزبية، والمصالح الفئوية، والاتهامات المتبادلة، وحفاظاً على الحلم الفلسطيني والمشروع الوطني، لنحمل جميعًا رسالة إنسانية واضحة ومطلبًا وطنياً جامعاً جوهرها أن الحصار يجب أن يُكسر، والعقوبات يجب أن تُلغى، ومأساة غزة يجب أن تنتهي- وصولاً إلى إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية، لننطلق معاً نحو إعادة عجلات قطار المشروع الوطني الفلسطيني على قضبان سكة التحرير والعودة والاستقلال.

# تيار الصحوة..
# ثورة داخل الوهابية أم عليها؟...

**• كُتب بتاريخ:**
10 سبتمبر 2018م

التعزير هو التأديب على ذنوب لم تُشرع فيها الحدود، والقتل تعزيرًا هو تنفيذ حكم الإعدام على تُهم لم يرد فيها نص شرعي يوجب القتل قصاصًا أوحدًا، والأصل في التعزير أن لا يصل إلى القتل؛ لأن التعزير هدفه التأديب والردع عن فعل المنكرات، والقتل يُهلك النفس ولا يؤدبها أو يردعها، وهذا ما أكده العالم الفقيه عبد القادر عودة في كتابه (التشريع الجنائي في الإسلام) بقوله: (الأصل في الشريعة أن التعزير للتأديب وأنه يجوز من التعزير، ما أمنت عاقبته غالبًا، فينبغي أن لا تكون عقوبة التعزير مُهلكة، ومن ثم لا يجوز في التعزير قتل ولا قطع). وحتى من أجاز القتل تعزيرًا من العلماء جعله للضرورة وبضوابط مشددة لحماية المجتمع المسلم، ولكن هيمنة فقه التبرير واجتهاد التلفيق جعل فقهاء السلطان يستخدمونه لحماية الحاكم وحاشيته، ولمصلحة نظام الحكم، فأصبح القتل تعزيرًا يعني إطلاق يد الحاكم في التخلّص من معارضيه.

ومطالبة الادعاء العام السعودي بتطبيق حكم القتل تعزيرًا على الشيخ العالم الدكتور سلمان العودة يدخل في هذا الباب الذي يُطلق يد الحاكم في التخلص من معارضيه بغطاء شرعي ملفق، بعد توجيه أكثر من ثلاثين تُهمة فضفاضة لا يُمكن ضبطها قانونياً. وقد تكون أهمية وخطورة الشيخ سلمان العودة على النظام كونه يُمثل تيار الصحوة السعودي الذي بدأ يتبلور في المملكة في مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين، وأهم رموزه من العلماء: سفر الحوالي، وسلمان العودة، وسعد البريك، وعلي العمري، وعائض القرني، وعوض القرني، وناصر العمر، وآخرون. وقد نشأ





تيار الصحوة السعودي بفعل تلاقح تياري السلفية الوهابية والإخوانية المعتدلة، عندما هاجر الكثير من قيادات الإخوان المسلمين الفكرية من مصر إلى السعودية بسبب القمع الناصري في عقد الستينيات من القرن العشرين، واستوعبتهم المملكة للعمل في مجال التعليم فأثروا في العديد من الطلبة السعوديين الذين كونوا فيما بعد تيار الصحوة.

تيار الصحوة السعودي قدّم خطابًا دينياً تنويرياً وسطياً معتدلاً إصلاحياً مختلفاً عن خطاب المؤسسة الدينية الرسمية في المملكة؛ ولكنه لم يخرج عن المدرسة الوهابية رغم تأثره بالمدرسة الإخوانية. وهو بذلك يختلف تمامًا عن التيار الليبرالي السعودي، الذي يتحرك خارج المدرسة الوهابية، متأثرًا بالفكر الليبرالي الغربي، ومُركّزًا على الحقوق السياسية والاجتماعية للشعب وخاصة المرأة، ومُطالبًا بتخفيف القيود الدينية، والحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولكنه يلتقي مع تيار القاعدة في مرجعيتها الوهابية، مع ملاحظة وجود القاعدة على يمين المؤسسة الدينية الرسمية المتطرف، بينما الصحوة تقع على يسار المؤسسة الدينية الرسمية المعتدل. وبذلك ليس من الغريب أن حرب الخليج الثانية والخلاف مع المؤسسة الدينية الوهابية حول الاستعانة بالكفار في الحرب، كانت بداية بروز التيارين- القاعدة والصحوة- اللذين عارضا الاستعانة بالأمريكان ضد العراق، ولكن كل تيار له منطلقاته الخاصة في المعارضة، وليس من الغريب أيضاً أن تيار القاعدة قد نشأ بفعل تلاقح السلفية الوهابية مع الإخوانية القطبية المتشددة، كما نشأ قبله تيار الصحوة بفعل تلاقح السلفية الوهابية مع الإخوانية المعتدلة.

من أبرز أفكار تيار الصحوة السعودي ما جاء في (مذكرة النصيحة) في بداية التسعينيات من القرن الماضي، الذي وقع عليها أبرز رموز الصحوة، وطالبوا فيها بالإصلاح السياسي والاجتماعي والديني والاقتصادي والإعلامي والتعليمي...ونادوا بالحقوق الدستورية للشعب، وتطبيق مبدأ الشورى، والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد المالي والإداري... وقد كتب الشيخ سفر الحوالي- أبرز علماء الصحوة- في كتابه (المسلمون والحضارة الغربية) مُنتقدًا نظام الحكم السعودي (إن الإسلام الذي يقدمه آل

سعود هو إسلام أمريكي، لا الإسلام الذي أنزله الله على محمد بن عبد الله، وإن الترف وسوء الإدارة في المملكة إنما هو بسبب تحكم الصبيان). وقد أصدر الشيخ سلمان العودة عشرات الكتب الإسلامية دعا فيها إلى الإصلاح الشامل في المملكة والعالم الإسلامي أهمها: أدب الحوار، ومقالات في المنهج، والإغراق في الجزئيات، وتحية للشعب المقاوم (الفلسطيني)، ولماذا نخاف من النقد؟، وأسئلة الثورة... وغيرها، وكتاب أسئلة الثورة وضح فيه فكره السياسي الإصلاحي المتمحور حول رفض شرعية الحاكم المتغلّب، ورفض احتكار (أهل الحل والعقد) للقرار من دون الناس، وحق الشعب في اختيار الحاكم وعزله، وإلزامية الشورى للحاكم، وتفضيل الإصلاح على الثورة.

وختامًا لم يُكن رموز وعلماء تيار الصحوة السعودي يمثلون مدرسة مستقلة خارج إطار المدرسة السلفية الوهابية، ولم يخرجوا على أصولها، ولكن ذنبهم هو خروجهم عن أصول الخنوع والطاعة، وتمردهم على قواعد الخضوع والخناعة، ونشوزهم عن تقديم طقوس الذلة والمهانة... ففقدوا الأجر والثواب، واستحقوا الغُرم والعقاب، وسُحب منهم تصريح العبور للفوز بالحظوة والقُربى من ولاة الأمور، وأصحاب السلطان والقصور، وأُلقوا في غياهب السجون، حيث الويل والثبور، انتظارًا للقتل تعزيرًا والموت تنكيلاً؛ حيث تنتهي فتن آخر الزمان، ويزول من الأرض حُكم الصبيان، وتختفي آثار قرن الشيطان.





# أوسلو:
# المأزق والمخرج..

**• كُتب بتاريخ:**
12 سبتمبر 2018م

لا شك أن الزعيم الراحل ياسر عرفات أراد من اتفاقية أوسلو أن يُجسّد على أرض الواقع البرنامج المرحلي، المعروف ببرنامج النقاط العشر، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974م، والذي يبدأ بإقامة سلطة وطنية فلسطينية داخل فلسطين، تكون جسرًا للعبور إلى الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من أرض فلسطين التاريخية، وأن يوجد من خلالها موطئ قدم يُصبح مدخلاً لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، وأن يؤسس بواسطتها كياناً سياسياً وطنياً يبلور الهوية الوطنية الفلسطينية، ويُعطي الفلسطينيين جواز سفر معترفاً به وتمثيلاً دبلوماسياً أفضل، وأن يفتح الباب لعودة آلاف النازحين واللاجئين إلى داخل فلسطين في الضفة والقطاع كتجسيد جزئي لحق العودة، وأن يُطلق سراح آلاف المعتقلين والأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال كمقدمة لتبييض السجون، وأن يحقق سابقة بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من أجزاء من الأرض الفلسطينية (غزة وأريحا).

ولا شك أيضاً أن قادة (إسرائيل) آنذاك قد أرادوا من اتفاقية أوسلو شيئاً آخر يناقض ما أراده الزعيم الراحل ياسر عرفات، فقد أرادوا من الضحية أن تعتذر لجلادها من خلال إدانة مقاومتها ووصمها بالإرهاب انتصارًا للرواية الإسرائيلية للصراع. وأن يعترف المجني عليه المغتصبة أرضه بشرعية استيلاء اللص على الأرض المسروقة، وحقه في إقامة دولته عليها، وأن تكون الاتفاقية غطاءً للاحتلال يستطيع من خلالها مواصلة السيطرة على الأرض بعد التخلّص من عبء إدارة السكان؛ ليواصل التهامها

بالتقسيط وإقامة المستوطنات عليها. وأن يحصل بواسطتها على شريك فلسطيني يحفظ أمن الاحتلال والاستيطان، ويساهم في قمع المقاومة الفلسطينية. وأن يتخذها جسرًا سياسياً يعبر من فوقه إلى كل العواصم العربية لتطبيع العلاقات معها، والتحالف مع بعضها ضد بعضها الآخر. وأن يؤجل قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود للوضع النهائي إلى ما لا نهاية ريثما يتم فرض وقائع جديدة على الأرض.

بعد ربع قرن على توقيع اتفاقية أوسلو، ما أردناه نحن الفلسطينيين معظمه لم يتحقق، وما أراده العدو معظمه تحقق؛ فبدلاً من أن تصبح السلطة الفلسطينية جسرًا للعبور نحو تحقيق مشروعنا الوطني الفلسطيني؛ أصبحت مقبرة له. وبدلاً من أن تكون وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى المتمثلة في التحرير والعودة والاستقلال؛ أصبحت غاية بحد ذاتها و(إنجاز وطني) يجب الحفاظ عليه حتى لو كانت مُعيقة لتحقيق الأهداف الوطنية الحقيقية. وبدلاً من أن تكون كياناً سياسياً موّحِداً للشعب الفلسطيني؛ ساهمت في شرذمة وتفريق الشعب الفلسطيني، وإحداث الانقسام الفلسطيني المستمر منذ أكثر من عقد من الزمان. وبدلاً من أن تنشغل ببناء جيل فلسطيني يكمل شعلة النضال الوطني ويستكمل حُلم التحرير؛ أنتج طبقة من المترفين الفاسدين الانتهازيين، الراضعين من بقرة السلطة الحلوب، من أبطال التنسيق الأمني مع العدو، وأسود العقوبات ضد شعبهم.

والآن بعد ربع قرن على مشروع أوسلو، المتوّقف فعلياً منذ نهاية المرحلة الانتقالية عام 1999م وبعد سقوط الفرضية التي أُقيم عليها المشروع وهو حل الدولتين، إسرائيلياً بفعل التهام المستوطنات لأرض الدولة الفلسطينية المفترضة، وأمريكياً بفعل سحب حل الدولتين من التداول السياسي الأمريكي، وذهاب الإدارة الأمريكية في عهد ترامب إلى صفقة القرن التي تسعى لتصفية القضية الفلسطينية وليس حلها. بعد ذلك لم يعد بالإمكان المجادلة في جدوى مواصلة السير على درب أوسلو.





بل الكل يعترف بأن أوسلو قد قاد الشعب الفلسطيني إلى مأزق وطني خطير، وأن الخروج من هذا المأزق أصبح واجب وطني، والتخلّص من عبء أوسلو وما تبعها من انقسام وحصار وعقوبات مصلحة وطنية عُليا.

وختامًا بمناسبة اليوبيل الأسود لاتفاقية أوسلو المشؤومة، ليس من المنطق والمعقول أن تكون قدرًا لازمًا للشعب الفلسطيني، يُكرّس الهزيمة، ويُجسّد الفشل، ويُرسّخ العجز، فلا خيار آخر سوى الخروج من مأزق أوسلو بمراجعة الفكر السياسي الذي قادنا إليها، وإعادة النظر في المشروع السياسي الذي انبثقت عنه، وفك الارتباط والشراكة الأمنية والاقتصادية مع الاحتلال، لتعود الأمور إلى وضعها الطبيعي، شعبٌ مُحتل يُقاوم عدواً مغتصب لوطنه، بدون حواجز السلطة والاتفاقيات، أو على الأقل تغيير الفلسفة التي أُقيمت عليها السلطة ووظائفها الأمنية والمدنية والسياسية، لتكون سلطة الشعب المقاوم، وركيزة لدعم صموده، ورافعة للمشروع الوطني الفلسطيني، وهذا يحتاج لإعادة بناء السلطة والمنظمة على أساس الثوابت الوطنية والمشروع الوطني.

# أوسعنا أوسلو شتماً..
# وماذا بعد؟!

**• كُتب بتاريخ:**
16 سبتمبر 2018م

في كتاب (العرب ظاهرة صوتية)، للمفكر السعودي المُثير للجدل (عبد الله القصيمي)، بأسلوب نقدي صارخ، ولهجة تهكمية سافرة، ينتقد الأمة العربية مُحذّرًا من تغليبها القول على الفعل، والصراخ على العمل، والضجيج على الكدح، وفي ذلك المعنى يقول:»إن العربي ليرفض الصعود إلى الشمس ممتلكاً لها إن كان ذلك بصمت؛ ليختار التحدّث بصراخ ومباهاة عن صعوده إلى القمر وامتلاكه له أي بلا صعود ولا امتلاك. إن العرب ليظلون يتحدثون بضجيج وادعاء عن أمجادهم وانتصاراتهم الخطابية حتى ليذهبون يحسبون أن ما قالوه قد فعلوه، وأنه لم يبقَ شيءٌ عظيم أو جيد لم يفعلوه لكي يفعلوه... أليسوا قد قالوا ذلك لكي يعتقدوا أنهم قد فعلوه؟ أليسوا قد قالوه ليكون بديلاً عما يفعلوه؟!». وهذا الوصف للعرب رغم قسوته إلى أنه صواب على الأقل في أزمنة الهزيمة والانكسار، ومراحل الخيبة والاندحار، وعهود الأزمة واستحكام العار.

ولّما كُنّا ولا زلنا -نحن العرب- نعيش في زمننا الرديء، ووقتنا الدنيء، وعهدنا القميء، فوصف عبد الله القميصي لنا بالظاهرة الصوتية لا ينبغِ أن يزعجنا أو يغضبنا، وجيد لو استفزنا واقلقنا، بل يجب أن يوقظنا لنفيق من غفلتنا، وينبهنا لننهض من كبوتنا، ويصدمنا لنُعدّل طريقة تفكيرنا. وإن لم نفعل ذلك سنظل أبد الدهر في ذيل الأمم، وسنبقى على مدار الزمن في مؤخرة القافلة البشرية. وإن المراقب والمتأمل لمؤتمراتنا الخطابية، وخاصة السياسية منها، في المناسبات المختلفة وإحياء للذكريات





السنوية، الوطنية وغير الوطنية، السعيدة والتعيسة، ليُلاحظ بنفسه مدى تغلغل الظاهرة الصوتية فيها، والدليل على ذلك أن معظم هذه المؤتمرات، إن لم يُكن كلها تنتهي ببيان ختامي ينتهي مفعولة مع نهاية نطق آخر كلمة في البيان دون أن يتعداه إلى برامج عملية يتم متابعتها والعمل بها، وينتهي أثره مع نهاية آخر شخص يخرج من قاعة المؤتمر.

وفي هذا السياق مرت علينا مؤخرًا ذكرى مرور ربع قرن على توقيع اتفاقية أوسلو، فنشطت القوى والفصائل والشخصيات المعارضة لاتفاقية أوسلو في إلقاء الخطب وكتابه المقالات وعقد الندوات، التي تناولت جميعها اتفاقية أوسلو وتبعاتها السيئة ونتائجها السلبية، وفي إحدى هذه المؤتمرات برع الخطباء في ذكر مساوئ اتفاقية أوسلو، وإحصاء سلبياتها، وتعداد عيوبها -وهي كثيرة-، وما قاله المتحدثون في ذم أوسلو -وهم صادقون- فاق ما قاله مالك في ذم الخمر، وتُقدّم على قصائد الهجاء الموجودة في شعر النقائض لجرير والفرزدق والأخطل -وهي تستحق الهجاء-، وبعد أن أفرغ كل خطيب ما في جعبته من كلام، وما في داخله من غضب، انتهى المؤتمر ببيان ختامي، وانفضَّ المؤتمرون سالمين، وعادوا إلى قواعدهم غانمين، بعد أن أوسعوا أوسلو شتمًا وسبًا، وانهالوا على فريق أوسلو طعناً ولعناً... ولكن يبقى السؤال الأهم: وماذا بعد؟

الإجابة على سؤال (ماذا بعد؟) ضرورية كي لا يكون نهجنا في مواجهة المأزق، مثل الأعرابي الذي كان يرعى مجموعة من الإبل لقومه، فاستولى عليها اللصوص، وعاد إليهم بدون الإبل، وأخبرهم ما حدث معه، وعندما سألوه عن دوره في المحافظة على الإبل، أجابهم»أوسعتهم شتمًا وساروا بالإبل». وضرورية كي لا يكون كلامنا ضد أوسلو مجرد عملية تفريغ انفعالي لتنفيس شحنة الغضب ومخزون الكبت داخلنا، وتخفيف ثقل الضغط وحدة الإحباط الواقع علينا. وضرورية كي لا يكون سلوكنا بحثاً عن كبش فداء لتبرئة أنفسنا من المسؤولية وإلقائها على الآخرين، وكفى الله السياسيين شر البحث والاجتهاد للخروج من مأزقنا. وضرورية للخروج من حالة العجز السياسي، والانغلاق الفكري، والقفز عن الواقع، والتهرّب من المسؤولية.

وأخيرًا ضرورية كي لا تكون خياراتنا في الخروج من المأزق باتجاه واحد والهروب إلى الأمام فنكون كمن هرب من رمضاء المأزق إلى نار الحرب في سيناريو مُكرر فقد الحبكة الدرامية وعامل الإثارة.

**أوسعنا أوسلو شتمًا**.. هذا لم يُخرجنا من المأزق، المأزق الوطني العام والمأزق الغزاوي الخاص، على الأقل حتى الآن لم ينهِ الاحتلال والحصار والانقسام والعقوبات، ومن المؤكد أن الشتم لن يُعالج أي مريض أو يوفر وجبة طعام لأي جائع، أو يشتري حقيبة جديدة لأي طالب مدرسة، أو يدفع الرسوم الجامعية لأي طالب جامعة، أو يجعل أي مواطن من غزة يُسافر بكرامة... ومن المؤكد أيضاً أن الإجابة على سؤال (وماذا بعد؟) هي الأهم للخروج من المأزق فإضاءة شمعة خيرٌ من لعن الظلام.





## جمال عبد الناصر..
## قراءة خارج صندوق الإخوان

**• كُتب بتاريخ:**
26 سبتمبر 2018م

تمرُّ علينا هذه الأيام الذكرى السنوية الثامنة والأربعين لوفاة الزعيم العربي المصري الراحل جمال عبد الناصر؛ ولم يكفْ الجدال الدائر حول شخصيته وزعامته، ولم يتوّقَف السجال المُحيط بذاته ونظامه، وتفاوت الجدال ما بين مُحبٍ غالْ ومُبغضٍ قالْ، وتباين السجال ما بين مُبجّلٍ والهْ ومُحقّرٍ كاره، وتغاير الخصام ما بين مُقدّسٍ لسيرتهِ عاشقٍ لمسيرته، ومُدّنسٍ لسيرتهِ ماقتٍ لمسيرتهِ. وما بين النقيضين درجاتٍ من الحُبِ والعشق، ودركاتٍ من الكُرهِ والبُغض، وخيرُ مثالٍ لمن صعدَ بحُبهِ أعلى درجات العشق التيار القومي الناصري، وخيرُ مثالٍ لمن انحدرَ بكُرههِ أدنى قاعِ دركاتِ البُغض جماعة الإخوان المسلمين. وكان لكاتب هذه السطور نصيبٌ من كلا النقيضين المتباعدين، فلنعرض لهما من خلال التجربة الخاصة للكاتب، ثم فلنُعدْ قراءة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر خارج الصندوقين، بعيدًا عن الطائفتين، وقريبًا من البصيرتين: العقل والقلب.

كغيري من أبناء جيلي فتحنا أعيُننا على الدنيا، وتلمسنا خطواتنا الأولى فيها، على حب الزعيمين: ياسر عرفات وجمال عبد الناصر، ياسر عرفات باعتبارهُ رمزًا للوطن الصغير وحُلم التحرير والعودة، وجمال عبد الناصر باعتبارهُ رمزًا للوطن الكبير وحُلم الوحدة والتحرر، وكان أقصى تعبير عن حبي للزعيمين هو وضع صورتهما مُعلقةً على جدار الغرفة التي كنتُ أنامَ فيها، وبالنسبة لجمال عبد الناصر لا أتذكر سوى تصفيق الجمهور المُتكرر في إذاعة صوت العرب عندما كان يخطب، وفي سنوات لاحقة بعد

وفاته تمكنتُ من الحصولِ على بعض الكتب القومية الناصرية وقراءة بعضها، قبل أن تبدأ مرحلة التشويه لعصره في عصر السادات، فأُعجبتُ بمبادئ ثورة 23 يوليو المُعادية للاستعمار والإقطاع، والمساندة لحريات الشعوب والوحدة العربية والعدالة الاجتماعية، وما شهدته مصر في عصره من نهضة اقتصادية وتغير اجتماعي وتطور عمراني، ولم يكن بالإمكان آنذاك معرفة حجم الخراب المتغلغل في البُنية التحتية للنظام الحاكم الذي قاد مصر للنكسة 1967.

وبما أن الثابت الوحيد في الحياة هو التغّير، فقد سرت هذه السُنة الكونية على موقفي من عبد الناصر، فتحوّل الحبُ تدريجياً إلى كرهُ، والإعجاب إلى ازدراء؛ مُتأثرًا بما قرأته من كُتب الإخوان المسلمين حول تجربتهم مع نظام عبد الناصر، يصفُ الكثيرُ منها التعذيب داخل السجون المصرية آنذاك، وصُدمت من حجم القسوة البالغة التي كانت أجهزة أمن النظام الناصري تمارسها تجاه معتقلي جماعة الإخوان المسلمين، وما قام به النظام من إعدام لبعض قادتها المفكرين الذي أثروا المكتبة الإسلامية، أمثال سيد قطب وعبد القادر عودة. ولم يكن التعذيب فقط هو المثلب الوحيد للنظام، فما كُتبَ عن دور مراكز القوى التي عاثت في مصر فسادًا واستبدادًا، وما عُرف عن دور بعض (الضباط الأحرار) في هزيمة 1967، وما رافق ذلك من تحوّل فكري وعاطفي نحو الحركة الإسلامية، لاسيما بعد أفول نجم الحركة القومية العربية، وتراجع دور الحركة الوطنية الفلسطينية بعد حرب 1982... أدى كل ذلك إلى التحوّل من النقيض إلى النقيض تجاه الزعيم جمال عبد الناصر.

وكما انكسر صندوق الحب الذي يختزن داخله صورة جمال عبد الناصر، بدأ صندوق الكُره هو الآخر يتكسّر بالتدريج حسب سنة التغير الدائم، ولم يكُن هذا التغّيرُ ليحدثَ لولا مرور الزمن وتراكم النضج وتتابع القراءات والأحداث التاريخية، التي قادت إلى الإدراك بأن التاريخ المكتوب ليس معصومًا من الخطأ؛ بل هو الانحياز أقرب ومن الموضوعية أبعد، وإلى التلفيق ألصق ومن التدقيق أطلق، يستوي في ذلك الكتّاب المنتمين للحركة الإسلامية أو غير المنتمين لها. وفي إطار هذا الفهم كان من





الضروري الاهتداء إلى سؤال مهم مضمونه: هل كان عداء جمال عبد الناصر للإسلام نفسه أم لجماعة الإخوان المسلمين؟، وهذا يستدعي بدوره سؤالاً آخراً هو: هل سبب هذا العداء هو تبني الإخوان المسلمين للإسلام أم لأنهم يشكلون تهديدًا لنظام الحكم الناصري؟.

للإجابة على السؤال الأول من الضروري تفكيك فرضية خاطئة تتبناها معظم الحركات الإسلامية، وهي أنها تعتبر نفسها ممثلة للإسلام، وليس اجتهادًا داخل الإسلام ورؤية لفهم الإسلام؛ وبناءً على هذه الفرضية الخاطئة والفهم المغلوط ترى من يتبنى هذه الفرضية من الحركات الإسلامية في كل خلاف معها أو عداء لها بأنه خلاف مع الإسلام وعداء للإسلام، وهكذا صُوّرَ جمال عبد الناصر بأنه عدوٌ للإسلام!؛ مع أنه في كتاب (فلسفة الثورة) عام 1954م اعتبر الإسلام قوة تحريرية وتوحيدية ورفض اعتباره (أفيون الشعوب) كما ترى الماركسية، ورأى في الحج مؤتمرًا سياسياً سنوياً لتحقيق تعاون المسلمين فيما بينهم، وفي (الميثاق الوطني) لعام 1962 يرى في الإسلام ديناً تقدمياً يدعو للعدالة والمساواة بين البشر، وفي رسالة الإسلام أعظم الحضارات البشرية، وفي (بيان مارس) عقب النكسة عام 1968 يرى في الإسلام قوة دافعة للصمود أمام العدوان وتجاوز الهزيمة. وفي عهده أُنشأت (هيئة البعوث الإسلامية) التي كان له دور بارز في هداية ملايين الأفارقة والآسيويين للإسلام، وأُنشأت إذاعة القرآن الكريم، وتم تطوير جامعة الأزهر لتصبح جامعة عصرية منارةً للإسلام الوسطي المعتدل.

قد يكون كل ذلك من باب توظيف الدين لخدمة نظام الحكم، وإضفاء شرعية إسلامية على السلطة، وإنشاء دين رسمي موازي يسحب البساط من تحت الإخوان المسلمين، وهذا ديدن السلطة المستبدة منذ أول التاريخ، ولكن الصحيح أيضاً أن الدافع الأساسي لعداء جمال عبد الناصر ونظامه لجماعة الإخوان المسلمين هو تهديدهم لنظام حكمه وسلطته، وهنا تأتي الإجابة على السؤال الثاني، فسبب العداء هو الخوف على ضياع السلطة وليس تبنيهم للإسلام، فقد حارب النظام اليسار المصري بكل قسوة،

وحتى بعض الضباط الأحرار لم ينجوا من هذه القسوة عندما هددوا زعامته، فالأنظمة الحاكمة المستبدة لا يعنيها المضمون الإيديولوجي والمحتوى الفكري للمعارضة، بقدر ما يعنيها حجم التهديد لسلطتها ومصالح النخبة الحاكمة المُحتكرة للسلطة والثروة.

خُلاصة الأمر أن هذه القراءة لجمال عبد الناصر خارج صندوق الإخوان المسلمين لا تعني تبرئته من كل ما نُسبَ له ولنظامه من ظُلمٍ وفسادٍ واستبداد، أو نفي ما تسبب به من هزيمة وخيبة وإحباط. ولا تعني إدانة جماعة الإخوان المسلمين بالمسؤولية عن الصراع الدموي مع نظام عبد الناصر، أو إدانة الضحية والمجني عليهم أمام الجلاد والجاني؛ ولكنها تعني أهمية وضرورة التفكير خارج صندوق الإخوان المسلمين، وعدم اعتبار كل من اختلف معهم كمن اختلف مع الإسلام؛ لتكون قراءتنا للتاريخ موضوعية ومتوازنة ومتزنة.





# نعم لسلاح شرعي واحد

**• كُتب بتاريخ:**
4 أكتوبر 2018م

في خطاب السيد محمود عباس الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد (استعداد السلطة لتحمّلَ المسؤولية الكاملة في قطاع غزة، بعد تمكينها من ممارسة صلاحياتها كاملة في إطار النظام السياسي الفلسطيني الواحد، والسلطة الشرعية الواحدة، والقانون الواحد، والسلاح الشرعي الواحد). كل ما سبق الحديث عن السلاح، يدخُل في الكلام المُباح، ويُمكن تجاوز الجدال حول مفهوم التمكين، الذي هو حق الحكومة على المواطنين، وتخطي السجال الموجود، حول ماهية النظام السياسي المنشود، ونقفز على عدم الاتفاق على مصدر الشرعية الدستورية، وغياب الوفاق على منبع الشرعية الثورية- لنصل إلى (السلاح الشرعي الواحد) الذي طالما صدّعت جماعة أوسلو رؤوسنا به، وطالبوا بتوحيد السلاح الفلسطيني تحت خيمة السلطة ومظلة الشرعية، والذي ما انفك فريق السلطة يُطالب بنزع سلاح المقاومة؛ لإفساح المجال لسلاح السلطة ليكون السلاح الشرعي الوحيد.

نفهم سعي العدو الصهيوني لنزع سلاح المقاومة، ونستوعب تحريض قادة العدو على سلاح المقاومة واتهامها بالإرهاب في المحافل الدولية؛ لكن لا نفهم سعي أي طرف فلسطيني لنزع سلاح المقاومة، ولا نستوعب تحريض رأس النظام السياسي الفلسطيني على سلاح المقاومة واتهامه بأنه ميليشيات في المحافل الدولية، لاسيما إن كان ذلك التحريض في الجمعية العامة للأمم المتحدة- أهم محفل دولي- وكان الأولى به أن يُطالب بنزع سلاح المستوطنين في الضفة الغربية، ولو كان الحديث عن السلاح الشرعي الواحد، وشرعية سلاح السلطة أمام سلاح الفلتان الأمني، والطوش العائلية،

والإرهاب التكفيري، والعربدة اللصوصية- فلا شك في شرعيته؛ أما إن كان المقصود بالسلاح الشرعي الواحد وشرعية سلاح السلطة أمام سلاح المقاومة، فهناك شك في هذه الشرعية يقتضي تبديد الشك باليقين، ومحو الظن بالتثبت، وإزالة الوهم بالحقيقة.

مفهوم الشرعية يعني إضفاء الصفة القانونية على شيءٍ ما، بمعنى المرجعية القانونية التي يستند إليها ذلك الشيء، فالسلاح يكتسب شرعيته أو عدم شرعيته من الجهة التي تمسك به وتستخدمه، فإن كانت تلك الجهة لها شرعية قانونية كحكومة منتخبة أو شرعية ثورية كمجلس ثوري، وأهدافها عادلة كفرض الأمن والاستقرار، أو طرد المُحتل من الوطن، ووسائلها أخلاقية تلتزم بالمواثيق الإنسانية والدولية فلا تقتل الأبرياء وترتكب المذابح، ويكون السلاح غير شرعي إن كان غير ذلك، كالسلاح الذي بيد حكومة غير شرعية من صُنع الاحتلال، أو طغمة حاكمة مستبدة، أو عصابة إجرامية، أو جماعة إرهابية. ويكون سلاح غير شرعي كذلك إن كانت الجماعة التي تمسك به تسعى لتحقيق أهداف غير عادلة، كفرض الإتاوات على الناس، أو تثبيت الاحتلال وكانت وسائلها غير أخلاقية، كقتل الأبرياء وارتكاب المذابح.

وفق المفهوم السابق للشرعية – فإن سلاح المقاومة اكتسب شرعيته من وجود المُحتل نفسه على الأرض الفلسطينية، والحق في مقاومة الاحتلال، وطرد المُحتل من الأرض المحتلة، كحق طبيعي وإنساني وديني ووطني؛ استنادًا إلى حقين طبيعيين للشعوب كفلتها كل المواثيق الدولية، وهما: حق الدفاع عن النفس، وحق تقرير المصير، وهما حقان طبيعيان للإنسان –فردًا أو جماعة- يكتسبهما لمجرد كونه إنساناً، ولا يوجد سلطة يُمكنها نزعهما منه لأنهما من مقومات الإنسانية نفسها، سواء أقرهما القانون أو أنكرهما، وسواء وافقت عليها السلطة الموجودة أم رفضتها. ولذلك أيدت حق المقاومة كل المواثيق الدولية وأهمها اتفاقيتا لاهاي (1899 – 1907) التي أعطتا المواطنين الذين يحملون السلاح لقتال المُحتل صفة المحاربين النظاميين الشرعيين، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة العديدة، وأهمها قرار رقم (3103) لسنة 1973م الذي ينص على حق الشعوب في النضال في سبيل تقرير المصير، وأقر





بالمشروعية الدولية للكفاح المسلح من أجل التحرير الوطني، وحق الشعوب الخاضعة للاحتلال في التحرر من الاحتلال والنضال بمختلف الوسائل بما فيها الكفاح المسلح.

نختم بالقول الفصل في موضوع السلاح الشرعي الواحد، إن كان المقصود به سلاح السلطة، كسلاح شرعي هدفه فرض الأمن والاستقرار في المجتمع، وكنقيض لسلاح الخارجين على القانون، بمختلف فئاتهم: عصابات إجرامية، وجماعات إرهابية، وعائلات مُشاكسة، وزعران الحارات، وثوار مزيفون- وغيرهم. وهذا السلاح لا تناقض بينه وبين سلاح المقاومة، كسلاح شرعي هدفه تحرير الوطن والدفاع عن الشعب، وكنقيض لسلاح جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين، ويُمكن تنظيم العلاقة بين شرعيتي سلاحي السلطة والمقاومة، أما إذا أراد طرفٌ، الإصرار على التناقض بين السلاحين، فلنرجع إلى الأصل في مرحلة التحرر الوطني وهو سلاح المقاومة، ليكون هو السلاح الشرعي الوحيد، فنعم لسلاح شرعي واحد هو سلاح المقاومة.

# مبادرة الأمين وعقبة التمكين

**• كُتب بتاريخ:**
10 أكتوبر 2018م

في أول خطاب للأمين العام الثالث لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الأستاذ المجاهد زياد النخالة، بعد انتخابه أميناً عاماً للحركة، قدّم مبادرة (جسر العبور للمصالحة) بهدف الخروج من المأزق الفلسطيني الداخلي، وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، والارتكاز على المقاومة كنقطة انطلاق لمواجهة صفقة القرن. ورغم الإدراك بأن العقبة الكئود أمام مبادرة الأمين هي عقبة التمكين، إلاّ أن انعدام الإرادة السياسية للمصالحة وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة هي السبب الحقيقي للمأزق الذي يختبئ خلف مصطلح التمكين الغامض، الذي ابتكره بعض أهل الشقاق، من الضالعين بطرق الافتراق، والبارعين بأساليب تخريب الوفاق، من القابضين على جمرتي: الانقسام والانفصال.

فإذا كانت المبادرة تتحدث عن أولوية المصالحة لمصلحة الكل الفلسطيني، ومرجعية اتفاق بيروت 2017، وما سبقه من اتفاقيات المصالحة، وترى فيها مدخلاً للتهدئة ومفتاحًا لتطوير المقاومة في فلسطين، فإن مصطلح التمكين بمفهوم التمتين لحكومة الوفاق الوطني في غزة كما هو الحال في الضفة، إلى جانب الاحتلال والاستيطان يعني التمكين للاحتلال والتمتين للاستيطان. وكذلك التمكين بمفهوم توحيد السلاح تحت مسؤولية السلطة يعني نزع أهم مصادر القوة من يد الشعب الفلسطيني لصالح التمكين للاحتلال في فلسطين، والتمكين بمفهوم تسليم غزة (من الباب للمحراب) لفريق السلطة يُلغي مفهوم الشراكة السياسية والتوافق الوطني كمنهجية استندت





عليها كل اتفاقيات المصالحة السابقة، ويُرسخ مبدأ الإقصاء ونهج التفرّد في الساحة الفلسطينية. ولأهمية تجاوز حالة العجز والشلل لا مفر من تجاوز عقبة التمكين لنصل إلى تطبيق مبادرة الأمين والوصول إلى بر الأمان.

البند الأول من المبادرة يعتبر»المصالحة أولوية وطنية في صراعنا مع العدو، وهي مفتاح لتجاوز الخلافات والصراعات داخل المجتمع الفلسطيني». والمصالحة المطلوبة ليست تلك التي يتم فيها التقاسم الوظيفي، أو توزيع السلطة، أو المحاصصة الحزبية، أو إدارة الانقسام؛ بل المُصالحة التي تُعيد بناء النظام السياسي الفلسطيني على أساس استحقاقات مرحلة التحرر الوطني المرتكزة على نهج المقاومة الوطنية، وإستراتيجية حرب التحرير الشعبية، على أن تكون السلطة خاضعة للنظام السياسي الفلسطيني، وجزءًا منه وليست رأسه، بحيث تخدم المشروع الوطني الفلسطيني وليست عبئاً عليه، وتدعم صمود الشعب الفلسطيني وليست عائقاً أمام مقاومته. ويشير اعتبار المصالحة أولوية وطنية إلى أهميتها كمدخلٍ للوحدة الوطنية الفلسطينية، وكمطلب جوهري لمواجهة الاحتلال، وتوحيد جهود الحركة الوطنية الفلسطينية بشقيها: الوطني والإسلامي.

البند الثاني من المبادرة يعتبر"استرداد المصالحة لصالح الكل الفلسطيني فجميع الشعب الفلسطيني ضحية لهذا الخلاف". فالمصالحة ليست لصالح طرف فلسطيني دون آخر، بما أن الشعب الفلسطيني كله متضرر من الانقسام، فبالمقابل فإن الشعب الفلسطيني كله مستفيدٌ من المصالحة، سواء على مستوى الحياة اليومية، أو الحالة الوطنية، لا سيما في قطاع غزة حيث يُعاني حوالي مليونين من الشعب الفلسطيني من الحصار الإسرائيلي المتواصل، ومن عقوبات السلطة المتصاعدة، ومن عجز الإدارة في غزة. وعلى صعيد الحالة الوطنية العامة تأثرت سلبياً بفعل مأزقي أوسلو والانقسام؛ فأدت إلى تجميد المشروع الوطني الفلسطيني نتيجة للفكر السياسي العقيم الذي تجمّد عند مشروع أوسلو، وللفكر الحزبي القاصر الذي عجز عن تجاوز محطة الانقسام.

البند الثالث من المبادرة اعتبر «لقاء اللجنة التحضيرية التي التقت في بيروت بتاريخ 15 كانون الثاني 2017 ومثلت الكل الفلسطيني» هي مرجعية المصالحة، وبيان اللجنة التحضيرية المذكور أكد على المرجعيات السابقة للمصالحة الداخلية والوحدة الوطنية، ابتداءً من إعلان القاهرة عام 2005، الذي أكد على ضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني بحضور القوى الفلسطينية كافة كمقدمة لإعادة بناء المنظمة وإنشاء قيادة وطنية جامعة للشعب الفلسطيني، واتفاق القاهرة الشامل للمصالحة عام 2011 الذي يشمل خمس ملفات وطنية أساسية كالمنظمة والانتخابات والأمن والمصالحة المجتمعية وغيرها، ويقوم على أساس استحقاقات مرحلة التحرر الوطني وبناء الأجهزة الأمنية على أُسس وطنية ومهنية. والتأكيد على هذه المرجعيات المتفق عليها للمصالحة يوفر أساس مرجعي يوفر الوقت والجهد ويمنع البدء كل مرة من نقطة الصفر.

البند الرابع من المبادرة المتعلّق بالتهدئة أكد على عدة نقاط أهمها؛ (أن التهدئة لن تلزمنا بعدم الدفاع عن شعبنا) فالتهدئة لا تعطي العدو صكاً مفتوحًا بممارسة عدوانه على الشعب والمقاومة وقتما شاء، بل تُرسي قواعد اشتباك تمنع العدو من العدوان وتسمح بالمقاومة برد العدوان ومعاقبة العدو إذا اعتدى. والتهدئة «لن تذهب إلى اتفاقيات سياسية مع العدو»، فهي ليست أكثر من تفاهم ميداني فرضه واقع الحصار والعقوبات المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة هدفه فك الحصار وتخفيف المعاناة عن الشعب من أجل دعم صموده فوق أرضه وثباته في وطنه باعتباره حاضنة المقاومة وظهرها، وإضافة إلى ذلك فالتهدئة ليست مفتوحة إلى مالا نهاية فطالما العدو متمكناً في فلسطين فالصراع متواصل بموجات متتالية حتى يأتي وعد الآخرة وتبدأ حرب التحرير.

البند الخامس يؤكد على نهج المقاومة بل وتطوير طرق المقاومة كالتزام للكل الفلسطيني»أن يلتزم الجميع بتطوير سبل المقاومة بكافة أشكالها»فالمبادرة لم تُلزم الجميع بشكل واحد من المقاومة كالكفاح المسلح فقط، فجميع أشكال المقاومة





مطلوبة ابتداءً من المقاومة الشعبية السلمية كمسيرات العودة في غزة والمسيرات المناهضة لجدار الفصل العنصري في الضفة، واعتصام البوابات في القدس، ونضال الفلسطينيين السلمي في الأرض المحتلة عام 1948م... وانتهاء بالمقاومة المسلحة من خلال العمليات الفدائية في الضفة وإطلاق الصواريخ من غزة. كما أن المبادرة تحدثت عن المقاومة الممكنة»وبحسب ما هو ممكن»بحيث تغير المكان والزمان والإمكانيات واعتبرت المقاومة أفضل الطرق لإسقاط صفقة القرن من أجل مواجهة ما يسمونه صفقة القرن»إيماناً بأن الشعب الفلسطيني قادر على إسقاطها كما اسقط المؤامرات لتصفية القضية.

# الواد دعيس بتاع الرئيس...

**• كُتب بتاريخ:**
17 أكتوبر 2018م

كتب يوسف معاطي قصة فيلم (الواد محروس بتاع الوزير) بقالب كوميدي ساخر، القصة تُعالج ظاهرة الوصولية والانتهازية في المجتمع المصري عن طريق شخصية محروس، تلك الشخصية الصغيرة البسيطة التصقت بشخصية الوزير الكبيرة المهمة، وأصبح محروس بتاع الوزير، ليتسلّق من خلاله لأعلى المناصب، ويتخذّه سُلّمًا للوصولِ السريع إلى القمةِ، حتى إذا امتلك شيئاً من السلطةِ، وأمسى جزءًا من أولي السطوة؛ أمتطى ظهر السلطة للوصول إلى الغنى السريع والثراء العريض، فتمرّغ في النعمة وتعفّرَ في الثروة.

هذا النموذج من الشخصية الوصولية الانتهازية متكرر في كل المجتمعات؛ لا سيما في المجتمعات التي تحكمها أنظمة استبدادية، وتقف على رأسها نخبة فاسدة، فالواد محروس في النموذج المصري يُمكن أن يحمل أي اسم آخر في مجتمع آخر، والوزير يُمكن أن يكون وكيل وزارة أو مدير عام أو رئيس دولة، وفي النموذج الفلسطيني لشخصية محروس يُمكن أن يكون أي اسم آخر، رمزنا له باسم (دعيس) واستبدلنا الوزير بالرئيس حرصًا على القافية، ومن وجهة أخرى حرصًا على هويتنا الوطنية الفلسطينية الخاصة، التي تأبى إلاّ أن تكون مميزة حتى في نموذج الشخصية الوصولية الانتهازية، ليصبح اسم النسخة الفلسطينية من الرواية (الواد دعيس بتاع الرئيس).

وقبل التطرق للنسخة الفلسطينية الأصيلة المميزة كنموذج للوطنية المتطرفة حد الثمالة، نُعرّج على نموذجٍ آخر للشخصية الوصولية الانتهازية جسّدها الأدب والفن،





وهي شخصية (محجوب عبدالدايم) في رواية (القاهرة الجديدة) لنجيب محفوظ، التي أُخرجت فيلمًا سينمائياً باسم (القاهرة 30) لصلاح أبو سيف، الرواية تتحدث عن فكرة الوصولية في ظل الأنظمة السياسية الفاسدة المستبدة، وذلك عبر إلقاء الضوء على شابٍ متسلّق يطمح إلى الوصول إلى عالم الأثرياء بأي ثمن، وكان هذا الثمن هو الزواج من فتاة يشاركه فيها مسؤول بارز في الحكومة، مقابل تعيينه في وظيفة كبيرة... وتصل القصة إلى نهايتها في افتضاح أمرهم جميعًا، وانهيار أحلام الشاب بالثراء السريع بأي ثمن ضاربًا عرض الحائط بكل المبادئ والقيم والأخلاق ومعايير الشرف والرجولة.

إذا كانت شخصيتي محروس ومحجوب السابقتين تم تجسيدهما في الأدب الروائي والفن السينمائي، فإن شخصية (كمبورة) نموذج مشابه صوّره الكاتب الساخر أحمد رجب بقلمه المبدع، فرسم صورة رجل انتهازي وصولي استطاع أن يصل إلى مقاعد السلطة بالطرق الفهلوية، والدروب الالتفافية، والوسائل الإعوجاجية، مستخدمًا كل فنون النفاق ومهارات التزلف والاسترزاق.... حتى نال ما تمناهُ، ووصل إلى مبتغاهُ، وبلغ الحد الذي رجاهُ.. فأصبح في مكان مكين عند أصحاب السلطة والتمكين، فأسرع في جمع الملايين، وأضحى من أصحاب الرزق الموفور، ولم يهتم إن كان يدخل في باب المحظور، أم كان من الرزق المباح المغفور.

بعد شخصيات محروس ومحجوب وكمبورة آن الأوان ليكون لنا – نحن الفلسطينيين– شخصيتنا الوصولية الانتهازية الخاصة، انسجامًا مع تراثنا الشعبي، وحفاظاً على نضالنا الوطني، وفي هذا السياق جاءت شخصية (دعيس)، ودعيس في الأصل شخصية عصامية، وصلت إلى القمة بجهدها الخاص، ولم تستعن بأي رئيس أو مرؤوس، وقد تقدّم على جميع منافسيه من كبار (السحيجة)، وتفوّق على جميع خصومه من (الطبيلة)، وصرع معظم حُساده من عتاولة (الهتيفة). ولم يكن ليغلب كل هؤلاء المساكين، ويصبح من عباقرة المُنظّرين لنظرية التمكين، لو لم يكن قد أدخل

تعديل جوهري على أفكاره القديمة (العفنة)، لتصبح أقرب إلى النفعية وفي قاع الانتهازية، وبدون أن يترك مبادئه العتيقة (النتنة) ليستبدلها بأخرى وصولية نابعة من أصل الميكافيلية.

فإذا قلنا بعد ذلك أن دعيس الفلسطيني ونظرية النفعية هما وجهان لجوهرٍ واحد وصفه إبراهيم الفقي -أستاذ التنمية البشرية- بالوصولية وهي «اتخاذ الإنسان لمواقف سياسية أو فكرية لا يؤمن بها من أجل تحقيق مصالح فردية وشخصية، وفيها تضحية بالمبادئ من أجل تحقيق المصالح». ودعيس الفلسطيني تميز عن غيره بأنه سريع الهبش من المال العام سواء بالهبش المباشر كتحويل ملايين الدولارات في حسابات خاصة بالخارج، وشراء العقارات من الشقق والأراضي، أو الهبش غير المباشر بتعيين الأحباب من الذرية والأصحاب، في مناصب رفيعة ومراكز غير وضيعة، وكل ذلك مقابل شيء يسير وليس بكثير؛ غطاء شرعي لما يقوله أو يفعله الرئيس، بما أنه بتاع الرئيس- ولي نعمته وصاحب الفضل عليه- ويتبعها بإصدار الفتاوى الشرعية التكفيرية والتصريحات الوطنية التخوينية ضد كل الخارجين على الشرعية والمغردين خارج سرب الوطنية من خصوم سيادته غير الأخيار والمارقين الأشرار.





## الحصار والعقوبات
## وجهان لجريمة واحدة..

**• كُتب بتاريخ:**
24 أكتوبر 2018م

العقدة في الرواية هي المأزق في السياسة، وكما تحتاج العقدة إلى حل فإن المأزق يحتاج إلى مخرج، ولا شك أن المأزق الفلسطيني قد استحكمت حلقاته، واشتدت أزماته، وتفاقمت مآسيه، ويحتاج إلى مخرج لا محالة. وعلى منوال الحبكة المركبة فالحدث الأخير للمأساة الفلسطينية هي العقوبات المفروضة على غزة، ومن قبلها الحصار، ومعهما استمرار الانقسام، ويرافق كل ذلك استمرار الاحتلال والاستيطان والتهويد، وانسجامًا مع الخط الدرامي للحبكة المركبة نعود إلى الوراء لنصل إلى أصل الحكاية.

لن نستطيع العودة كثيرًا للوراء، فلنتخطى ضياع فلسطين في النكبتين 1948 - 1967، ولنتجاوز آثار حرب أكتوبر 1973 على الفكر السياسي العربي والفلسطيني باتجاه القبول بالتعايش مع دولة الاحتلال (إسرائيل)، لنصل إلى بدايات التغير في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني ابتداءً من البرنامج المرحلي المعروف بالنقاط العشر في الدورة (12) للمجلس الوطني الفلسطيني بالقاهرة، وصولاً إلى اندلاع الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة) في ديسمبر 1987م التي كانت إيذاناً بانتقال الصراع مع الكيان الصهيوني إلى داخل فلسطين، لتترافق ديمومة الانتفاضة الثورة مع طغيان الانتهازية الثورية المسماة زورًا بالواقعية الثورية، لتحط رحالها في اتفاقية أوسلو 1993م، وإنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994م لنجد أنفسنا وجهًا لوجه أمام سلطة تختلف جوهرياً إلى حد التناقض بين السلطة الموصوفة في البرنامج المرحلي لعام 1974م، ابتداء من إقامتها على أرض غير مُحررة تحت الاحتلال، وانتهاء من كونها غير مستقلة وغير

مُقاتلة، مروراً بتحولها إلى سلطة النُخبة المستفيدة المرتبطة مصلحياً بالاحتلال وليست سلطة الشعب الوطنية.

لم يكن إقامة سلطة تحت الاحتلال، أو (تعمل لدى الاحتلال وتحت بساطير الاحتلال» كما جاء على لسان رئيسها هو المأزق الوحيد، بل إن انقسام السلطة عام 2007م هو المأزق المُركب، لتصل المأساة الفلسطينية إلى حبكتها المركبة، عندما دخلت حركة حماس الانتخابات التشريعية عام 2006م، فدخلت سلطة لا تعترف بمرجعيتها القانونية (أوسلو)، وليست جزءًا من مرجعيتها السياسية (المنظمة)، وتتبنى برنامجًا سياسياً مناقضًا لبرنامج المنظمة السياسي الذي أقيمت بناء عليه السلطة، وزاد الطين بلة بحدوث الانقسام عام 2007م وتفرد حركة حماس بحكم غزة، وحركة فتح بحكم الضفة، فتحوّل الانقسام السياسي إلى جغرافي وسلطوي له أبعاد اجتماعية ونفسية وثقافية... وفرض الحصار إسرائيلياً على قطاع غزة، وأصبح معبر رفح مغلقاً معظم أيام السنة، لتتطور الأمور بعد فشل كل مفاوضات المصالحة إلى فرض عقوبات على قطاع غزة من قبل السلطة في مارس عام 2017، لإجبار حماس على القبول بشروط السلطة في المصالحة كما صرح بذلك مسؤولو السلطة.

الحصار المفروض إسرائيلياً، والعقوبات المفروضة سلطوياً هما نوع من العقوبات الجماعية المخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، لا سيما المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، ونصها (لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً، تُحظر العقوبات الجماعية، وبالمثل جميع تدبير التهديد والإرهاب)، كما أن تخلّي السلطة عن مسؤولياتها المدنية تجاه سكان قطاع غزة. لأسباب غير مسؤولين عنها وبدون ذنب ارتكبوه يُخالف البند السادس من اتفاقية أوسلو الذي نص على «نقل السلطة من الحكومة الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخوّلين بهذه المهمة» -أي السلطة الفلسطينية-. وهما وسيلتان غير إنسانيتين وغير أخلاقيتين لتحقيق أهداف سياسية، إضافة إلى أنهما مبنيان على فرضية خاطئة تفترض أن الضغط على السكان المدنيين، سيجبرهم على الضغط على حركة حماس للإذعان لشروط السلطة لتحقيق





المصالحة، والضغط على المقاومة للرضوخ لمطالب العدو بإيقاف أو تجميد المقاومة. فالشعب الفلسطيني في قطاع غزة وكل أماكن تواجده لا يمكن أن يقع في هذا الكمين ويقع في شرك الفتنة الداخلية أو ينقلب على مقاومته، فإذا كان هناك انقلاب أو انفجار فلن يكون إلا باتجاه العدو المُحتل أصل البلاء وأساس المأزق.

الحصار والعقوبات وجهان لجريمة واحدة، والجريمة ليست اقتصادية فقط ناجمة عن تحويل معظم الشعب الفلسطيني في غزة إلى جيش من العاطلين عن العمل والفقراء والمعوزين، وتدمير المؤسسات الاقتصادية، وتحطيم العجلة الاقتصادية... بل الجريمة أعمق من ذلك، فقد مسّت بالكرامة الإنسانية الناتجة عن البؤس والعوز والفاقة، ومسّت بالقيم الأخلاقية الناجمة عن الحاجة الشديدة والاضطرار للتسوّل المباشر أو غير المباشر، وتسببت في كم هائل من المعاناة النفسية المترافقة مع ضياع الأحلام وانهيار الآمال وتحطّم طموحات الشباب والشابات على صخور الاحتلال والحصار والانقسام والعقوبات، ولا خيار أمامنا- نحن الفلسطينيين- سوى تحطيم كل هذه الصخور بإنهاء العقوبات والانقسام، ومن ثم إجبار العدو على كسر الحصار، والعودة إلى مشروعنا الوطني بالتحرر من الاحتلال والعودة إلى بلادنا وتحقيق الاستقلال الوطني.

## وين ملاك؟!

**• كُتب بتاريخ:**
31 أكتوبر 2018م

«وين ملاك؟» صرخةٌ أطلقها والد الطفلة ملاك أبو جزر، بعد أن ابتلع البحر فلذة كبده في جوفه، وغيبّها اليمُ في ظلماته، عندما غرق المركبُ الذي كان من المفترض أن يعبَر بهم إلى أرض الأحلام وموطن الآمال؛ فإذا به يحوّلُ أحلامَهم أوهامًا بعيدةَ المنالِ، ويبدّلُ آمالهم آلاماً عميقة الأحزان.»وين ملاك؟»صرخةٌ ضاعت أدراج الرياح، وصيحةٌ تاهت بين تلاطم الأمواج، وأعادها صدى الصوت آهات وجع حزين، استمر دقائق معدودة كأنها الدهر كله، حتى اُنتشلت ملاك في آخر أنفاسها الطاهرة، وغلب القدر كل محاولات البشر، فعجز الأطباء عن إبقائها بين الأحياء، وكيف لهم ذلك وقد استوفت آخر ثانية من سنين عمرها، واستنفدت آخر نَفس كتبه الله لها من أجلها المحتوم. عند ذلك الحد من الشعور بالعجز والضعف الممزوج بالحزن والأسى، لم يبقَ شيءٌ يُمكن عمله سوى دمعات شرطي تركي ذُرفت حزناً وأسىً على ملاك، وهو ينظر إليها كأنها ملاك نائم، ولسان حاله يقول: «غفت العيون فلا حراك والوجه يا وجه الملاك».

لم يمضِ وقتٌ طويل على وفاة ملاك؛ حتى لحق بها قريبها الطفل»إيهاب أبو جزر»متأثرًا بغرقه في نفس حادث الغرق الذي غيّب الملاك الصغير، والحدث كما جاء في وسائل الإعلام أن وفاة الطفلين – ملاك، وإيهاب– كان نتيجة غرق مركب المهاجرين (غير الشرعيين)، كان يقلّهما وعائلتهما ومهاجرين آخرين قبالة شواطئ مدينة (بودروم) التركية بتاريخ الثاني والعشرين من أكتوبر الحالي، ووالدا الطفلين الفلسطينيين رباح وعائد أبو جزر من مدينة رفح بقطاع غزة المُحاصر والمُعاقب، وهما





أبناء عمومة من نفس الحي، ومن الخريجين العاطلين عن العمل كعشرات الآلاف غيرهم الذين تحطّمت أحلامهم على صخرة صلبة تكوّنت بفعل رواسب الاحتلال، والحصار، والحروب، والانقسام، والعقوبات، والعجز، والفساد، والحزبية.

فملاك وإيهاب لعبا في نفس الشوارع الفقيرة، وتقاسما نفس رغيف الخبز الناشف، وتنفّسا نفس عبير الوطن المُحتل والقطاع المحاصر، وشربا من صنبور ماءٍ ملوّثٍ واحد، وسبحا في شاطئ بحرٍ واحدٍ لوثةُ العجز قبل أن تلوّثه مجاري المياه العادمة، واسترقا بعض الضحكات البريئة قبل أن تصل إلى مسامعهم»نظرية التمكين»، وما للعقوبات من فائدة للمواطنين، ورحلا سوياً عبر بوابة معبرٍ أشبه بالجحيم، وسارا في طريقٍ العذاب الأليم، هربًا من حضن وطنٍ غير حنون، وفرارًا من واقعٍ أشبه بالمنون.

عندما وصلا إلى محطة العبور التركية –أرض الأحلام وموطن الآمال–، ولم ويبقَ أمامهما وأسرتهما سوى عبور بضع مئات من الأمتار؛ للوصول إلى بلاد (الكفار)!، حال بينهما وبين أرض الأحلام وموطن الآمال بحرٌ لجيٌّ يغشاهُ موجٌ من فوقه موتٌ من تحته موتٌ، فابتلعهما وحش البحر الغويط، فضم جسديهما الصغيرين في أعماقه، واستأثرا بروحيهما الطاهرتين لنفسه، لتلتقي روحيهما في بحر الغُربة، وليدُفن جسديهما في بلاد الهجرة، ولتنتهي حكايتهما بعيداً بين وطنٍ مفقود لفظهما ووطنٍ موعود لم يصلا إليه. ملاك، وإيهاب، وأسرتهما، وكل المهاجرين من الوطن لم يبحثوا سوى عن الأمان والأمل في أرض الغرباء، بعد أن أصبحوا غرباء في وطنهم. وقد عبّر إيهاب بلغته الطفولية البسيطة عن حاجته للأمان المفقود عندما قال لجدته قبيل رحيله: «بدنا نبعد عن الصواريخ، اللي بيهاجروا ما بيموتوش»، وعبّرت ملاك عن حقها في الأمل الضائع، وأن يكون لها حُلم تعيش من أجله في حديثها لجدتها عندما سألتها عن سبب رحيلها،»أنا بدي أصير دكتورة عظام يا جدة، عشان أحكمك، عشان رجليك بيوجعوكِ».

والدا ملاك وإيهاب، وأسرتهما، وكل المهاجرين لم يتركوا وطنهم للبحث عن وطنٍ بديل، فهذا ضربٌ من المستحيل، لكنهم خرجوا من وطنهم هائمين على وجوههم؛ هربًا من مجهولٍ بدون أمان وأمل، إلى مجهولٍ يحوي بعض الأمان ونافذةً من الأمل، خرجوا للبحث عن حياة أفضل بعد أن أصبحت حياتهم شبه مستحيلة في ظل واقع يأتيهم فيه الموت في كل مكان، وما هم بميتين، ومن ورائهم غول الاحتلال الذي هجَّر آباءهم وأجدادهم من وطنهم، ثم حاصرهم في أقصى جنوب وطنهم، وأوغل في دمائهم، وانتزع أرواحهم، واجتثت آمالهم، وصادر أحلامهم، وجيء لهم بسلطة نصفها الأغنى تحت الاحتلال -تُعاقبهم وتقطع أرزاقهم-، ونصفها الآخر يحاصره الاحتلال جعلت واقعهم أكثر بؤساً وحالهم أشد تعساً.

ملاك وإيهاب وكل الشهداء وآخرهم الأطفال الثلاثة: (خالد، وعبد الحميد، ومحمد)، الذين اغتالهم العدوان شرق دير البلح، وذهبت أرواحهم إلى ربٍ رحيم، وانتهت قصصهم القصيرة نهايات مأساوية حزينة، وبقيت آلاف القصص الأخرى تنتظر كتابة نهايتها التي بأيدينا أن نجعلها نهايات فرحة سعيدة.. صحيح أن النهايات الفرحة السعيدة لن تكتب نهائياً إلاّ بانتهاء الاحتلال وزوال الكيان، ولكن الصحيح أيضاً أن هناكَ قدرًا مُتاح من الفرحة والسعادة يمكن أن نصنعها بأنفسنا إذا امتلكنا الإرادة والعزيمة للخروج من مأزقنا الثنائي المتمثل في: (أوسلو، والانقسام).





## الطريق إلى المتسادا
## من وعد بلفور إلى وعد الآخرة...

**• كُتب بتاريخ:**
07 نوفمبر 2018م

المتسادا قلعة رومانية قديمة على مرتفع صخري بارز شرق صحراء النقب، تطل على البحر الميت، استولى عليها ما يقرب من ألف يهودي، بعد أن هربوا من قمع الرومان للتمرد اليهودي في القدس عام 72 للميلاد، فلحق بهم الجيش الروماني وحاصر القلعة بضعة شهور، إلى أن تمكن من فتح ثغرة في جدارها، فأصبح اقتحام القلعة وشيكاً، حينها أقدم اليهود المتحصنون في القلعة على الانتحار الجماعي بقتل بعضهم بعضاً أو ما تبقى منهم بعد المعركة مع الجيش الروماني كي لا يقعوا في الأسر حيث المهانة والقتل.

الرواية تُنقل عن المصادر اليهودية القديمة، والإسرائيلية الحديثة، في إطار الدعاية الصهيونية، كشاهد على البطولة اليهودية، وكفاح اليهود من أجل الحرية والكرامة، وأحقية اليهود في فلسطين. ونحن نذكرها في هذا السياق كشاهدٍ على حتمية تدمير المتسادا الكبرى المُسماة (إسرائيل) كما دُمرّت المتسادا الصُغرى، والطريق إلى المتسادا الحديثة يسير عبر ممر إجباري ينطلق من وعد بلفور، ليحط رحاله في وعد الآخرة.

من وعد بلفور إلى وعد الآخرة طريق طويل ينتهي بالمتسادا، ويمر بمحطات تاريخية عديدة أهمها: صك الانتداب عام 1922م، وفيه تحوّل وعد بلفور من وثيقة بريطانية قيمتها محدودة، إلى وثيقة دولية بعد أن دُمج الوعدُ في صك الانتداب، ليصبح قرارًا دولياً صادرًا من (عُصبة الأمم) وتُكلف بتنفيذه الدولة المنتدبة (بريطانيا) على فلسطين.

والمحطة الثانية هي قرار التقسيم الصادر عن (الأمم المتحدة) عام 1947م، الذي أعطى (56 ٪) من أرض فلسطين للحركة الصهيونية كخطوة عملية نحو تطبيق وعد بلفور، وكانت المحطة الأهم على طريق تحويل الوعد إلى حقيقة هي إعلان قيام دولة (إسرائيل) عام 1948م، كتجسيد فعلي لوعد بلفور، ولكن الحُلم اليهودي والمشروع الصهيوني لم يكتمل بدون السيطرة على القدس (أورشليم)، فكانت حرب حزيران عام 1967م، والسيطرة على الأقصى الشريف (هار هبيت)، تمهيدًا لإعادة بناء (الهيكل الثالث) وفق الأوهام اليهودية.

بعد الاعتراف الدولي بدولة (إسرائيل) كتجسيد عملي لوعد بلفور، جاء دور الاعتراف العربي ثم الفلسطيني بالدولة التي وُلدت من رحم الوعد المشؤوم. فوقّعت مصر -كُبرى الدول العربية- اتفاقية كامب ديفيد مع (إسرائيل)، فكان الخرق الأول في جدار الرفض العربي لشرعية وجود الكيان، وفَّر الثورُ من الحظيرة، وبعد عام وقعت حادثة مثيرة، لم يرجع الثور، ولكن ذهبت وراءه الحظيرة، ولكن ثورنا كان أكثر ثورية وأعمق وطنية، فقد لحق بالثور الفار بعد خمسة عشر عاماً من الزمن، هي المدة الكافية للتحوّل من الواقعية الثورية إلى الانتهازية الثورية، أو في مذهب آخر يُمكن اعتبارها نوعاً من الانبطاحية وضربًا من الانهزامية.

فكانت اتفاقية أوسلو عام 1993م، والتي اعترف فيها من يملك الأرض بأحقية اللص الذي لا يستحق الأرض بشرعية ملكية لـ (78٪) من أرض فلسطين، بخلاف وعد بلفور الذي أعطى من لا يملك الأرض لمن لا يستحقها. حتى وصلنا إلى ما يُعرف بـ (صفقة القرن)، كآخر حلقة في تجسيد وعد بلفور وقد تكون آخر محطة على طريق وعد الآخرة وتحقق المتسادا اليهودية، ووعد ترامب الجديد المعروف بصفقة القرن ينتقل من إدارة الصراع لصالح الكيان الصهيوني - كما فعلت الإدارات الأمريكية السابقة- إلى إنهاء الصراع لصالح الكيان الصهيوني بتفكيك محاور الصراع ابتداءً بإعلان نهاية حل الدولتين، وانتهاءً بالقضاء على الأونروا وقضية اللاجئين، مرورًا بالاعتراف بالقدس كعاصمة موّحدة لدولة (إسرائيل).





من وعد بلفور إلى وعد ترامب، لم يبق سوى وعد الآخرة، فإن كان وعد بلفور وعداً بشرياً ظالماً منح فيه من لا يملك الأرض لمن لا يستحقها فهو وعد باطل وزائل، فإن وعد الآخرة هو وعد إلهي عادل وعد فيه من يملك الكون أن ينصر من يستحق النصر ويُمكن في الأرض، وهو وعد حق باقٍ إلى أن يتحقق، وهو موّثق في القرآن الكريم الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد جاء في موضعين: بداية ونهاية سورة الإسراء بقوله تعالى: (فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ...) (... فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا) فوعد الله تعالى للمسلمين بتدمير الإفساد والعلو الإسرائيلي الثاني ثابت على اختلاف بين المفسرين في زمن الإفسادين أو في مرحلة (وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا) أي إن عدتم إلى الإفساد يا بني إسرائيل عُدنا إلى التدمير، فالنتيجة واحدة هو إن نهاية الإفساد والعلو الإسرائيلي الحالي هو التدمير على يد المؤمنين (عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ) أو بالتدمير الذاتي (يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ) وبذلك تتحقق المتسادا مرة أخرى على أرض فلسطين.

# خلّي السلاح صاحي

**• كُتب بتاريخ:**
12 نوفمبر 2018م

«خلّي السلاح صاحي صاحي صاحي، لو نامت الدنيا صاحي مع سلاحي، سلاحي في ايديه نهار وليل صاحي، ينادي يا ثوار عدونا غدّار، خلّي السلاح صاحي صاحي صاحي». كلمات أُغنية مصرية للشاعر أحمد شفيق كامل، لحنّها الموسيقار كمال الطويل، وغنّاها الفنان عبدالحليم حافظ، تاريخ الأُغنية عام 1968م في بداية حرب الاستنزاف التي استمرت ثلاث سنوات، بين مصر و(إسرائيل) بعد هزيمة حزيران 1967م، وهو اسم يُطلق على العمليات العسكرية شرق قناة السويس التي قام بها الجيش المصري بأوامر من الزعيم جمال عبدالناصر، وعلى العمليات العسكرية الإسرائيلية المُضادة في العمق المصري، وكان للحرب دورٌ مهم في رفع الروح المعنوية للشعب والجيش المصري، والتي مهدّت لحرب أكتوبر 1973م.

كلمات الأُغنية تدعو إلى الحذر وعدم الغفلة أمام عدوٍ غدّار، وأهم مظاهر الحذر وعدم الغفلة هو يقظة المُقاتلين، واستمرار جهوزيتهم لاستخدام السلاح، والاستعداد لأي طارئ يفرضهُ الميدان، وأي مفاجأة يقوم بها العدو، ووفقاً لهذا المعنى فقد حذّرنا اللهُ تعالى عن الغفلةِ عن أسلحتنا (وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ) وأمرنا باليقظة والحذر وجهوزية سلاحنا (وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ) وشدّد اللهُ تعالى على أخذ الحيطة والحذر(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ)، ولم يغفل الرسول عليه الصلاة والسلام عن أهمية الحذر واليقظة والتمسك بالسلاح في كل مراحل جهاده مع الأعداء.

وما حدث بالأمس من اكتشاف المقاومين الفلسطينيين لوحدة إرهابية من جيش العدوان الإسرائيلي، وسرعة التعامل معها بالسلاح، وإحباط هدف العملية، هو تطبيق





عملي لآيات القرآن الكريم الداعية إلى عدم الغفلة عن السلاح، وتجسيد فعلي لنهج السُنّة النبوية في الحذر الدائم، واستلهام لمضمون وروح أُغنية (خلّي السلاح صاحي)، ليس هذا وحسب؛ بل ويثبت أن المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة لم تُلقِ السلاح، ولم تغفل عن أسلحتها، ولم تُخدع بأوهام التهدئة الخادعة، ولم تسترخِ وتركن إلى الدعةِ تحت تأثير التحسينات الجزئية التي أحدثت خرقاً محدودًا في جدار الحصار، ولم تقع في فخ الخداع الإسرائيلي وتخلد إلى السكينة تحت ستار من سراب الهدوء الوهمي... فأدرك ثوارنا الأبطال أن عدونا غدّار، فحضروا سلاحهم كما يحضن الجسدُ الروحَ، ولم يفارقوه إلاّ بعد أن فارقت الروحُ الجسدَ، ليس قبل أن عُمِدَ بدمهم الزكي، وعُبِقَ برائحتهم الطيبة، فتركهم حزيناً إلى أن يلتقي بهم يوم التلاقِ ليشهد عليهم بأنهم قدموا أرواحهم وسفكوا دماءهم في سبيل الله ومن أجل الوطن.

خلّي السلاح صاحي أمام عدوٍ غدّار لا يفهم إلاّ لغة القوة، ولا يخشَ إلاّ الأقوياء، ولا يحترم إلا الأنداد، وبالمقابل لا يهتم بلغة الاستجداء، ويستقوي على الضعفاء، ويحتقر المهزومين نفسياً. فلغة القوة ونهج المقاومة هي التي جعلت العدو الصهيوني يهرب من لبنان عام 2000م بدون قيود ولا شروط أمام ضربات المقاومة اللبنانية ممثلة في مجاهدي حزب الله، وهي التي أخرجت الجيش والمستوطنين من قطاع غزة عام 2005م تحت ضغط المقاومة الفلسطينية ممثلة في سرايا القدس وكتائب الشهيد عزالدين القسام وكافة فصائل المقاومة. سلاح المقاومة اليقظ الصاحي هو الذي يردع الاحتلال عن استباحة الدم الفلسطيني وقتما وكيفما شاء في غزة، وهو الكفيل برفع كُلفة الاحتلال في الضفة، والقادر على تحويل المشروع الاستيطاني فيها مشروعًا خاسرًا، ليتفكك المستوطنات كما تفككت في قطاع غزة، لنُراكم خطوة أخرى في تفكيك المشروع الصهيوني برمته.

خلّي السلاح صاحي أيها المقاوم الجسور الشجاع، ولا يُضرّك تُرهات أصحاب السلطة من أولي السطوة، وعباقرة نظرية التمكين، وفلاسفة الدعوة لعدم شرعية سلاح المقاومين، والمطالبين بنزع سلاح المقاومة، ولا يهمك المُهددين بمزيدٍ من العقوبات على

أهل غزة الصامدين، من علّية القوم (الأشراف)، وصفوه النخبة السلطوية الحاكمة، وليكن شعار المقاومين الأحرار والمجاهدين الأخيار مواصلة درب النضال والكفاح حتى يأذن اللهُ تعالي بالنصر المبين.

وفي الختام سلام على أرواح شهداء كتائب الشهيد عزالدين القسام وكل أرواح المقاومين، الذين اثبتوا أن سلاحهم صاحي وروحهم يقظة، ولنردد سوياً كلمات من الزمن الجميل»طول ما أملى معايا معايا وفى ايدي سلاح حفضل أجاهد وأمشى وأمشى من كفاح لكفاح».





# متى سيعتذر السيد الرئيس لغزة؟!

**• كُتب بتاريخ:**
15 نوفمبر 2018م

الاعتذار من أخلاق الكبار النبيلة، وشيم الأقوياء السامية وثقافة المتحضرين الراقية، وهو فن إنساني رفيع، وأدب بشري شريف، والاعتذار يجمع في باطنه عدة فضائل: أولها الاعتراف بالخطأ وتحمل مسؤوليته، ثم التوّقف والرجوع عن الخطأ، ثم تصحيح وتصويب الخطأ. والاعتذار عن الخطأ بحق الأفراد واجب إنساني وفضيلة أخلاقية فكيف إذا كان الخطأ قد أُرتكب بحق الجماعات وطال ضرره الملايين من البشر، فمسَّ بكرامتهم الإنسانية، وأصاب قدرتهم على الصمود في وطنهم، قبل أن يمسَّ قوت أطفالهم، ويصيب مصادر أرزاقهم، ويُدّمرُ أساسيات حياتهم... أليس هذا ما فعلته عقوبات السيد الرئيس بغزة وأهلها؟!، ألا يستحق ذلك الاعتذار لغزة وأهلها؟! وإذا كان ذلك يستحق فمتى سيعتذر السيد الرئيس لغزة؟!.

الاعتذار لغزة وأهلها واجب إنساني وأخلاقي ووطني، بعد أن حققت غزة بشعبها ومقاومتها نصرًا واضحًا في آخر جولات التصعيد العسكري مع الاحتلال، هذا النصر هو لكل الشعب الفلسطيني، ولصالح القضية الفلسطينية، بعد أن خاضت غزة بشعبها ومقاومتها ملحمة بطولية هي معركة كرامة جديدة، كانت فيها نداً عنيدًا وصلبًا للعدو الصهيوني بكل غطرسته الجريحة وترسانته المُسلحة، فرّسخت معادلة ردع جديدة لصالح المقاومة، وثبتت قواعد اشتباك يد المقاومة فيها هي العُليا، وراكمت نقاط قوة إضافية للشعب والقضية ونقاط ضعف جديدة للكيان الصهيوني وجيشه، وانتزعت من العدو عنصر المبادرة والمفاجأة التي طالما تغنّى بها، وأدارت المعركة بطريقة

ذكية وحكيمة ومنضبطة وموّحدة بعيدًا عن الانفعالات والعنتريات... وغير ذلك من المكتسبات لصالح الشعب الفلسطيني تستوجب أن يستفيد منها السيد الرئيس ويراجع كل سياساته في إدارة الصراع مع العدو، متسلحًا بكل الشعب الفلسطيني بعد إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.

الاعتذار لغزة وأهلها واجب إنساني وأخلاقي ووطني، بعد أن اتضح لكل ذي عقل، أو ألقى السمع وهو شهيد، أن سياسة العقوبات ضد غزة غير حكيمة، وغير فعّالة، وقد أثبتت فشلها بامتياز كفشل الفريق الخيبان الذي أشار على الرئيس بفرضها على الشعب الصامد المقاوم في غزة، الفريق الذي خدعهُ بأنها الطريق الوحيد التي ستؤدي إلى إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، عن طريق الضغط على الشعب الفلسطيني في غزة كي ينفجر في وجه حماس، وينفضَّ من حول المقاومة، فيتم الاستجابة لشروط السلطة، وفي طليعتها نظرية التمكين المصنوعة في غرف التنسيق الأمني المُظلمة السرية، والتي تعني في باطنها نزع سلاح المقاومين من فوق الأرض وتحت الأرض، لتصبح الأرض وما عليها ومن عليها مُستباحة للعدو يفعل بها وبشعبها ما يريد. والذي حدث عكس ما أراده الفريق الفاشل فقد انفجر الشعب في وجه الاحتلال عندما شارك بقوة في مسيرات العودة وكسر الحصار، وقد ازداد التفافه والتصاقه بمقاومته البطلة في كل جولات التصعيد مع العدو، وكان ذلك واضحاً في الجولة الأخيرة التي طالبت فيها جماهير الشعب الحاشدة المقاومة بالانتقام لدماء شهداء خان يونس.

الاعتذار لغزة واجب إنساني وأخلاقي ووطني، فالعقوبات ليست فقط تناقض القيم الإنسانية عندما تمس بالكرامة الإنسانية، وتناقض المبادئ القانونية التي تُحرّم العقوبات الجماعية، عندما تُعاقب الناس بطريقة جماعية عن ذنب لم يرتكبوه (الانقسام)؛ فالعقوبات خلل في العلاقات الوطنية عندما يستخدم فريق السلطة العقوبات طريقاً للتعامل مع الفريق الآخر أو حاضنته الشعبية بديلاً للحوار الوطني، في الوقت الذي تتعرّض فيه هذه الحاضنة لحصار قاسٍ من العدو، وحروب عدوانية متكررة، فيؤثر





سلبياً على قدرة الشعب على الصمود فوق ثرى الوطن. والعقوبات خلل في المنظومة الأخلاقية السياسية، الفلسطينية، فالوصول إلى هدف نبيل كإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، لا يبرر اللجوء إلى وسيلة غير نبيلة كالعقوبات الجماعية ضد مليونين من الشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم في غزة، فتزيد العقوبات معاناتهم إلى جانب معاناة الاحتلال والحصار والحروب والانقسام.

بعد كل ذلك، متى سيعتذر السيد الرئيس لغزة؟!، والاعتذار من أخلاق الكبار وشيم الأقوياء، يعتذر لشعب غزة كجزء أصيل من الشعب الفلسطيني العظيم عن العقوبات المفروضة عليهم فيرفعها، ويعتذر لمقاومة غزة كجزء عريق من الحركة الوطنية الفلسطينية، فكيف عن التشكيك في شرعيتها والمطالبة بنزع سلاحها، ثم يتقدم خطوة أُخرى إلى الأمام فيعتذر للشعب الفلسطيني كله عن ضياع ربع قرن من تاريخ الشعب الفلسطيني سُدى في الجري وراء أوهام السلام وسراب التسوية، والاعتذار أولى مراحل تصحيح المسار وتصويب الاتجاه نحو مشروع التحرير والعودة والاستقلال الحقيقي.

# اللا معقول ما بين المسرح والتحليل السياسي

**• كُتب بتاريخ:**
19 نوفمبر 2018م

المعقول اسم يدل على الشيء المنطقي الذي يقبله العقل ويمكن تصوُّره أو إدراكه وتصديقه، واللامعقول ما لا يقبله العقل ولا يصدّقه، ويشير إلى السلوك غير المنطقي المنفصل عن الواقع، والمتعارض مع أُسس التفكير السليم. واللامعقول تيار ظهر في الفلسفة والفن والأدب بعد الحرب العالمية الثانية، في النصف الثاني من القرن العشرين الغابر، كتعبير عن مأزق الإنسان في عالم غير منسجم، وتجسيد لحالة الاغتراب والعجز والعبثية في الحياة الإنسانية، وترميز لشيوع اللامعيارية واللامعنى واللاجدوى في الوجود البشري، وهي حالة توجد بعد الحروب والكوارث التي تضرب المجتمعات، لاسيما بعد حربين عالميتين طاحنتين حصدتا في أتونهما ملايين البشر، وفي هذا السياق ظهر مسرح اللامعقول ليعبّر عن هذه الحالة من غياب المعنى والجدوى والمضمون والهدف من الكدح الآدمي، من خلال حبكة غير منطقية، وأحداث غير متسلسلة، ودراما تمتزج فيها الملهاة بالمأساة. والإضافة الفلسطينية بعد مسرح اللامعقول، هو التحليل السياسي اللامعقول.

وإذا كانت الأشياء تُعرف بضدها، فلابد من معرفة التحليل السياسي المعقول قبل التطرق للتحليل السياسي اللامعقول، فالتحليل السياسي هو «الفهم الدقيق لمسار الأحداث، وإدراك دوافعها، والإجابة عن سؤال ماذا حدث ولماذا حدث، من خلال سبر أغوار الحدث تاريخياً وراهناً...». ووفق هذا التعريف يتضمن التحليل السياسي أكثر من عملية عقلية أهمها: فهم وإدراك لما يحدث (ماذا حدث؟)، ومعرفة الأسباب





والدوافع لما حدث (لماذا حدث؟)، والمسارات المحتملة للأحداث في المستقبل (ماذا سيحدث؟)؛ ليستفيد منها الجمهور العام وأصحاب القرار السياسي. والتحليل السياسي المعقول يحتاج لشخص لديه خبرة وبصيرة، وخلفية نظرية وعملية، وعقلية منظمة ومنطقية، تستطيع أن تجمع المعلومات الصحيحة من مصادرها الموثوقة، ثم قراءة الحدث السياسي من أكثر من زاوية نظر، ورؤيتها من أكثر من عدسة تصوير، ويعيد ربطها بإطار نظري، أو منظومة فكرية، أو نسق منهجي، يُفسّر به الحدث تفسيرًا منطقياً للخروج بتحليل سياسي عقلاني، يبدأ بطرح مقدمات من الواقع للوصول إلى نتائج منطقية.

والتحليل السياسي اللامعقول يُبنى على معلومات خاطئة، جُمعت من مصادر غير موثوقة أو مُضللة، فعندما تكون المُدخلات مُغلوطة، تكون المُخرجات مُغلوطة بالتأكيد، سواء في تشخيص الحدث السياسي وتفكيكه، أو في رسم السيناريوهات السياسية المُتوّقعة والمُحتملة لمساراته. والنوع الأسوأ من التحليل السياسي اللامعقول يُبنى على معلومات صحيحة، وبيانات موّثقة، ومُدخلات صائبة، ولكنه ينتهي بمخرجات بعيدة عن المنطق، وتفتقر إلى العقلانية، وخاوية من الحِبكة، سواء في تشخيص الحدث السياسي، وتوصيف الظاهرة السياسية، أو في تحديد مسارات الحدث ومآلاته المتوقعة. ومصدر هذا الخطأ في التحليل السياسي هو الموقف المسبق للمُحلل السياسي، المستمد من خلفيته الفكرية، ورؤيته السياسية، وانتمائه الحزبي، ومصلحته الخاصة... وهذا الخطأ قريب مما يُعرف بـ (أوهام الكهف) والتي تُوقع العقل في الزلل حسب وجهة نظر الفيلسوف الانجليزي (فرنسيس بيكون)، والتي تعني أن كل إنسان يسجن نفسه في كهف خاص به، ناتج عن ثقافته وبيئته وارتباطاته... يشوّه رؤيته للعالم الخارجي وتفسيره للأحداث، وأكثر التحليل السياسي اللامعقول عندنا يُدخل ضمن هذا الإطار. فيبدأ بطرح المقدمات من الواقع للوصول إلى نتائج غير منطقية ومُخرجات لامعقولة، فيخرج بتحليل سياسي يعجز أمهر كاتب كوميديا عن رسمه.

ومـن النـماذج العمليـة للتحليـل السـياسي اللامعقـول في النسـخة الفلسـطينية سلسـلة مـن التحليـلات القديمـة والحديثـة، ظهـر بعضهـا بعـد التصعيـد العسـكري الأخـير بـين المقاومـة والاحتـلال، مضمونهـا أن التصعيـد العسـكري الأخـير يدخـل في إطـار الحـرب التمثيليـة لتحريـك وتمريـر تسـوية سياسـية، لم تسـتطع الأطـراف المتصارعـة تمريرهـا بالمفاوضـات، وهـذه الرؤيـة تنسـجم مـع الإطـار النظـري لأصحابهـا، المبنـي عـلى فرضيـة أن كل مـا يحـدث في غـزة ابتـداءً مـن الانسـحاب الإسرائيـلي مـن غـزة -جيشـاً ومسـتوطنين- وانتهـاء بوقـف إطـلاق النـار الأخـير، مـروًا بالانقسـام والحـروب والحصـار وبمسـيرات العـودة ومـا رافقهـا بمفاوضـات التهدئـة وكسـر الحصـار، جميعـه مُجـرّد تمثيليـة أو مؤامـرة أبطالهـا (إسرائيـل) وحمـاس، مـن أجـل تمريـر خطـة انفصـال غـزة، تمهيـداً لتطبيـق صفقـة القـرن، وتصفيـة القضيـة الفلسـطينية، في رؤيـة تحليليـة غـير منطقيـة تُلغـي دور الفعـل الوطنـي المقـاوم لصالـح نظريـة المؤامـرة.

هـذه الرؤيـة تلـوي عنـق الأحـداث، وتُخرجهـا مـن سـياقها الطبيعـي والمنطقـي، كـصراعٍ بـين المقاومـة والاحتـلال، في إطـار حـرب التحريـر الشـعبية، وفي سـياق النضـال الوطنـي الفلسـطيني، فيضعـه في إطـار مشـبوه وسـياق ضـال، كي يـأتي التحليـلُ منسـجمًا مع خلفيتـه الفكريـة، ورؤيتـه السياسـية، وانتمائـه الحـزبي، وربـما مصلحتـه الخاصـة... فالمقاومـة المسـلحة البعيـدة عـن مشـروع المنظمـة السـلمي عبثيـة ولا يمكـن أن تحقـق إنجـازات، وإذا حققـت بعـض الانجـازات، يتـم وضعهـا في إطـار أجنـدة حزبيـة أو مؤامـرات سياسـية ضـد المصلحـة الوطنيـة العُليـا التـي لا يعرّفهـا إلاّ السـيد الرئيـس ونخبتـه الحاكمـة المُلهمـة، ومـن تبعهـم وتمسّـح بهـم من جوقـة الردّاحـين والردّاحـات، المرتدين لقنـاع المُحللـين والمُحللات، الأحيـاء منهـم والأمـوات، مـن الذيـن كذبـوا مـا عاهـدوا الشـعب عليـه، فمنهـم مـن قـضى نحبـه، ومنهـم مـن ينتظـر، ومـا بدّلـوا طريـق النفـاق والخـداع تبديـلا.





# لماذا لن تنتصر (إسرائيل) في الحرب القادمة؟

**• كُتب بتاريخ:**
26 نوفمبر 2018م

بعـد جولـة التصعيـد العسـكري الأخـيرة في قطـاع غـزة، قال عضـو الكابينـت الوزير نفتـالي بينيـت تعبـيرًا عـن امتعاضـه مـن نهايـة الجولـة لصالـح المقاومة»أفيغـدور ليبرمـان فشـل فشـلاً ذريعـاً وتـرك المعركـة... سـفينة أمـن دولـة إسرائيـل انحرفـت في العقـد الأخـير في اتجـاه غـير جيـد... مـا يقلقنـي ليـس العـدو بـل أمـر غـير جيد يحصـل لنـا في الداخـل... إن الحكومـات الإسرائيليـة توّقفـت عـن الانتصـار منـذ حـرب لبنـان الثانيـة». الوزيـر الإسرائيلي يُشـخّص المـأزق الإسرائيـلي بشـكل واضـح في إشـارته إلى الاتجـاه غـير الجيـد الـذي ينحـدر فيـه الأمـن الإسرائيـلي، وإلى الأمـر غـير الجيـد الـذي يحصـل داخـل الكيـان الصهيـوني، وإلى عجـز الكيـان مـن تحقيـق النـصر في حروبـه مـع المقاومتـين: اللبنانيـة والفلسـطينية؛ ولكنـه يُحـصر أسـباب ذلـك في شـخص نتنياهـو وليبرمـان والحكومـات الإسرائيليـة السـابقة، دون أن يُـدرك أن المـأزق الإسرائيـلي، خاصـة في العجـز عـن تحقيـق النـصر الواضـح هـو مـأزق الكيـان الصهيـوني مهـما تغـيّرت حكوماتـه ورؤسـائها ووزرائهـا، وهـو يتجـاوز المـأزق الأمنـي إلى المـأزق الوجـودي لدولـة (إسرائيـل).

المـأزق الأمنـي الوجـودي رافـق الكيـان منـذ نشـأته، وقـد وصفـه أول رئيـس وزراء للكيـان (ديفيـد بـن جوريـون) بقولـه:»إن جوهـر مشـكلتنا الأمنيـة هـو وجودنـا بالـذات، وهـذا هـو المعنـى الفظيـع لمشـكلتنا الأمنيـة». وحتـى بعـد تحقيـق ثلاثـة انتصـارات للكيـان لم يتغـير جوهـر المـأزق، والـكلام لـ (بـن جوريـون)»لا يوجـد عندنـا إمـكان حـل نهائـي للنـزاع بيننـا وبـين العـرب مـا دام العـرب لا يريدونه»فنهايـة النـزاع مرتبـط بـإدارة العـرب، والمقصـود

هم العرب المقاومون، وليست العرب المستسلمين، ففي الحروب الثلاثة الأولى: النكبة 1948م، والعدوان الثلاثي 1956م، والنكسة 1967م، لم يكن للكيان مشكلة في إعلان النصر الواضح والحاسم، بعد احتلال كل فلسطين، وبعض الأراضي العربية، وتدمير القدرات العسكرية للعرب، وعقد اتفاقيات هُدنة تُكرّس واقع الهزيمة وتثبت مكتسبات الكيان، وحتى بعد حرب أكتوبر 1973 وقُع اتفاق سلام يُخرج مصر من الصراع، ويُكرّس ضياع فلسطين؛ رغم أنها حرب كسرت أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر، وأوقفت سلسلة الهزائم العسكرية للعرب، وأدت إلى استرجاع سيناء للدولة المصرية.

المأزق الإسرائيلي الذي أدركه (بن غوريون) قبل (بينيت) بعشرات السنين، وبرز إلى سطح الكيان بفعل المقاومة، وعبّر عنه (بينيت) بالاتجاه غير الجيد للأمن الإسرائيلي، والأمر غير الجيد داخل الكيان الصهيوني، وتوّقف الانتصارات، بدأت ملامحه تظهر منذ حرب أكتوبر 1973م التي أوقفت انتصارات (إسرائيل)، وأُسس له في حرب لبنان الأولى عام 1982م، فرغم النصر العسكري والسياسي للكيان، في الوصول إلى بيروت، وإخراج قوات المنظمة من لبنان، ووصول بشير الجميل إلى الحكم، وتوقيع اتفاقية 17 أيار... إلى أن كل ذلك انتهى بفعل المقاومة والدعم السوري، بعد مقتل بشير الجميل، وإلغاء اتفاقية 17 أيار، وظهور حزب الله، وإخراج جيش الاحتلال من كل لبنان في عام 2000م دون قيود أو شروط، وتكرر هذا السيناريو في قطاع غزة عام 2005م، بعد انسحاب جيش الاحتلال وتفكيك الجيب الاستيطاني في قطاع غزة، بفعل المقاومة الفلسطينية، التي جعلت تكلفة حماية المستوطنات والمستوطنين تُكلفة باهظة بشرياً ومادياً، وهذا ما كان يُمكن أن يحدث في الضفة لو استمرت المقاومة بوتيرة متصاعدة، وصولاً إلى رفع كُلفة الاحتلال والاستيطان، لدرجة تشكل خطرًا أمنياً ووجودياً على الكيان، إلا أن الكيان أدرك هذه الحقيقة فقرر القيام بعملية السور الواقي في الضفة، ومن ثم تفعيل الشراكة الأمنية مع السلطة عبر آلية التنسيق الأمني.





كانت حرب أكتوبر 1973م هي آخر حروب (إسرائيل) مع الجيوش العربية النظامية، وكانت حرب لبنان الثانية عام 2006م، أول حروبها مع المقاومة، وهذا لا يعني إغفال دور المقاومة العربية والفلسطينية في حرب 1948م وفي معركة الكرامة 1968م، وفي معارك لبنان بين عامي 1970 – 1982م. لكنه يعني بداية مرحلة جديدة من المقاومة بعد نهاية الحروب النظامية، لم تستطع فيها (إسرائيل) من تحقيق أي نصر واضح وحاسم فيها، وهذا يمتد إلى حروب غزة الثلاثة، وكل جولات التصعيد العسكري خلالها وبعدها، وآخرها جولة التصعيد العسكري الأخيرة في نوفمبر الحالي 2018م، وليس هذا وحسب؛ بل تم فيها ضرب نظرية الأمن الإسرائيلية في معظم ركائزها: الردع، والحروب الخاطفة، والضربة الاستباقية، ونقل المعركة لأرض العدو، والجبهة الداخلية المتماسكة، والتفوق المعلوماتي، وقدرة سلاح الطيران على حسم المعركة، وغيرها... حتى أصبح النصر بالمفهوم الإسرائيلي الذي تحقق في المرحلة الأولى لعمر الكيان ضربًا من الخيال العلمي المستحيل، ومن ذكريات الزمن الإسرائيلي القبيح، وهذا ما أدركه أحد جنرالات الاحتياط عندهم (جبرائيل سيبوني) بقوله:»ينبغي أن يُبعد عن الخطاب الإستراتيجي في إسرائيل مصطلحات نصر وحسم سريعين مُطلقين».

المأزق الإسرائيلي في غياب مفهوم وصورة النصر التقليدية، يجتهد قادة ومفكرو الكيان في استبدال مفهوم وصورة النصر التقليدي بمفهوم جديد،، وصورة مختلفة، فالجنرال الذي تحدّث عن عدم استخدام مصطلحات النصر والحسم، وضع رؤية جديدة لمفهوم النصر بقوله:»هدف الجيش من جولات القتال المتتالية في ضوء غياب الهدف السياسي، وغياب إمكانية تحقيق النصر الواضح والحاسم هو زيادة المدة الزمنية بين جولات المواجهة، وتقليص أمد كل جولة مواجهة وضررها، وردع العدو عن مهاجمة إسرائيل». وهذا المفهوم الجديد للنصر وصفه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الحالي (غادي ايزنكوت) بقوله:»تحقيق الأهداف السياسية المقررة للمعركة بشكل يقود

إلى تحسين الوضع الأمني بعد الحرب». وهذا مفهوم غامض وضبابي ومطاطي للنصر، ويُعطي المجال للحكومة الإسرائيلية أن تزعم النصر بعد كل حرب أو معركة أو جولة تصعيد .

وهذا المأزق في مفهوم وتحقيق النصر نابع أيضاً من طبيعة الحرب مع المقاومة التي لا تعتمد على الضربة القاضية؛ بل على تراكم نقاط القوة عند المقاومة، ونقاط الضعف عند الاحتلال، فمجرد منع العدو من تحقيق أهدافه العسكرية والسياسية في كل جولة عسكرية، وإحباط أهداف العدو المُعلنة وغير المُعلنة في كل حرب وتصعيد، ورفع كُلفة الحرب والاحتلال والاستيطان على طريق إنهاء الاحتلال وتفكيك الاستيطان، وتحقيق نوع من توازن الردع النسبي، وضرب الجبهة الداخلية للتأثير على الأمن الفردي والجماعي للكيان، كل ذلك يعزز نقاط قوة المقاومة والشعب، ونقاط ضعف الكيان بجيشه ومستوطنيه، إضافة إلى أن طبيعة الحروب بين أي جيش نظامي مع المقاومة كحرب عصابات أو حرب هجينة تجمع بين الحروب النظامية وغير النظامية، فإن الجيش النظامي لا يُمكن أن يحقق النصر، طالما تمتلك إرادة القتال، وتتمسك بهدف التحرير، ولديها حاضنة شعبية صامدة وقوية، كالمقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني اللذين يمتلكان إرادة النصر كشرط ومقدمة لتحقيق النصر. وهذا ما تؤكده صحيفة معاريف الإسرائيلية في مقال تحليلي لطاقمها نُشر بعد جولة التصعيد الأخيرة بالقول: "عندما تخوض إسرائيل مواجهة انطلاقاً من هدف مُعلن فإن خصومنا سينتصرون طالما إنهم لا يستسلمون". وبناء على ذلك فإن (إسرائيل) لن تنتصر في الحرب القادمة ولا بعد القادمة.





# جمال خاشقجي..
# قُتِلَ لأنَهُ مُختَلِف

**• كُتب بتاريخ:**
5 ديسمبر 2018م

عندما تجتمع إدانة جريمة قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي الوحشية، مع جريمة أكبر منها وهي تبرئة والدفاع عن مرتكب الجريمة النظام السعودي ممثلاً في ولي العهد محمد بن سلمان، فحينها يعرف الجميع أن الحديث يدور حول الرئيس الأمريكي الأكثر وقاحة دونالد ترامب، وعندما لا يجد ترامب طريقةً يُدافع بها عن بن سلمان أمام الكونغرس سوى ذكر دور النظام السعودي في إنقاذ (إسرائيل) من مأزق كبير، والتأكيد على أهمية وجود استقرار النظام السعودي لوجود وحماية دولة (إسرائيل)، فحينها تُدرك أن محور أهداف ونشاط الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط هو ضمان وجود وحماية الكيان الصهيوني، حتى لو كان ذلك مُقابل الحفاظ على نظام حكم بدائي مُتخلف واستبدادي دموي، ارتكب جريمة تشبهه في خليط عجيب جمع بين كُلٍّ من الغباء الممزوج بالبدائية، والقسوة الممزوجة بالوحشية، نظام حكم يحكمه فكر سياسي لا يقبل الآخر المُختلف حتى لو كان من داخل النظام، ولا يقبل بأقل من إقصائه وإبعاده من الوجود والحياة.

الفكر السياسي لنظام الحكم السعودي الاستبدادي المُتخلف، أدى بالنظام إلى ارتكاب جريمة قتل جمال خاشقجي على خلفية معارضته السياسية لنظام الحكم، هذا الفكر السياسي الذي رافق النظام السعودي منذ نشأته الأولى في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، عندما تأسست الدولة السعودية الأولى فالثانية فالثالثة، وصولاً إلى العهد الكئيب الحالي بعنوانه البارز ممثلاً بولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي رغم

ارتدائه ثوب الحداثة والمعاصرة -زورًا وبُهتاناً- لا زال يقتل الناس لأنهم مختلفون عن النظام، ومختلفون مع النظام، وجمال خاشقجي أحد هؤلاء المختلفين والمخالفين، وليس الوحيد، حتى لو لم يكن معارضًا جذرياً للنظام، فجمال خاشقجي لم يُطالب بإسقاط النظام، أو إسقاط حكم آل سعود، فقد كان معارضًا إصلاحياً في المرحلة الأخيرة من حياته، بدأ بتوجيه النقد للملك وولي عهده، وخرج عن النسخة الكربونية المتكررة التي تطبع الدولة السعودية العشرات والمئات منها، من الكتاب والإعلاميين سنوياً، فخرج الخاشقجي نسخة مُختلفة أضرت بالصورة المزوّرة للمملكة التي كان يحاول ابن سلمان تسويقها في الغرب كتذكرة مرور للعرش المُلّطخ بدماء العرب والمسلمين في العراق وسوريا واليمن وغيرها.

جمال خاشقجي قُتل لأنه مُختلف عن النظام السعودي، الذي كان نتاجاً لتلاقح كُلٍّ من الاستبداد السياسي (محمد بن سعود)، مع التطرف الديني (محمد بن عبدالوهاب)، وهو السلسلة الأخيرة من الجزء المُظلم من التراث التاريخي الدموي في الصراع على السلطة، والتراث الفكري المُتخلف للعلاقة بين السلطة والمعارضة؛ فكان نتاجهما فكر ديني سياسي يقوم على عبارة (يُستتاب وإلاّ قُتل) المشهورة عن العالم الكبير أحمد بن حنبل التي استندت إليها المدرسة الوهابية التي أُقيمت على أساسها الدولة السعودية، وأنتجت كل الحركات الدينية المتطرفة كالقاعدة وداعش وأخواتهما الذين عاثوا في الأرض تكفيرًا وتقتيلاً وتدميرًا، واستباحوا دماء وأعراض وأموال الناس من المسلمين وغير المسلمين. وكان نتاجهما -الاستبداد السياسي والتطرف الديني- إجازة إمارة المُتغلّب، الذي يستوّلي على السلطة بالقوة، رضوخاً للأمر الواقع، بدون سند شرعي من قرآن أو سنة، كما أستولى آل سعود على الحكم في الجزيرة العربية وسموها باسمهم. فأنتجوا علماء برعوا في التأصيل الشرعي للاستبداد، وشرعنة الفساد، وتبرير الظلم، وتقييد المشاركة الشعبية في الحكم وحصرها في (أهل الحل والعقد)، ومصادرة حق الشعب في تعيين وعزل الحاكم، وجعلوا الشورى غير ملزمة، وخلطوا بين





المعارضة السياسية للحكم والخروج المُسلّح على الحاكم- فكانت النتيجة الكلية ثقافة متحجرة لا تقبل التنوّع، وفقه جامد لا يقبل الاجتهاد، ورؤية أُحادية لا تقبل الآخر المختلف.

وفي الختام جمال خاشقجي قُتل على يد النظام السعودي لأنه مُختلف، وهذا ما صرّح به خاشقجي نفسه في مقال بعنوان (أنا سعودي ولكن مختلف) كتبه فور مغادرته السعودية نهائياً في جريدة الحياة اللندنية في سبتمبر عام 2017 جاء فيه»... كلنا نحمل أكثر من هوية، من دون هوية الوطن الجامع، ومع انعدام ثقافة التنوّع، وتنمّر ثقافة الاجتثاث، سنتعصب لها ونمضي نجتث أو نقصي أو نحتقر كل من يختلف عنّا، ويحمل مثلنا واحدة من تلك الهويات الصُغرى... بل حتى التوّجه والاجتهاد السياسي. لو استقر الأمر لمن دعا إلى اجتثاث هذا التيار وتصفية ذلك الاتجاه الذي يبغضه، ثم احتفل بالانتصار... فسيكتشفون لاحقاً، بعدما قبلوا واستسهلوا مبدأ الاجتثاث والإقصاء، أنهم مختلفون أيضاً، ولا بد أن يجتث بعضهم بعضاً...».

# غزة أصغر من فلسطين
# وأكبر من (إسرائيل)

**• كُتب بتاريخ:**
12 ديسمبر 2018م

في مقال كتبته قبل حوالي خمس سنوات وبالتحديد بتاريخ 30 يناير 2014 حمل عنوان (فلسطين أكبر من غزة) وجاء في مقدمته حرفياً»من البديهيات المنطقية التي لا تحتاج إلى برهان أن الكل أكبر من الجزء، ومن قوانين الإدراك في مدرسة الجشطلت النفسية أن الكل أكبر من مجموع أجزائه. ومن يعكس هذه البديهية وذلك القانون يكن فاسد العقل ومنحرف التفكير؛ وإذا طبقنا ذلك على الجغرافيا فيما يخص العلاقة بين فلسطين وغزة، نجد أن غزة تشكل من حيث المساحة (1.5٪) من فلسطين، ومن حيث السكان أقل من خمس سكان فلسطين المتواجدين في داخل فلسطين التاريخية وخارجها، وبالتالي فهي جزء من الأرض الفلسطينية وجزء من شعب فلسطين، وهذا لا يعني تجاهل الوزن النسبي الكبير لغزة، الذي يتجاوز حجمها الجغرافي والسكاني المحدود، مقارنة بالكل الفلسطيني، لا سيما في مجال السياسة والمقاومة، ولكن كبر حجمها النسبي السياسي والمقاوم لا يبرر منطقياً أن تُغطي الكل الفلسطيني، بحيث يتم اختزال قضية فلسطين في قضية غزة، واختزال قضية غزة في قضيتها الإنسانية، التي يتم اختزالها في فتح المعابر ورفع الحصار».

انتهى الاقتباس من المقال القديم، ولكن لم تنتهِ معاناة أهل غزة المفروضة، ومشكلة غزة المصطنعة، من أجل الوصول إلى هذه النتيجة التي يُراد لها أن تُختزل قضية فلسطين في قضية غزة، وتُختزل قضية غزة في قضيتها الإنسانية المُفتعلة. كي ننسى أصل الداء ومنبع البلاء، ألا هو الاحتلال، وأن قضية غزة هي جزء من قضية





فلسطين الأكبر، ففلسطين كلها تحت الاحتلال والحصار والاستيطان والتهويد، وكل شعبها عانى ولا زال يُعاني من التهجير والتقتيل والأسر، وقد زيد لأهل غزة في البلاء على قدر صلابتهم، فكان الحصارُ المتواصل المفروض إسرائيلياً، وكانت العقوبات المستمرة المفروضة سلطوياً، ومعهما الحروب العدوانية المتكررة بالسلاح الأمريكي والبطش الإسرائيلي، والحروب النفسية الرديفة من أبواق الإعلام الإسرائيلي، وبعضها من أبواق إعلام فريق السلطة المُعادي للمقاومة، الشامت بأهل غزة، ولم تتوّقَف هذه الابتلاءات الخاصة بغزة، فعندما أحدث الحراك الجماهيري في مسيرات العودة وكسر الحصار خرقاً محددًا في جدار الحصار الإسرائيلي، وثغرةً صغيرة في حائط العقوبات السلطوية، خرج على أهل غزة بعض الساقطين في وحل التنسيق الأمني، وبعض الغارقين في سبخه السياسة الانبطاحية، ليكيلو الاتهامات المُغرضة للقابضين على جمرتي الوطن والمقاومة في غزة، لينطبق عليهم المثل الشعبي (رمتني بدائها وانسلّت).

غزة أصغر من فلسطين، وقضيتها جزء من القضية الفلسطينية، قضية وطنية بالدرجة الأولى، وليست مجرد قضية إنسانية صُنعت لتُغطي على القضية الوطنية، كما حاول العدو وحلفاؤه من تصوير قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد النكبة عام 1948م على أنها قضية إنسانية، مشكلة لاجئين بحاجة إلى مأوى وغذاء. فمشكلة غزة تختزل القضية الوطنية الفلسطينية، قضية شعب هُجّر من وطنه، واحتلت بلده، ويريد تحرير أرضه، والعودة إلى بلده، ويُحقق استقلاله الوطني في إطار انتمائه القومي العربي والديني والإسلامي. هذا هو الأصل، وأي مُطالبة بتحسين ظروف الحياة في غزة هي جزء من هذا الإطار العام، وليس مجرد مطلب إنساني، وحق من حقوق الإنسان الطبيعية، يتم انتزاعها من الاحتلال، وليست منّة أو إحسان من أي طرف.

بل هو مطلب وطني، فجعل الحياة مُمكنة فوق أي بقعة من الوطن، هو عمل وطني طالما أن نتيجته تعزز صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، وبدون صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، سيفقد المشروع الوطني الفلسطيني أهم ركائزه، كما أن صمود الشعب على أرضه، يضمن وجود الحاضنة الشعبية للمقاومة، التي بدونها

لن تستطيع المقاومة مقاتلة العدو. وبناء على ذلك فالمطالبة بكسر الحصار ليس مجرد مطلب إنساني؛ بل هو مطلب وطني بامتياز، طالما أن المقاومة لا تدفع أي ثمن سياسي مقابلها، ولا تفقد حقها في الدفاع عن نفسها وشعبها، وتحافظ على قواعد الاشتباك مع العدو التي أرستها بالدم والعرق، وتتمسك بنهج وإستراتيجية المقاومة وصولاً إلى هدف التحرير الكامل لفلسطين.

إذا كانت غزة أصغر من فلسطين، فإنها أكبر من (إسرائيل)، الاسم الذي أُطلق على الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين، غزة بأهلها الصامدين والمرابطين، غزة بمقاومتها الصامدة والمرابطة، أكبر من (إسرائيل) بكل ترسانتها المسلحة، وكل عنجهيتها وغطرستها، وأكبر من (إسرائيل) بشعبها الفلسطيني الصامد العصي على الانكسار، وبمقاومتها الشامخة الرافضة للهزيمة، أكبر منها ومعها كل الشعب الفلسطيني طالما يتمسك بحقه الطبيعي والتاريخي والديني والقانوني بكل فلسطين، وطالما أن الشعب الفلسطيني يقبض على جذوة الجهاد والمقاومة حتى يأذن الله تعالى بالنصر والتمكين، وطالما أن الشعب الفلسطيني ماضٍ في كفاحه الوطني نحو التحرير والعودة والاستقلال، ولا يضره إرهاب عدوه، ولا خذلان العربان المُطبّعين مع العدو، ولا تثبيط أصحاب السلطة والتمكين من حاملي بطاقات الشخصيات المهمة حسب التصنيف الإسرائيلي.

غزة أصغر من فلسطين، ولكن مأساتها جزء من قضية فلسطين، وهي وإن كانت أصغر من فلسطين، فهي أكبر من (إسرائيل)، بصمودها ومقاومتها ورفضها للانكسار، كما كل الشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم والمتمسك بحقه في كل فلسطين من البحر إلى النهر، والمتمسك بوحدته الوطنية في الداخل والخارج، وفي الضفة والقطاع وفلسطين المحتلة عام 1948م.





# شهادة الجودة في إدارة البؤس من نصيب العرب

**• كُتب بتاريخ:**
19 ديسمبر 2018م

الجودة تعني ملائمة الشيء للغرض الذي صُمم من أجله، وإدارة الجودة هي الطريقة التي تضمن بأن جميع النشاطات الضرورية لتصميم وتطوير وتطبيق المُنتج أو الخدمة في المؤسسة فعّالة وتعمل وتنتج بكفاءة، ونظام الحكم في الدولة كمؤسسة ضخمة وظيفية من المفترض أن تحقق كفاية سكانها المادية، ورفاهيتهم الحسية، وسعادتهم المعنوية، وبذلك تكون قد حققت مفهوم إدارة الجودة، أما إذا تسبب نظام الحكم في الدولة في جعلهم يعيشون في عوز مادي، وشظف حسي، وتعاسة معنوية، فإنه بذلك يكون قد حقق مفهوم إدارة البؤس، وهو عكس الدور الوظيفي لنظام الحكم في الدولة المتمحور حول مصلحة مواطني الدولة وكل من يقطن في حدودها السيادية، وهذا حال معظم أنظمة الحكم في الدول العربية، وبهذا تصبح شهادة الجودة في إدارة البؤس من نصيب العرب وبالتحديد أنظمة الحكم العربية.

شهادة الجودة من نصيب العرب الذين تحكمهم أنظمة حكم مُتخلفة، هي الوجه الآخر لإدارة التوّحش عند تنظيم داعش الإرهابي، وهما وجهان لحقيقة واحدة، باطنها فيه الشر والقُبح، وظاهرها فيه الاستبداد والفساد؛ ذلك بأنهما يستقيان من نفس البئر الملوّثة ببكتيريا التكفير والتخوين، ويشربان من نفس الكأس المسمومة بجراثيم الإقصاء والاستئصال، ويرتويان من نفس البركة الآسنة المليئة بفيروسات الكراهية والجهل، ويأكلان من نفس الشجرة الخبيثة الملعونة التي تنتج ثمار الزقوم بطعم أوهام الفرقة الناجية والنُخبة المُختارة، وضلالات امتلاك الحقيقة القطعية، والسلطة المُطلقة.

أنظمة حكم تحوّل فيها الجمود إلى استقرار، والاستبداد إلى نمط حياة، والفساد إلى أصل وقاعدة، والغش إلى شطارة، والوصولية والتسلق والنفاق والانتهازية إلى ذكاء اجتماعي، والكذب والنصب على الآخرين إلى (جدعنة) وحسن تصرف، وارتبطت الوظيفة بالرشوة والمحسوبية والواسطة، والترقّي في الوظيفة ارتبط بالقدرة على إجادة فنون التزلف والولاء ومعرفة (من أين تؤكل الكتف)، وأصبحت السلطة طريقاً لجمع الثروة، كما كانت الثورة طريقاً للثراء.

شهادة الجودة في إدارة البؤس لأنظمة حكم مُتخلّفة عجزت عن حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي وبناء اقتصاد حديث ومستقل؛ بل كرّست التبعية الاقتصادية بعد السياسية للغرب، وشجّعت الاقتصاد الاستهلاكي والطفيلي، وأساءت توزيع الدخل بين فئات المجتمع، فذهبت شعارات العدالة الاجتماعية أدراج الرياح ونظمت عملية نهب ممنهجة لثروات الشعب لصالح النخبة الحاكمة والطبقة الطفيلية التي تعتاش على عرق الشعب، وعطلّت القوانين التي تشجع الاستثمار الاقتصادي الإنتاجي، واختفت البرامج الاقتصادية الكبرى أو سُرقت، ودُمّرت في عهدها الزراعة فتكونت مدن الصفيح حول المدن لتصبح وكرًا للفقر والمرض والجهل والجريمة، وقُتلت ثقافة الإنجاز لتصبح الوظيفة مقابل الانتماء، والأجر ثمن الولاء، بدلاً من الوظيفة مقابل الكفاءة والأجر ثمن الإنتاج وامتد العجز إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وتوفر السلع الأساسية لإيجاد فرص العمل للأجيال الصاعدة، وحتى بعض الأنظمة النفطية الغنية لم تسلم من هذا العجز واشتركت جميعها- الغنية والفقيرة - في تكريس نمو الاقتصاد الاستهلاكي المُلحق بالاقتصاد الغربي، ورسّخت دونية المواطن وأهدرت كرامته عندما قايضت حريته واشترت سكوته بالوظيفة.

شهادة الجودة في أدارة البؤس لأنظمة الحكم العربية تتجلّى في الجانب الديني من البؤس في العديد من المظاهر منها تردّي الفتوى ووقوعها بين فكي كماشة الاستبداد السياسي والتطرف الديني، فتحوّل دين الرحمة والتسامح والإنسانية إلى دين القسوة والتعصب والذبح، وتحوّلت العبادات من زاد يمنحنا القوة والمدد للتطهر





الدائم والسمو الروحي المتواصل إلى فقه يغرقنا في الطقوس الشكلية الخالية من المعنى والمضمون، وتحوّل الإيمان بالقضاء والقدر والتوكل والصبر من طاقة إيجابية للثورة على الطغاة والطغيان إلى طاقة سلبية للسكوت على الطغاة والطغيان، وتحوّل دور الفقهاء من التصدي للاستبداد ومقاومة الفساد ورفضه الظلم ونزع الشرعية عن الحكام الغاصبين للحكم إلى منح الغطاء الشرعي للاستبداد وشرعنة الفساد، وتبرير الظلم، واختصار الشرعية على حكم الطغاة، وتقييد المشاركة الشعبية في الحكم للحد الأدنى، وإسقاط حق الشعب في اختيار وعزل مكان لصالح نخبة من (أهل الحل والعقد) وانشغل بتقييد المرأة بالشرع وإثبات أن المرأة عورة بدلاً من الانشغال بإعطائها حقوقها الشرعية وتمكين المرأة في المجتمع لتعزيز دورها في الإنتاج والانجاز والنهضة.

شهادة الجودة في إدارة البؤس في نسختها الفلسطينية تختلف إلى حدٍ ما عن النسخ العربية، فهي تشبههم في كل أوجه البؤس السابقة، وتتجاوزهم في إضافات نوعية لن يستطيعوا تقليدها، فإضافة إلى البؤس الذي يفرضه الاحتلال على الشعب الفلسطيني بأسره، فنحن نستحق الشهادة لما فعلناه بأنفسنا من إقامة سلطة تحت الاحتلال تُريحه من الكثير من أعباء الاحتلال المُرهقة، وانقسام في السلطة لم نستطع تجاوزه منذ عقدٍ ونيف من الزمان، وما تبعه من مناكفات وعقوبات أرهقت الشعب قبل أن تُرهق الفصائل، وأصبح لدينا سجون صغيرة لما ملكت أيدينا من مواطنين، سجانٌ يُمسك سجان، داخل السجن الكبير الذي يمسك مفاتيحه الاحتلال، وما الاستبداد في الممارسة السياسية عنّا ببعيد، والفساد في المؤسسات السلطوية والحزبية أقرب إلينا من حبل الوريد... وإلى حين نيل شهادة الجودة في إدارة السعادة والرفاهية والفرح لا بد من قرع جدار الخزان.

# العبودية الطوعية

**• كُتب بتاريخ:**

26 ديسمبر 2018م

كثيرًا ما أُثيرت مسألة العبودية الطوعية لدى الكتاب والمفكرين والفلاسفة تحت عناوين مختلفة منها: القابلية للاستغباء، والقابلية للاستعمار، والاستحمار، والاستخفاف وغيرها، فهل يوجد عبودية طوعية فعلاً؟، وهل يوجد شعب أو أمة تقبل بالعبودية بمحض إرادتها وكامل اختيارها؟، وكيف تتغلغل العبودية الطوعية في صفوف الشعب؟، وهل إلى خلاص من العبودية من سبيل؟. هذه الأسئلة وإجاباتها هي ما سنحاول إلقاء الضوء عليه في السطور التالية.

يقول المفكر الفرنسي (ايتيان دو لابويسي) في مقالة له كتبها في القرن السادس عشر الميلادي نُشرت فيما بعد في كتاب بعنوان (العبودية الطوعية) عن كيفية تغلغل العبودية الطوعية في صفوف الشعب»ينتشر الداء السياسي في ظل حكم طاغية ما انتشارًا ضمن طبقات متعاقبة، فيتقرب إلى المستبد خمسة من الطامعين أو ستة، ليصيروا متواطئين مع مطالبه تواطئاً مباشرًا، لكن هؤلاء الستة ما يلبثوا أن يصيبوا بالعدوى ستمائة من الأشخاص السلسي القيادة أو ذوي المنافع الكبرى، ليعود هؤلاء فيصيبوا ستة آلاف من المتزلفين الطامعين... وهكذا حتى تصيب العدوى غيرهم من الطامعين الأذلاء... إن العيون التي يترّصد بها السيد اتباعه إنما هي التي يتولون منحه إياها، وأن الأيدي التي تنهال عليهم بالضرب لا يأخذها إلاّ من بين صفوفهم... لا سلطة لسيدهم عليهم إلا بهم، لذا يغدون بكل يسر شركاء اللص الذي يسرقهم والمجرم الذي يقتلهم، لم تستعبد الشعوب إلا لأنها استسلمت للفساد وقبلت بالاستغباء».





والعبودية الطوعية التي سماها (لابويسي) القابلية للاستغباء، أطلق عليها المفكر الجزائري (مالك بن نبي) القابلية للاستعمار في كتابه (شروط النهضة) الذي كتبه عام 1948 م، وهو مفهوم يشير إلى اقناع المستعمر من يستعمرهم بتفوّقه عليهم وعدم قدرتهم على إدارة شئون حياتهم بدونه، وأنهم غير مؤهلين لحكم أنفسهم بأنفسهم ولذلك فهم بحاجة إليه، ويرى أن القابلية للاستعمار والرضى بالاحتلال قد تكون ناتجة عن الخضوع الطويل للاستعمار، أو قد تكون ناتجة عن صفات عقلية ونفسية ترسّخت في شعب معين أو أمة ما نتيجة طروف تاريخية قاسية تجعلها تشعر بالدونية تجاه الآخر المتفّوق حضارياً عليها، وبالتالي توجد لديها قابلية للاستعمار حتى لو لم يتم استعمارها بالفعل.

وتناول الفيلسوف الإيراني (علي شريعتي) في سبعينات القرن العشرين نفس الفكرة في كتابه (النباهة والاستحمار) وأطلق عليها (الاستحمار) وهو مصطلح يدل على الاستغباء الممنهج للشعوب الغافلة من لدن قوى الاستعمار أو النظم السياسية المستبدة من أجل إلهائها عن المطالبة بحقوقها وثرواتها، وهو تسخير للإنسان كما يُسّخر الحمار، وهو كل إلهاء للإنسان بأمر ليس من الأولى أن يشغل به من أجل الاستيلاء على متعلقاته حتى لو كان هذا الأمر إيجابياً في ظاهر الأمر، فالزهد قد يكون وسيلة من وسائل (الاستحمار) عندما نقنع الإنسان بأن يشتغل بالآخرة حتى تستولي على دنياه، والفن قد يكون وسيلة من وسائل (الاستحمار) نشغل به الشباب عن السياسة.

وهذه المفاهيم قريبة إلى حدٍ ما بمفهوم (الاستخفاف) الوارد في القرآن الكريم في قوله تعالى عن فرعون قومه»فاستخف قومه فأطاعوه إنهم كانوا قوماً فاسقين»هذا الاستخفاف من فرعون بقومه وصل إلى حد قوله لهم»وقال فرعون يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيري»ويوضح المفكر المصري (سيد قطب) كيفية الاستخفاف في كتابه (في ظلال القرآن) بقوله:»استخفاف الطغاة بالجماهير أمر لا غرابة فيه، فهم يعزلون الجماهير أولاً عن كل سبل المعرفة، ويحجبون عنهم الحقائق حتى ينسوها ولا يعودوا يبحثوا عنها، ويلقون في روعهم ما يشاءون من المؤثرات حتى تنطبع نفوسهم

بهذه المؤثرات المصطنعة ومن ثم يسهل استخفافهم بعد ذلك وتلين قيادتهم فيذهبون بهم ذات اليمين وذات الشمال مطمئنين».

ومهما كان المفهوم المستخدم للدلالة على العبودية الطوعية فإن هناك سمات مشتركة تميز الحكام الطغاة الذين يقهرون شعوبهم ويسعون لاستعبادهم سواء كانوا غزاة من الخارج أو مستبدين من الداخل وضحها الفيلسوف المصري المعاصر (إمام عبدالفتاح إمام) في كتابه (الطاغية) وهي: طريقة الوصول إلى الحكم أو البقاء في الحكم تكون غير مشروعة، وعدم الاعتراف بقانون أو دستور في البلاد فإرادته هي والقانون ورغبته هي الدستور، وتسخير كل موارد البلاد لإشباع رغباته وملذاته، وعدم الخضوع للمساءلة والمحاسبة والرقابة من أي نوع، والاقتراب من التأله والتعالي والتكبر على شعبه، وإذلالهم بالقهر والقوة، وأنه يقرّب المنافقين والانتهازيين إليه ويُبعد المخلصين والصادقين عنه، إضافة للسخرية والاستهزاء والاستهتار بالآخرين من شعبه.

وفي الختام فالعبودية لا يُمكن أن تكون طوعية وإن بدت في الظاهر كذلك، لأنها تتناقض مع الطبيعة البشرية والفطرة الإنسانية التي فطرها الله تعالى على حب الحرية وكراهية العبودية، فهي عبودية جبرية بشكل أو بآخر سواء بالقهر أو الغفلة أو الخداع، فإن سكت شعبٌ ما على العبودية حينٌ من الدهر وبدا إنه رضخ لحكم الطغاة المستكبرين، فإنه لن يقبل بالعبودية إلى ما لا نهاية، ولن يرضى بالذل طوال الدهر، فلا بد أن تأتي لحظة الانفجار في وجه الطغيان، ولا بد أن يستفيق الشعب من سباته وتنهض الأمة من كبوتها... فتتحطم أغلال العبودية وتنكسر قيود الذل... وتُستعاد الحرية المفقودة.

# تراجّيديا 2019

الصورة من مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار

# تراجّيديا فلسّطينية

د. وليد علي القططي

# ما الذي أضحكهم؟!

**• كُتب بتاريخ:**
13 فبراير 2019م

تناقلت وسائل الإعلام المختلفة مؤخراً صورة لبعض شخصيات الوفود الفلسطينية التي ذهبت للعاصمة الروسية موسكو؛ لخوض جولة جديدة من الحوار الفلسطيني- الفلسطيني في إطار السعي للمصالحة الفلسطينية، الصورة تُظهر هذه الشخصيات السياسية تضحك بانشراح وتقهقه بارتياح، ما لفت الانتباه أن تلك الصورة الضاحكة لاقت الكثير من التعليقات الساخرة التهكمية على صفحات التواصل الاجتماعي، ربما بسبب التناقض بين حالة الضحك التي تبعث على السرور، وحالة البؤس التي تبعث على الحزن كما يعيشها الشعب الفلسطيني، وهذا التناقض بين المشهدين -المُضحك والمُحزن- مدعاة لأن نلقي الضوء حوله لمعرفة ما الذي أضحكهم؟!.

وقبل ذلك من المفيد إلقاء الضوء على أسباب الضحك باعتباره أحد الأشكال التي يُعبّر بها الإنسان عن مشاعره وعواطفه في المواقف المختلفة، ومنها المواقف المُضحكة والنكتة اللطيفة، أو السخرية من الآخرين كنوع من العدوانية تجاههم، أو في المواقف المتناقضة التي تُخالف توقعاتنا، والضحك وسيلة للتعبير عن مشاعر السعادة والمرح والسرور، ووسيلة للتواصل الاجتماعي والتعاطف المتبادل بين بني البشر. وقد يكون الضحك وسيلة دفاعية ضد مواقف الخوف المختلفة، أو التنفيس عن رغباتنا الداخلية حسب نظرية التحليل النفسي، ويدخل في إطارها الضحك الهستيري كعرض لمرض اضطراب الهوس-الاكتئاب، أو رد فعل لصدمة نفسية قوية، وقد يضحك الإنسان في المواقف المأساوية عند سماع خبر محزن كالمثل القائل (شرُّ البليّةِ ما يضحك)، فهل هذا ما أضحكهم؟!





المثل القائل (شرُّ البليةِ ما يُضحك) ينطبق على حالتنا الفلسطينية، فيكون فيها الضحك بديلاً عن الموت حُزناً، والسخرية بديلاً عن الهلاك قهراً، والتهكم بديلا من الاحتقار نكداً. وهو نوع من الكوميديا السوداء التي تتحول فيها المواقف الجادة المأساوية المُحزنة، إلى مواقف هزلية ساخرة مضحكة، كمخرج لحالة العجز والفشل والشلل في مواجهة أزماتنا المستعصية ومآزقنا العميقة، فالبلية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والبلوى التي تخيّم على ليله الحالك السوداء، رغم أن أساسها ومنبعها الاحتلال الصهيوني لفلسطين وما سببه للشعب الفلسطيني بأسره من معاناة ومآسٍ أدت إلى وقوع نصفه تحت الاحتلال والنصف الآخر في الشتات، إلا أن بعض هذا البؤس هو ما فعلناه نحن بأيدينا، أو ما فعله الساسة بشعبهم.

فهل الذي أضحكهم هو البؤس الذي فعلناه بأنفسنا، من إقامة سلطة تحت الاحتلال بدلاً من إقامة (سلطة الشعب الوطنية المستقلة المُقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها)، وأقمنا نظام سياسي تحت سقف أوسلو يُعاني من الشيخوخة والشلل والعجز، ويُعاني من أزمة الشرعية في أهم مؤسساته -الرئاسة والتشريعي-، ويتجاهل أننا في مرحلة تحرر وطني وليس في مرحلة بناء الدولة. وعموده الفقري سلطة تقف حاجزاً بين الاحتلال والمقاومة، استطاع الاحتلال في ظل وجودها مضاعفة الاستيطان والتهويد، واستخدامها جسراً للوصول إلى العواصم العربية والتطبيع والتحالف مع الأنظمة العربية، فهل هذا سبب جيد للضحك؟!.

وهل الذي أضحكهم هو عجزنا عن تجاوز الانقسام منذ عقدٍ ونيف من الزمان، وما تبعه من مناكفات وعقوبات أرهقت الشعب قبل أن تُرهق الفصائل، وأصبح لدينا سجونٌ صغيرة لما ملكت أيدينا من مواطنين، سجانٌ يُمسك سجان، داخل السجن الكبير الذي يُمسك مفاتيحه الاحتلال، وما الاستبداد في الممارسة السياسية عنا ببعيد، والفساد في مؤسساتنا السلطوية وغيرها أقرب إلينا من حبل الوريد، حتى أصبحنا نستحق شهادة الجودة في إدارة البؤس، ومظاهره تملأ البر والبحر بما كسبت أيدينا، وخير دليل على ذلك البؤس طوابير الخريجين الواقفين على أرصفة البطالة القاتمة،

وجيوش العاطلين عن العمل التائهين وسط صحراء الفقر القاحلة، وحشود المتسولين على أبواب الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية المُذلة، وأفواج المهاجرين الفارين من المجهول إلى المجهول، ومواكب الموظفين والأسرى المحررين وذوي الأسرى المقطوعة رواتبهم والمحكوم عليهم بالانضمام إلى أحد أصناف البؤساء السابقين.

ما الذي أضحكهم؟!، سؤال استفهامي يُراد به التعجُّب وربما التوبيخ أو التهكم، أطلقهُ نشطاء التواصل الاجتماعي الشباب، تعبيراً عن حالة فقدان الثقة بالسياسيين، وانعدام الأُفق السياسي، وانسداد الأمل بمستقبل أفضل... ولكي يستعيدوا الثقة والأُفق والأمل أمامنا مشوار طويل يبدأ من استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وينتهي بإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني، وصولاً إلى التحرير والعودة والاستقلال.





# من الذي يجب أن يرحل؟!

**• كُتب بتاريخ:**
25 فبراير 2019م

من حينٍ لآخر يتم إطلاق حملات إعلامية على شبكات التواصل الاجتماعي تحمل عناوين مختلفة ومتناقضة تجاه السيد محمود عباس تُعبّر عن عمق الصراع السياسي الفلسطيني، ومن هذه العناوين المؤيدة: فوّضناك، بايعناك، اخترناك، ومن العناوين المعارضة: عباس لا يُمثّلنا، عباس مش رئيسي، ارحل يا عباس، ومن المفيد التوّقف عن العنوان الأخير (إرحل يا عباس) وهو عنوان الحملة الأخيرة المعارضة لنجيب على السؤال التالي: من الذي يجب أن يرحل؟!.

هذا العنوان والشعار مشروع في ظل الفشل المتواصل في إدارة الصراع مع العدو، فرغم أن مشروع أوسلو بدأ في عهد الزعيم الراحل ياسر عرفات، فقد كان أبو مازن أحد كبار مهندسيه، وفي عهده تم ترسيخ الاحتلال في الضفة الغربية، وتوسيع مساحة الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين أضعافاً مُضاعفة، والمضي قُدماً نحو تهويد القدس، وفي عهده أصبحت السلطة الفلسطينية مقبرة للمشروع الوطني الفلسطيني، ومُعيقة لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى المتمثلة بالتحرير والعودة والاستقلال، وتحوّلت المرحلة الانتقالية لاتفاقية أوسلو إلى مرحلة نهائية ومحطة أخيرة للحُلم الفلسطيني الوطني، واتخذها العدو جسراً للعبور إلى كل العواصم العربية، وممراً للتطبيع والتحالف مع الأنظمة العربية المهرولة نحو تل أبيب.

هذا العنوان والشعار مشروع في ظل الفشل المتواصل في إدارة الشأن الداخلي الفلسطيني، فبعد أن قادت حركة فتح النضال الوطني عقوداً من الزمن انتهى بها المطاف في عهده لتكون حزباً لسلطة تحت الاحتلال، واُختزلت في شخص واحد،

وانقسمت على نفسها بين تيارين. وبعد أن كانت المنظمة بيتاً وطنياً للفلسطينيين، وحامية للثوابت الوطنية، وقائدة للمشروع الوطني، تعمقت في عهده أزمة شرعية المنظمة، وابتلعت السلطة ما تبقى منها، وهُرس الثوار في طاحونة السلطة، وأصبحت تُستخدم عند الحاجة لتجديد الشرعية المتآكلة بمن حضر من المضمون صوتهم وصمتهم. وفي عهده حدث الانقسام الفلسطيني؛ وكنتيجة لمأزق أوسلو، والتنافس على سلطة تحت الاحتلال، وما تبع الانقسام من مناكفات سياسية وإجراءات عقابية فرضها على الشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم في قطاع غزة، مما تسبب في تعميق مأساة ومعاناة الناس في غزة، وبالتالي التأثير على صمودهم فوق أرض وطنهم.

هذا العنوان والشعار مشروع، ولكن ماذا لو رحل السيد محمود عباس فعلاً؟!، هل سيؤدي ذلك إلى حل المشكلة، والخروج من المأزق؟!، إذا كانت المشكلة في السيد عباس فقط ممكن أن تُحل المشكلة ونخرج من المأزق بعد رحيله، ولكن المشكلة أعمق من ذلك، فهي في النظام السياسي الفلسطيني الرسمي القائم على مشروع التسوية، المرتكز بدوره على اتفاقية أوسلو، والنابع من فكر سياسي مبني على مقدمات خاطئة، تفترض إمكانية تحقيق أهدافنا الوطنية ومشروعنا الوطني بالمفاوضات والتسوية المرحلية والتنازل عن ثلثي فلسطين مسبقاً، وهي في مخالفة قوانين حركات التحرر الوطني التي يتم بموجبها تحرير الأرض ثم إقامة الكيان الوطني المستقل وتأسيس سلطة الشعب الوطنية، وبدلاً من ذلك أقمنا سلطة تحت الاحتلال فعجزنا عن إقامة الدولة أو الرجوع إلى الثورة، لذلك فإن رحيل من يقف على رأس هذا النظام السياسي، ومجيء رئيس آخر لن يحل المشكلة أو يخرجنا من المأزق، طالما استمر النظام السياسي محكوماً بسقف أوسلو، ومُقيّداً بالشراكة الأمنية والاقتصادية مع الاحتلال.

الوضع الصحيح هو المُطالبة والعمل على رحيل كل هذا النظام السياسي المشوّه، ابتداءً من تحديد طبيعة المرحلة التي نعيشها كمرحلة تحرر وطني، وتعريف المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع تحرير وعودة واستقلال، ومراجعة الفكر السياسي الفلسطيني للتخلّص من المقدمات التي قادتنا إلى مأزقي أوسلو والانقسام،





وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتكون بيتاً للكل الفلسطيني وقائدة للمشروع الوطني الفلسطيني الأصلي قبل التعديل، وإعادة توصيف وظيفة السلطة الفلسطينية لتكون رافداً للمشروع الوطني وداعمة لصمود الشعب فوق أرضه، واستعادة الوحدة الوطنية على أساس التمسك بالثوابت الوطنية ونهج المقاومة، وإطلاق مشروع مقاومة شامل لسحب مكاسب الاحتلال بعد أوسلو، ورفع كُلفة الاحتلال، وتعميق مأزقه الأمني والوجودي على طريق التحرير والعودة.

# منظمة التحرير والجهاد الإسلامي

**• كُتب بتاريخ:**

03 مارس 2019م

بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين وظهور مخاطر المشروع الصهيوني في مطلع القرن العشرين، حاول الفلسطينيون إيجاد إطار سياسي يوّحدهم ويُمثلّهم، وتجسدّت تلك المحاولات في إنشاء أُطر مُختلفة كان أبرزها: المؤتمر العربي الفلسطيني بين عامي 1919 – 1928 برئاسة عارف الدجاني ثم موسى كاظم الحسيني، ثم اللجنة العربية العليا بين عامي 1936 – 1946 برئاسة الحاج أمين الحسيني، ثم الهيئة العربية العُليا بقرار من الجامعة العربية عام 1946 برئاسة الحاج أمين الحسيني حتى نهاية نكبة فلسطين عام 1948، وبعد النكبة شُكلت حكومة عموم فلسطين في غزة بقرار من الجامعة العربية والهيئة العربية العليا برئاسة أحمد عبدالباقي ولكنها ظلت حبراً على ورق. أما الإطار الأكثر بروزاً واستمرارية فكان منظمة التحرير الفلسطينية.

أُنشأت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من الجامعة العربية في مؤتمر القمة الثالث المنعقد في القاهرة عام 1964 بدعوة من الزعيم جمال عبدالناصر، وتم ولادة المنظمة بعد انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس نفس العام، وشُكلّت كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وانتُخب أحمد الشقيري رئيساً لها، وأُعلن في المؤتمر (الميثاق القومي الفلسطيني)، ثم عُدّل إلى (الميثاق الوطني الفلسطيني) عام 1968 مؤكداً على أن»فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ»، وعلى أن»الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين»وأن الثورة الشعبية المسلحة هي طريق التحرير والعودة. وبعد هزيمة 1967 وضياع ما





تبقّى من فلسطين –الضفة والقطاع– دخلت حركة فتح وفصائل المقاومة المنظمة بعد أن كانت تشكك في شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني وتتهمها بالارتباط بالأنظمة العربية، ثم أُنتخب قائد حركة فتح الزعيم الراحل ياسر عرفات رئيساً للمنظمة خلفاً ليحي حمودة، فأصبحت حركة فتح قائدة للمنظمة، ومن خلالها للحركة الوطنية الفلسطينية.

منظمة التحرير الفلسطينية هي التعبير الأقوى عن الهوية الوطنية الفلسطينية والصياغة الأبرز للأهداف الوطنية الفلسطينية، المتمحورة حول التحرير والعودة والاستقلال، فأظهرت البُعد الوطني للقضية بعد أن كان البُعد الإنساني لقضية اللاجئين هو الظاهر منها، كما أن المنظمة شكلّت أهم ملامح النهوض القومي العربي في مرحلة المد القومي والناصري، وساهمت قيادة فتح للمنظمة في تكريس الاستقلال الوطني آنذاك، واكتسبت المنظمة شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من تمسكها بالحقوق الوطنية الفلسطينية وممارستها للكفاح المسلح، وكذلك من خلال قدرتها على تعبئة قوى الشعب الفلسطيني حولها وتوحيد فصائل المقاومة في مشروعها الوطني التحرري، فكانت الشرعية الثورية والشعبية تسبق اعتراف العرب والعالم بها، هذا الاعتراف الذي كان له ثمن سياسي دفع بالمنظمة إلى القبول بقرارات ما يُسمى بالشرعية الدولية، وجوهرها القبول بفكرة تقاسم فلسطين بين صاحب الأرض ومغتصبها.

فكرة القبول بتقاسم فلسطين تسللت في الفكر السياسي الفلسطيني؛ ثمناً للرغبة في الحصول على الاعتراف الدولي، وتحت مبررات الفلسفة السياسية الواقعية المشبعة بروح الانهزامية وشعار الواقعية الثورية، وأثمر هذا الفكر أول ثماره في طرح البرنامج المرحلي عام 1974 المعروف ببرنامج النقاط العشر، ثم تراجع بفعل عوامل التعرية الوطنية، وتآكل النظرية الثورية، وانفضاض العرب من حول فلسطين، حتى تدحرج البرنامج المرحلي إلى الدرك الأسفل مما يُسمى بالتسوية السلمية، التي تبلوّرت في اتفاقية

أوسلو بعد عشرين عاماً من مسيرة التراجع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية لتتحول السلطة من «سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة»إلى سلطة تحت الاحتلال ليست مستقلة وغير مقاتلة، لم تنقلنا إلى الدولة، ولم تُعيدنا إلى الثورة.

كانت التحوّلات في الفكر السياسي للمنظمة تنتقل من محطةٍ إلى أخرى تبعدنا أكثر من فلسطين، كان الجهاد الإسلامي كفكرة ومشروع يجمع بين الإسلام وفلسطين والجهاد في بوتقة واحدة أثمرت حركة الجهاد الإسلامي اتخذت الإسلام مُنطلقاً، وفلسطين هدفاً، والجهاد وسيلةً، وحلّت الإشكالية التي فصلت بين الإسلاميين والوطنيين، وأنهت الفصام النكد بين الانتماء للجماعة الوطنية والانتماء للأمة الإسلامية، وجمعت بين دوائر الولاء الوطني الفلسطيني والقومي العربي والديني الإسلامي، فحددت هويتها حركة تحرير وطنية بمرجعية إسلامية، أو حركة إسلامية قضيتها المركزية وطنية، وكانت منذ البداية ترى في الإسلام منهج حياة، ونظرية ثورية، وإيديولوجية مُحرّكة للجماهير وباعثة للأمة، ودافعة للنضال الوطني. وترى في إغفال المنظمة لهذه الحقيقة ولأبعاد الصراع الحقيقية مع المشروع الصهيوني خطأً كبيراً، وتُنظر للصراع مع المشروع والكيان الصهيوني إضافة إلى بُعده الوطني باعتباره صراعاً حضارياً بين الأمة الإسلامية والمشروع الاستعماري الغربي ورأس حربته المشروع الاستعماري الصهيوني،وكذلك باعتباره صراع وجود لا صراع حدود أو ضد نظام تمييز عنصري وإن كان ذلك أحد أشكاله.

وترى الحركة إضافة للجانب الفكري كما جاء في الوثيقة السياسية للحركة عام 2018 أن شرعية أي مؤسسة فلسطينية، وأهليتها لتمثيل الشعب الفلسطيني، إنما تُستمد من التزامها الأمين بكامل حقه في وطنه فلسطين، ومن جهادها لاسترداده، ورفضها لأي تسوية تنتقص منه، وتمثيلها للهوية الوطنية بجميع مقوماتها، وتجسيدها وحدة الشعب. وأن التخلّي عن هدف تحرير فلسطين، والاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، وتوقيع اتفاقية أوسلو، ونبذ المقاومة وتجريمها، يُعد انقلاباً على المنظمة والثوابت التي





نص عليها ميثاقها. وهناك جزء كبير من الشعب الفلسطيني مُمثلاً بحركتي حماس والجهاد الإسلامي، ومعهما شرائح فلسطينية واسعة غير منخرط في إطار المنظمة، وهذا ينتقص من شرعيتها التمثيلية وتعبيرها عن الإرادة الشعبية الفلسطينية. وأن استعادة مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل للشعب الفلسطيني، يتطلب إعادة بنائها، على نحو ديمقراطي توافقي، لتصبح إطاراً جامعاً للكل الفلسطيني، وذلك على أسس فكرية وسياسية جديدة تستند إلى الحقوق والثوابت الوطنية وبرنامج كفاح وطني شامل.

ورغم كل ذلك ترى حركة الجهاد الإسلامي في الخلاف مع المنظمة خلافاً فكرياً وسياسياً يتم حله بالحوار الفكري والسياسي بعيداً عن العنف، وترى أن هناك إمكانية لإصلاح المنظمة لتكون بيتاً للكل الفلسطيني وقائدة للمشروع الوطني الفلسطيني، ولا زالت ترفض إيجاد كيان سياسي بديل أو موازي لها، ولذلك كانت جزءاً من (إعلان القاهرة) عام 2005 الذي ينص على»تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أُسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»وهذا ما تم التأكيد عليه في كل اتفاقيات المصالحة اللاحقة خاصة اتفاقي –2009 2011، والذي يُعيق اجتماع الإطار القيادي الموّحد للمنظمة المخّول بإصلاح المنظمة هو السيد محمود عباس.

ونختم بكلام الأمين العام السابق لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الدكتور المجاهد رمضان عبد الله شلح رداً على سؤال حول منظمة التحرير الفلسطينية»نحن لسنا ضد منظمة التحرير، نحن نريد منظمة التحرير، هي مكسب للشعب الفلسطيني... لكن أن تحكم عليَّ أن أقر بشرعية منظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني وممثل وحيد وأنا مش فيها... كأنك تقول لي يجب أن تسحب اعترافك بنفسك، أنت غير موجود، أنت لا شرعية لك، وهذا غير منطقي... نحن بحثنا هذا المسألة في القاهرة، وتوافقنا على أن حماس والجهاد ليس لديهم مانع من الحديث عن منظمة التحير كممثل شرعي للشعب الفلسطيني بشرط إعادة بنائها على أسس سياسية وتنظيمية جديدة... شرعية المنظمة تتوقف على قدرتها على تمثيل الشعب الفلسطيني وتوحيده».

# بدنا نعيش
# وبدنا نقاوم

**• كُتب بتاريخ:**
16 مارس 2019م

كتبت في سبتمبر 2015 مقالاً بعنوان (ثورة الكهرباء محطة على طريق الانفجار الكبير) تعقيباً على المظاهرات المطالبة بالكهرباء جاء في الفقرة الأخيرة منه (والخطورة ليست في مثل هذه المظاهرات التي لا تزال محدودة في حجمها وانتشارها؛ ولكن الخطورة في أن مثل هذه المظاهرات قد تكون محطة على طريق الانفجار الكبير، إذا ما استمرت أزمات القطاع دون حل ابتداءً بالأزمة السياسية، وانتهاءً بالأزمة الاقتصادية، مروراً بأزمة الكهرباء، واستمرار هذه الأزمات دون حل سيراكم السخط والتذمر والغضب لدى الجماهير، وستأتي لحظة ينفجر فيها مخزون السخط والتذمر والغضب لدى الجماهير... ولا يوهمنَّ أحدٌ نفسه بأن الانفجار القادم سيكون باتجاه (إسرائيل) فقط، فقد تأتي الرياحُ بما لا تشتهي السفن).

المظاهرات الحالية في قطاع غزة تحت شعار (بدنا نعيش) تأتي في هذا السياق، وهي في حد ذاتها تنادي بمطالب مشروعه تحتج على زيادة الضرائب واستفحال الغلاء واحتكار السلع، وتطالب بخفض الضرائب وتوفير فرص العمل وحماية حقوق العمال والموظفين، من حق الناس المطالبة بها بأي شكل من أشكال النضال الشعبي السلمي والكفاح المدني القانوني، بغض النظر عن المسئول والمتسبب بهذا الوضع المأساوي الناتج عن الحصار والعقوبات، وبعيداً عن الأطراف التي تحاول توظيفها سياسياً واستغلالها إعلامياً لصالح مشروع سياسي ما، أو في إطار مناكفات الانقسام. وبناءً على هذا الحق في التعبير عن الرأي وإيصال الصوت وإظهار الألم والمطالبة بالحقوق؛





فإن المعالجات الأمنية فقط لا تحل المشكلة الحالية، كقمع المتظاهرين، ومنعهم من التعبير عن رأيهم ومعاناتهم، وكتم صوتهم وصراخهم، وكبت أنين ألمهم وجوعهم، وهذا يتناقض مع هذا الحق الإنساني والقانوني المشروع.

هذا هو الوجه الأول للحقيقة، أما وجهها الثاني الأكثر أهمية، فهو أن وصول مأزق غزة إلى هذا الحد الخطير من الفقر المدقع والحاجة والعوز، كان بفعل فاعل وتخطيطٍ شيطاني، يبدأ من أساس الداء وأصل البلاء، وهو الكيان الصهيوني الذي يحتل فلسطين بالكامل إضافة إلى حصاره لقطاع غزة، وهو المتسبب في نكبة ومأساة الشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين، وزاد على الشعب الفلسطيني القاطن في قطاع غزة بعد الاحتلال والتشريد، الحصار والحروب والإرهاب لإجبار المقاومة وحاضنتها الشعبية على الخضوع لمشيئته والإذعان لرغبته والاستسلام لإرادته. وتستمر المأساة بعد النكبتين أو النكستين بتراجع مشروع التحرير، واختزال البرنامج المرحلي، وتآكل مفهوم السلطة الوطنية لتنحدر إلى كيان غير محدد المعالم هجر الثورة قبل أن يصل إلى الدولة، تقوم على الشراكة الأمنية مع الاحتلال والتبعية الاقتصادية للاحتلال.

هذه السلطة جعلت الاحتلال نظيفاً، له مغانم دون مغارم، وقامت بمهام الإدارة المدنية دون امتلاك السلطة الحقيقية والسيادة الفعلية، وتقف حاجزاً بين الاحتلال والمقاومة، ويمر من تحتها وبجانبها كل مشاريع الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس، ومهدّت للانقسام عندما توهم البعض بأننا نتنافس على سلطة فعلية، وأن السلطة بمواصفاتها السابقة يُمكن أن تحمل في جوفها نقيضها، فكان الخصام ثم الانقسام، الذي أعقبه المناكفات الحزبية، وصولاً إلى الإجراءات العقابية التي أضنت الشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم في قطاع غزة، بهدف إيجاد بيئة شعبية ساخطة تنفجر في وجه حماس كسلطة فعلية بغزة، وربما الوصول من خلال ذلك إلى إسقاط مشروع المقاومة الذي تُعتبر غزة حصنه الأهم ومعقله الكبير.

بعد سنوات الاحتلال والحروب والحصار والعقوبات، وما تبع كل ذلك من تعميق أزمات قطاع غزة في مختلف الاتجاهات، جاءت السياسة الاقتصادية للسلطة في غزة لتزيد الطين بلة، فاعتمدت على الجباية المحلية المتزايدة من شعبٍ مُنهك لتمويل النفقات الحكومية، والغريب أن الضرائب زادت في الوقت الذي تراجع دخل المواطنين فزادتهم فقراً على فقر، فأدركَ حينها الناسُ أن الفرجَ ليس بقريب، والاستبشارُ بالخير أمرٌ غريب، والكربُ قد يستمر لأمدٍ بعيد، ولا يبدو في الأُفقِ شُعاعَ أملٍ جديد، واليأسُ أقربَ إليهم من حبلِ الوريد، فلم يكن أمامهم إلاّ التعبير عن معاناتهم كمخرجٍ وحيد من حالة البؤس الشديد...

والمخرج من هذا المأزق هو السماح للجماهير بالتعبير عن غضبهم بطريقة سلمية وفي إطار القانون، والاستجابة لمطالبهم الحياتية المشروعة قدر الإمكان، وبنفس القدر التصدي لمشروع الفتنة الداخلية وصراع الضحايا فيما بينهم؛ لعدم السماح لانحدار الوضع نحو ما يريده المشروع الصهيو أمريكي ضد المقاومة والقضية الفلسطينية والحفاظ على الأمن العام.

وبعد ذلك العمل مع الكل الوطني لإيجاد صيغة توافقية لترتيب البيت الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية على أسس تلتزم بالثوابت الوطنية ونهج المقاومة. وحتى يتحقق ذلك لا بد من مراكمة عناصر القوة للشعب، وفي مقدمتها القوة الاقتصادية، لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني الذي يحتضن المقاومة ويحمي ظهرها.

فبقدر ما نلبي احتياجات الشعب الاقتصادية،ونوّفر له مقومات الحياة الأساسية، ونخفف عنه المعاناة في حياته اليومية، ونفتح أمامه آفاق الحياة الحرة الكريمة... بقدر ما يتعزز صموده وقوته، وبالتالي صمود المقاومة وقوتها، وبهذا نحقق المطلبين المترابطين (بدنا نعيش وبدنا نقاوم)، فبالعيش بكرامة تقوى المقاومة وتترسخ كنهج ثابت، وبالمقاومة تتحقق الحياة الحرة الكريمة، وكلاهما معاً يعيدان وضع عجلات قطار المشروع الوطني الفلسطيني على قضبان طريق التحرير والعودة والاستقلال.





# صراع الضحايا
# وضحايا الصراع

**• كُتب بتاريخ:**
20 مارس 2019م

سبارتاكوس، فيلم أمريكي ينتمي للدراما التاريخية، يؤرخ لثورة العبيد الثالثة، في الإمبراطورية الرومانية القديمة قبل الميلاد، اسم الفيلم هو اسم قائد الثورة (سبارتكوس)، سبارتكوس كان رجلاً حُراً ثم اُستعبد لسببٍ ما كغيرهِ من آلاف البشر البؤساء، وآلاف الآدميين التُعساء، ضحايا نظام العبودية السائد في الإمبراطورية، هؤلاء العبيد البؤساء والتُعساء يتم تقسيمهم إلى فئات حسب الأعمال المفروضة عليهم، لخدمة السادة من النبلاء والأعيان الرومان، ومن هذه الفئات مجموعة يتم تدريبهم بقسوة؛ ليصبحَ مُصارعاً في مباريات الموت، هذه المصارعة أو المُجالدة غالباً ما تنتهي بموت أحد المتصارعين، ونجاة الآخر إلى حين المباراة التالية، ليُقتل حتماً أمام متصارع من العبيد أقوى منه في مباراة أُخرى، من أجل تسلية وإمتاع السادة والجمهور الروماني، وهم يشاهدون دماء الضحايا المتصارعين تُهرق، وأرواح البؤساء المتقاتلين تُزهق.

سبارتكوس كان من فئة المتصارعين المدربين على القتل، ولكنه لم يحتمل حياة العبيد غير الآدمية، ولم يرضَ أن يكون مصيره مرتبطاً بدائرة القتل العبثي إرضاءً للسادة، فتمرد وثار على هذا الواقع البائس والمصير المأساوي، بعد أن عرف أنه لن يخسر سوى القيد المُهين والموت الذليل، وأعلن ثورته من حلبة الموت ليوّجه سهامه إلى السادة الطغاة، بدل توجيهها إلى الضحايا المستضعفين أمثاله، فتبعه آلاف البؤساء المُستعبدين المتعطشين للحرية، والتواقين للانعتاق من نير العبودية، فانتزعوا حريتهم من فك عدوهم، وقاتلوا مستعبدهم وطغاتهم، لمدة عامين من الزمان، عاشوا فيها

أحراراً أعزاء، بعد أن كانوا عبيداً أذلاء، حتى قتلوا في ميدان الوغى رجالاً عظماء، فماتوا أحراراً أعزاء، بعد أن رفضوا أن تقتل بعضهم بعضاً في مباريات الموت، ليكون القاتل والمقتول ضحية على مذبح السادة الطغاة.

الصراع حتى الموت على حلبة المصارعة الرومانية بين البؤساء المستعبدين، هو في الحقيقة صراع بين الضحايا يتكرر بصور مُختلفة عبر التاريخ، ومن أمثلته الصراع بين إمارتي الغساسنة في الشام التابعة للروم، والمناذرة في العراق التابعة للفرس، فالصراع بين الإمارتين العربيتين قبل الإسلام هو مصارعة بين الضحايا لصالح الإمبراطورتين الرومانية والفارسية، من أجل تحقيق مصالحهما ونيابة عنهما، والنتيجة زوال الضحايا وإمارتيهما، وبقاء السادة وإمبراطوريتهما إلى حين، وهذا الشكل من الصراع بين الضحايا لا زال مستمراً بين العرب المهجنين والأعراب المستنسخين، مع فرق بسيط هو تغيّر السادة من الروم والفرس، إلى سادة غيرهم كالجرمان، والطليان، والفرنجة، والانجليز... وصولاً إلى الأمريكان والروس ومعهما يهود الصهاينة... وآخر أشكال صراع الضحايا ما أنتجته ثورات الربيع العربي القاحل من ثورات دموية، وجماعات إرهابية، ووحوش بشرية، تجيد صناعة الموت، وتنفيذ مخططات السادة.

أما فيلم سبارتكوس في نسخته الفلسطينية لا ينتمي إلى الدراما التاريخية؛ بل إلى الكوميديا السوداء؛ ذلك بأن السجينُ فيها يُصبح سجاناً، والضحيةُ تلبسُ ثوب الجلاد، والمقهور يتقمّص دور القاهر، والمغلوب يقتدي بسلوك الغالب، والمستضعف يتماهى مع شخصية المستكبر... وقد تكون هذه الظاهرة نوعاً من التوّحد بالمعتدي وفق تفسير مدرسة التحليل النفسي، أو كما جاء في كتاب (سيكولوجية الإنسان المقهور) لمصطفى حجازي (إن المقهور يتماهى بأحكام المتسلّط الذي يستغل الفرصة ليتسلط على من هم أضعف منه)، أو كما قال ابن خلدون في مقدمته (إن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده).

وإذا لم يكن الأمرُ كذلك فكيف يُمكن تفسير سلوك السلطة وأجهزتها الأمنية في كل من الضفة وغزة في قمع المتظاهرين، واستخدام طُرق قمعية مُهينة ضد المواطنين،





وهي سلطة تحت الاحتلال، أو مُحاصرة من الاحتلال، رغم أن القانون الأساسي الفلسطيني أعطاهم الحق في التظاهر السلمي للتعبير عن رأيهم تجاه منهج سياسي وأمني خاطئ. كالتنسيق الأمني، والعقوبات المفروضة على غزة، وملاحقة المقاومين واعتقالهم، وفرض قوانين مناقضة لحقوق المواطنين. أو تجاه سياسة اقتصادية عمّقت معاناة الناس وزادتهم فقراً على فقر، وأضافت إلى حصار الاحتلال وعقوبات السلطة زيادة الضرائب وغلاء الأسعار.

وصراع الضحايا في جميع صوره وأشكاله لا يصلح فيه التقسيم الثنائي القاطع، بين القائل والمقتول، والغالب والمغلوب، والمنتصر والمهزوم، والقاهر والمقهور، والسجان والسجين، والجاني والمجني عليه... فالطرفان المتباينان ظاهراً والمختلفان شكلا، هما في الواقع متفقان باطناً ومتشابهان مضموناً، فالطرف الضحية هما اللذان يقتلهما جميعاً ويقهرهما جميعاً الاحتلال الذي أوقعنا في كمين السلطة، فأوهم بعضنا أنفسهم أنها الطريق إلى الدولة المستقلة، وصدّق بعضنا الآخر بأن السلطة يُمكن أن تحملَ في جوفها نقيضها، وأن تلدَ من رحمها ضدها، فإذا هما سلطتان منفصلتان، أشبه بالكبشين المتناطحين، والضرتين المتناكفتين.

هذا عن صراع الضحايا، أما ضحايا الصراع فأولهم فلسطين بأرضها وشعبها وقضيتها، وثانيهم آلاف بل مئات الآلاف من طوابير الخريجين الواقفين على أرصفة البطالة القاتمة، ومواكب العاطلين التائهين وسط صحراء الفقر القاحلة، وحشود المتسوّلين المصطفين أمام أبواب الجمعيات والشئون والأسواق، وأفواج المهاجرين الهاربين من رمضاء الحاضر المجهول إلى نار المستقبل غير المعلوم، وأجيال الشباب الهائمين على وجوههم المُحطّمة أحلامهم على صخور الاحتلال والحصار والانقسام، وقوافل الأجيال الصاعدة من الفتيان والفتيات المتوقف قطار حياتهم وحياتهن عند محطة البطالة والفقر.... وبعد كل ذلك أما آن للضحايا أن يتوقف صراعهم فيما بينهم وتتوّجه طاقاتهم وتتصوب بندقيتهم نحو جلادهم وعدوهم، كما فعل البطل الثائر سبارتكوس الذي عاش حراً ومات عزيزاً.

# رسالة صاروخ تل أبيب:
# حياة غزة أو موت تل أبيب

**• كُتب بتاريخ:**
28 مارس 2019م

صاروخ غزة الأخير، والصاروخان اللذان سبقاه بأيام على تل أبيب، ليست مجرد صواريخ أحدثت أضراراً مادية وبشرية في صفوف العدو، كما أنها ليست الصواريخ الأولى التي تسقط على تل أبيب، ولكنها افتتحت مرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني، والصراع بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني، مرحلة ترسم ملامحها وتحدد قواعدها المقاومة، مرحلة تُصبح فيها المستوطنة الإسرائيلية الكُبرى المسماة تل أبيب كمستوطنات غلاف غزة من حيث استباحة صواريخ المقاومة لها، وسيأتي اليوم الذي تصبح فيه حتماً كمستوطنات قطاع غزة من حيث إزالتها وهجرة المستوطنين منها، وحتى ذلك الوقت القادم يقيناً من المفيد استخلاص بعض دلالات ورسائل صاروخ تل أبيب.

صاروخ تل أبيب أجهز على ما تبقى من قوة الردع للجيش الإسرائيلي تجاه المقاومة، وأصاب منظومة الردع للكيان الصهيوني في مقتل، وضرب كافة مراحل الردع لنظرية الأمن الإسرائيلية. ابتداءً من عدم قدرة الكيان على ردع المقاومة من إطلاق الصاروخ خوفاً من ردة الفعل الإسرائيلية التدميرية، وهذا يُشير إلى فشل آليات الردع الإسرائيلية السابقة كعقيدة الضاحية التدميرية الشاملة، ومفهوم كي الوعي الفلسطيني القائم على إقناع الشعب والمقاومين بعبثية الصواريخ والمقاومة، أو ارتفاع تكلفة إطلاق الصواريخ بحيث تصبح غير مجدية، وكذلك ضمن مراحل الردع فشل المنظومة الاستخبارية في التنبؤ بإطلاقه، وفشل القبة الحديدية في اسقاطه كما فشلت





مع الصاروخين من قبله، وتآكل قوة الردع الإسرائيلية أمام المقاومة الفلسطينية أصبح محط اجماع للساسة والخبراء والإعلاميين الإسرائيليين.

صاروخ تل أبيب عمّق المأزق الوجودي الإسرائيلي، المرتبط بدوره بمأزقه الأمني الدائم كما عبّر عنه دافيد بن جوريون (إن جوهر مشكلتنا الأمنية هو وجودنا بالذات»فضرب تل أبيب قلب الكيان الاقتصادي، ومركز ثقله السكاني ومنتصف عمقه الاستراتيجي... وفقدان مستوطنيها الإحساس بالأمن هو ضرب لجوهر المشروع الصهيوني، ذلك بأن المشروع الصهيوني وكيانه الإسرائيلي قائمان على أساس الأمن الذي تستطيع دولة (إسرائيل) توفيره لليهود، وبالتالي الهجرة إليها والاستيطان فيها، فإذا ما ضُربَ الأمن الشخصي الفردي والجماعي (القومي)، فإن مشروع الهجرة سيُضرب بدوره ومعه الاستيطان بالطبع، هذا الحُلم الشخصي أو (القومي) ليهود العالم المؤمنين بالصهيونية سيتآكل بتآكل نظرية الردع الإسرائيلية، وسيؤدي ذلك تدريجياً إلى وقف الهجرة القادمة، بل وتزايد الهجرة العكسية نحو أوربا وأميركا الأكثر أمناً واستقراراً.

والإضافة الجديدة لصاروخ تل أبيب بعد الدلالات السابقة، هي رسالته السياسية القادمة معه من غزة إلى قادة تل أبيب، وفحواها واضح يُمكن اختصاره بـ (إما حياة غزة أو موت تل أبيب)، بمعنى إما أن تعيش غزة بكرامة، فيتم رفع الحصار والعقوبات عنها، وترك أهلها يعيشون حياة طبيعية، أو تعطيل الحياة الطبيعية لمستوطني تل أبيب، من خلال جعل مصيرها كمصير مستوطنات غلاف غزة، بأن تكون في مرمى الصواريخ الفلسطينية بطريقة مُكررة، بحيث تصبح مدينة ميتة اقتصادياً وفي مختلف مجالات الحياة الأخرى، وبذلك تتعطل الحياة في عمق الكيان الصهيوني وثقله السكاني والاقتصادي، في تل أبيب وكل تجمع (قوش دان) الذي يشكل ما يقرب من نصف مستوطني الكيان وهذه المرحلة في كل الأحوال ستكون محطة متقدمة من إدارة الصراع مع العدو على طريق التحرير والعودة والاستقلال.

وطريق الكفاح الوطني والمقاومة على طريق التحرير والعودة والاستقلال، هي قدر وخيار غزة ومقاومتها، وقدر وخيار الضفة بأهلها الرافضين لنهج أوسلو ومقاوميها الخارجين عن طوق التنسيق الأمني، ومعهما كل الشعب الفلسطيني، ومن خلفه أحرار الأمة العربية والإسلامية وكل أحرار العالم... غزة التي تخوض معركة كرامة متواصلة، وملحمة بطولة مستمرة، وموقعة عزة دائمة... أصبحت نداً عنيداً وضداً صلباً للكيان الصهيوني المأزوم وجيشه المهزوم، بكل غطرسته المجروحة المذلولة، وعنجهيته المكلومة المُهانة، فالمقاومة بشعبها الصامد المقاوم الذي يحتضنها ويحمي ظهرها، وبما لديها من إرادة صلبة للصمود والثبوت، وتصميم قوي للنزال والقتال، تمتلك القدرة على تحقيق الظفر وانتزاع النصر، وما صاروخ تل أبيب عنّا ببعيد.





# في يوم الأرض
# (خلي هواك فلسطيني)

**• كُتب بتاريخ:**
30 مارس 2019م

يوم الأرض، اليوم الذي يؤكد فيه الشعب الفلسطيني على جذوره المرتبطة بالأرض، وإصراره على التمسك بالأرض، ويؤكد فيه على وحدة الأرض والشعب والقضية، ويؤكد فيه على الأرض كمحور للتحرير والعودة، والاستقلال، تحرير الأرض، والعودة للوطن، والاستقلال الوطني على ترابها، في وطنٍ حُر وأرض مُحررة.

يوم الأرض هو يوم التوَحد حول الدفاع عن الأرض الفلسطينية، تلك الأرض المجبول ترابها المُبارك بدماء الشهداء المُدافعين عنها منذ أول التاريخ وحتى آخره، والممزوج رملها وطينها بعرق الكادحين فيها منذ بداية الزمان وحتى نهايته، والمُعَبق ثراها الطاهر برائحة الأجساد، المدفونة أجسادهم في كل شبر فيها، والمُحَلقة أرواحهم في كل سهل وواد وتلٍ وجبل من ربوعها الخضراء. في يوم الأرض تنادي على أصحابها وأهلها: خلَي هواك فلسطيني، بالخروج عشقاً للأرض وتأكيداً على وحدة الأرض والشعب والقضية.

يوم الأرض، اليوم الذي يؤكد فيه الشعب الفلسطيني على تمسكه بحق العودة إلى الأرض التي أخرج منها بغير حق إلا أن يقول ربنا الله ووطننا فلسطين، وحق العودة أكدت عليه مسيرات العودة في عنوانها وهدفها الأول، ذلك بأنَ العودة إلى الأرضِ المُحتلة هي جوهر القضية ولُب الصراع، بعد أن كان الخروج من الأرض السليبة هو مصدر المأساة وأساس النكبة ومُقدمة النكسة، فالأرض هي مادة النزاع وموضوع الصراع، الأرض بما تحمل من معانٍ مادية ومعنوية، ومن قيم وطنية وقومية، ومن

دلالات دينية وحضارية، الأرض بهذه المعاني والقيم والدلالات هي هدف العودة، وموضوع ثقافة العودة، التي تهدف مسيرات العودة إلى ترسيخها، لتكون حاضرةً في عقول وقلوب الجيل الصاعد لتزرع في داخلهم بذور نبتة العودة المباركة، لتكبر شجرةً طيبةً ثمارها التحرير والعودة والاستقلال، ولهذا في يوم الأرض تنادي على أصحابها وأهلها: خلَي هواك فلسطيني، بالخروج تأكيداً على حق العودة وحتمية العودة بإذن الله.

يوم الأرض، اليوم الذي يؤكد فيه الشعب الفلسطيني على حقه في أرضه والعودة إليها، يؤكد أيضاً على هدف مسيرات العودة الثاني (كسر الحصار)، وإنهاء الحصار المفروض من الاحتلال على قطاع غزة، الحصار الذي زادت وطأته بفعل العقوبات الاقتصادية المفروضة من رام الله، وتعمقت مأساته بفعل جباية الضرائب المتزايدة في قطاع غزة. وإنهاء الحصار ليس مُجَرد هدف إنساني- وإن كان كذلك- بل هو هدف وطني وقضية وطنية من الدرجة الأولى، ذلك بأن إنهاء الحصار ورفع العقوبات سيخفف المعاناة التي يعيشها الناس في قطاع غزة، وهذا من شأنه دعم صمودهم وتثبيت وجودهم في وطنهم، وبذلك نحافظ على المشروع الوطني الفلسطيني حياً بحياة وصمود الشعب فوق أرضه، وسيقوي الحاضنة الشعبية للمقاومة عمود خيمة المشروع الوطني الفلسطيني. في يوم الأرض تنادي على أصحابها وأهلها: خلَي هواك فلسطيني، بجعل قضية إنهاء حصار غزة ورفع العقوبات المفروضة عليها قضية وطنية لكل وطني فلسطيني حر لا يرضى لشعبه الهوان والمذلة.

في يوم الأرض خلَي هواك فلسطيني، في إحياء يوم الأرض، والمشاركة في فعاليات مسيرات العودة، والكفاح ضد الحصار المضروب على قطاع غزة، والمطالبة الوطنية بإنهاء العقوبات المفروضة على أهل غزة، ولنردد معاً وسوياً كلمات الشاعر الفلسطيني خليل عابد التي غناها الفنان الفلسطيني محمد الهباش: (وين الهوى ما وداك خلَي هواك فلسطيني).. قلبك على قلوب بتهواك طول غيابك حزينة.. بعروقك لو حن الدم شمل ع بلادك يا عم.. بأهلك شملك رح يلتم وشد شراع السفية.. (وين الهوى ما وداك خلي هواك فلسطيني).





# تفاهمات التهدئة..
# فصل المقال بين الشك واليقين

**• كُتب بتاريخ:**
07 أبريل 2019م

تفاهماتُ التهدئة بين المقاومة والاحتلال، موضوعُ جدالٍ بين مُوافقٍ ومُخالف، ومادةُ سجالٍ بينَ مُؤيد ومُعارض، وبابُ نزاعٍ جديد للمُناكفةِ السياسية، ومدخلُ صراعٍ أكيد للمُناطحة الإعلامية. الوصولُ إلى فصلِ المقالِ فيما وقعَ بينَ المختلفين من إشكال، لم يعُدْ بالأمر الهّينْ، ولا بالشيءِ الليّنْ، لذلك احتاجَ الموضوعُ إلى حِكمة توازن بين الشك واليقين، وفطنة تسلّط الضوء على بعض النقاط، ثم تضع النقاطَ على الحروف. ومن المفيد لتحقيق ذلك دراسة تفاهمات التهدئة في سياقها الطبيعي وإطارها المنطقي، وإدراكها من خلال أبعادها المكانية والزمانية والسياسية، للخروج برؤيةٍ واضحةٍ وموقفٍ محدد، دون مبالغة أو تقصير، من غير تعظيم أو تحقير.

تفاهمات التهدئة اجتهاد سياسي لقوى المقاومة في قطاع غزة، في إطار إدارة الصراع مع الاحتلال، وبهدف تخفيف معاناة الشعب الحاضن للمقاومة في القطاع، والاجتهاد السياسي هو جهد عقلي بشري جمعي، يخضع لقانون الرأي والرأي الآخر، وقابل للصواب والخطأ، وبالتالي يحتمل التأييد والمعارضة أو الموافقة والمخالفة، ويُمكن أن يكون محل نقد وكذلك نقد النقد؛ لاسيما وأن المرجعية الوطنية التي يُمكن الاحتكام إليها غير موجودة، والإجماع على مشروع وطني موّحد مفقود، والتوافق حول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب بعيد، والانقسام ضارب بجذوره في عمق سحيق، والنتيجة أن الخلاف حول ملف تفاهمات التهدئة في إطار مشروع

ومسموح، طالما يبعد عن اتهامات التخوين والخروج عن الإجماع الوطني غير الموجود، والتآمر على القضية الوطنية وهلم جرا على هذا المنوال.

تفاهماتُ التهدئةِ في جوهرها تسعى لانتزاع حقوق طبيعية من الاحتلال كفلها القانون الدولي للشعب الفلسطيني ولكل شعب تحت الاحتلال، فالقطاع كالضفة وكل فلسطين من الناحية القانونية و الفعلية لازال تحت الاحتلال الإسرائيلي بموجب قراري مجلس الأمن رقم (242) لسنة 1967، ورقم (338) لسنة 1973. التغيير الذي حدث بعد إنشاء السلطة الفلسطينية سنة 1994 بموجب أوسلو سنة 1993 لم يمس جوهر وجود الاحتلال رغم انتقال صلاحيات إدارة شؤون السكان المدنية إلى السلطة الفلسطينية بدلاً من سلطة الاحتلال. وهذا الوضع القانوني والفعلي لم يتغير بعد تطبيق خطة فك الارتباط في قطاع غزة سنة2005، رغم إخلاء المستوطنات والجيش من داخل القطاع، فقد ظلت السيطرة الفعلية على الحدود البرية للاحتلال، وبقيت السيادة الحقيقية على المجالين البحري والجوي للقطاع كالضفة وكل فلسطين بيد دولة الاحتلال. هذا يعني تغير شكل وأسلوب الاحتلال دون جوهره ومضمونه، وهذا الوضع لم يتغير كثيراً بعد أحداث الانقسام سنة 2007 واستفراد حركة حماس بمؤسسات السلطة في القطاع، ورغم إطلاق يد المقاومة على الأرض وتحركها بهامش حرية سمح لها زيادة قوتها المادية والبشرية وهذا ما أعطى الاحتلال فرصة لترويج التخلي عن مسئوليته تجاه السكان في القطاع ولكن آثار مشروع أوسلو وما نتج عنه من إنشاء سلطة تحت الاحتلال، هو المتغير الأهم الذي سمح للاحتلال بالترويج لمزاعم ترى أن الاحتلال قد أخلى التزاماته تجاه سكان قطاع غزة وألقى بالمسؤولية على السلطة الفلسطينية بخلاف القانون الدولي الذي يجبر دولة الاحتلال على تزويد المنطقة المحتلة بكافة متطلبات الحياة من غذاء ودواء وغيرها. وهو ما نحاول الحصول عليه من خلال تفاهمات التهدئة الحالية، ونضطر لدفع ثمن كبير من أرواح ودماء الشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم في قطاع غزة.





تفاهمات التهدئة في إطارها التاريخي ظهرت مع نهاية انتفاضة الأقصى عام 2005 عندما كُتب مصطلح (التهدئة) في وثيقة إعلان القاهرة للفصائل الفلسطينية المجتمعة في القاهرة، وارتبطت بالتهدئة مقابل التهدئة، أي وقف عمليات المقاومة الفلسطينية مقابل وقف أشكال العدوان على الأرض والشعب الفلسطيني، وبعد فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة سنة2006، واشتداده في سنة2007، وتزامنه مع الحروب العدوانية الثلاثة على غزة، أصبحت تفاهمات التهدئة مرتبطة بالمطالبة بإنهاء الحصار كشكل من أشكال العدوان، وظهر ذلك جلياً في التفاهمات التي أنهت حرب 2012، ثم حرب 2014، ولكن ذلك ظل حبراً على ورق ولم يتعد الأمر إدخال المساعدات الإنسانية والاغاثية وتسهيل حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر المعابر، وأدت مماطلة العدو إلى النزول لسقف التفاهمات من انهاء الحصار بإقامة ميناء بحري وجوي يسمح بحرية السفر ونقل البضائع إلى إجراءات تخفيف الحصار وحل المأزق الإنساني في غزة.

تفاهمات التهدئة جاءت في ظل واقع سياسي واقتصادي ضاغط على غزة، فالواقع السياسي الدولي في ظل الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب مُشجع لدولة الاحتلال بممارسة كافة أشكال الإرهاب والعدوان ضد الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها الحصار على غزة، والواقع السياسي العربي في أسوأ حالاته بعد تهافت الأنظمة العربية على التطبيع مع الكيان الصهيوني وتجاوز القضية الفلسطينية التي أصبحت آخر اهتماماتهم، والواقع السياسي الفلسطيني في أضعف حالاته باستثناء بقعة الضوء المشرق الصادر من جذوة المقاومة في الضفة والقطاع، فالانقسام ضرب بجذوره الخبيثة في عمق السياسة الفلسطينية، والتنسيق الأمني -لفريق من السلطة- أصبح بقرة مقدسة لا يمكن المساس به، والعقوبات المفروضة على غزة وأهلها مصلحة وطنية، المطالبة برفعها خيانة، والحصار والعقوبات تحولا إلى وجهين لجريمة واحدة تهدف إلى تركيع المقاومة وإذلال حاضنتها الشعبية، وفي ضوء هذا الواقع السياسي غير المريح جاءت تفاهمات التهدئة مدعومة فقط بقوة ردع سلاح المقاومة ورجالها، وقوة صمود الشعب الفلسطيني حاضنة المقاومة وحامي ظهرها، وضغط مسيرات العودة وكسر الحصار.

تفاهمات التهدئة الحالية جاءت بعد عام من انطلاقة مسيرات العودة وكسر الحصار، وإن كان إنهاء الحصار هو العنوان الثاني للمسيرات، إلا أنه كان ولازال الهدف الأول القابل للتحقق كلياً أو جزئياً. هذه التفاهمات قد تكون بداية الطريق لإنهاء الحصار، بعد أن أوصلت الاحتلال إلى قناعة إجبارية بأن الشعب الفلسطيني لن يتنازل عن حقه في إنهاء الحصار بالكامل مهما كان الثمنُ باهظاً، والتضحيات كبيرة، وأن المقاومة مصممة على تخفيف معاناة حاضنتها الشعبية ودعم صمودها وتعزيز قوتها.

المسيرات الشعبية حلقة من حلقات النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال البريطاني ثم الصهيوني منذ قرن من الزمان، هذا النضال لن يتوقف إلا بالوصول إلى محطة التحرير والعودة والاستقلال، فالتفاهمات في هذا الإطار الوطني محطة على طريق الصراع الطويل مع الكيان الصهيوني، هذا النضال الوطني سيراكم نقاط القوة للشعب الفلسطيني، ونقاط الضعف للكيان الصهيوني، وستقدمنا خطوة على طريق الألف ميل.

تفاهمات التهدئة يحوطها الكثير من المخاطر والمحاذير السياسية الحقيقية، خاصة وأنها تتزامن مع صفقة القرن الصهيو أمريكية والرغبة الإسرائيلية بفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، والتعامل مع كل واحد منهما كإقليم منفصل، ليسهل تفكيك القضية الفلسطينية وتصفيتها، ويصاحبها الكثير من الاتهامات غير الحقيقية الصادرة عن فريق أوسلو والسلطة تتلخص في تمرير صفقة القرن، وتدمير المشروع الوطني الفلسطيني، وتطبيق حرفي للمخطط الإسرائيلي الهادف إلى تدمير القضية الفلسطينية، وتحويل الانقسام إلى انفصال، وانشاء كيان سياسي بديل للدولة الفلسطينية وحل الدولتين. وفي كلا الحالتين: المخاطر حقيقية، والاتهامات وهمية.. فهذا تطبيق للمثل الشعبي القائل: (رمتني بدائها وانسلّت)، وقريب من آلية (الاسقاط) في مدرسة التحليل النفسي، التي يسقط الشخص عيوبه على غيره وينسب رغباته المحرّمة لغيره.





ولهذا نجدُ أنّ غالبية القادة المزيفين أكثر ذرفاً للدموع على المشروع الوطني الضائع في غزة، وهم نفسهم الذين ضيّعوا المشروع الوطني الحقيقي بين وهم الدولة المستقلة وحقيقة التنسيق الأمني. وأن أكثر السادة العبيد بكاءً على فقراء غزة المُعذّبين في الأرض، هم الأغنياء المترفين الذين حرّضوا على فرض العقوبات على أهل غزة وساهموا في تجويعهم وإفقارهم بقطع رواتب الموظفين، والأسرى، وذوي الشهداء. وأن معظم المرجفين الخائفين من دفع ثمن سياسي مقابل التهدئة هم الذين فرضوا على الشعب الفلسطيني أن يدفع أكبر ثمن سياسي في أضخم خيبة سياسية فرضها قادة على شعبهم... وعلى هذا الموّال الذي يحاول اقناعنا بأن التخفيف من وطأة الحصار، وثقل العقوبات ضد المصلحة الوطنية ويصل لدرجة الخيانة العُظمى.

فصل المقال في تفاهمات التهدئة: هي اجتهاد سياسي يقبل الصواب والخطأ، ويحتمل النقد ونقد النقد، هدفها انتزاع حقوق طبيعية من الاحتلال كان قد تخلّى عنها بخلاف القانون الدولي الذي يجبره على توفيرها، وهي تتم في إطار إدارة الصراع مع الاحتلال منذ أن نفذ خطة فك الارتباط وإعادة الانتشار مع قطاع غزة، وتجري في ظل واقع سياسي دولي وعربي وفلسطيني غير ضاغط على العدو، -باستثناء ضغط المقاومة المسلحة ومسيرات العودة-، ورغم سمو هدفها المرتكز على دعم صمود الشعب الفلسطيني؛ إلا أن هناك محاذير حقيقية يجب الحيطة لتجنبها، ومخاطر وهمية ابتكرها فريق سياسي يرغب في إبقاء الحصار والعقوبات على الشعب الفلسطيني في غزة، لأهداف سياسية بعيدة عن المصلحة الوطنية الفلسطينية، التي تقتضي تحقيق الوحدة الوطنية على أساس مشروع التحرير والعودة والاستقلال.

# خُرافةُ البُعبُعْ
# وصفقةُ القرن

**• كُتب بتاريخ:**
21 أبريل 2019م

البُعبُعُ صورةٌ خياليةٌ لكائنٍ مُخيف، قد يكون حيواناً متوحشاً، أو غولا مُرعبًا، أو وحشاً بشعًا، أو مخلوق مشوّه، أو موجودًا مسخًا أو شبحًا بدون ملامح. يُعتقد أنه يعيش في الأماكن المهجورة والخربات المتروكة، أو في الدروب المعتمة والأزقة المظلمة، أو في كهوف الجبال ومجاهل الغابات، أو في أعماق الصحراوات وأغوار الوديان. ولا يوجد للبُعبُع صورة مُحددة وملامح معروفة، فكلُ إنسانٍ يتخّيلُه بالصورة التي تُصورها مخيلته، وكل شعبٍ توّهمهُ بالرسم الذي أوحته ثقافتهُ. ويُوّظف البُعبُعُ لتخويف الآخرين أفرادًا وجماعات، كرمز للخوف الوهمي المجهول، ولكن استخدامه وظيفياً للتخويف تجاوز المستويين الفردي والجماعي إلى المستوى السياسي،لتخويف الشعوب والأمم نفسياً من عدوٍ حقيقي أو وهمي، ليوظف البُعبُعُ السياسي كميكانزيم فعاّل في الحروب النفسية بين الأمم.

البُعبُعُ في صورته السياسية يُعبَر عنه بإستراتيجية الرعُب التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني لفرض إرادتهما على العرب والمسلمين، بهدف الحاق الهزيمة النفسية بالأمة قبل إلحاق الهزيمة العسكرية بها، ومن ثم فرض الإرادة السياسية عليها، فاخترعت (أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر) كبُعبُع يُهزم أمامه الجيوش العربية نفسياً قبل أن يُهزم في ميادين المعارك. وهي نفس الأسطورة أو الخُرافة التي صنعتها أمريكا حول داعش ككيان مسخ، وتنظيم متوحش، وبعبع مخيف، لتحقيق المصالح الصهيوأمريكية في المنطقة. ولا يبعد عن ذلك اختراع خُرافة (البُعبُعُ





الإيراني)، العدو الوهميِ البديل للعرب، إنتاج أمريكي إسرائيلي مشترك تمّ تصديره وبيعه للعرب كمنتجٍ رديء ومُخرجٍ ركيك؛ لإيجاد عدو للأمة من داخلها، واستبدال العدو الحقيقي (إسرائيل) بعدو وهمي (إيران)، للتطبيع والتحالف مع العدو الحقيقي، والصراع والتخاصم مع العدو الوهمي.

خُرافةُ البُعبُعِ المُوظفة في السياسة الصهيوأمريكية كإستراتيجية للرعب، هدفها إبقاء حالة الهزيمة النفسية للعرب، لضمان وجود وأمن واستقرار (إسرائيل)، وآخر نماذجها هو بُعبُعُ (صفقة القرن) المُنتظرة، صفقة القرن كمشروع سياسي مسخ بدون ملامح واضحة إلاّ ملمح تثبيت وجود الكيان، وخطة استعمارية مشوّهة بدون معالم مُحددة إلا معلم شرعنة وجود الكيان، هي بُعبُعٌ لتخويف الشعب الفلسطيني والعرب كما كان البُعبُع في التراث الشعبي لتخويف الأطفال وأحياناً الكبار، وهي رمزٌ لذلك المجهول المُخيف والمصير غير المعروف، الذي ينتظر الشعب الفلسطيني، هدفها شل قدرة الشعب الفلسطيني على المواجهة والمقاومة، وإبطال قدرته على مواصلة الثورة والتحرير، تحت تأثير فعل الانتظار السلبي لما يُريد الآخرون أن يفعلوه به، والآخرون هنا هم العدو الصهيوأمريكي، آخر تجليات المشروع الاستعماري الغربي الصهيوني المشترك مُجسّدًا في صفقة القرن.

صفقةُ القرن ليست أكثر من امتداد لسلسلة طويلة من تحالف المشروعين الاستعماريين-الغربي والصهيوني- ابتداءً من وعد بلفور سنة 1917، وانتهاءً باتفاقية أوسلو سنة 1993، ومرورًا بصك الانتداب، وقرار التقسيم، وإعلان دولة (إسرائيل) واتفاقية كامب ديفيد، وكل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وصولاً إلى آخرها المسماة بـ (صفقة القرن)، وهي ترتكز على محورين: الأول تصفية القضية الفلسطينية، وقد بدأ هذا المحور بالفعل عندما أعلن ترامب اعترافه بالقدس عاصمة للكيان، ونهاية حل الدولتين، وإلغاء حق العودة، وتأييده لبقاء المستوطنات في الضفة، وتحدث عن السلام الاقتصادي... والمحور الثاني هو شرعنة ودمج (إسرائيل) في المنطقة، عن طريق ما يُسمى بالسلام الإقليمي المرتكز على المشاريع الاقتصادية والتطبيع والتحالف

بين الأنظمة العربية والكيان...وهي تنسجم مع ثوابت السياسة الامريكية في المنطقة العربية والإسلامية المرتكزة على حماية وضمان وجود وأمن (إسرائيل)، ونهب ثروات العرب، وتجريدهم من مصادر قوتهم.

صفقة القرن ليست قدرًا لا فكاك منه، وليست بُعبُعًا لا مهرب منه، فهي مشروع سياسي استعماري سبقته مشاريع أكثر خطورة منه، والشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم يمتلك كلمة السر التي بإمكانها إبطال مفعول الصفقة وتبديد وهم البُعبُع، وكلمةُ السر هي قول كلمة (لا) ورفض صفقة القرن التي لن تمر بدون الشعب الفلسطيني، وستظل حبرًا على ورق مهما أُوتيت من مفاتيح القوة الأمريكية، ومُعطيات الأمر الواقع الإسرائيلية، ولن تكون أكثر من وجود (إسرائيل) كواقعٍ باطل على الأرض الفلسطينية، والمستوطنات كحقيقة مزّورة فوق التراب الفلسطيني، فالصفقة الصهيوأمريكية لن تعُطي الكيان الصهيوني أكثر مما أخذ منّا بالقوة، و ما أعطاه بعضنا في غفلةٍ من الزمن وغفوةٍ من التاريخ.

واسترداد ما أُخذ منّا بالقوة، وما أعطاهُ بعضُ المخدوعين وقليلٌ من المتآمرين بالحيلة، وما يخطط لآخذهُ في خُرافة البُعبُع المسماة صفقة القرن، لا يمكن استرداده إلا بالرفض الشعبي؛ والرفض هنا ثورة، والثورة هي حياة الشعوب الحرة المظلومة، وروح الأمم الأبية المستضعفة، والثورة تعني التمسك بحقوقنا الوطنية الكاملة في تحرير فلسطين والعودة إليها، وتعزيز عناصر قوتنا الكامنة في الصمود والمقاومة، ويتبع ذلك الخروج من مأزقي أوسلو والانقسام، وإطلاق مشروع مقاومة شامل يتم من خلاله سحب مكاسب الاحتلال بعد أوسلو، ورفع كُلفة الاحتلال، وتعميق مازق الكيان الأمني والوجودي حتى بشرى النصر ووعد الآخرة.





# إرهابٌ واحد
# وضحايا مختلفون

**• كُتب بتاريخ:**
27 ابريل 2019م

مذبحة سيرلانكا إبريل الحالي، ومذبحة نيوزيلندا مارس الماضي، وكلُ المذابحِ على خلفية دينية عبر التاريخ، مذابح متشابهة في دوافعها ومضمونها، رغم اختلاف الزمان والمكان، ورغم تبدّل الجناة والمجني عليهم وتغيّر المجرمين والضحايا، ووجه الشبه البائس بين المذابح الدينية هو أنها إرهابٌ بطعم الهمجية والوحشية، وأنها إرهابٌ واحد وضحايا مختلفون، وربما أكثر ما يجمع بينها هو أنها إرهابٌ باسم الله -سبحانه وتعالى-، ووحشية بغطاء ديني، والعجب العُجاب المُثير للاستغراب هو مقدار الشر الهائل المخزون في جوف المخلوق الآدمي؛ ثم مدى قدرته على إفراغ هذا الشر عُنفًا لا رحمة فيه وقسوةً لا شفقة فيها، ثم جرأته على نسب كل هذا التوّحش الشرير إلى الله سبحانه وتعالى- وإلى الدين -إفكاً وبُهتانًا-، والأشدُ عجبًا وغرابةً أن يفرحَ ويبتهجَ بعضُ المخلوقات الآدمية بمذبحةِ سيريلانكا، كما فرحَ وابتهجَ البعض الآخر بمذبحة نيوزيلندا، بدلاً من أن يصيبهم الحزن والهم، أو يدركهم الشجن والغم.

إرهابٌ واحد وضحايا مختلفون، نتيجة طبيعية للتطرف الديني، وهو أخطر أنواع التطرف؛ لأن نتيجته الحتمية هي تكفير الآخر المختلف والمُخالف، ثم شيطنته ووضعه في مرتبة أقل من الآدمية، لنزع الصفة الإنسانية عنه، تمهيدًا لاستسهال قتله باسم الله وبغطاء الدين؛ ذلك بأن المُتطرف الديني، وكل أنواع التطرف الديني والمذهبي والعرقي والحزبي، وحتى التطرف غير الديني كالعلماني والشيوعي وغيرها، يعتقد فيها المُتطرف بأنه يمتلك الحقيقة المُطلقة والحق الكامل والصواب التام، والآخر المُختلف والمُخالف يمتلك البُهتان المُطلق والباطل الكامل والخطأ التام. وأن جماعته أو طائفته أو

حزبه هي شعبُ الله المختار أو الفرقة الناجية التي تستحق الحياة في الدنيا والخلود في الجنة، وأن الجماعات المُغايرة هي فرق هالكة تستحق الموت في الدنيا والخلود في النار. وجميعُ المتطرفين يستقون من بركة آسنة واحدة تمدهم بماء ملوث بمنهج تفكير موّحد يعتمد على أُحادية الرؤية، والثنائية القطعية، والنظرة الإقصائية، وعدم تقبل الآخر المُختلف... بتفاوت نسبي بين المتطرفين أفرادًا وجماعات.

التطرف المُنتج للإرهاب الدموي أصله واحد، رغم اختلاف الأديان التي تقف خلفه، واختلاف الإرهابيين الوحشيين، واختلاف الضحايا الأبرياء. فالتطرف المسيحي الذي قتل من المسيحيين ملايين البشر في حروب صراع المذاهب المسيحية الدموية، وفي محاكم التفتيش الرهيبة ضد الخارجين على الكنيسة، وقتل من المسلمين الملايين في الحروب الصليبية في العصور الوسطى، وحروب الاستعمار الأوروبي الحديث، بعد أن زاد التطرف الديني في غلوه وعنفوانه الفكرة العنصرية، وجوهرها أحقية وواجب الجنس الأبيض (المتحضر) في احتلال واستيطان أراضي الشعوب غير الأوروبية (المتخلفة)، من أجل تعمير أراضيها (وترقية) سكانها، ولا ضير أن قُتل وهُجر واُستعبد في سبيل ذلك الهدف (السامي) الملايين من السكان الأصليين (الهمج). وقد صبت الثقافة الأنجلو - بروتستانتية المهيمنة على كل من بريطانيا وأمريكا زيتاً ملوّثاً بالعقيدة الإنجيلية المستمدة من العهد القديم (التوراة)، والمؤمنة بعودة المسيح المُخلّص على أنقاض هدم المسجد الأقصى، الذي سيقتل المسلمين وينصّر اليهود، لتبدأ الألفية المسيحية السعيدة.

التطرف الديني اليهودي لا يُبعد كثيرًا عن التطرف المسيحي، بل كلاهما يخرجان من شجرة خبيثة واحدة هو مفهوم الأفضلية على سائر البشر، وكأن الأفضلية للجماعة البشرية التي تحمل الدين، وليس للدين نفسه، فإن تخّلت عن الدين ذهبت أفضليتها، وهذا ينطبق أيضاً على المسلمين الذين كانوا خير أمة أُخرجت للناس عندما حملت رسالة الإسلام للبشرية- فإن ألقت عن كاهلها الرسالة انتهت خيرتها. فاليهود يعتبرون أنفسهم شعب الله المختار وأبناء الله وأحبائه، وينظرون لبقية البشر الأغيار (الجوييم) بأنهم دونهم في المرتبة البشرية أقل منهم في المستوى الأدمي، بل





بأن الله خلقهم خدمًا لليهود، وهذه الفكرة لوحدها هي مصدر تطرفهم وإرهابهم، فماذا لو أُضيفت لها الفكرة العنصرية الغربية الموجودة فعلاً في الأيديولوجية الصهيونية بمفهومها العنصري وبُعدها الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، الذي يجعل وجودهم في فلسطين ككيان قومي ديني مرتبط بإبادة وتهجير الشعب الفلسطيني من وطنه.

التطرف الديني عند المسلمين لا يختلف كثيرًا عن التطرفين المسيحي واليهودي من حيث منبعه ونتيجته مع اختلاف في كم العنصرية الطافح في التطرفين السابقين، ومنبعه مستمد من قراءة خاطئة لحديث (الفرقة الناجية)، التي أُسقطت عليها عقيدة (شعب الله المختار) اليهودية، وهي بداية تقديس الذات الفردية والجمعية، واحتقار الآخرين الأغيار، ليتحوّل من فهم عقلي إلى انفعال وجداني فعمل سلوكي إرهابي. وزاد على ذلك خطيئة تاريخية وقراءة جامدة لمدرسة فقهية وعقيدية للإسلام، ترى في رؤيتها واجتهادها في فهم النصوص الدينية هو الإسلام نفسه وليس اجتهادًا داخل الإسلام. وتعتبر فتاوي شيوخها الدينية هو الدين ذاته وليس فكرًا دينيًا ناتجًا عن فهم عقولهم للنص الديني، وهو نوع من الفهم الحرفي للنصوص بمعزلٍ عن المقاصد الكلية للدين، والإدراك الفعلي للأحكام الشرعية، وفي إطار تغير الزمان والمكان والظروف. وقد أُعيد إنتاج التطرف المُعاصر بفعل تلاقح تيارين تكفيريين، أحدهما قادمٌ من لظى رمال الصحراء الجرداء والآخر قادمٌ من لهيب حجارة السجون الصماء.

خُلاصة الكلام وفصل المقال بما أن المذابح التي يرتكبها المسلمون ضد غيرهم تضر بالإسلام والمسلمين أكثر مما تضرُ المذابح التي يرتكبها غير المسلمين بالمسلمين فأقتبس فقرة من مقال (لا همجية في الإسلام) من كتاب (النظرات) للأديب الكبير مصطفى المنفلوطي كتبها بعد مذبحة ارتكبها المسلمون ضد المسيحيين في إحدى ولايات الدولة العثمانية الغابرة»أيها المسلمون: اقتلوا المسيحيين ما شئتم وشاءت لكم شراستكم ووحشيتكم، لكن حذار أن تذكروا اسم الله على هذه الذبائح البشرية، فالله -سبحانه وتعالى- أعظم من أن يأمر بقتل الأبرياء... ما جاء الإسلام إلاّ ليقضي على هذه الهمجية والوحشية التي تزعمون أنها الإسلام».

# فهرسّت
# الجزء الثاني

# فهرست المحتويات

• الترتيب حسب تاريخ النشر

إهداءٌ ..... 7
تقديم ..... 9
كابوتشي والقسام.. السؤال المسيحي وطنياً وإسلامياً ..... 12
إتهام نتنياهو لداعش بعملية القدس حقيقته وأهدافه.. ..... 15
ثورة الكهرباء.. أتُلام الضحية على صراخها؟! ..... 18
دونالد ترامب.. الوجه القبيح لأمريكا ..... 20
وفودُ الفصائل في موسكو.. فرصةٌ جيدة للتسوّق.. ..... 23
الفكر السياسي الإسلامي وسجن المصطلحات القديمة... ..... 26
لغز الصواريخ المجهولة الهوية ..... 29
وهم الدولة الواحدة بعد وهم الدولتين ..... 32
تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي... الوجه الآخر للحقيقة.. ..... 36
جدل الإجازة في يوم المرأة العالمي ..... 38
إلى فلسطينَ طريقٌ واحدٌ لا يمرُّ عبر واشنطن ..... 41
أما آن لجدل تحريم الاحتفال بعيد الأم أن ينتهي؟ ..... 44
السلام الإقليمي... المبادرة العربية للسلام معكوسة ..... 47
قمة البحر الميت.. هل ستكون ميتة كبحرها؟ ..... 50
وثيقة حماس تحوّل نحو الفكر الوطني والتحرير المرحلي.. ..... 53
بعد اغتيال الفقهاء ماذا عن مُدخلات صناعة العملاء؟ ..... 57
هنيئاً للشعب الفلسطيني الأبارتهايد الجديد.. ..... 60
مأزق غزة ودوامة الهروب إلى الأمام.. ..... 63
لا تتكلم في السياسة يا أبا الوليد... ..... 65
وثيقة حماس الجديدة.. ما الجديد؟ ..... 68





إدارة البؤس الوجه الآخر لإدارة التَوَحُّش.. ..... 71
أوسعنا أبا مازن شتماً وسار بالإبل ..... 74
زيارة ترامب.. قراءة في الخلفيات والأهداف ..... 77
شيطنة الآخر بين الهنود الحمر والأسرى الفلسطينيين ..... 81
النكسة والوكسة والأدب ..... 84
ماذا قال صامد بن صمدان عن الصمود؟ ..... 87
قطر والسعودية.. صراع داخل بيت الطاعة الأمريكي ..... 91
الميكافيلية السياسية في الصراع الداخلي الفلسطيني ..... 94
في عقلنا (داعش)... ..... 97
للنساء فقط: التغيير يبدأ من الذات ..... 100
عملية القدس الفدائية وسيادة الرئيس ..... 104
عملية القدس وفلسطينيو الداخل المُحتل.. الوُجود مُقاومة ..... 106
عودة الضابط القاتل.. ليس بالإمكان أفضل مما كان ..... 109
ما بعد إزالة البوابات.. (إسرائيل) أمام مأزقها الوجودي وعُصابها المصيري ... 112
مأساة الحسين بين البُعدين: المذهبي والإنساني.. ..... 115
ماذا يحدث لو... اختفت اللجنة الإدارية العُليا من غزة؟ ..... 118
ثورة اللِّحى بين رام الله وغزة ..... 121
تفجير رفح.. سلسلة الدم تبدأ من خِطبة الجمعة ..... 124
غزة بانتظار محمد الفاتح الحقيقي.. ..... 128
أَيُها الرئيس.. مسَّنَا وأَهْلَنَا الضُّرُّ.. ..... 131
الانتحار... ..... 134
الحركة الإسلامية... الأزمة الفكرية والتكفير ..... 137
المصالحة الفلسطينية.. لماذا التفاؤل حَذِر؟ ..... 140
تطور الهوية الوطنية الفلسطينية بين المقاومة والمساومة ..... 143
المصالحة الوطنية أكبر من ذلك ..... 146
سلاح السلطة وسلاح المقاومة.. الشرعية لمن؟ ..... 149

الجهاد الإسلامي والمصالحة وأبو المعاطي ..... 152
قرار الحرب والسلام.. بيد من؟ ..... 155
وصم حزب الله بالإرهاب: قرار برائحة البترودولار ..... 158
مذبحة الروضة.. من أين جاء كل هذا التَوحّش؟!.. ..... 161
الأسرار الخفية لمعاني التمكين المخفية ..... 165
ترامب والقدس قراءة في الخلفيات والجذور... ..... 168
التطبيع الإعلامي وأُكذوبة الرأي والرأي الآخر..... 171
هل أصبحت المصالحة أسوأ من الانقسام؟ ..... 174
ما الذي أغضب إسرائيل من صورة عهد التميمي؟ ..... 178
في الرواية الفلسطينية الجريمة بدون عقاب..... 181
كيف نجعل السلطة بسلطة والاحتلال بُكلفة؟..... 184
الديكتاتور يُبعث من جديد..... 187
ماذا يحدث عندما يتحالف الأمير مع الشيخ؟ ..... 190
القضية الفلسطينية بين التدويل والتدوير..... 193
عندما تلبس الضحية عباءة الجلاد ..... 196
فيلم (الحمل بعد التمكين).. كلاكيت عاشر مرة.. ..... 199
صمت المرأة عورة... ..... 202
نتنياهو فاسد ولكن ماذا عنّا؟..... 205
أُغنية على الممر ..... 208
أجراس العودة حتمًا ستُقرع..... 211
طارق عز الدين.. حكاية شعب... ..... 214
غزة (بتحب) موّال النهار... ..... 217
قطع الرواتب.. خلل فني أم خلل وطني وأخلاقي؟!... ..... 220
المجلس الوطني ينعقد في الزمن المُلّوث.. ..... 223
العودة الكبرى أم كسر الحصار.. ماذا نريد؟... ..... 227
مسيرة العودة ومذبحة النكبة.. وقفة للمراجعة والتأمل.. ..... 230





خدعوه بقولهم: (فوّضناك)..... 233
لماذا كسرت سرايا القدس الصمت؟ (2).. ..... 237
صحة الرئيس بخير وصحة الوطن ليست بخير ..... 240
العقوبات على غزة مصلحة وطنية! ..... 243
من رام الله إلى غزة.. سجانٌ يُمسك سجان..... 246
عندما يُقتل الأملُ ويُغتال الحُلمُ. يُهاجر الشباب... ..... 249
هل أتاك حديث لجان الرواتب؟!..... 253
ليته رسب...!..... 256
(إسرائيل) والمقاومة: نصرٌ مستحيل وهزيمة ممنوعة ..... 259
حديث المصالحة شيء من الاستهبال وقليل من الاستحمار... ..... 262
إبليس مُفّكِراً وداعش مُنفّذِاً ..... 265
كلام غير مفيد في التهدئة..... 268
عُذراً سيدي الشهيد عبد الله ما خلصت الحكاية..... 271
اللي استحوا سكتوا..... 274
الوطنية شيكا بيكا... ..... 278
رسالة السنوار: الحصار يجب أن يُكسر..... 281
تيار الصحوة ثورة داخل الوهابية أم عليها؟..... 284
أوسلو: المأزق والمخرج..... 287
أوسعنا أوسلو شتماً وماذا بعد؟!..... 290
جمال عبد الناصر قراءة خارج صندوق الإخوان..... 293
نعم لسلاح شرعي واحد ..... 297
مبادرة الأمين وعقبة التمكين ..... 300
الواد دعيس بتاع الرئيس... ..... 304
الحصار والعقوبات وجهان لجريمة واحدة..... 307
وين ملاك؟!..... 310
الطريق إلى المتسادا من وعد بلفور إلى وعد الآخرة..... 313

خلّي السلاح صاحي ..... 316
متى سيعتذر السيد الرئيس لغزة؟!..... 319
اللا معقول ما بين المسرح والتحليل السياسي..... 322
لماذا لن تنتصر (إسرائيل) في الحرب القادمة؟ ..... 325
جمال خاشقجي قُتِلَ لأنَهُ مُختَلِف ..... 329
غزة أصغر من فلسطين وأكبر من (إسرائيل) ..... 332
شهادة الجودة في إدارة البؤس من نصيب العرب ..... 335
العبودية الطوعية..... 338
ما الذي أضحكهم؟! ..... 344
من الذي يجب أن يرحل؟! ..... 347
منظمة التحرير والجهاد الإسلامي ..... 350
بدنا نعيش وبدنا نقاوم ..... 354
صراع الضحايا وضحايا الصراع ..... 357
رسالة صاروخ تل أبيب: حياة غزة أو موت تل أبيب..... 360
في يوم الأرض (خلي هواك فلسطيني) ..... 363
تفاهمات التهدئة.. فصل المقال بين الشك واليقين ..... 365
خُرافةُ البُعبُعْ وصفقةُ القرن..... 370
إرهابٌ واحد وضحايا مختلفون..... 373

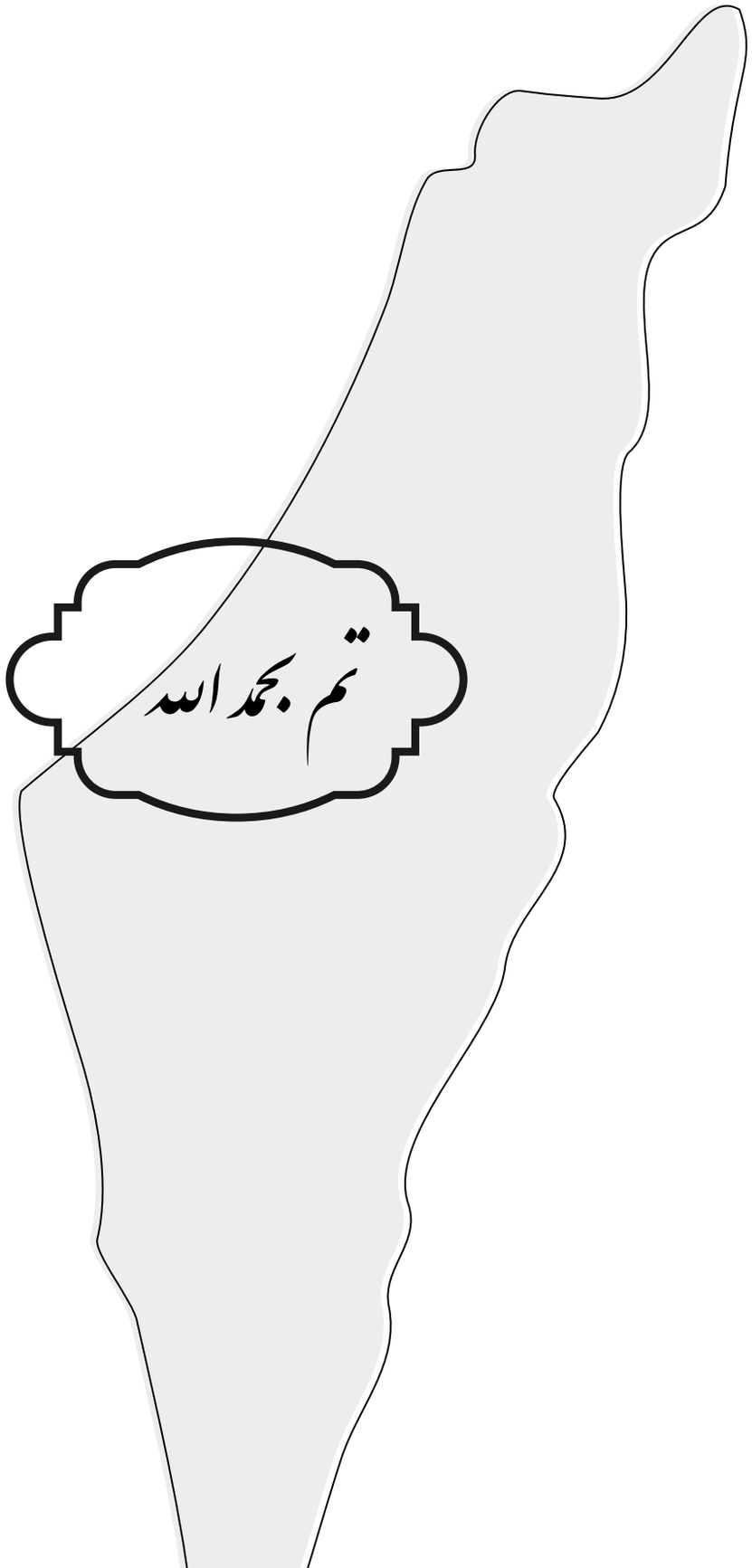

## الكاتب في سطور

### وليد علي عبد القادر القُططي

- هاجر والده من بلدة يبنا جنوب يافا عام النكبة 1948.
- استقرت أسرته في مدينة رفح ثم مدينة العريش شمال سيناء قبل النكسة 1967.
- ولد بتاريخ 13-7-1963 في مدينة العريش المصرية.
- عادت الأسرة لتستقر في مدينة رفح الفلسطينية عام 1979 بعد تطبيق اتفاقية كامب ديفيد.
- أنهى دراسته الثانوية العامة عام 1982 وحصل على دبلوم معلمين عام 1985.
- عمل داخل الخط الأخضر بفلسطين المحتلة أربع سنوات حتى بداية الانتفاضة الأولى.
- اعتقل في سجن النقب الصحراوي على خلفية المشاركة في قيادة الانتفاضة الأولى بين عامي 1989-1993.
- حصل على شهادة البكالوريوس في التربية تخصص اجتماعيات من جامعة القدس المفتوحة عام 1997.
- حصل على ماجستير في التربية تخصص صحة نفسية البرنامج المشترك جامعتي عين شمس والأقصى.
- حصل على شهادة دكتوراه الفلسفة في التربية تخصص ارشاد نفسي من جامعة القاهرة عام 2012.
- عمل في مجال التعليم كمدرس ثم مرشد تربوي ومشرف تربوي ومحاضر جامعي بين عامي 1994-2018.
- عمل في مجال الإعلام، مدير وكاتب مقال وباحث سياسي بين عامي 2014-2018.
- عضو مكتب سياسي منتخب في حركة الجهاد الإسلامي بفلسطين عام 2018.

## هذا الكتاب

يوثقُ هذا الكتاب - **تراجيديا فلسطينية** - خمسَ سنواتٍ من عمرِ الملحمةِ الفلسطينيةِ الممتدة بمختلفِ مكوناتِها السياسيةِ والاجتماعيةِ والاقتصادية ، والكاتبُ والكتابُ شاهدان على مرحلةٍ مركزيةٍ في تاريخ وعمرِ القضيةِ الفلسطينية، ويعكسُ هذا الكتابُ في ثناياه محطاتٍ واهتماماتٍ وعناوينَ وإحداثياتٍ مختلفة، ويقدمُ الكاتبُ رؤيةً موضوعيةً ممتدة وتجربةً إنسانيةً ثريةً، ويستدعي الكاتبُ الفنَ والأدبَ والشعرَ والفكرَ والدراما.

هذا الكتابُ هو مجموعةُ أفكارٍ وأراءٍ ومواقفَ وتجاربَ تَنَقلَ كاتبُها بين محطاتٍ عديدة ابتداءً من الفكرِ والمرأةِ والاجتماعِ وفلسطين والعروبة، وتوقفَ عند الحسين؛ وعَرَّجَ على النكبةِ والنكسة؛ وأوسلو والعودة كحق ومسيراتِها كسلوكٍ وممارسة؛ عن المقاومةِ والعقوباتِ والحصارِ؛ والتطبيعِ وصفقةِ القرن؛ ولم يغفلَ القدس ولم ينسَ البؤس، ولم يمنعه الموقفُ من أوسلو عن الحديثِ عن الدولةِ والكهرباء، حتى النقابَ والتفكيزَ والتكفيرَ وجدا طريقَهما في هذا الكتاب، وقطعاً لم تغبْ عن صفحاتِه المصالحةُ والمشروعُ الوطني.

**هذا الكتابُ شهادةً للتاريخِ وللأجيالِ القادمة إذا ما قررت فهمَ واستدعاءَ واقعِنا.**


مركز الشّام
للدراسات والبحوث